



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة أي بكر بلقايد - تلمسان -  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
الموضوع

## السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

### حالة الجزائر

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية  
تخصص: مالية عامة

تحت إشراف: أ.د. بن بوزيان محمد

إعداد الطالب : داودي محمد

#### لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	بوطالب قويدر
مشرفا	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	بن بوزيان محمد
ممتحنا	أستاذ التعليم العالي جامعة وهران	دربال عبد القادر
ممتحنا	أستاذ محاضر جامعة تلمسان	مينافر نورالدين
ممتحنا	أستاذ محاضر جامعة مستغانم	يوسف رشيد
ممتحنا	أستاذ محاضر جامعة مستغانم	بابا عبد القادر

السنة الجامعية 2012/2011



## كلمة شكر و عرفان

لا يسعني في نهاية هذا العمل المتواضع إلا أن أحمّد الله العليّ القدير على أن يسّر له لي، فله الحمد و الشكر أولاً و آخر. ثم كل الشكر و التقدير إلى والدي رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه، و إلى الغالية أمي أطال الله في عمراها و حفظها لي دونه . و إلى زوجتي بارك الله فيهما على ما بذلته معي من جهد في سبيل انجاز هذه الرسالة .

كما أشكر في هذا المقام مشرفي الرسالة أستاذي القدير الأستاذ الدكتور محمد بن بوزيان على ما أعطى من نصح و توجيه و إرشاد مع العرص على تدليل كل الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث، فجزاه الله عنى خير الجزا .

و لا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة رئيسا و ممتحنين لتقويم و مناقشة هذه الرسالة، فاللهم أنعمهم و ارزقهم بعلمهم .

كما أشكر كل من ساعدني و ساهم في انجاز هذه الرسالة من قريب و بعيد .  
و أسأل الله عز و جل أن يبسر أمر الاستفادة من هذه الدراسة، و أن تكون حلقة نافعة في سلسلة البحوث العلمية المتواصلة .

و الحمد لله رب العالمين .

# الفهرس

01..... المقدمة العامة

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

17..... مقدمة الفصل

### المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله

18..... 1لمحة تاريخية

20..... 2المفاهيم الواسعة للاستثمار الأجنبي المباشر

21..... 3التقسيم الموضوعي للاستثمار الأجنبي المباشر

22..... 4 تناقضات مفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر

23..... 1-4 الاستثمار الأجنبي المباشر في منظور الدول الصناعية الكبرى

25..... 2-4 الاستثمار الأجنبي المباشر في منظور الدول النامية

27..... 3-4 الاستثمار الأجنبي المباشر في منظور المنظمات العالمية

### المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

34..... 1 الشركات المشاركة

35..... 2 الاستثمار المملوك كلياً من الشركة الأجنبية

36..... 3 عمليات التجميع و الاندماج

### المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات

39..... 1 نشأة الشركات متعددة الجنسيات

42..... 2 مميزات الشركات متعددة الجنسيات

- 43..... 1-2 تنوع النشاط و التكامل
- 44..... 2-2 الانتشار الجغرافي الواسع
- 44..... 3-2 السيطرة و التفوق التكنولوجي
- 45..... 4-2 استغلال الموارد التمويلية العالمية و احتكار الأسواق
- 45..... 3 إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات
- 47..... 4 أنماط الشركات متعددة الجنسيات
- 48..... 5 الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر

### المبحث الرابع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته الرئيسية

- 49..... 1 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
- 53..... 2 الاتجاهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر
- 55..... 3 التحول في الاتجاه العام و النمو القوي بداية من 2006

### المبحث الخامس: مفارقة الاستثمار الأجنبي المباشر و تداعيات الأزمة الاقتصادية

- 59..... 1 مفارقة الاستثمار الأجنبي المباشر و لغز التدفقات العالمية
- 60..... 2 الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية و تداعياتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
- 63..... 3 الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية
- 66..... خاتمة الفصل

### الفصل الثاني: الأساس النظري

- 68..... مقدمة الفصل
- 69..... المبحث الأول بمحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- 70..... 1المحددات المرتبطة بالبلد المضيف
- 71..... 2المحددات المرتبطة بالشركة العالمية

## المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية السياسة المالية

- 73..... Market size حجم السوق 1
- 75..... g الإفاق العام 2
- 77..... Tax . الضرائب و التحفيزات الجبائية 3
- 85..... Debts و المديونية العمومية S و الميزانية العامة 4

## المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

- 90..... نظرية المزايا المقارنة 1
- 91..... النظرية النيوكلاسيكية 2
- 91..... نظريات عدم كمال السوق 3
- 92..... 1-3 نظرية الميزة الاحتكارية
- 94..... 2-3 نظرية تدويل الإنتاج
- 95 ..... 3-3 نظرية عدم كمال سوق رأس المال
- 96..... نظرية توزيع المخاطر 4
- 96..... نظرية دورة حياة المنتج 5
- 100..... النظرية الانتقائية 6
- 102..... نظرية الميزة النسبية ( المدرسة اليابانية) 7
- 102..... 1-7 دراسة Tsurumi 1982
- 103..... 2-7 دراسة Kojima 1986

## المبحث الرابع: نظرية تنظيم الشركة و دراسات أخرى

- 104..... نظرية تنظيم الشركة 1
- 104..... 1-1 المفهوم الإداري
- 105..... 2-1 مفهوم إستراتيجية الشركة

106.....	نظرية Buckly و Casson 1991
108.....	دراسات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ( محددات اقتصادية كلية).
109.....	1-3 دراسة Horioka و Feldstein 1980
112.....	2-3 دراسة Montiel و Fernandez-Arias 1996
115.....	<u>المبحث الخامس: رؤية مختصرة لأهم الدراسات السابقة</u>
121 .....	<u>خاتمة الفصل</u>

### الفصل الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

123.....	<u>مقدمة الفصل</u>
124.....	<u>المبحث الأول: الإطار القانوني و المؤسساتي</u>
125.....	1 الأمر التشريعي رقم 277/63
127.....	1-1 ضمانات الأمر التشريعي رقم 277/63
130.....	2-1 فعالية الأمر التشريعي رقم 277/63
131.....	2 الأمر التشريعي رقم 284/66
131.....	1-2 استبدال نظام الرقابة محلّ نظام حرية الاستثمار
134.....	2-2 اقتصار الاستثمار الأجنبي المباشر في الشركات ذات الاقتصاد المختلط
135.....	3 الأمر التشريعي رقم 13/82
138.....	4 الأمر التشريعي رقم 13/86 و الأمر التشريعي رقم 14/86
140.....	5 الأمر رقم 10/90 و المتعلق بقانون النقد و القرض
140.....	1-5 الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل أحكام قانون النقد و القرض
141.....	2-5 أسس الاستثمار الأجنبي المباشر
142.....	6 الأمر التشريعي رقم 12/93 ( قانون ترقية الاستثمار )
143.....	1-6 حرية الاستثمار

- 144.....2-6 تصحيح الوضعيات المختلة لقانون ترقية الاستثمار
- 145.....7 الأمر الرئاسي رقم 03/01 ( قانون تطوير الاستثمار )
- 146.....1-7 الحرية التامة للاستثمار
- 146.....2-7 الدولة كمحفز للاستثمار
- 148.....3-7 الأمر التشريعي رقم 08/06

### المبحث الثاني: تحليل الإطار القانوني و المؤسساتاتي

- 150.....1 الاستثمار الأجنبي المباشر في المنظور القانوني الجزائري
- 150.....1-1 أطروحة السلطة التنفيذية
- 151.....2-1 أطروحة السلطة التشريعية
- 152.....3-1 الأطروحة العلمية
- 152.....2 حرية الاستثمار و المساواة في المعاملة
- 154.....3 ضمانات الحماية و اتفاقيات موقعة من طرف الجزائر
- 156.....4 تحويل رؤوس الأموال

### المبحث الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر

- 159.....1 الامتيازات الجبائية في قانون الاستثمار 12/93
- 159.....1-1 في النظام العام
- 161.....2-1 في النظام الخاص
- 162.....2 الامتيازات الجبائية في قانون الاستثمار 03/01
- 162.....1-2 في النظام العام
- 162.....1-2 في النظام الخاص

### المبحث الرابع: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و محدّداته

- 163.....1 محدّدات المناخ المشجع للاستثمار الأجنبي المباشر

1-1 التوازنات الاقتصادية ..... 163.....

2-1 الحكم الراشد ..... 165.....

3-1 البنية التحتية المساعدة ..... 165.....

2 جاذبية الجزائر و مناخ الاستثمار ..... 166.....

3 جهود الجزائر من أجل تحسين جاذبيتها ..... 167.....

### المبحث الخامس: حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

1 مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أهميته ..... 169.....

2 التدفقات الواردة و المخزونات ..... 175.....

3 مصادر التدفقات الواردة ..... 178.....

4 الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية ..... 181.....

خاتمة الفصل ..... 184.....

### الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل ..... 186.....

#### المبحث الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط

1 النظرة العامة ..... 187.....

2 السياسة المالية في مرحلة الاقتصاد المخطط ..... 189.....

1-2 السياسة الإنفاقية ..... 189.....

2-2 السياسة الجبائية ..... 190.....

3-2 انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر ..... 191.....

#### المبحث الثاني: مرحلة الإصلاحات

1 النظرة العامة ..... 196.....

2 السياسة المالية في مرحلة الإصلاحات ..... 202.....

202.....	1-2 السياسة الإنفاقية
206.....	2-2 السياسة الجبائية
210.....	3-2 انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر
<b>المبحث الثالث: محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل قياسي)</b>	
215.....	1 مناخ الاستثمار
217.....	2 تحديد و ضبط المحددات
218.....	3 الدراسة القياسية
220.....	1-3 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة
221.....	2-3 اختبار التكامل المتزامن
224.....	3-3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ
225.....	4 النتائج و التحليل
<b>المبحث الرابع: العلاقة ما بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تحليل قياسي)</b>	
227.....	1 الدراسة القياسية للعلاقة
228.....	1-1 شرح نموذج أشعة الانحدار الذاتي ذات المتجه
229.....	2-1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة من ناحية السياسة المالية
231.....	3-1 اختبار التكامل المتزامن
233.....	4-1 الاستجابات الدفعية للاستثمار الأجنبي المباشر للصدمات الهيكلية للمتغيرات المحددة
237.....	2 دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و متغيرات السياسة المالية
238.....	1-2 العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي
239.....	2-2 العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق العام
240.....	3-2 العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحماية العادية
241.....	4-2 العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المديونية الخارجية

242.....	5-2 العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و رصيد الموازنة العامة
	<b>المبحث الخامس: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر</b>
244.....	1 محدودية الأداء الاقتصادي و الاجتماعي للإصلاحات
244.....	1-1 الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي
246.....	2-1 حساسية و هشاشة القاعدة المالية للدولة
246.....	2 البنية التحتية المتواضعة
249.....	3 المعوقات الإدارية و التشريعية
251.....	4 معوقات أخرى
252.....	<b>خاتمة الفصل</b>
253.....	<b>الخاتمة العامة</b>
258.....	<b>الجداول و الأشكال</b>
261.....	<b>المراجع المعتمدة</b>

لقد تميزت سنوات التسعينيات من القرن العشرين بتزايد التدفقات المالية من رؤوس الأموال نحو البلدان النامية، حيث تحولت هذه التدفقات من قروض تجارية إلى استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر. وتعدّ الجزائر حاليا بمختلف الوسائل المتاحة لديها لاستقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي وخاصة منه المباشر، ومنح حوافز ذات أهمية كبيرة للمستثمرين الأجانب باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة وفعالة لزيادة تراكم رأس المال الحقيقي الذي سينعكس بالإيجاب على تطور الاقتصاد الوطني. من الملاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي خاصة منه المباشر في الجزائر لازال محدودا بالمقارنة مع ما هو عليه في البلدان النامية الأخرى، رغم أن مقومات الاستثمار في الجزائر تعتبر في غاية الأهمية الاقتصادية؛ إلا أن حالة عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الوطني وأمور أخرى، حالت دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجه المستثمرين الأجانب إلى تحريك رؤوس أموالهم في مناطق جغرافية أخرى.

لقد عرفا العقدين الأخيرين من الزمن تحولات جد هامة من بينها سقوط حائط برلين وزوال النظام الاشتراكي وقوته السياسية والمتمثلة في الاتحاد السوفيتي، و بالمقابل ظهور العولمة للوجود وهمنة المؤسسات العالمية على جميع الدول، خاصة منها صندوق النقد الدولي وما يفرضه من قيود صارمة لتقديم القروض، إلى جانب البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة؛ دفعت بدول العالم إلى تبني نظام اقتصادي اثبت فعاليته في الميدان ووجوده على الساحة الدولية، ألا وهو النظام الرأسمالي أو ما يعرف باقتصاد السوق، و الجزائر من بين الدول التي تخلت على النظام السابق و انتهجت النظام الاقتصادي الحر وذلك من اجل غاية بعث عجلة التنمية والتطور الاقتصادي في الجزائر.

و على ضوء هذا، أصبحت جميع الدول و تحت هذه الظروف تتعامل مع الاستثمارات الأجنبية و المستثمرين الأجانب بصورة ايجابية، عاملة بكل ما لديها من إمكانيات على جذب الحجم الأكبر منها و الاستفادة منها في كل المجالات المختلفة، و هذا نظرا لما تحققه هذه الاستثمارات من عوائد على الدول المستقبلية لها. و الجزائر على غرار هذه الدول و الدول النامية خاصة، أصبحت في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع عجلة تنميتها في ظل الظروف الجديدة للعولمة، فأصبحت أغلبية الدول النامية تفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من فوائد تعود على البلد المستقبل في مجال التشغيل و الإنتاج و نقل التكنولوجيا و غيرها من مزايا مباشرة و غير مباشرة.

## المقدمة العامة

إلا أن ما هو ملاحظ، أن اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأخذ كمقر لها الدول المتقدمة عوض الدول النامية، حيث أن هذه الأخيرة نجدها تتنافس على جذب ما هو باق منها، وذلك من خلال توفير المناخ الملائم لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال استعمال كل الأدوات و الوسائل المتوفرة لديها. لكن ما يجب أن لا نغفله هو أن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتعرض إلى العديد من المعوقات، و هي بطبيعة الحال تبحث عن المواقع الأقل مخاطر و عراقيل؛ و من تم فهي تنتقي الدول المستقبلية لها بكيفية دقيقة على ضوء دراسة كل المعطيات التي لها علاقة بالاستثمار و من بينها الأدوات المالية للدولة المستقبلية أو المضيقة. نتيجة للعملة التي فتحت الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المالية (المحافظ المالية) الطويلة و القصيرة الأجل، و من تم اهتمت نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر بحركة عوامل الإنتاج عبر الدول بما فيها العمل و رأس المال و التكنولوجيا.

إن قاطرة الاستثمار الأجنبي المباشر هي الشركات العالمية متعددة الجنسيات، لأنها تملك البنية و الهياكل التي تقوم بعملية الاستثمار في الخارج؛ و قد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة و الأرباح المحتجزة غير الموزعة و القروض التي تحصل عليها سواء من الشركات الأم أو المؤسسات الأجنبية و المحلية. عادة ما تقوم هذه الشركات العالمية باستثماراتها في دول تتوفر على الموارد الطبيعية و السوق المناسبة و الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية في عمليات الإنتاج.

في اغلب الأحيان يحدد الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشاريع، حتى لو كانت نسبة المساهمة متواضعة، فإن وجود مؤسسة أجنبية تزود المشروع بمختلف الأساليب في الإدارة و تزوده بالتكنولوجيا و المواد الأولية، و باستطاعتها أن تزوده بالتمويل الضروري، و بناء علاقات متطورة مع المشاريع المحلية في البلد المستقبل يمكن اعتباره استثمار أجنبي مباشر. و يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق منافسة غير تامة، لأن مشاريع الشركات متعددة الجنسيات هي في أغلب الأحيان مشاريع ذات الحجم الكبير تمارس عملياتها في بلدان متعددة و مختلفة.

و على ضوء كل ما ذكرناه، ما هي المميزات التي يتصف بها الاستثمار الأجنبي المباشر حتى يكون مطلوباً من

مختلف دول العالم؟ إن الدراسات التي في هذا المجال قد حددت بعض هذه المميزات مقارنة مع الأشكال الأخرى

للاستثمار الأجنبي حيث نجد أن:

-تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقلل من احتمال حدوث الأزمات المالية و العجز عن تسديد الديون و ذلك في البلد المضيف.

-يحمل المستثمر الأجنبي المخاطر التجارية و غير التجارية التي تواجه استثماره، في حين تقل هذه المخاطر الشاملة التي تواجه البلاد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، و من ثم يستطيع تحمل تدفقات مالية أكبر و مستوى أعلى من الاستثمارات الأجنبية.

-ترافق الاستثمار الأجنبي المباشر التقنيات الحديثة في الإدارة و التسيير و التكنولوجيا مما يؤدي الاستفادة منها من طرف الدولة المستقبلية و يرفع من معدلات مردودية المشاريع الإنتاجية.

-إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بصورة مؤقتة على الصرف الحقيقي، و ذلك لأن تدفقاته تخلق في البلدان زيادة في الطلب على مستلزمات الإنتاج الوطني من المواد الأولية و اليد العاملة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و ينتج عن ذلك ارتفاع مؤقت في سعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف.<sup>1</sup>

-قد تصبح ظروف ميزان المدفوعات أكثر تعقيدا في حالة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تتطلب استيراد كمية كبيرة من السلع الرأسمالية و الوس يطيية. لكن هذا النوع من الاستثمار لا يثير القلق لأنه يعكس الاستثمار الإنتاجي الذي يزيد من الطاقة الإنتاجية للبلد المضيف.

و على هذا الأساس من الضروري أن نتساءل عن العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، و ما هي المحفزات التي تساعد على استقطابه ؟ فالعوامل المؤثرة فيه متعددة و متغيرة و بعضها يتعلق بسلوك المستثمر الأجنبي الذي تحكمه دوافع مختلفة قد تصل إلى دوافع اجتماعية و حضارية لا يمكن قياسها أو التأثير عليها، و تلعب العوامل الهيكلية المتعلقة بتوزيع المحافظ الاستثمارية و الابتكارات المالية و التغير التكنولوجي و انخفاض تكاليف النقل و الاتصالات و ازدهار التجارة الدولية دورًا هامًا في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة نحو البلدان النامية، فمعظم تدفقات رأس المال الخاص كانت تتوجه إلى البلدان التي تمتلك برامج استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، و إصلاحات على مستوى القطاع المالي و الهيكلي و التي يرتفع فيها معدل العائد على الاستثمار و تلك التي تملك برامج خصوصية فعالة.

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ماي 1995، ص 73 .

و قد نجحت بعض الدول النامية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بمنح حوافز مختلفة للتعويض عن السياسات الاقتصادية غير المستقرة، و تتضمن هذه الحوافز برامج مختلفة من الحوافز الجبائية و الإعفاءات الجمركية و أنظمة تجارية و أنظمة صرف أكثر مرونة.

لكن ما هو ملاحظ و لا يمكن إغفاله، أنه حتى و لو كانت الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي عاملا إيجابيا في تشجيع الاستثمار و استقطابه، إلا أنه لا توجد دلالات قاطعة و واضحة و قوية على أن التحفيزات الجبائية تزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، فهناك بلدان عديدة منحت تحفيزات مالية و تنازلات معتبرة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذا الأخير بقيت استجابته ضعيفة .

و على هذا الأساس فإن حركة الاستثمار الأجنبي تتأثر بحوافز أكثر أهمية من التحفيزات المقدمة من قبل البلدان التي تسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمر الأجنبي يهتم بالبحث عن الأسواق و المواد الأولية و التكنولوجيا و الاستقرار السياسي و البحث عن مناطق لرفع كفاءة مشروعاته الإنتاجية، فتواجد المشاريع الأمريكية لصناعة السيارات في أوروبا هو بدافع سد الطلب المحلي على السيارات الأمريكية، كما يتحرك الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع الحصول على المواد الأولية من المناطق الأخرى؛ فضلا عن تحرك الاستثمارات بدافع رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستثمار في بلدان تتمتع بانخفاض تكاليف العمل قياسا بإنتاجيتها. فالمنتجات كثيفة الاستخدام للعمل كصناعة الساعات قد انتقلت من اليابان إلى تايوان و ماليزيا، و صناعات النسيج قد تركزت في الهند و مصر، و في نفس الوقت فإن البحث عن المعرفة التكنولوجية يعتبر احد العوامل المحركة للاستثمار الأجنبي المباشر كقيام بعض الشركات الألمانية بشراء مشاريع الالكترونيات في الولايات المتحدة بهدف الحصول على التكنولوجيات المتقدمة في هذا الميدان. و قد جاءت في هذا الصدد عدة دراسات أكدت على أهمية العوامل الاقتصادية و السياسية و الحضارية في التأثير على التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر.

"السياسة المالية (Fiscal policy) هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام و ما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني " <sup>1</sup> . و هي تتضمن في ما تتضمنه تكييفا كليا لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة و كذلك تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات من اجل تحقيق أهداف معينة في

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية دار النهضة العربية، طبعة 1972، ص 21.

## المقدمة العامة

مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و تحقيق العدالة الاجتماعية. و لقد تطورت فلسفة الفكر المالي تطورا شاملا منذ أوائل القرن العشرين، و قد تأثرت كثيرا بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من نظرية كينز Keynes في كتابه " النظرية العامة للعمال و الفائدة و النقود " .

لقد عرفت السياسة المالية (Fiscal policy) منعطفها الحقيقي بعد الأزمات الاقتصادية و على الأخص الأزمة العالمية التي اجتاحت أرجاء العالم بداية من سنة 1929، فطالب بعدها الأفراد بضرورة تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي للحد من وقع هذه الأزمات على مستواهم المعيشي و الاجتماعي، و هكذا أصبحت الدولة في كثير من البلدان ترى من واجبها توجيه الاقتصاد الوطني، و كذلك أصبحت الضرائب و القروض وسيلة تنفيذ لا مجرد وسيلة تحصيل إيرادات مالية للخزينة العمومية، حيث أصبحت وسيلة فعالة لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية. و لقد اظهر جون ماينارد كينز (J M Keynes) أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و كيف أن السياسة المالية بتكييفها لمستويات و أنواع النفقات العامة و الإيرادات العامة تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل الوطني. و على ضوء ما ذكرناه، فعلى الدولة أن تتدخل باستعمال سياستها المالية، و هو ما يطرح إشكالية الأدوات المستعملة و فعاليتها المستخدمة للتأثير في الحياة الاقتصادية و التقليل من الفوارق الاجتماعية. و عليه فالدراسة ستحاول أن تبرز مدى أهمية أدوات السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

و على أساس استعمال أدوات السياسة المالية (السياسة الانفاقية، السياسة الجبائية) لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نعرف ما هي أهم الركائز الأساسية المعتمدة من طرف الجزائر في ما يخص سياستها الانفاقية العمومية و سياستها الجبائية و المعتمدة من طرفها لطلب و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقتها الجغرافية. سنحاول تحليل كل من السياسة الانفاقية و السياسة الجبائية في الجزائر و ارتباطها بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. و ما هو ملاحظ أن ما بدلته الجزائر في السنوات الأخيرة و تبدله حاليا من إصلاحات من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي و المالي، إلا أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى دون مستوى طموحات الجزائر و أن أغلبيتها في قطاع المحروقات. سنحاول كذلك التعرض إلى القوانين الجزائرية المختلفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، و معرفة حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستفيد منها الجزائر، مع الرجوع

إلى معرفة أهم المعرفلات التي تقف في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أهم الأسباب التي تجعل الجزائر لا تستفيد كثيرا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

### إشكالية الدراسة:

فمن أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وجود بنية قاعدية و هيكلية متطورة و أنظمة مالية و بنكية قوية، توفر مناخ اقتصادي و اجتماعي محفز لذلك. و على أساس هذا، تهدف الدراسة إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعته، و اتجاهاته و العوامل المؤثرة فيه و حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تحليل المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التطرق إلى معرفة سياسة الجزائر في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس استعمال أدوات السياسة المالية (Fiscal policy) ، هذه الأخيرة التي سنتشكل محورا أساسيا في التحليل، باعتبارها أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدراسة، و من ثم فيمكن تفصيل الإشكالية إلى التساؤلات الآتية:

ما هو الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم؟

ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية السياسة المالية؟

ما هو تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ما هي طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي تخص السياسة المالية (المالية العامة بالخصوص) في الجزائر

و الاستثمار الأجنبي المباشر دائما في الجزائر؟

كل هذه التساؤلات سوف تشكل المحاور الأساسية في هذه الدراسة، حيث سوف تتمكننا الإجابة عنها من

تشخيص حالة الجزائر و علاقة السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر في إطار استقطابه و اجتذابه.

و عليه ستكون الدراسة مبنية على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك العديد من الدراسات ركزت على آثار التحفيزات الجبائية و كانت النتائج متضاربة، فبعض

الدراسات وجدت أن للإعفاءات الجبائية أثر إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما اعتبرها البعض الآخر

من الدراسات أن أثرها سلبي، بينما البعض الآخر أظهر أن الإعفاءات الجبائية تكون مؤثرة إيجابيا إذا كانت العوامل

الأخرى متوفرة. تتركز هذه الفرضية على أثر السياسة الجبائية بأدواتها المختلفة من تحفيزات جبائية و إصلاحات ضريبية

على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. و بناء على هذا الفرضية هي لا يوجد أثر للتحفيزات الجبائية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرضية الثانية: البنية التحتية و ما يرتبط بها من اتصالات و مواصلات، فالبنية التحتية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأنها ستؤدي إلى تحمل الشركة لتكاليف أكثر و هو ما يتعارض مع إستراتيجية الشركات العالمية. و عليه سيكون الدور على الإنفاق العام و أثره على تحسين البنية التحتية و من تم على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الثالثة: حجم السوق، فكلما زاد حجم الطلب أو حجم سوق الدولة المضيفة كلما جعلها ذلك سوقا أكثر جاذبية للاستثمار و خاصة بالنسبة للاستثمار الذي يخدم السوق المحلي و هنا يأتي دور السياسة المالية ككل في تحفيز الطلب و من تم زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### أهداف الدراسة:

انطلاقا من مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية لأي بلد كان، و انعكاساته و دوره في دعم المشاريع المختلفة داخل البلاد، جاءت فكرة الغوص في أعماق هذا الموضوع الهام في اقتصاديات الدول النامية، التي تسعى جاهدة إلى دعم نشاطها الاقتصادي بكل المحفزات الاستثمارية المختلفة و ذلك من أجل استقطاب كل ما هو جيد و فعال من ذلك .

حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة المتواضعة أن نبرز أهمية أدوات السياسة المالية كعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تطبيقها على الجزائر كمحددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر. و إظهار و تحليل العلاقة التي تجمع ما بين السياسة المالية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لفترة ممتدة ما بين سنة 1970 إلى غاية سنة 2009 ( 39 سنة ) مستعملين طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS و اختبار التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ، نماذج أشعة الانحدار الذاتي ذات المتجه من أجل إظهار الاستجابات الدفعية و اختبار السببية لـ Granger .

## منهجية الدراسة:

ستقوم الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري، معتمدين في ذلك على أساليب التحليل الاقتصادي، وعلى المنهج الكمي التحليلي لدراسة الأمور التطبيقية لموضوع الدراسة، معتمدين في ذلك على أساليب الاقتصاد القياسي لتأكيد ما جاءت به النظرية الاقتصادية في هذا الميدان و تدقيق المعلومات المتوصل إليها.

## الدراسات السابقة:

**نضال غرايه (1994)** عملت الدراسة على تحليل محددات الطلب على الاستثمارات الأجنبية في الأردن و طرق اجتذابه و العوامل التي تحد من الطلب على مثل هذا النوع من الاستثمارات في الأردن، و توصل الباحث من خلال نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا و فعالا لكل من حجم الناتج المحلي الإجمالي و الاستقرار السياسي و الاقتصادي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.<sup>1</sup>

**عبد المنعم السيد علي، سعد حسين ( 2001 )** " هدفت الدراسة إلى معرفة الموقف الأردني من الاستثمار

الأجنبي المباشر و التسهيلات القانونية و الامتيازات القانونية الأخرى التي قدمها الأردن للمستثمر الأجنبي لجذبه للاستثمار في الأردن، كما تطرقت الدراسة إلى حجم و معدلات نمو و مجالات نشاط الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن، و قد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد انحصرت في القطاعات الصناعية و السياحية كما خلصت إلى أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الأردني كانت ضئيلة.<sup>2</sup>

**ناجي بن حسين ( 2001 )** استعرض الباحث في ظل الدراسة أهم مظاهر العولمة الاقتصادية و خاصة ما تعلق

منها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك الاتجاهات العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، كما هدفت إلى كشف أهم العقبات التي تقف أمام المستثمرين في البلدان العربية، و قد خلصت الدراسة إلى أن زيادة التجارة بين الدول العربية و خلق التكامل الاقتصادي بينها هما المخرج الأفضل و المناسب للبلدان العربية في ظل العولمة و إلى مضاعفة الاستثمارات و زيادة فرصها في الوطن العربي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نضال غرايه، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 13، العدد 1/ب، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 1997.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي، سعد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حجمه، هيكله، واتجاهاته وآثاره التنموية 1970-1999، المؤتمر العلمي الثاني حول الاستثمارات الخارجية في التنمية و انعكاساتها على الاقتصاد الأردني، جامعة أربد الأهلية، خلال الفترة 8 و 9 أيار 2001.

<sup>3</sup> ناجي بن حسين، واقع و آفاق تطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية في ظل العولمة للمؤتمر العلمي الثاني حول الاستثمارات الخارجية في التنمية و انعكاساتها على الاقتصاد الأردني، جامعة أربد الأهلية، خلال الفترة 8 و 9 أيار 2001.

**هيل عجمي جميل ( 2002 )** هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، من حيث طبيعته و اتجاهاته و العوامل المؤثرة فيه، مع التطرق إلى جهود الأردن لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و قد أشارت الدراسة في نتائجها إلى أن رؤوس الأموال العربية و الأجنبية المستثمرة في الأردن قد اتجهت نحو قطاعي الصناعة و التجارة بالدرجة الأولى و قد توصلت إلى أن عامل الناتج المحلي الإجمالي كان له أثر كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

**سرمد كوكب الجميل ( 2002 )** قدمت الدراسة عرضاً حول سباقات الدول العربية في عملية استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذلك دور الشركات متعددة الجنسيات في التنافس للحصول على المزيد من الأرباح و التوسع على المستوى العالمي، و قد استخلصت الدراسة بعض الاستنتاجات من أبرزها التباين و الاختلاف بين الدول العربية حيث جرى تصنيف الدول إلى أربعة مجموعات، المجموعة الأولى تضم كل من السعودية و مصر، المجموعة الثانية تضم البحرين، المجموعة الثالثة تضم تونس و اليمن أما المجموعة الرابعة و الأخيرة فتضم بقية الدول العربية.<sup>2</sup>

**نهلة محمد السباعي و آخرون ( 2004 )** هدفت الدراسة إلى التعرف على المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لفترة 1986 إلى 2001 حيث تم استخدام نموذج انحدار Panel data و توصلت الدراسة إلى أن كل من العوامل العالمية و العوامل المحلية لها أهمية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، و قد اختلفت نتائج هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى سواء الدراسات المقارنة بين الدول و الدراسات التي أجريت على دولة بعينها و التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر في عدم وجود نمط مستمر لتدفقات هذا الأخير إلى مصر.<sup>3</sup>

**مناور حداد ( 2004 )** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية من حيث حجمها و التوزيع القطاعي و الجغرافي لها، بالإضافة إلى دراسة واقع الاستثمارات العربية خارج حدودها العربية و الاستثمارات العربية العربية، و قد وصلت الدراسة إلى أن الدول العربية أقل مناطق العالم استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.<sup>4</sup>

**دراسة أبو ليلي ( 2005 )** للفترة الممتدة من 1976 إلى 2003. هدفت الدراسة إلى قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS و أشعة

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن و محددهاتمهجلة أريد للبحوث و الدراسات، العدد 1، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2002.

<sup>2</sup> سرمد كوكب الجميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و سباقات المنافسجة الإداري بمعهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، العدد 88، مارس 2002.

<sup>3</sup> نهلة محمد السباعي و آخرون، نموذج قياس محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصورمركز دعم القرار، قطاع التحليل الاقتصادي، يونيو 2004.

<sup>4</sup> مناور حداد، واقع الاستثمارات العربية و آفاق تطويرهلهجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، الجزائر 2004.

الانحدار الذاتي VAR و خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات يساهمان في نمو الاقتصاد الأردني.<sup>1</sup>

دراسة Chung (1978) استعرض خلالها حجم مصادر تلك الاستثمارات و التوزيع الجغرافي لها، و توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي من جهة و تزيد من الحجم الكلي للاستثمارات في الصين من جهة أخرى.<sup>2</sup>

دراسة Wai, Wang (1982) عملت هذه الدراسة على إبراز الآثار الإيجابية و السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية، و توصلت إلى أن هناك آثار إيجابية إذا تم توجيهها إلى صناعات ذات صلة بالصناعات المحلية مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية و زيادة تنافسيتها العالمية، و يحفز كثيرا الاستثمار المحلي، أما إذا وجهت هذه الاستثمارات إلى صناعات منافسة للصناعات المحلية فسيكون أثرها سلبيا.<sup>3</sup>

دراسة Salts (1992) اعتمدت الدراسة على تحليل تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لـ 75 دولة نامية، و خلصت إلى أن هناك ارتباط عكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين 1975 و 1980 كما توصلت الدراسة إلى أن النتائج التطبيقية المتوصل إليها لا تتفق مع نظرية معينة.<sup>4</sup>

دراسة Pfaffermayr (1994) ركزت الدراسة على إبراز العلاقة ما بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و نمو الصادرات في النمسا، استعملت الدراسة اختبار السببية لـ Granger من أجل تحديد التأثير الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة و الصادرات على الاقتصاد النمساوي، و قد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية بين المتغيرين في كلا الاتجاهين، و أن هناك احتمالية لوجود تأثير إيجابي لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات، و تأثير سلبي للصادرات على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2005.

<sup>2</sup> Chung, C, *The role of foreign direct investment in Chinas post-Economic development*, World development, Vol23, N°4, 1978.

<sup>3</sup> Wai T, Wang C-H, *Determinants of private investment in developing countries*, The journal of development studies, Vol 19, N° 1, pp 19-35, 1982.

<sup>4</sup> Salts I S, *The negative correlation between FDI and economic growth in third world: theory and evidence*, Rivista internazionale di scienze economiche commerciali, pp 617-633, 1992.

<sup>5</sup> Pfaffermayr M, *Foreign direct investment and exports: a time series approach*, Applied economics, 26, pp 337-351, 1994.

دراسة Karel ( 1995 ) ركزت الدراسة على تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كل من النمو الاقتصادي والحساب الجاري في ميزان المدفوعات، و توصلت إلى أن للاستثمارات الأجنبية لمباشرة أثر إيجابي على كل من الاستثمارات الخاصة والنمو الاقتصادي، و أنها تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

دراسة Singh , Jun ( 1995 ) اهتمت هذه الدراسة ببعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، من خلال تحليل قياسي لعدد من المتغيرات على رأسها الاستقرار السياسي والمخاطر السياسية، الوضع الاقتصادي، إضافة إلى بعض متغيرات الاقتصاد الكلي. حيث قامت الدراسة باستعمال طريقة دمج البيانات المتعلقة بالدول النامية محل الدراسة، و خلصت إلى أن الاستقرار السياسي محددًا له أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أوضحت الدراسة أن النمط التصديري هو المحدد القوي في جذب دولة نامية للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

دراسة Katrakilidis ( 1997 ) و هي دراسة شملت كل من ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، أيرلندا، البرتغال، الولايات المتحدة و اليابان، حاولت الدراسة أن تشرح العلاقة ما بين صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و مجموعة من المتغيرات الاقتصادية على شكل بيانات سلاسل زمنية ( الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي، معدل التضخم، الأجور الاسمية، سعر الصرف...) باستخدام اختبار التكامل المتزامن. و توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلاف واضح بين النماذج المستعملة رغم التقارب الكبير بين اقتصادات هذه الدول، حيث أظهرت النتائج أن متغير التضخم و الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي و الأجور كان لها الدور المهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من أيرلندا و البرتغال و هي الدول الأقل تقدما، أما في ما يتعلق بالدول الأكثر تقدما فكانت النتائج مختلفة لكنها تشترك في تأثير سعر الصرف على التدفقات نحو هذه الدول.<sup>3</sup>

دراسة Borensztein et al ( 1998 ) أجريت الدراسة على 69 دولة نامية لفترة عقدين من الزمن، حيث وضعت هذه الدراسة في اعتبارها أن النمو في الدول النامية يعتمد على الموارد البشرية و الاستثمار الأجنبي المباشر و أثبتت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد المصدر الرئيسي للتكنولوجيا و يساهم في زيادة النمو الاقتصادي

<sup>1</sup> Karel, J, *The macroeconomic effect of direct foreign investment, the case of Thailand*, World development, Vol 23, N°2, 1995.

<sup>2</sup> Singh H, Jun W, *Some new evidence of determinations of foreign direct investment in developing countries*, World bank, working paper, 1995.

<sup>3</sup> Katrakilidis C P, *Macroeconomic environment and foreign direct investment Nrt flow: an empirical approach*, RISEC, I(44), pp 375-389, 1997.

أكثر من الاستثمارات المحلية، و قد قدمت الدراسة توصيات للدول النامية تشير إلى ضرورة التركيز على تقديم التسهيلات و الحوافز للمستثمر الأجنبي.<sup>1</sup>

**دراسة Mallampally, Sauvant ( 1999 )** اهتمت الدراسة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حيث أظهرت مدى اهتمام هذه الدول بتحسين المتغيرات المؤثرة على الشركات العالمية من حيث تفضيلها لبعض المواقع على الأخرى، وعملت على تقسيم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعتين، الأولى تضم كل من سياسات الخصوصية، السياسة الجبائية و الاستقرار الاقتصادي و السياسي للبلد، أما الثانية فجمعت توفر الموارد، و حجم السوق و مزايا تكاليف الإنتاج. و انتهت الدراسة إلى أن الأسواق العالمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت شديدة المنافسة، حيث أن السياسات التقليدية لم تعد بمقدورها استقطاب القدر الأكبر من التدفقات.<sup>2</sup>

**دراسة Yanrui ( 2000 )** حيث أخذت الدراسة في اعتبارها أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد محددات النمو الاقتصادي و مصدر التكنولوجيا و الإدارة الحديثة و البحث و التطوير، و قد استخدمت الدراسة دالة Cobb-Douglas لفحص العلاقة بين المتغيرات التالية ( العمل، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي ) حيث بينت أن التطور الذي تحقق في الصين كان نتيجة التكنولوجيا الحديثة و كفاءة استخدام رأس المال و معدلات الإنتاج و البنية التحتية المتطورة.<sup>3</sup>

**دراسة Bouklia, Zatla ( 2001 )** اهتمت الدراسة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر و أثرها على النمو الاقتصادي في دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط، و استخدمت نموذج الانحدارات المدججة، و جمعت المتغيرات التالية، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار في البنية التحتية، درجة الانفتاح الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. و توصلت الدراسة إلى ضعف تأثير متغيرات الدراسة على جذب

<sup>1</sup> Borensztein, E, De Gregorio, J, and Lee, J.W, **How does Foreign investment affect growth?**, Journal of international economic, 45, 1998.

<sup>2</sup> Mallampally P, Sauvant K, **Foreign direct investment in developing countries**, Finance and developing magazine, Mrch 1999.

<sup>3</sup> Yanrui, W, **Measuring the performance of foreign direct investment, case study of China**, Economic letters, N°66, 2000.

الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول، ما عدا درجة الانفتاح الاقتصادي الذي ساهم بصورة واضحة في الاستقطاب خلال فترة الدراسة 1976-1997.<sup>1</sup>

**دراسة Choong et al (2004)** هدفت الدراسة إلى بحث نمو القطاع المالي المحلي من خلال نقل التكنولوجيا

المتقدمة إلى بلدان مختارة، و توصلت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تخلق تقدما تكنولوجيا إيجابيا على المدى الطويل فقط في حالة تحقيق تقدم في الاستثمارات المحلية، و من نماذج المدى القصير للبلدان المدروسة أن سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر و تأثيره على النمو الاقتصادي يؤدي إلى إمكانية نمو القطاع المالي العام في مختلف البلدان الأخرى، رغم الاختلافات في السياسات المالية و النمو الصناعي إضافة إلى الأبعاد المحلية الأخرى.<sup>2</sup>

**دراسة AL-Massaied (2004)** و شملت الدراسة كل من اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، سنغافورة

في الفترة ( 1961-2002 ) و قد استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي المتباطئ زمنيا ARDL. و تبين من خلال الدراسة أن تشجيع الاستثمارات المحلية و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يساهمان في تحفيز النمو الاقتصادي و أن السياسات التصديرية و الوساطة المالية تعززان الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي، و أن التطور في رأس المال البشري يؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحفيز النمو خصوصا في سنغافورة و ماليزيا.<sup>3</sup>

**دراسة Joshua A,B (2006)** حيث أوضح من خلال هذه الدراسة مدى أهمية أدوات السياسة المالية في

زيادة نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول الإفريقية و التي كانت محل الدراسة، و أظهرت الدراسة أن هناك بعض الدول التي نجحت فيها أدوات السياسة المالية على غرار التحفيزات الجبائية و الإنفاق العمومي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و هناك بعض الدول التي لم تنجح فيها و لم يكن لها الأثر الواضح في ذلك. و قد اعتمدت الدراسة تحليلا وصفيًا و قياسيًا من خلال استعمال المربعات الصغرى الاعتيادية و متجهات الانحدار المتعدد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Bouklia R, Zatl N, *The FDI determinants and its effects on the economic growth in south and east mediterranean*, Marcella, france round table conference, March 30<sup>th</sup>, 2001.

<sup>2</sup> Choong, C, K, et al, *FDI, Economic, Growth and economic sector development (compartive analysis)*, ASEAN economic bulletin, Vol 21, N°3, 2004.

<sup>3</sup> Al-Massaied, S, W, *FDI, Domestic investment and economic growth, Evidence from Asian-5*, PHD, Thesis, University of Petra Malaysai, 2004.

<sup>4</sup> Joshua A,B, *Fiscal policy and the growth of foreign direct investment in Sub-Saharan Africa ( selected countries : Ghana, Kenya, Nigeria, and South Africa)*, theses Ph-D, December 16, 2005, ProQuest 2006

دراسة Baltagi et al (2007)<sup>1</sup> هي دراسة رائدة قامت بتقدير نموذج معقد للاستثمار الأجنبي المباشر تم توجيهه باعتماد الوزن النسبي للدول للأخذ بعين الاعتبار للأثر البيئي و اللابيني، حيث أكدت هذه الدراسة على وجود استثمار أجنبي مباشر أفقي و عمودي بالإضافة إلى وجود واجهة تصدير و استثمار عمودي معقد يعتمد على الرأس المال المعرفي.

دراسة Uttama و Peridy (2010)<sup>2</sup>، وهي دراسة شملت تسعة دول من الـ MENA ( الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب الأقصى، سوريا، تونس و تركيا) أكدت الدراسة على أهمية المحددات البيئية و اللابينية. من أهم هذه المحددات نذكر حجم السوق، تشابه حجم السوق، توفر اليد العاملة الماهرة، و قد أكدت على أن إستراتيجية واجهة التصدير هي الإستراتيجية الأرجح للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى هذه الدول.

إضافة إلى دراسات أخرى لا يتسع المجال لذكرها كلها، و قد قمنا باختصار أهمها و تخصيص مبحث كامل لها لكثرتها، و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على مدى اهتمام الباحثون بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و مدى أهميته في الاقتصاديات الحديثة.

معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع قد ركزت على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية للبلد المضيف، مبرزة مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاساته على النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، الميزان التجاري،... أما في ما يخص جديد هذه الدراسة أنها اهتمت بجاذبية البلد المضيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و كيف تؤثر المتغيرات الاقتصادية عموما و متغيرات السياسة المالية خصوصا على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مبرزة وزن و ثقل كل متغير في جاذبية البلد، حيث كانت دراسة حالة الجزائر أساس التحليل النظري و القياسي التطبيقي للدراسة.

<sup>1</sup> Baltagi B, Egger P, Pfaffermayr M , **Estimating Model of complex FDI: Are there third country effects?** Journal of Econometrics, 140,1,PP260-281, 2007.

<sup>2</sup> Uttama N, Peridy N, **Some new insights into FDI determinants in MENA countries : An application of spacial panel Data model,** International journal of economie policy in emerging economies, forthcoming, 2010.

\* انظر إلى المبحث الخامس من الفصل الثاني من الدراسة.

## محتويات الدراسة و تقسيماتها:

لدراسة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقتها بالسياسة المالية في الجزائر، و من أجل إثراء الدراسة و تحليل الإشكالية المحددة، اعتمدت الدراسة على المنهجية التالية و التي تضمنت في طياتها مقدمة عامة و أربعة فصول و خاتمة عامة.

ففي الفصل الأول سنتعرض إلى إظهار و تحليل الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، متناولين في مبحثه الأول و الثاني المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر و أهم أشكاله، أما المبحث الثالث فسنعرض إلى دراسة أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و المتمثل في الشركات متعددة الجنسيات مبرزين فيه مميزات و أهميتها في تفعيل هذه الظاهرة عالميا، و في المبحث الرابع سنتناول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته الرئيسية مشيرين إلى النمو العالمي الواضح في تدفقاته بداية من سنة 2006، أما المبحث الخامس و الأخير في الفصل فسيعالج مفارقة الاستثمار الأجنبي المباشر و تداعيات الأزمة الاقتصادية مظهرين فيه لغز هذه التدفقات العالمية.

أما الفصل الثاني فسنخصصه لدراسة الأسس النظرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سنقسم هذا الفصل إلى خمس مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى ذكر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالبلد المضيف من جهة و الشركة العالمية المستثمرة من جهة أخرى. و في المبحث الثاني سنستعرض إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية السياسة المالية مركزين على المحددات المرتبطة بالسياسة المالية و التي هي لب هذه الدراسة، و في المبحث الثالث سنتطرق إلى نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر مدعمين بذلك الأساس النظري للدراسة، أما المبحث الرابع فسوف يخصص إلى دراسة و تحليل نظرية تنظيم الشركة و دراسات أخرى، حيث هذا المبحث هو امتداد مباشر للمبحث الثالث في الفصل. و أخيرا نصل إلى المبحث الخامس و الذي سيهتم بتلخيص العدد الأوفر من الدراسات التي اهتمت بهذه الظاهرة و التي هي كثيرة.

و في الفصل الثالث سندخل في دراسة حالة الجزائر من خلال معالجة و تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الجزائر، و قسمناه بدوره إلى خمس مباحث، إذ سنتطرق في المبحث الأول منه إلى الإطار القانوني و المؤسساتي، و في المبحث الثاني سنقوم من خلاله بتحليل الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثالث فسيعالج قضية الامتيازات التي منحها قوانين الاستثمار في الجزائر، أما المبحث الرابع

## المقدمة العامة

فسنخصصه لدراسة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و محدّداته، و المبحث الخامس فسنعالج فيه حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الرابع و الأخير فهو عبارة الفصول الثلاثة السابقة، حيث من خلاله سنبرز العلاقة ما بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعراض تحليلي و قياسي تطبيقي، و قد قسمناه بدوره إلى خمسة مباحث، حيث سيكون المبحث الأول مخصصا لدراسة و تحليل مرحلة الاقتصاد المخطط مركزين على علاقة السياسة المالية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في هذه الفترة. أما المبحث الثاني فسيكون مجالاً لتحليل مرحلة الإصلاحات و انعكاساتها على هذه العلاقة، ثم سنخصص المبحث الثالث لتحليل قياسي لمحدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و المبحث الرابع سيكون إطاراً للتحليل القياسي للعلاقة ما بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و أخيراً سنصل إلى المبحث الخامس أين سنحاول فيه إبراز معوّقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تحليلها.

### صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث في مجال هذه الدراسة المتواضعة، هي عدم توفر المعطيات و المعلومات الإحصائية المتعلقة بحجم و منبع الاستثمارات و توزيعاتها القطاعية و الجغرافية. قلة المراجع المتخصصة و المتعلقة بموضوع البحث، خاصة الكتب العلمية التي تعتبر الزاد الحقيقي لكل بحث علمي، و هذه القلة في المراجع المتخصصة مردّها بالدرجة الأولى إلى حداثة التجربة الجزائرية مع الإصلاحات، و تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، و تم تعويض هذا النقص بالتقارير و البحوث الصادرة عن مراكز البحث و تقارير مؤثر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية unctad و تقارير الهيئات الدولية حول واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر.

### مقدمة الفصل:

قبل التعرض إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لا بأس أن نعرّج قليلا على الاستثمار الأجنبي، فيعرف هذا الأخير بأنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيئة، سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة الأجل<sup>1</sup>، إلا أن موضوع البحث هو الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنه أصبح يعرف انتشارا و توسعا هائلا في السنوات الأخيرة و أصبح محل اهتمام معظم دول العالم، نامية أو متطورة و هذا لما يحمله في طياته من فوائد و امتيازات. لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاد الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية. و تفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة و هي الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية و تحرير أنظمة التجارة و الاستثمار زيادة على مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي. و قد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال و أسواق العمل و زيادة الأجر و إنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتألف من مورد مفيد للتنمية الاقتصادية للدول النامية و خاصة تميمها الصناعية، حيث أنه يعتبر من طرق التمويل طويل الأجل، إضافة إلى نقل التكنولوجيا و التدريب و التعلم و الخبرة الإدارية و التسويقية، و على هذا الأساس فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن مصاريف تأسيس مشروع جديد أو مصاريف توسيع مشروع موجود سابقا حيث ستعود السيطرة عليه من طرف مستثمر أجنبي. إن البعد الإداري الذي يتضمن تحويل السيطرة و الدخول المباشر في تحويل موارد ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية (portfolio investment) في الأسهم و السندات الأجنبية و بقية الأدوات المالية (financial instruments)، يمكن أن نفهم أن الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه رأس مال مستثمر لفرص اكتساب مصلحة دائمة في مشروع و في ممارسة درجة من التأثير على عمليات ذلك المشروع. هناك تعريفات متعددة للاستثمار الأجنبي المباشر منها ما هو ضيق و منها ما هو واسع. و ليس من الغريب أن يلقي الاستثمار الأجنبي المباشر الاهتمام الكبير في البحوث الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية و خاصة تلك المتعلقة بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية، إذ أن

<sup>1</sup> فريد النجار، الاستثمار الأجنبي و التنسيق الضريبي مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 2000، ص 23.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

هذه العلاقة تتميز في بعض الأحيان بالاتساع و في بعض الأحيان بالضييق، و هذا يتعلق بدرجة كبيرة بالبلد المضيف أو المستقبل و اقل بالشركات الأجنبية المستثمرة خارج حدود بلدها الأم. و من خلال ما ذكرناه سنحاول أن نتعرض إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، مبرزين أهم أشكاله و أهميته و اتجاهاته الرئيسة في العالم.

### المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل أن نغوص في أعماق ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن الضروري أن نعرض قليلا على مساره التاريخي، حتى تكون لدينا فكرة عن التطور الذي تشهده هذه الظاهرة العالمية.

#### 1 لمحة تاريخية:

يرجع تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث ارتبطت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن و الزراعة و الخدمات العامة، و قد عرفت بداية القرن العشرين تطور جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية و الاتصالات السلكية و اللاسلكية. و في سنة 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار أمريكي، و كانت المملكة المتحدة البريطانية في ذلك الوقت المصدر الأكبر للاستثمار و تأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا. و كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر. و في سنة 1938 وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم حوالي 66 مليار دولار أمريكي، و كانت الشركات البريطانية هي أكبر المستثمرين. و قد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية و بالأخص دول أمريكا اللاتينية و آسيا في قطاعات الزراعة و المعادن و البنية الأساسية أو التحتية.

و بعد الحرب العالمية الثانية تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات و أصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع هذه الاستثمارات انتشارا. و قد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات و الستينات استراتيجيات تنمية مستندة إلى الاقتصاد الموجه و المخ طط و ركزت على تنمية الصناعات المحلية و عمّ التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل خلق التبعية الاقتصادية و التدخل السياسي و إضعاف المؤسسات الوطنية المحلية، و نتيجة لهذه المخاوف عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً واضحاً في تلك الفترة من الزمن اقتصر فيها على شكل هدايا و منح و قروض.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

أما في فترة السبعينات فقد تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسّن أسعار السلع الأولية على المستويين، فالمستوى الأول فقد خصّ قطاعات الصناعات الاستخراجية كالبترول والغاز، أما المستوى الثاني فقد ارتبط بتحقيق فوائض موازين المدفوعات للدول المصدرة للسلع الأولية والذي شكّل مصدراً هاماً لرأس المال القابل للاستثمار. وقد أعيد تشغيل تلك الأموال واستغلالها في الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية. وبالتالي أصبحت الدول النامية أكثر اعتماداً على تلك القروض و أقل اهتماماً باجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من الادخار المحلي دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر.

و لقد تواصل هذا التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من الثمانينات، حيث وجدت الدول النامية صعوبة في استرجاع الاستقرار الاقتصادي بعد الهبوط المتواصل في أسعار المواد الأولية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية و ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، و هي العوامل التي أدت مجتمعة إلى تفاقم و استفحال أزمة الديون الخارجية. و قد قامت الدول النامية نتيجة ذلك إلى اعتماد و تطبيق برامج للإصلاح الهيكلي و تحرير بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي و تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. و كنتيجة لهذه الظروف بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسترجع و ثبرتها تدريجياً إلى الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينات استجابة إلى تلك التغيرات. و قد توجه جزء من تلك الاستثمارات إلى الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية، و تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات الموجهة للتصدير متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل و زيادة روابط السوق.

أما في ما يخص مرحلة التسعينات أصبحت عوامل الإنتاج أكثر تحركاً بين دول العالم، و قامت الشركات متعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي و خلق الأسواق التي تتجاوز حدود الدول. و استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة و اعتماد سياسة تشجيع الاستثمار و تحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية. و زاد عدد المعاهدات ثنائية الأطراف المرتبطة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و حمايته، كما تم وضع اتفاقات متعددة الأطراف بهذا الشأن. و تقوم الدول الصناعية بالتفاوض من أجل وضع اتفاقية لتنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها. كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف إلى مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر. بعد هذه الالتفاتة الخفيفة إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال لمحة تاريخية، سندخل في إطار المفاهيم الأساسية الواسعة للاستثمار الأجنبي المباشر في النقطة الموالية.

### 2 المفاهيم الواسعة للاستثمار الأجنبي المباشر

ما يخطئ فيه الكتاب عادة ميلهم للتعريفات المجردة و العامة للاستثمار الأجنبي المباشر، و كأن هذا الأخير عملية اقتصادية محايدة عن المحيط الذي تنشط فيه <sup>1</sup>. إن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة مفاهيم، مفاهيم اقتصادية، مفاهيم مالية، و مفاهيم قانونية.

المفاهيم الاقتصادية: من الناحية الاقتصادية يعتبر الاستثمار الأجنبي مجموعة عمليات متعلقة بالإنتاج أو التوزيع في إطار التعاون الاقتصادي الدولي بحيث تترجم هذه العمليات من خلال الاستثمار المباشر في التجهيز و نقل التكنولوجيا و تقديم الخدمات، أو في شكل غير مباشر يتجلى في مختلف الترتيبات التعاقدية المختلفة التي يلجأ إليها البلد المضيف قصد الاستفادة من تقنيات و مهارات و مناهج الشريك الأجنبي و أهم هذه الصيغ التعاقدية، نجد عقود التسيير، عقود الفرانشايز Franchise و عقود الليزينغ leasing\*، و من تم فهناك استثمار أجنبي مباشر و غير مباشر، إلا أن هذا الأخير لن يكون محلّ اهتمامنا في هذه الدراسة.

المفاهيم المالية: في هذا الإطار يعتبر الاستثمار الأجنبي تلك الحركة التي تخص رؤوس الأموال بين الدولة المضيفة و الدولة المستثمرة ( دولة الشركة الأجنبية)، بحيث تسمح الدول من خلال أنظمتها القانونية بحرية تحويل أو ترحيل الأموال الضرورية بهدف تمويل نشاطات اقتصادية في البلد المضيف و هذا يتطلب توفر كل من الدولتين على سوق مالية نشطة (بورصة).

المفاهيم القانونية: من خلال هذا المنظور يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي مجرد تراخيص إدارية صادرة عن السلطة المحلية للبلد المضيف بغرض السماح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين أو غير المقيمين بانجاز و تمويل نشاطات اقتصادية منتجة أو غير منتجة داخل حدوده.

<sup>1</sup> علوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1988، ص 6.  
\* بخصوص هذه الصيغ المذكورة، فإن الجزائر قد تبنت عقد التسيير بمقتضى القانون 07/89، و عقد الفرانشايز أو ما يعرف بعقد التجارية فقد كان بموجب قانون 29/88 و إن كان بصيغة غير مباشرة، و في ما يخص عقد الليزينغ أو عقد التأجير التمويلي فلقد استعملته بعض الشركات الجزائرية كشركة الخطوط الجوية لشراء الطائرات أو لتملكها عن طريق الدفع بالتقسيط.

إن مثل هذه المفاهيم المجردة تستند في الواقع على ثلاثة أفكار، فبالنسبة للمفهوم الاقتصادي فإنه يقوم على فكرة تدويل الإنتاج و التوزيع أما بالنسبة للمفاهيم المالية فإنها تتأسس على فكرة تدويل رأس المال، في حين أن المفاهيم القانونية فإنها مبنية على فكرة تدويل شخصية المستثمر<sup>1</sup>. إن المفهوم القانوني المذكور لا يتفق في بعض الأحيان مع بعض التجارب المقارنة مثل التشريع الكوري و الصيني و كذلك الأرجنتيني و هي الدول المعروفة بتجربتها الطويلة مع الاستثمار الأجنبي و تأسيسا على ذلك لا يمكن اعتبار هذا التعريف كقاعدة عامة لتعريف الاستثمارات الأجنبية، لأنه يتعلق بنمط معين من الاستثمار. نعني به النمط التشجيعي و يهمل باقي الأنماط المتمثلة في النمطين الرديعي و الرقابي<sup>2</sup>. هناك بعض المفاهيم الواسعة للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في إدراجه في التعاون الاقتصادي الدولي، و هذا أمر مبالغ فيه حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا شكل من بين الأشكال الكثيرة و المتنوعة للتعاون الاقتصادي الدولي قد لا يكون في بعض الأحيان الشكل الأساسي لهذا التعاون، كذلك هناك تركيز على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحقل الذي تنشط فيه الشركات متعددة الجنسيات دون غيرها، إلا أن هذا لا يمكن تعميمه في الحقيقة، فقد تم في بعض الأحيان استثمارات أجنبية بين أفراد غير مقيمين بالدولة المضيفة، كما قد يتم من طرف رؤوس أموال بينية مثل الاستثمارات ما بين الدول العربية و مثال ذلك تجربة مصر مع المستثمرين العرب من دول الخليج.

### 3 التقسيم الموضوعي للاستثمار الأجنبي المباشر:

يرتكز هذا التقسيم على مبدأ التقسيم الدولي للعمل، و الذي يئص على تخصص كل دولة في إنتاج معين و اكتسابها لميزة تنافسية فيه، و تخصصها في سلع أو منتجات من خلالها تتمركز في السوق الدولية و تفرض وجودها فيها و بالتالي تحررها من مضاعفات المنافسة الحادة أو الاحتكار. و انطلاقا من هذا يرى أنصار هذه النظرية أنه يتوجب على الدول المضيفة بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة أن تربط بين الاستثمار الأجنبي و خاصة منه المباشر بهذا المبدأ بحيث يتم توجيهها وفقا لتخصص كل دولة و مع مراعاة المبادئ العامة للقانون الدولي للاستثمار و من أهم هذه المبادئ نذكر ما يلي:

<sup>1</sup> Zouaïma, R, *Investissement international*, Revue internationale de droit public N° 03/1992, Page 381.

مأخوذ من المرجع: محجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، طبعة 2006، ص 383.

<sup>2</sup> Samir Amin, *L'économie du Maghreb*, édition Minuit, Paris, Page 57.

- مبدأ احترام الملكية الخاصة:

إن الملكية الخاصة حسب قواعد الاستثمار الدولي التي هي قواعد رأسمالية بحثة عنصر من عناصر النظام العمومي الرأسمالي و هي ذات طابع مقدس يتوجب على سلطات البلد المضيف ضمان احترامها و مثل هذا الضمان يقيد حرية مثل هذه الدول في اللجوء إلى التأميم و نزع الملكية و كلما كانت آفاق الملكية الخاصة ضيقة في البلد المضيف كلما قل النشاط الاستثماري و من تم عدد المستثمرين الأجانب<sup>1</sup>. و هكذا تتكون العلاقة بين مفهوم الاستثمار الأجنبي و الملكية الخاصة و علاقة فعل و رد فعل بين الطرفين.

- مبدأ احترام الحقوق المكتسبة:

لقد طور القانون الدولي للاستثمار مبدأ الحقوق المكتسبة المتعارف عليها في القانون الخاص حيث اعتبرها كأثر من آثار إجراءات التأميم و تتمثل في مجمل الحقوق التي اكتسبها المستثمر الأجنبي أثناء مباشرته لنشاطاته في البلد المضيف. فإذا قامت الدولة بتأميم مشروع المستثمر الأجنبي فيجب عليها مراعاة حقوق هذا الأخير لأنه اكتسب هذه الحقوق في ظل قانون معين و نفس الشيء إذا تم تعديل أو إلغاء قانون الاستثمار الأجنبي، و في هذا الصدد انقسم الفقه الدولي إلى قسمين، القسم الأول يرى أن المستثمر الأجنبي يفقد كل حق بمجرد حصول عملية التأميم باستثناء الحق في التعويض الذي يتم حسب بعض التشريعات بصفة قبلية، عادلة و منصفة\*. و قسم ثاني يرى أن التعويض الممنوح للمستثمر لا يعني فقدان بعض الحقوق المكتسبة و التي يجب المحافظة عليها عند إجراء أي تأميم.

- مبدأ عدم التمييز بين المستثمر الوطني و المستثمر الأجنبي:

و ينص هذا المبدأ على المعاملة المتساوية التي تبنى على أساس معايير دولية موحدة.

#### 4 تناقضات مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر:

من خلال الاختلافات الموجودة بين مختلف أعضاء المجتمع الدولي، و ذلك في ما يخص الإطار الأمثل لتنظيم الاستثمارات الأجنبية في ظل ما يعرف بالتعاون الدولي الاقتصادي حيث يخضع إلى المنطق التنافسي، تولدت عنه ثلاثة نظرات واضحة تخص مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، و هي تخص كل من الدول الصناعية الكبرى، الدول النامية، و أخيراً المنظمات الدولية و آخرون ( الباحثون في الميدان ).

<sup>1</sup> Terki, N, Les codes des investissements au Maghreb, Revue CMIRA, 1986, page 8.

\* لقد نص على هذا الدستور الجزائري في المادة رقم 23 من دستور 1989.

#### 1-4 الاستثمار الأجنبي المباشر في منظور الدول الصناعية الكبرى:

تتأسس هذه النظرة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة فرضيات:

الفرضية الأولى: مرتبطة بالتقسيم الدولي للعمل:

من أهم مبادئ هذه الفرضية اعتبارها أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة من وسائل التقسيم الدولي للعمل. تميز الاقتصاد الدولي من خلال إشكالية الدول الصناعية الكبرى بالتطور النوعي لعملية التخصص، و اندماج الاقتصاديات النامية مع اقتصاديات المتطورة من خلال التعاون الإنتاجي الدولي و نمو المشاريع ذات الطابع التكاملية والتي تتحقق في شكل استثمارات مباشرة<sup>1</sup>. و يتم إثراء هذه الاستثمارات باللجوء إلى عاملين أساسيين، أولهما العامل التكنولوجي و الذي مكن الدول الصناعية المتقدمة من التخلي عن الصناعات التقليدية و الاعتماد على صناعات أكثر تقدماً في مجالات مختلفة كالمعلوماتية و المواصلات و شبكات الانترنت، و من خلالها يتم وضع برامج الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و ضبط حركة رؤوس الأموال العالمية. أما العامل الثاني فيتمثل في تطوير أشكال التبادل الدولي، حيث بدأت الدول الصناعية تتخصص في بعض العقود الجديدة للتعاون مثل عقود الخبرات Engineering و عقود المعرفة الفنية How Know أو عقود التصدير بطريقة التفكيك Dismantling أو عقود نقل الفروع الصناعية، و تعلق الأمر بإنشاء بعض الصناعات في الدول النامية و عقود لا تتوفر على إستراتيجية للتنمية بقدر ما تتوفر على نقل فروع لصناعات بعض الشركات الصناعية الكبرى إلى هذه الدول المضيفة، و ذلك لتوفر هذه الأخيرة في الغالب على يد عاملة محلية رخيصة و غير خاضعة لحماية اجتماعية مكلفة مقارنة بالدولة الأصل، إضافة إلى نقل بعض الصناعات التي تتميز بالتلوث إلى هذه الدول المضيفة التي في الغالب هي دول فقيرة، بعدما فرضت الدول المتقدمة على هذه الشركات قيود و أجبرتها على استعمال معدات مكلفة للتخلص من نفاياتها الملوثة للمحيط و البيئة ككل.

الفرضية الثانية: الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة للتبعية المتبادلة:

ترى الدول المتقدمة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة الجيدة لتحقيق التبعية بين الدول مهما كان وضعها أو وزنها الاقتصادي، حيث أن كل دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية في حاجة ماسة إلى تبادل اقتصادي مع دولة أخرى، و هذه الحاجة تنبع من ضرورة تصريف المنتجات أي الحاجة إلى أسواق جديدة و كذلك ضرورة الحصول على

<sup>1</sup> مجموعة علماء سوفيت (ترجمة القزويني)، التقسيم الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1988، ص 182.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

السلع و الخدمات المنتجة في الخارج، و لقد اتضحت هذه الفرضية جليا بعد أزمة الطاقة العالمية لسنة 1973 و التي تضررت منها كثيرا الدول الصناعية الكبرى .

هذه الأزمة أبرزت للدول الصناعية مدى تأثير علاقة التبعية المتبادلة على اقتصادها و رغم اجتياز حدة الأزمة إلا أن المبدأ في ذاته لم يتغير بل اتخذ أشكالا جديدة ذات بعد مالي بحث، تجلت في ارتباط اقتصاد الدولة النامية باقتصاديات دول مركز، و هكذا فكل توتر مالي أو أزمة سيولة في الغرب ينجر عنه تأثير سلبي على مستوى النمو في الدول النامية، و من ذلك مثلا أن ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية نتج عنه تدهور في أسعار البورصة و تناقص تدفقات رؤوس الأموال اتجاه البلدان النامية، و انكماش في نسبة الاستثمارات الأمريكية في الدول النامية الذي ضاعف من عمق الأزمة الاقتصادية لدول العالم الثالث<sup>1</sup>، فانهار البورصة الأمريكية في سنة 1987 كان له الأثر المباشر على الاقتصاد الجزائري الذي خسر أكثر من 70 % من إيراداته بالعملة الصعبة نتيجة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي<sup>2</sup>. إذن فلا بد من إشراك لا يتجسد إلا بضمان تدفق مالي و استثماري نحو الدول النامية بالخصوص.

الفرضية الثالثة: الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتدويل الاقتصاد:

إن الإطار و المحيط الدولي حاليا قد تميز بالتعاون الاقتصادي و التوجه أكثر نحو توسيع التجارة الدولية و تشجيع استثمارات و أنشطة الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث أنه و كما هو معروف يعيش العالم عولمة جد موسعة و كأنه أصبح قرية واحدة. و قد برز هذا التوجه جليا من خلال أمور مختلفة نذكر منها:

- ظهور التكتلات العالمية و خاصة منها الاقتصادية، و التحول من التعاون الثنائي بين الدول إلى التعاون الدولي.

و هذا يبدو واضحاً في الوقت الراهن في ما يعرف بمناطق التبادل الحر كالاتحاد الأوروبي و الجمعية الاقتصادية للتبادل الحر بين دول أمريكا الشمالية ALENA كذلك منطقة جنوب آسيا و منطقة الباسيفيك APEL و هي تكتل اقتصادي قائم على أساس التنافس الحر في الأسواق الدولية طبقاً لإستراتيجية التجارة الحرة المبنية على الحماية الهجومية و ليس الحماية الدفاعية، التي تتميز بإمكانية اعتماد سياسات مضادة للإغراق Anti-dumping، منح الامتيازات الجبائية و الجمركية للمستثمرين الأجانب و المشاركة في منظمات اقتصادية حموية، و على هذا الأساس عملت الدول الصناعية

<sup>1</sup> نجة الحيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار(الأنشطة العادية و قطاع المحروقات)الحدوثية، طبعة 2006، ص 396.

<sup>2</sup> Bouhacen, M, **Droit international de la coopération industrielle**, OPU Alger, 1982, page78.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

بتشجيع التكتلات الجهوية بين الدول النامية، و نذكر على سبيل المثال الحوار الأورومغاربي و الحوار الأمريكي المغاربي و الذي ينظر إلى المغرب العربي مثلاً كتكتل اقتصادي و ليس كدولة واحدة.

- لقد أبرمت عدة اتفاقيات دولية دورها الأساسي و الجوهرية هو تنظيم التجارة الدولية، سواء في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة OMC و التي تعمل بالتدرج على إزالة الحواجز و القيود الجمركية بين التعاملات التجارية الدولية.

- عملت الدول الصناعية على تشجيع و حث الدول النامية أكثر على إنشاء مناطق حرة \* Zones Franches

لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر و إلغاء كل القيود الجمركية و الجبائية.

### 2-4 الاستثمار الأجنبي المباشر في منظور الدول النامية:

لقد لجأت الدول النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حل مؤقت أو ظرفي لمعالجة مشكلة التخلف خاصة، إضافة إلى أنها وجدت نفسها في مناخ اقتصادي يتميز بندرة رؤوس الأموال نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية و تدهور أسعار النفط في فترة ما. إضافة إلى تفاقم عبء المديونية الخارجية و الذي أصبح يستهلك معظم المداخيل المحلية من العملة الصعبة بسبب تراكم خدمات الديون و حلول أجل استحقاقها، هو الأمر الذي دفع بعض الدول إلى إعلان التوقف عن الدفع، كما دفع بالبعض إلى إبرام اتفاقيات إعادة الجدولة مع صندوق النقد الدولي أو مع جماعة الدائنين.<sup>1</sup> كما أن تزايد حدة المشاكل الاجتماعية للدول النامية و انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، انعكس بشكل سيء على المستوى المعيشي للأفراد، و استفحلت البطالة و أفلست المؤسسات المحلية و انخفضت الاستثمارات العمومية، حتى وصلت حدة الأزمة في بعض الدول إلى أن مست باستقرارها السياسي. و لمواجهة مثل هذا المناخ الاقتصادي و الاجتماعي و حتى السياسي المنحط و المتردي، لم يكن من حل أمام الدول النامية إلا الاستنجاد بالاستثمار الأجنبي المباشر مستفيدة من إيجابياته بالدرجة الأولى. و كما هو معلوم أن للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الفوائد لعل من أهمها نذكر:

■ الاستفادة من عامل التكنولوجيا، و الخبرات و المهارات التقنية في مجالات التجهيز و التسيير و المعرفة العلمية.

\* المناطق الحرة هي مساحات مضبوطة حدودها تمارس فيها نشاطات صناعية و خدمات تجارية يتم إحداها بمرسوم تنفيذي يحدد موقعها الجغرافي و حدودها و مساحتها و عند الاقتضاء يتم تحديد النشاطات التي يسمح بممارستها فيها. تتم في المناطق الحرة عمليات الاستيراد و التصدير و التخزين و التحويل أو إعادة التصدير و وفق إجراءات جبائية و جمركية مبسطة.

<sup>1</sup> عجة الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 399.

■ الحصول على رؤوس الأموال بالعملة الصعبة اللازمة لتمويل التنمية المحلية بشكل عام و تمويل الخزينة العمومية بشكل خاص من خلال الاقتطاعات الجبائية و الجمركية على إيرادات المستثمرين.

■ قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف على التقليل و التخفيف من حدة الضغط الاجتماعي ( الفقر على الخصوص)، من خلال خلق مناصب عمل جديدة سواء بصفة دائمة أو مؤقتة و بالتالي العمل على امتصاص نسبة معينة من البطالة المتفاقمة. دون أن ننسى العمل على تحسين الإطارات المحلية لأن الشركة الأجنبية ستكون مجبرة على تكوين العمال المحليون و الإطارات المحلية، لأن ذلك سيساعدها على تخفيف التكاليف مقارنة مع اليد العاملة المؤهلة للبلد الأصلي للشركة.

و من خلال ما تم ذكره، فالسؤال الذي يطرح نفسه هل تحققت فعلا هذه الفوائد؟ هناك دراسات أظهرت أن هذه الفوائد بقيت حبر على ورق، و ذلك لأن عقلية المستثمر الأجنبي و المرتكزة أساسا على الهدف الرئيسي ألا و هو تحقيق الأرباح إلى أقصى حد ممكن حتى و لو تعارضت إستراتيجيته هذه مع البرامج التنموية للبلد المضيف. و هذا ما أدى إلى تعميق أزمة التخلف بدلا من معالجتها أو التخفيف منها، و أن الخدعة الأكبر وراء البحث عن هوية الاستثمار الأجنبي هي الاعتقاد أن الرأسمالية هي الوسيلة الوحيدة لبعث و توفير التقيتات، و هو توزيع متعلق بالمصالح الاقتصادية الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة، فالتقدم حسب النظرية الغربية يتمثل في زيادة الإنتاجية و توفير ظروف مواتية للتركيز الديناميكي للمداخيل، و نشر العوامل المولدة للتراكمات المالية.<sup>1</sup>

رغم المجهودات التي بذلتها البلدان النامية من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها أصيبت بخيبة أمل فضيعة اتجاه المستثمرين الأجانب و الذين فضلوا عدم طرق أبواب هذه الدول، بحيث اعتمدوا على معيار الانتقائية، و الذي يقصد منه اختيار البلد الذي يتوفر على أعلى معدلات النمو و ليس البلد الذي يتوفر على أكبر الضمانات، و مجرد مقارنة بسيطة بين تشريعات جزر موريس التي منحت ضمانات خيالية للمستثمر الأجنبي، و تشريعات جمهورية كوريا الجنوبية التي فرضت الرقابة الصارمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكشف لنا عن تفضيل المستثمرين الأجانب لكوريا على جزر موريس، و يعود ذلك إلى رغبة المستثمر الأجنبي في الاستفادة من حيوية الاقتصاد الكوري عكس الاقتصاد في جزر موريس الذي هو اقتصاد بدائي. و بالتالي يصبح معدل نمو الاقتصاد المضيف هو الضمان الأساسي

<sup>1</sup> Sid Ahmed Abdelkader, *Un projet pour l'Algérie*, Edition Economica, Paris 1995, page 25 et 26.

لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث كلما ارتفع هذا المعدل، كلما تزايدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والعكس صحيح.<sup>1</sup>

و على هذا الأساس أصبحت الشركات العالمية لا تهتم كثيرا بطبيعة النظام السياسي القائم في البلد المضيف، كما أصبحت هذه الشركات تشتترط في نسبة النمو أن تكون طبيعية و ليست مصطنعة، و أن تكون مستقرة و ليست مرتبطة بظرف معين أو مصدر وحيد على غرار الدول المصدرة للبتروول (ارتباط معدلات الفو بدرجة كبيرة بإيرادات سعر البرميل في الأسواق العالمية).

### 3-4 الاستثمار الأجنبي المباشر في منظور المنظمات العالمية:

لقد عرفت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا من المتوقع أن يتواصل في السنوات المقبلة، في ما يخص مفهوم و ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعرف توسعا في نطاق التعريف ليشمل مكونات أخرى مختلفة، و مجالات متعددة نتيجة للانتشار الواسع للعملة، و ذلك من خلال الحرية المتزايدة لحركة رؤوس الأموال و السلع و الخدمات و الأفراد ( العمالة البسيطة و الماهرة ) عبر الحدود من جراء تحرر الأسواق و انتهاج سياسات اقتصادية متفتحة على العالم أكثر من طرف أغلب دول العالم، إضافة إلى تواصل الإصلاحات الإجرائية و القانونية الإيجابية للاستثمار، و الاستفادة من تقنيات الاتصال و المعلوماتية المتطورة. قد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا حسب المنظمة أو الهيئة أو الباحثون في الميدان، فنجد:

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "unctad":

الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل و يعكس مصلحة مستدامة و رقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية<sup>2</sup>. إذا هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يبنى على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين الشركة الأم و شركة أو وحدة إنتاجية أخرى في الدولة المضيفة أي فروع الشركة الأصلية. في هذا التعريف تعرف الشركة الأم ( المستثمر الأجنبي ) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة الأصلية للشركة الأم، و عادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر

<sup>1</sup>Sid Ahmed Abdelkader, op,cit, page 46 et 51.

<sup>2</sup>[www.unctad.org](http://www.unctad.org)

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

حصة تساوي أو تفوق 10 % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المسجلة أو ما يعادلها للشركات الأخرى حدا فاصلا لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>. ومع أن هذا التعريف يتأثر بنمط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة حيث تلعب عمليات الاندماج بين الشركات العملاقة و الاستحواذ على أصول الشركات دورا مهما، إلا أنه يمكن تطبيقه في حالات الاستثمار الفردية. و ارتكازا على هذا التعريف فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم في الشركة التابعة أو إعادة استثمار الأرباح التي تحققها الشركة التابعة و لا تقوم بتوزيعها على المساهمين، أو الاقتراض قصير و طويل الأجل بين الشركة الأم و الشركة التابعة أي الفرع، أو التعاقد من الباطن، و عقود الإدارة و ترتيبات تجهيز المشاريع بطريقة المفتاح و حقوق الامتياز و الترخيص لإنتاج السلع و الخدمات<sup>2</sup>.

و عليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يحقق الشروط التالية:

■ تدفقات استثمارية عبر الحدود، عادة ما تكون من قبل الشركات متعددة الجنسيات TNCs، ينبج عنها تأسيس شركة أجنبية لمشاريع خارج دولتها الأم (home) في دولة أخرى مضيئة للاستثمار (host)، بحيث يكون لها حصة قد تزيد أو تقل عن 10% من ملكية الاستثمار، و يكون لها صوت في عملية إدارة الشركة، و تأسس لعلاقة طويلة الأجل.

■ و تحتسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاثة مكونات: ملكية الأسهم، الأرباح المعاد استثمارها، القروض بين فروع الشركة الأم. قد يكون هذا الاستثمار جديدا و عندها يعرف باسم greenfield أو توسعيا في استثمار قائم و يعرف باسم brownfield، أو تملكا من خلال عمليات الاندماج و التملك mergers and acquisitions و هي الصيغة الأكثر انتشارا.

■ كما تحتسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال رؤوس الأموال المدفوعة عبر الحدود في إطار اتفاقيات الترخيص و حقوق الامتياز التجاري franchise، عقود الإدارة و عقود التسليم بالمفتاح turnkey، التأجير leasing، التعاقد من الباطن subcontracting، و شركات الإنتاج production agreements.

<sup>1</sup> Krugman P, Obstfeld M, a ( Capelle-Blancard G, Crozet M), **Economie internationale**, édition pearson education France ,7eme édition, Paris 2006, page 165.

<sup>2</sup> علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مقال منشور في موقع المعهد العربي للتخطيط، الكويت ( جسر التنمية )، 2004 ، ص 4. www.api.org

■ تصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات أفقية horizontal fdi\* تتم من خلال استثمارات في القطاع أو الصناعة ذاتها التي تعمل فيها الشركة الأجنبية، أو استثمارات عمودية vertical fdi تنقسم بدورها إلى استثمارات أمامية عمودية forward vertical fdi عند قيام الشركة الأجنبية بتسويق إنتاج شركة محلية، و استثمارات خلفية عمودية backward vertical fdi عند قيام الشركة الأجنبية بتوفير عوامل إنتاج لشركة محلية.<sup>1</sup>

تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECD Organisation for Economic cooperation and

Development:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو تلك الاستثمارات المختصة في إقامة روابط اقتصادية دائمة مع مؤسسة ما أو إنشاء فروع تابعة أو خلق مشاريع جديدة خارج الدولة الأم للمستثمر<sup>2</sup>، إن الاستثمار هو لغرض تأسيس علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مشروع مثل الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة تأثير فعال على إدارة الاستثمارات أو المشروعات الاستثمارية:

- في بلد معين من قبل غير المقيمين بالوسائل التي نذكرها، خلق أو تمديد توسيع مشروع مملوك كلياً أو فرع أو اكتساب الملكية الكاملة أو مشروع موجود، وكذا المشاركة في مشروع جديد أو مشروع موجود، إضافة إلى قرض لمدة خمسة سنوات أو أكثر.

- في الخارج من قبل المقيمين في البلد بالوسائل الآتية، خلق أو تمديد أو توسيع مشروع مملوك كلياً أو فرع أو اكتساب الملكية الكاملة أو مشروع موجود، المشاركة في مشروع جديد أو مشروع موجود، أو قرض لمدة خمسة سنوات أو أكثر<sup>3</sup>. و تعتبر هذه المنظمة العالمية الاستثمار الأجنبي أنه ظاهرة اقتصادية حديثة نسبياً و قد شهدت مؤخرًا تطوراً كبيراً و انتشاراً هائلاً.

\* fdi : foreign direct investment

<sup>1</sup> منى بسيسو، مقال تحت عنوان: تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية على جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد رقم 29، يونيو 2008، ص 8، مأخوذ من المرجع الأصلي: Alfaro,L and Chrtion,A, Intra-Industry foreign direct investment, NBER working paper N° 13447,2007.

<sup>2</sup> Christiansen, H and Bertrand, a, **Trends and Recent Developments in Foreign Direct Investment**, Article forthcoming in the OECD International investment perspectives, 09/2002. [www.oecd.org](http://www.oecd.org)

<sup>3</sup> محمد صالح القرشي، المالية الدولية الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص 154.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

تعريف صندوق النقد الدولي FMI International Monetary Fund:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من الاستثمار الأجنبي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقبلة في اقتصاد آخر و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة\* .  
تعريف الاتفاقية الخاصة بجمعية أمم جنوب شرق آسيا (ASIAN) أو دعم و حماية الاستثمار:

إن مصطلح الاستثمار يجب أن يعني كل نوع من الأرصدة أو الأصول و خاصة يجب أن يشمل الأصول حتى و لو كانت غير حصرية:

■ الملكية القابلة للحركة و غير القابلة للحركة و أية حقوق ملكية أخرى مثل العقارات و الرهون ( Pledges ) و الرهون العقارية ( Liens ).

■ حصص و أسهم، أسهم في شركات بفائدة ثابتة أو مصطلح ملكية مثل هذه الشركات.

■ الطلب على النقود أو إلى أي أداء في ظل عقد له قيمة مالية.

■ حقوق الملكية الفكرية و شهرة للمحلات<sup>1</sup>.

تعريف دليل ميزان المدفوعات (Balance of payments manual):

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشير إلى الاستثمار الذي يقام لاكتساب مصلحة دائمة في مشروعات خارج

الاقتصاد الوطني الذي ينتمي إليه المستثمر. و يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا أنه الاستثمار الذي يتضمن علاقة طويلة الأجل و يعكس مصلحة دائمة و سيطرة لهيئة مقبلة في الاقتصاديات ( المستثمر الأجنبي المباشر) في مشروع مقيم في اقتصاد آخر ( مشروع استثمار أجنبي مباشر أو فرعا منه أو فرعا أجنبيا)<sup>2</sup>.

\* [www.fmi.org](http://www.fmi.org) (d'après le manuel de la balance des paiements du fmi) :

L'investissement étranger direct IED est un investissement dans lequel une entité résidente dans une économie a pour objectif d'acquérir un intérêt durable dans une entreprise résidente dans une autre économie et que cette intérêt durable implique l'existence d'une relation à long terme entre l'investisseur direct et l'entreprise ainsi que la possibilité pour l'investisseur d'exercer une influence notable sur la gestion de l'entreprise. Le FMI n'a pas défini la notion de l'intérêt durable en terme de temps et le critère plus pertinent qui a été retenu est celui du degré de propriété de l'entreprise. On considère généralement qu'un pourcentage de participation de 10% ou plus témoigne d'un intérêt durable.

<sup>1</sup> محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 153.

<sup>2</sup> محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

و أخيرا و إضافة إلى ما تم ذكره من تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا الأخير يعرف كذلك من خلال الأمور الآتية الذكر:

- رأس المال المغامر venture capital الذي سيؤدي بدوره إلى إحداث تغيير في طبيعة اللاعبين الرئيسيين، إذ سيدخل رواد الأعمال هذا المجال، و تزايد الاهتمام بمبادرات الإبداع و تنامي دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التوجه إلى تكوين تجمعات إنتاجية clusters تستند إلى مفاهيم تقنية عالية.
  - الشركات عبر الحدود لغرض تعزيز جهود البحث و التطوير R&D خاصة بين الدول المتقدمة و النامية، بينما كانت الشركات محصورة في السابق بين الدول المتقدمة في أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية و اليابان في ما عرف بالأطراف الثلاثية TRIAD .
  - التحالفات الإستراتيجية strategic alliance للدخول في شركات و قنوات توزيع مشتركة، و الاعتماد على المصادر الخارجية و عمليات الأفسور offshore و الاستثمارات التي تتم من خلال البرامج المقابلة offset.
  - الأموال العائدة من قبل أصحاب الأعمال المغتربين الراغبين في المساهمة بدعم اقتصاديات بلدانهم الأصلية.
  - شركات القطاع العام و القطاع الخاص PPP خاصة في مشاريع البنية التحتية و المشاريع البيئية.<sup>1</sup>
- رغم هذه التعريفات فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له تفسيرات عدة اعتمادا على الاتفاقيات التي تعرف مداه و النشاطات الداخلة فيه و القواعد التي تحكم المشاركة فيه، إن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و مداه و محدوديته هي جميعا منصوص عليها بوضوح في قانون كل دولة تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و أيضا فإنه يُعرف في اتفاقيات الاستثمار التي تُعقد بين البلد المضيف و بلد المستثمر الأجنبي. و على الرغم من اختلاف التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر فإن جميعها تؤكد حقيقة واحدة ألا و هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن سيطرة على عملية إنتاج في البلد المضيف و في هذا فإنه يختلف عن بقية أشكال التحويل الخاص أو الاستثمار الخاص بوصفه استثمار محفظة و إقراض بنكي؛ لأن كل من هذين النوعين الأخيرين هما عبارة عن تحويلات مالية ليس لها تأثير على إنتاج أو إدارة المشروع المحلي الذي ربما يساهمون في التمويل له. الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر محرك في غاية الأهمية في ظل العولمة التي أصبحت تميز الاقتصاد الدولي المعاصر. إن تدفقاته الضخمة التي رافقت التزايد القوي للاستثمارات الأجنبية في مجال

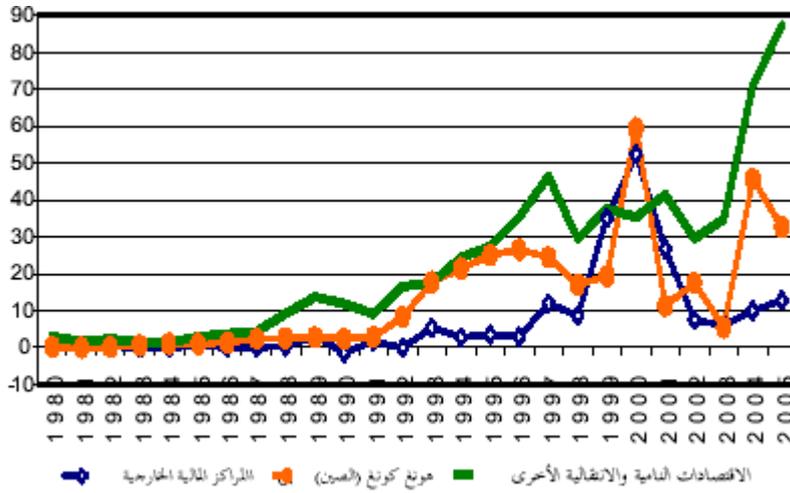
<sup>1</sup> منى بسيسو، مرجع سبق ذكره، ص 9.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

المحافظ المالية، تظهر الدور المتزايد تدريجيا و بقوة الذي لعبته و مازالت تلعبه الشركات متعددة الجنسيات سواء أكان نشاطها في دول متقدمة أو في دول نامية، و هذا نتيجة لتحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و خاصة على مستوى الدول النامية أو الدول التي تعرف تحولات في نظامها الاقتصادي (مرحلة انتقالية). و ما نتج عن هذا التحرر من سياسات تحفيزية من اجل استقطاب الحجم الأوفر من الاستثمارات الأجنبية و خاصة منها المباشرة، وقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا هائلا، وقد تضاعفت خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي و هذا ما يظهره

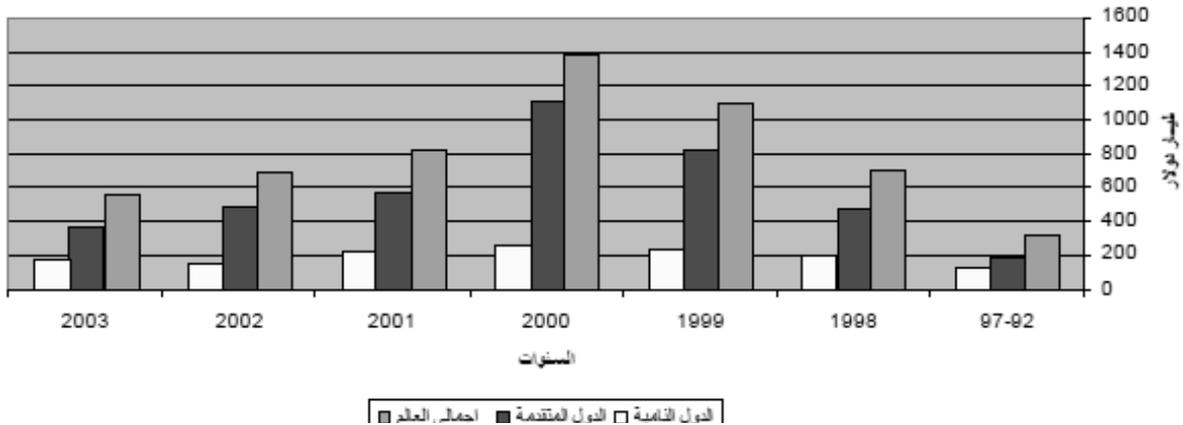
الشكلين رقم 1 و رقم 2 الآتيين:

**الشكل رقم 1:** تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 1980 إلى 2005 (بالدولار)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

**الشكل رقم 2:** المدخلات من الاستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة: مليار دولار)



source: CNUCED, World investment report 2004

### المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

انطلاقاً من التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، يظهر أنه يمكن أن يأخذ أشكالاً أو أنواعاً مختلفة و هذا كنتيجة للتطورات التي عرفها العالم و هذه الثورة التكنولوجية و الإعلامية و التوسع الهائل للعملة العالمية في السنوات الأخيرة؛ و ما نتج عنها من تسهيلات إقليمية و جغرافية بين الدول و ربح كبير في الوقت و تقارب في المسافات. إن هذه الأشكال المختلفة تجسدها في أغلب الأحيان الشركات متعددة الجنسيات TNCs من خلال تأسيس شركة أجنبية لمشاريع استثمارية خارج دولتها الأم ( Home country ) في دولة أخرى مضيئة للاستثمار ( Host country )، بحيث يكون لها حصة قد تزيد أو تقل عن الـ 10 % من ملكية الاستثمار، و يكون لها صوت في عملية إدارة الشركة و تأسس لعلاقة طويلة الأجل. إذا هي شركات تتميز بالعمليّة و الانتشار الدولي الواسع، كما أنها تتمتع بوفرته المالية و تطورها التكنولوجي و المعلوماتي في مختلف القطاعات ( المقاولات و البناء، التأمينات، في مجال التجارة الدولية و المعلومات و الاستشارات )، و هي على قدر كبير من حسن التسيير و التحكم في أدوات المردودية المالية. و الملاحظ أن اغلب هذه الشركات متعددة الجنسيات تتموقع و تنشط بفعالية و كثافة في الدول المتطورة بالدرجة الأولى و هي جد مطلوبة من هذه الأخيرة . تعود ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات إلى شركة الهند الشرقية الهولندية في القرنين السابع عشر و الثامن عشر، و القرن العشرين يجسد التحول من الرأسمالية القديمة القائمة على المنافسة و السوق الحرة إلى الرأسمالية الجديدة القائمة على سيطرة رأس المال و المشاريع الكبيرة على الاقتصاد الوطني في الدولة الرأسمالية و حدث هذا ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر<sup>1</sup>.

و من الأمور البارزة زيادة أهمية الشركات متعددة الجنسيات بداية من التسعينات في تحقيق تيار من تدفق رأس المال الأجنبي المباشر بالرغم مما شهدته بداية الثمانينات من فرض الكثير من القيود الكمية و غير الكمية. و للأهمية القصوى لهذه الشركات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر سنعود إليها بنوع من التفصيل في مبحث مستقل؛ و من أهم الأشكال التي اتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي:

<sup>1</sup> محمد أبو الإسعاد، أمريكا جذور الغزو و العولمة سبنا للنشر، مصر 2001، ص 149.

## 1الشركات المشاركة Joint-ventures:

يقصد بالشركة المشاركة هي شركة سواء كانت صغيرة أو كبيرة متكونة من واسطة اثنين أو أكثر من الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، أو منظمات فيها على الأقل وحدة تشغيلية تستهدف ممارسة نشاطاتها في إطار تكوين شركة جديدة بهدف تحقيق ربح بصفة دائمة. و يتم بشكل عام تقسيم الملكية من قبل المساهمين بأسلوب متساو تقريبا و تحت السيطرة المطلقة لأحد المتعاقدين.

هذا النوع من الشركات يتميز بمشاركة احد أو بعض المستثمرين المحليين (الوطنيين) مع شركاء من دولة أخرى، و ينتشر هذا النوع في الدول العربية التي تتمتع بوفرة رجال الأعمال المحليين أصحاب الأموال، و خاصة الدول العربية المصدرة للبتروك دول الخليج. و يعتبر هذا النوع من الشركات مستحبا من طرف المستثمرين الأجانب، الذين يفضلون التعامل مع شركاء قادرين ماليا في الدول المضيفة و هذا تقريبا من مخاطر الاستثمار الكثيرة. إضافة إلى وجود تنظيمات خاصة بهذا النوع من الشركات كتحديد حدود و حصص و نسب المستثمر القادم (الأجنبي) و المستثمر المحلي (الوطني)، و كذلك نوع التكنولوجيا و أساليب الإنتاج المناسب... الخ، كما تحدد قوانين الضرائب و التنسيق الجبائي أيضا تحدد فترات الإعفاء الجبائي و أنواع الضرائب و شرائحها سواء على الأرباح و الإيرادات أو القيمة المضافة و المبيعات و الإنتاج. تتمتع الشركة المشاركة أو الفرع المرتبط بعدد من المزايا، لكن بالمقابل يأخذ عليها بعض الأمور ترتبط بما إذا لم يتحقق أي شيء من النقاط الايجابية في هذا الشكل من الاستثمارات و يمكن ذكر أهمها و هي:

- صعوبة إدارة الشركة المشاركة و ذلك لاختلاف الأساليب الإدارية المستخدمة.
- إذا استحوذت الشركة على أكثر من نصف رأس المال فإنها يمكن أن تواجه مشكلات إدارية بسبب عدم رضا الأقلية، أما إذا استحوذت على اقل من النصف فهذا سيؤثر بصورة واضحة على طريقة تسييرها و قدراتها الإدارية.
- بعض التعهدات المتخذة في بداية العمل يمكن أن تكون صعبة التطبيق بعد فترة من الزمن مثل التعهد بالتمويل و تصدير نسبة من الإنتاج.

■ في حالة عدم نجاح الشركة المشاركة فإن الخسائر يمكن أن تسبب العديد من المشاكل للشركة التي يتوجب عليها أن تنسحب أو التي تكون عرضة لمنافسة جديدة و التي تؤدي إلى فقدانها لخصصها من السوق.

و من أهم المزايا التي يوفرها هذا النوع من الاستثمار الأجنبي نذكر ما يلي:

- يحدد أهمية الاستثمار في الخارج و خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة و المتوسطة عندما يكون تمويل الاستثمار يمثل مشكل و عبئ كبير على الشركة بمفردها.
- يمثل حماية نسبية ضد المخاطرة السياسية و اتزاع الملكية.
- يمكن أن ينشأ أثر للتعاون بالنسبة للشركتين في حالة تركيز جهودهما بقوة في المجالات المختلفة.
- يفتح أسواق مالية جديدة و يسمح باستعمال أدوات جديدة للتمويل.
- يساعد على الانتفاع من المزايا الجبائية للشركة الأجنبية.
- يساهم في تلبية ما تصبوا إليه السياسات الوطنية من توفير مناصب شغل جديدة و دعم التنمية الاقتصادية في البلاد.
- و يمكن لشركة أجنبية أن تقوم بإنشاء فرع لها أو فروع في دولة أخرى، وذلك سعيا منها إلى الحصول على أسواق جديدة لمنتجاتها و تصريف فائض مخزونها، و من اجل التوسع و النمو أكثر و تحقيق أرباحا إضافية، أو من اجل التخلص من الضرائب المرتفعة في دولة المقر الرئيسي و البحث عن ما يعرف بالجنات الجبائية. و تنظم العلاقة بين مقر الشركة الأم و الفرع من خلال التفويض الموكل المبني على الاتفاقيات و القوانين المبرمة بين الشركة الأم و الدولة المضيفة (المستقبلية)\*.

### 2 الاستثمار المملوك كليا من الشركة الأجنبية Wholly – Owned Foreign investments :

إن الشركات متعددة الجنسيات تفضل كثيرا هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، و تتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي على مستوى البلد المضيف. و في ما يرتبط بالدول المضيفة و خاصة منها النامية تتردد نوعا ما في السماح لهذه الشركات من الحصول على الملكية الكاملة للمشاريع الاستثمارية؛ و هذا خوفا من التبعية الاقتصادية و ما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي. كذلك نتيجة للخوف من احتمال انتشار احتكار الشركات الأجنبية لأسواق الدول النامية و عدم قدرة المؤسسات الوطنية على منافسة الشركات متعددة الجنسيات التي تفرض عليها منافسة قوية و شرسة في بعض الأحيان.

\* تعتبر الضرائب المباشرة و غير المباشرة إحدى أهم أدوات استقطاب هذا النوع من الشركات.

و مع افتراض قبول هذه الأسباب تجدر الإشارة إلى أن الممارسات و الأدلة العلمية تشير إلى أن بعض الدول النامية في شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة و تايوان و دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل و المكسيك؛ و كذلك دول إفريقية تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا كوسيلة لجذب و استقطاب الكثير من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي. كما أنه إلى حد الآن لا توجد دلائل عملية كافية تشرح تردد و تخوف الدول النامية الأخرى بشأن الآثار السياسية و الاقتصادية السلبية الناجمة عن هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

إن لهذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر منافع تستفيد منها الدول المضيفة له، من أبرزها زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و زيادة المشاريع الإنتاجية التي تؤدي إلى إشباع المجتمع المحلي من السلع و الخدمات المختلفة، كما تحسن من ميزان مدفوعات البلد المضيف من خلال التقليل من الاستيراد و ربما توجهه نحو التصدير. دون أن ننسى أن هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم مساهمة فعالة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير فضلا عن هذا ما يترتب على كبر الحجم من خلق مناصب فرص عمل مباشرة و غير مباشرة مما ينتج عنه من تقليص في مستوى البطالة في البلد المضيف. أما في ما يتعلق بالعيوب، فإن الدول المضيفة و خاصة النامية تخاف من أخطار الاحتكار و التبعية الاقتصادية و ما ينتج عنها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي و الدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها و بين الشركات المعنية، أو بلدان الأم لهذه الشركات.

### 3 عمليات التجميع و الاندماج Fusions:

قد تأخذ المشروعات الاستثمارية شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين سيارة مثلا، لتجميعها لتتحول إلى منتج نهائي تام الصنع، و هذا النوع من العمليات موجه في اغلب الأحيان إلى أسواق الدول النامية، حيث يقدم الطرف الأجنبي الخبرة و المعرفة اللازمة للتصميم الداخلي و طرق التخزين و الصيانة ... الخ، مقابل عائد مادي يُتفق عليه<sup>2</sup>.

خلال التسعينات من القرن الماضي كانت هناك العديد من عمليات التوسع الخارجي و ذلك من خلال الانضمامات و الاندماجات في الأنشطة المتجانسة سواء كان على المستوى الدولي أو على مستوى التجمع الإقليمي.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو حنف، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 275.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو حنف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 2003، ص 24.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

و تعتبر هذه العمليات ذات أهمية كبيرة، ففي سنة 1998 كانت هناك العديد من الاندماجات الدولية، و قد ساعد الارتفاع الكبير في أسعار الأسواق الأوروبية و الأمريكية في النصف الأول من تلك السنة على التعامل بالأوراق المالية عن طريق مبادلة الأسهم. و بعد الأزمة الآسيوية في 1998 تم اقتناء عدد كبير من الشركات الآسيوية. و قد زادت نشاطات الاندماج و الاقتناءات بعد انخفاض أسعار الأسواق الرئيسية، التي تبعت الإصلاحات الاقتصادية التي فُرضت من طرف صندوق النقد الدولي FMI بسبب الاختلافات التي حصلت فيها. و قد شملت الاندماجات و اقتناءات قطاع التأمينات و القطاع المالي و قطاع السيارات و قطاع المشروبات الغازية. و من أهم مزايا هذا النوع من الاستثمار الأجنبي نذكر ما يلي:

- تسمح بالإنتاج الميداني أي المكان المطلوب، و هي بذلك تقلل من مخاطر الصرف الناتجة عن الصادرات.
  - تعتبر كوسيلة سريعة للمركز في الخارج، كما تساعد في تحقيق وفورات الحجم و خاصة في مجال البحث و التكنولوجيا الجديدة، و عمليات ترويج العلامات التجارية.
  - هي وسيلة جيدة و سريعة للاستحواذ على حصص جديدة من الأسواق.
  - عندما تكون عملة البلد ضعيفة فإن الاندماج يمكن أن يمثل فرصة مناسبة لشراء شركة بسعر منخفض.
- إلا أنه يجب أن تقيم الشركات قبل الاندماج، لأن أهم المشاكل يمكن أن تظهر بعد عملية الاستحواذ و الشراء و الاندماج. تتجسد أغلب الاندماجات و الاقتناءات إما عن طريق العروض العامة للشراء و إما عن طريق العروض العامة للمبادلة، و هاتين الطريقتين تعتبران أسلوب مالي يساعد في إعادة بناء البنية التحتية للشركات إما بشكل طوعي و إما بشكل إكراهي أو عدائي. و تسدد القيمة نقداً أو عن طريق دفع أسهم أو سندات؛ و عندما يتم العرض العام للشراء أو للمبادلة في الوقت الذي لا يعبر عن رضا أو موافقة الإدارة، فإن ذلك يعني أن العرض هو عدائي أو إكراهي.
- إن إجراء العرض العام للشراء المعتاد في الولايات المتحدة الأمريكية لم يستعمل في كل مكان، و هناك العديد من البلدان تستخدم استراتيجيات الدفاع ضد العرض العام للشراء. و تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء لم يعرف بشكل واسع في غالبية الدول الأوروبية و حتى لو كان معروفاً فإنه يمثل حالات نادرة الاستعمال، لكن يُشاع استعماله في المملكة المتحدة البريطانية، و قد تطور في السنوات الأخيرة في فرنسا. أما في يتعلق بالدول الأنجلوسكسونية فتتحكم في العرض العديد من العوامل المالية، بينما في البلدان اللاتينية فإنه يتمتع بمزايا ناتجة عن متطلبات الحاجة الصناعية أو نمو

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

حصة السوق. و هناك ثلاثة أنواع من استراتيجيات الدفاع ضد العرض العام للشراء و هي دستورية أي نظامية و مالية و قانونية. فأما الإستراتيجية الدستورية تتمثل في تجنب أو تأخير تغيير رقابة الأجهزة الإدارية، و تتجسد في عدة أشكال منها، تعديل حقوق تصويت المساهمين، و مراقبة مجلس الإدارة و إمكانية اجتماع الهيئة العامة للمساهمين. أما الإستراتيجية المالية فترتبط برفع تكاليف الاقتناء رفعا كبيرا، و لذلك فإن هذه الاستراتيجيات تركز على تغير حجم رأس المال أو هيكل الثروة ( صافي المركز المالي )، أما الإستراتيجية القانونية، فتعمل على حماية الشركات من الناحية القانونية و حماية حقوق المساهمين فيها.

### المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات Multinational companies TNCs:

تتمثل الشركات متعددة الجنسيات في مجموعة من الشركات ذات جنسيات مختلفة و مستقلة من الناحية القانونية، و تقوم بإدارتها مؤسسة أم أو مؤسسة قابضة ( holding company ) و تمثل المجموعات متعددة الجنسيات ( Multinational groups ) العوامل الأكثر نشاطا في التجارة الدولية.

لا يوجد لحد الآن تعريف جامع للشركات متعددة الجنسيات، فالبعض يعرفها بأنها مجموعة الشركات التي تخصص مبلغا كبيرا من مواردها العمليات في الخارج و من ثم فإن نموها و نتائجها ترتبط إلى حد بعيد بالبلدان الأجنبية. البعض الآخر يعتبرها تلك المجموعة من الشركات التي تحقق نسبة 25 % من إيراداتها أو مبيعاتها في الخارج، و هناك فريق آخر يصفها بتلك الشركات التي يمتلك كل منها خمسة فروع بالخارج على الأقل، فقد عرفها Rugman<sup>1</sup> 1988 بأنها الشركات التي تمتلك أكثر من ثلثي نشاطها خارج منشأتها الأم، و هناك مؤشر للشركات متعددة الجنسيات يحتسب من خلال متوسط نسبة النشاطات الإجمالية للمؤشرات أو المقادير الممثلة في المبيعات و الموجودات و الرواتب.

و تتصف أيضا باحتكار التكنولوجيا المتطورة و التنسيق في ما بينها في ما يتعلق بالسياسات الإنتاجية و السعرية و الاستثمارية بما يحقق مصالحها و لا يتعارض مع أهدافها؛ و تعمل على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح و يطلق عليها اسم الشركات التي لا وطن لها إلا الأرباح. كما تتميز بتنوع و تغير نشاطاتها و مراكز إنتاجها بما يتلاءم و تحقيق الهدف المسطر، و تستعمل هذه الشركات العديد من المزايا التي تتمتع بها و من أهمها التقدم

<sup>1</sup> Rugman,A.R, **The multinational enterprise.**In P.Walter and T.Murray( Eds), Handbook of international management, New York 1988, page 35.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

التكنولوجي والأساليب الإدارية والتنظيمية المتطورة، إضافة إلى القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية<sup>1</sup>. كذلك يمكن أن نذكر تعريفاً من أهم التعريفات للشركات متعددة الجنسيات، وهو ما قدمه Dunning 1974 والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وهو تعريفاً موسعاً حيث أن الشركات متعددة الجنسيات هي تلك الشركات التي تمتلك وسائل الإنتاج، وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر<sup>2</sup>. ولقد عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة سنة 1997 بأنها تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى دول عدة وتحقق نسبة من إنتاجها الكبير والمتنوع سواء السلعي أو الخدماتي خارج الدولة الأم وذلك باستعمال وسائل تكنولوجية عصرية وحديثة تصل إلى حد الاحتكار في بعض الأحيان<sup>3</sup>.

### 1 نشأة الشركات متعددة الجنسيات:

في ما يخص نشأة الشركات متعددة الجنسيات يُشير Parker 2000 إلى أن جذورها تمتد إلى القرن الرابع عشر، فقد كانت الشركات الانجليزية والهولندية والفرنسية متعددة الجنسيات تسعى إلى الحصول على الموارد الطبيعية التي توفرها بلدانها الأصلية، غير أن الأشكال الحديثة للشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر (1870-1914) حيث في تلك الفترة كان المستثمرون الأوروبيون يقومون بتصدير السلع والخدمات إلى جميع أنحاء العالم ولديهم استثمارات في مختلف البلدان<sup>4</sup>. ففي القرن التاسع عشر كانت الشركات متعددة الجنسيات تبحث عن الموارد ومن أهم الشركات في تلك الفترة نجد الشركات الأنجلوهولندية (Unilever, Royal Dutch shell) والشركات البريطانية (ICI, Lever and Courtaulds) والشركات البلجيكية (Union minière, Solvay) والشركات الفرنسية (Cokeril) والشركات الألمانية (Bayer and Siemens) والشركات الهولندية (Philips) والشركات السويسرية (Nestlé)، والشركات الأمريكية (United fruit) (International Harvester, Singer Swing, General electric, Standar oil Company Machines)<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> على عبد الوهاب إبراهيم نجما، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر (1974-1990) دراسة نظرية وتطبيقية رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 25 و 26.

<sup>2</sup> Dunning, J, H, **Economic analysis and enterprise**, PraegerpublishersINC, UN, 1974, page 13.

<sup>3</sup> U-N-department of economic affaires, **Multinational corporation in world development**, Praeger and social publisher, New York, 1974, page 34

<sup>4</sup> Parker R, **Introduction in comparative international accounting**, Financial Times, Prentice Hall, London 2000.

<sup>5</sup> سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص 17 و 18.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

و في القرن العشرين تطورت الشركات متعددة الجنسيات و أصبحت تبحث عن الأسواق، و خلال القرن العشرين دائما بدأ التنافس بين الشركات الأمريكية و الأوروبية، و قد نتج عن هذا التنافس تصدر الشركات الأمريكية للمرتبة الأولى عالميا للفترة الممتدة ما بين 1974 إلى 1997 بدون منازع خاصة في ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن بعد هذه الفترة واجهت الشركات الأمريكية منافسة من جانب الشركات اليابانية.

و في السبعينات من القرن الماضي بلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات غير المالية سبعة آلاف شركة و ما يزيد عن أربعين ألف شركة حتى عام 1995. لقد تجاوزت المبيعات المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات خارج بلدانها الأصلية مبلغ الصادرات العالمية للسلع و الخدمات<sup>1</sup>. و لقد بلغت إجمالي إيرادات شركة General motors الأمريكية سنة 1997 ما يقارب 178,2 مليار دولار أمريكي، و هذا يفوق الناتج المحلي الإجمالي لأغلب البلدان العربية<sup>2</sup>. كما أن إجمالي إيرادات أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات من بين أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم سنة 2000 قد بلغت 6638 مليار دولار أمريكي، و تأتي شركة Exxon Mobil في المرتبة الأولى بإيراد قدر بـ 210,48 مليار دولار أمريكي. انظر إلى الجدول الآتي.

<sup>1</sup> سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>2</sup> بهجت محمد أبو النصر، التحول في دور الدولة وإعادة اكتشاف الحكومتجارة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 24، جوان 2002، ص 108.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

الجدول رقم 1: ترتيب أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم (2000):

الرتبة	الشركة	إجمالي الأرباح لـ 2000 (مليون دولار)	إجمالي الأرباح % من أرباح 1999
1	Exxon Mobil	17720	%124
2	Citigroup	13519	%37
3	General Electric	12735	%19
4	Royal Dutch-Shell Group	12719	%48
5	BP	11870	%137
6	Verizon communication	11797	%180
7	ING Group	11075	%111
8	INTEL	10535	%44
9	Microsoft	9421	%21
10	Royal Philips Electronics	8874	%363

Source : Fortune, June 23,2001 مأخوذ من المرجع : عماد محمد الليثي، التبادل الدولي، دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 172.

دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 172.

و يعتبر ظهور الشركات متعددة الجنسيات احد المظاهر الحديثة لتقدم الكثير من دول العالم مثل كوريا الجنوبية، البرازيل، الأرجنتين و جنوب إفريقيا. و قد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في الكثير من المجالات و لاسيما نقل التكنولوجيا و تطوير أساليب الإدارة و التدريب و خلق فرص عمل جديدة و زيادة الكفاءة و الإنتاجية عن طريق رفع نسق المنافسة.

و في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هناك ما يقارب الـ 78 شركة متعددة الجنسيات TNCs تركزت بنسبة 75% في الدول المتقدمة، حيث هناك ما يقارب كذلك الـ 777 شركة فرعية ساهمت بما نسبته 10% من إجمالي الناتج العالمي، و أدارت نحو 33% من الصادرات العالمية و خلقت وظائف لنحو 73 مليون عامل في سنة 2006. و تضع هذه الشركات استراتيجيات استثمارية تهدف بصفة عامة إلى تعظيم الأرباح في إطار إستراتيجية عولمة الإنتاج و تزايد التوجه لعمليات التعاقد الخارجي outsourcing و الأوفشور offshore.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مني بسيسو، مرجع سبق ذكره، ص 10.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

الجدول رقم 2: أكبر 25 شركة عبر وطنية غير مالية في العالم مرتبة حسب الأصول الأجنبية لعام 2004

الرتبة	الشركة	بلد الموطن	الصناعة
1	General Electric	الولايات المتحدة	الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية
2	Vodafone Group plc	المملكة المتحدة	الاتصالات
3	Ford Motors	الولايات المتحدة	السيارات
4	General Motors	الولايات المتحدة	السيارات
5	British Petroleum	المملكة المتحدة	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه
6	Exxon Mobil	الولايات المتحدة	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه
7	Royal Dutch \ shell Group	المملكة المتحدة / هولندا	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه
8	Toyota Motors	اليابان	السيارات
9	Total	فرنسا	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه
10	France telecom	فرنسا	الاتصالات
11	Volkswagen	ألمانيا	السيارات
13	Deutsch telecom	ألمانيا	الاتصالات
14	RWE Group AG	ألمانيا	الكهرباء والمياه والغاز
15	Suez	فرنسا	الكهرباء والمياه والغاز
16	E.on	ألمانيا	الكهرباء والمياه والغاز
17	Hutchison Whampoa	هونغ كونغ / الصين	متنوعة
18	Siemens AG	ألمانيا	الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية
19	Nestle SA	سو سيرا	مأكولات ومشروبات
20	Electricite de France	فرنسا	الكهرباء والمياه والغاز
21	Honda Motor CO.LTD	اليابان	السيارات
22	Vivendi Universal	فرنسا	متنوعة
23	Chevron Texaco	الولايات المتحدة	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه
24	BMW AG	ألمانيا	السيارات
25	Daimler Chrysler	الولايات المتحدة / ألمانيا	السيارات

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار الأجنبي 2005، ص 10

## 2 مميزات الشركات متعددة الجنسيات:

### 1-2 تنوع النشاط و التكامل:

تميز الشركات متعددة الجنسيات بتنوع مجالات أنشطتها، تنوع كبير حيث أنها لا تتحدد في قطاع واحد أو مجال

معين، أو إنتاج سلعة واحدة. و هذا ما يظهر جليا في مجال صناعة السيارات، فهناك العديد من الدول تتخصص في

إنتاج أجزاء من السيارة و التقدم الذي عرفته مؤخرا بعض دول شرق آسيا كان نتيجة لاستفادتها من هذا النوع من

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

التخصص الدولي. و لذلك يمكن لكل دولة أن تستفيد من الشركات متعددة الجنسيات في هذا المجال. إذا من أهم مميزات الشركات متعددة الجنسيات تنوع إنتاجها، و الهدف الحقيقي من هذا التنوع هو انخفاض احتمالات الخسارة و هذا يفسر بأن هذه الشركات قامت بإحلال و فرات مجال النشاط مكان و فرات الحجم. كما تتصف بزيادة درجات التكامل الرأسي و الأفقي، و نقصد بالتكامل الرأسي أو العمودي هو اندماج بين شركات تنشط في قطاعات اقتصادية مكاملة لبعضها البعض، و ذلك من اجل تدنية التكاليف مثل تكاليف النقل و التعاقد و الدعاية. أما في يتعلق بالتكامل الأفقي فنعني به اندماج شركتين تعملان في نفس النشاط الاقتصادي و ذلك من اجل تحقيق اقتصاديات الحجم و خلق قوى احتكارية للشركة الجديدة<sup>1</sup>.

و من خلال هذين النوعين من الاندماج تعمل الشركات متعددة الجنسيات على تحقيق درجة عالية من الترابط للأمام و للخلف لهذه الأنشطة و توزيعها على عدد كبير من البلدان. و لم يقتصر التنوع في أنشطة هذه الشركات على التنوع داخل قطاع اقتصادي معين بل امتد ليصل إلى مختلف قطاعات الاقتصاد و ذلك من اجل توزيع المخاطر و تحقيق أكبر عوائد ممكنة. تتركز كثير من الشركات متعددة الجنسيات في مجالات الصناعات الطاقوية و ذلك لما يحققه هذا القطاع من إيرادات معتبرة و سريعة، تم يأتي بعد هذا القطاع قطاع الصناعات الغذائية.

### 2-2 الانتشار الجغرافي الواسع

كذلك من أهم مميزات الشركات متعددة الجنسيات انتشارها و تمركزها الجغرافي الواسع، حيث يمكن القول أنها تتواجد تقريبا في كل دول العالم، و تشير التقديرات الحديثة بأنه يوجد أكثر من 65000 شركة متعددة الجنسيات و أكثر من 850000 شركة أجنبية تعمل معها في مختلف أرجاء العالم<sup>2</sup>. و كمثال على التمركز الواسع لهذه الشركات نجد شركة ABB و التي تأسست سنة 1987 من جراء اندماج شركة سويسرية و شركة سويدية، حيث أنها استثمرت عند تكوينها 3,6 مليار دولار أمريكي و ضمت إليها إما عن طريق الاندماج أو الشراء 60 شركة أخرى. حاليا تسيطر هذه الشركة على حوالي 1300 شركة من بينها 130 شركة في الدول النامية و 41 شركة في أوروبا الشرقية و الباقي في كل من أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية، كما أنها أنشأت ثلاثة مراكز للبحث و التطوير ينتمي إليها حوالي 11000

<sup>1</sup> وفاء شريف علي، اندماج المؤسسات العربية خطوة نحو التقوية الاقتصادية العربية المؤتمر العلمي السنوي الثامن، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر 2002/04/18-16، ص 5 و 6.

<sup>2</sup> فوزي الأخناوي، دول الجنوب و أزمة الاقتصاد الدولي دار الثقافة الجديدة، القاهرة 2000، ص 38.

الباحثين و الخبراء الفنيين كما تمتلك بنكا و مركز معلومات و مركز تمويل. و بكل ما تمتلكه هذه الشركة فهي تحتل فقط المرتبة الـ 200 من ضمن الـ 500 شركة الأولى في العالم<sup>1</sup>.

إن الشركات متعددة الجنسيات تركزها واسع عالميا، و هي غالبا ما تمتلكها الدول الصناعية المتقدمة، و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و بريطانيا و سويسرا و ألمانيا و فرنسا... و نجد أن اغلب هذه الشركات تتوزع بصورة كبيرة في الدول المتطورة، أما تواجدها في الدول الأخرى فنجدها في كل من سنغافورة و كوريا الجنوبية و الصين و الهند و البرازيل و المكسيك و دول أخرى.

### 3-2 السيطرة و التفوق التكنولوجي:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بقوتها المالية المعتبرة لما تحققة من أرباح ضخمة، هذه القدرة المالية تمكنها من تخصيص ميزانيات هامة للبحث و الاكتشافات العلمية في مجالات نشاطاتها، مما يسمح لها من استحواذ القدرات التنافسية في مجال الاختراعات و الابتكارات و بالتالي فرض سيطرتها على الأسواق العالمية. و يمثل التفوق التكنولوجي لهذه الشركات أحد أهم العوامل الذي يعطيها مزايا تنافسية أكبر في الأسواق العالمية و بعض الأحيان يعطيها القوة الاحتكارية الكلية.

كما هو معروف أن الشركات متعددة الجنسيات تتكون من عدة فروع متواجد في مناطق جغرافية مختلفة تسيطر عليها إدارة الشركة الأم، فهذه الأخيرة تسيطر على الفروع الخارجية من حيث الإدارة، و التخطيط، و الرقابة، و اتخاذ القرارات، و الاستراتيجيات و السياسات التي تحقق أهداف الشركة ككل. و من أهم مميزات كذلك في هذا المجال أنها تفضل في بعض الأحيان الملكية المشتركة من اجل توفير التمويل اللازم للمشاريع، حيث سيوفر الشريك المحلي للمشروع المواد الأولية و اليد العاملة المؤهلة و إمكانيات التسويق، و هذا من شأنه أن يحقق بعض المزايا التنافسية الأخرى للشركة مثل ما قد تتحصل عليه من حوافز جبائية و جمركية و غيرها من التحفيزات الأخرى.

كما أن الشركات متعددة الجنسيات لا تنقيد بتفضيل مواطني دول معينة على مواطني دول أخرى و لكن المعيار الأساسي لديها في اختيار العاملين هو الكفاءة، و تفضل هذه الشركات الاعتماد على الكفاءات المحلية في كافة فروع الشركة تم ترقى هذه الكفاءات إلى المستوى الدولي بعد أن تكون أصقلت خبرتهم، و كذا بعد حضورهم لعدد من

<sup>1</sup> أوسير منور، الشركات متعددة الجنسيات و دورها في الاقتصاد الدولي مجلة الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي بخميس مليانة، العدد الأول، الجزائر 2006، ص 171.

الدورات و اجتيازهم لعدد من الاختبارات و من تم فإن هذه الشركات تُعد عنصرا هاما لاكتساب الخبرات في العالم الثالث من خلال إعطائهم الفرصة للحصول على مناصب مرموقة و هامة على مستوى الشركة الأم<sup>1</sup>.

### 4-2 استغلال الموارد التمويلية العالمية و احتكار الأسواق

تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على الادخار العالمي أي تستغل الطاقات التمويلية الدولية، إن من القواعد الأساسية لهذه الشركات إلزام كل شركة تابعة لها بتوفير تمويل محلي أقصى ما يمكن، كما تعمل على تعبئة المدخرات في الأسواق العالمية المعروفة كنيويورك، لندن، فرانكفورت، طوكيو و غيرها من الأسواق المالية العالمية كالأسواق الصاعدة مثل هونغ كونغ و سنغافورة و ماليزيا، دون أن يغفل الاقتراض من البنوك العالمية. لذلك نجد كثيرا من التعاملات البنكية تكون بين شركات أمريكية مثلا و بنوك يابانية أو إنجليزية و هكذا.

إن هذه الشركات تمتلك قدرة خاصة على تمييز منتجاتها و قدراتها التنافسية و بالتالي تحقق أرباحا احتكارية معتبرة من خلال تلك القدرة. كما أنها تستطيع أن تميز جيدا الأسواق التي تريد النشاط على مستواها حيث تختار الأسواق التي تضم عددا قليلا من المنتجين و يعود ذلك لاحتكار الشركات متعددة الجنسيات للتكنولوجيا المتطورة و المهارات التقنية و الإدارية و التنظيمية ذات الكفاءة العالية و قدرتها المالية الكبيرة على الإنفاق في مجالات البحث العلمي و التجديد التكنولوجي، زيادة على قدراتها الهائلة على اقتحام الأسواق العالمية نتيجة السياسات الترويجية و التسويقية الفعالة التي تعتمدها.

### 3 إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات:

يتم عادة التفرقة بين القرارات الإستراتيجية و القرارات التشغيلية في الشركات متعددة الجنسيات، و إن تكوين الإستراتيجية يكون أكثر تعقيدا في هذا النوع من الشركات، و ذلك لأنها ملزمة أن تأخذ بعين الاعتبار عدة أسواق و عملات مختلفة و ثقافات متنوعة و غيرها. و من خلال هذا يمكن تحديد الأهداف الإستراتيجية فضلا عن الأهداف المالية. و تختلف إدارة الشركة و سياستها تبعا لجنسية كل من الشركات متعددة الجنسيات، فالشركة الأنجلوسكسونية تتمثل هدفها المالي في تعظيم ثروة المساهمين، و لذلك يستوجب على الشركة أن تخفض المخاطرة بهدف تحقيق معدل عائد معين، و أن قيمة السهم ترتبط بدرجة كبيرة بدرجة المخاطرة و معدل العائد. أما الشركات الأوروبية تهدف إلى تعظيم ثروة

<sup>1</sup> بهجت محمد أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص 109 و 110.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

الشركة، و هذا الهدف يظهر أوسع من هدف الشركات الأنجلوسكسونية، و ذلك لأن الشركات الأوروبية تأخذ بعين الاعتبار الموارد البشرية و الوضع في السوق و العاملين و المستهلكين. أما في ما يخص الشركات اليابانية فيرتبط هدفها من زمن بعيد بالنمو و زيادة الحصة من الأسواق مع تعظيم الإيرادات بدلا من ربحية السهم الواحد. و إن الحصول على معدل عائد أعلى من كلفة رأس المال لا يمثل بالنسبة للشركات اليابانية هدفا رئيسيا بحد ذاته و إنما يقع ضمن تسلسل الأهداف الأخرى.

تعتمد إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات على مجموعة أمور و قرارات إستراتيجية تتبناها و تلتزم بها لفترة طويلة. تفتل أغلب هذه القرارات في دعم وجود هذه الشركات في الأسواق العالمية، و إنتاج منتجات و تقديم خدمات جديدة، و توسيع أهداف حصة الأسواق، و الدخول في أسواق جديدة و إعادة تمركز النشاطات و اعتماد تنظيم جديد. و من أهم ما يجسد إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات هو تحقيق أهدافها المالية و التي يمكن حصرها في ما يلي:

■ زيادة التدفقات النقدية.

■ زيادة معدل العائد على حقوق الملكية.

■ الرفع من معدل العائد على الأموال المستثمرة و تعظيم قيمة الشركة<sup>1</sup>.

و بصفة عامة هذا النوع من الشركات يعمل جاهدا على تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التي سنذكرها و هي:

(1) دخول أسواق جديدة أو تلك ذات المنافذ التصديرية أو أسواق ضخمة ذات الطلب الفعال، أو الأسواق المغلقة و المحمية بالحواجز الجمركية.

(2) توفير أيد عاملة أقل تكلفة و ماهرة.

(3) القرب من الموارد الطبيعية الهامة أو الأصول الإستراتيجية.

(4) تجنب الحواجز التجارية أو عوائق أخرى.

(5) تعزيز الكفاءة من خلال سلاسل العمليات المتكاملة إقليميا و دوليا المؤدية إلى الإنتاج عبر الحدود، أو إلى تخصص عمليات الإنتاج.

<sup>1</sup> سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(6) تخفيض تكاليف النقل و التخزين.

(7) تعزيز أنشطة البحث و التطوير.<sup>1</sup>

و من المفروض إظهار دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية الدول المستقبلية، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا يدخل ضمن إستراتيجية هذه الشركات داخل الدول المضيفة، و هناك عدة نماذج في هذا الشأن يمكن أن نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر فنجد كل من:

■ نموذج كوريا الجنوبية حيث اعتمدت على تنمية الشركات المحلية و بناء قدرات للابتكارات و التطور التكنولوجي على المستوى المحلي، بينما اقتصرت على الشركات الدولية الأجنبية كمورد للتكنولوجيا الحديثة و المتطورة.

■ نموذج هونغ كونغ حيث تركت الدولة لقوى السوق عملية تخصيص الموارد و اقتصر دورها على توفير البنى القاعدية و الأساسية و توفير النظام و الاستقرار العام.

■ أما نموذج سنغافورة فكانت الإستراتيجية المنتهجة هي جعل الاقتصاد السنغافوري يتكامل مع شبكة الإنتاج للشركات الدولية و دعم التنافسية من خلال الارتقاء من داخل شبكة الشركات الدولية.

#### 4 أنماط الشركات متعددة الجنسيات:

إن الشركات متعددة الجنسيات Multinational corporation أو الشركات العابرة للحدود

Transnational corporation هي الشركات التي تملك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا استثماريا، إنتاج أو تسويق، أو خدمات و غيرها خارج حدود الدولة الأم. و هنالك العديد من التعريفات بعضها يستند إلى عنصر الحجم و البعض الآخر إلى حجم المبيعات السنوية و هنالك من يستند في تعريفه إلى عدد الدول التي تمارس فيها تلك الشركات نشاطها لكي تسمى شركات متعددة الجنسيات.

و هنالك العديد من أنماط الشركات متعددة الجنسيات، مثل النمط المركزي Ethnocentric enterprise

يصف الشركات متعددة الجنسيات بأنها وحيدة الجنسية، أي وطنية في الأساس و لكنها تملك فروعا في دول و أسواق أخرى، و يتم رسم سياستها و اتخاذ جميع القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي، أي في الدولة الأم.

<sup>1</sup> منى بسيسو، مرجع سبق ذكره، ص 11.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

و هناك النمط اللامركزي Polycentric enterprise و الذي يتصف بدرجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات و حرية التصرف في جميع فروع الشركة في الخارج؛ و في هذا النمط يمكن أن تتعدد الجنسيات المالكة للشركة، أما النمط الجغرافي Geocentric enterprise فيتميز بالتكامل و الانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة و العمليات على مستوى العالم، حيث تتصف الشركات بكبر حجمها و توافر الموارد المادية و البشرية و التقنية.

و دائماً في هذا الإطار هناك تصنيف آخر للشركات متعددة الجنسيات يرتكز أساساً على ثلاثة محاور رئيسية و هي درجة التكامل و طبيعة النشاط و نوعية التكنولوجيا المنقولة. فضمن المحور الأول تكون الشركات متعددة الجنسيات متكاملة عمودياً Vertical integration و يكون المستوى التكنولوجي مرتفع جداً و ينحصر نشاطها في الصناعات الإستخراجية و الصناعية. أما المحور الثاني فيشمل الشركات المتكاملة أفقياً Horizontal integration بحيث يكون المستوى التكنولوجي فيها مرتفع و لكنه أقل حساسية من الناحية السياسية مقارنة بالصناعات الإستخراجية كالبتروكيمياويات، و أقل عرضة للتأميم من قبل الدول المضيفة، و تشمل تلك الصناعات المشروبات الغازية، المنظفات و الأغذية و غيرها. و يرتبط المحور الثالث بالشركات التي تقوم بنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة النامية و ذلك عن طريق الاستثمار المباشر. حيث تقوم هذه الشركات بإنشاء فروع إنتاجية لتصنيع احد المنتجات التي تقلص الطلب عليها في السوق الأصلية للشركة الأم كنتيجة لتقدمها التكنولوجي أو تشبع هذه السوق بمنقجات بديلة لها نفس الميزة التنافسية.

### 5 الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر

تلعب الشركات متعددة الجنسيات الدور الرئيسي في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم و ذلك من خلال عمليات الاندماج مع الشركات و المؤسسات الإنتاجية في البلدان الأخرى أو الاستحواذ عليها كلية. و تتبع كبريات الشركات متعددة الجنسيات للبلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوروبية و اليابان.

من الأمور الواضحة خلال التسعينات زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق تيار من تدفق رأس المال الأجنبي المباشر بالرغم مما عرفته بداية الثمانينات من فرض الكثير من القيود الحمائية الكمية و القمية على التجارة الخارجية و رؤوس الأموال و التحكم النسبي في آليات السوق من خلال أدوات السياسة النقدية ( أسعار الفائدة و الصرف و الائتمان ) أو أدوات السياسة المالية ( الدعم و الضرائب غير المباشرة ). و لكن مع تفتح الأسواق منذ التسعينات

تطورت هذه الشركات و نمت بشكل معتبر و تزايدت اتجاهات الاندماج في ما بينها بوثيرة سريعة حيث ارتفع من 151 مليار دولار سنة 1990 إلى 1144 مليار دولار سنة 2000. و من التطورات الهامة في طبيعة الاستثمار الأجنبي خلال النصف الثاني من التسعينات هو أن الجزء الأكبر من تدفقات هذا الاستثمار ينتج عن عمليات الاندماج بين شركات عالمية النشاط في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث ارتفعت التدفقات المرتبطة بتلك العمليات كنسبة من مجموع التدفقات الخارجية للدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر من 52,4 % في سنة 1995 إلى 90 % من تلك التدفقات في سنة 1999 كما ارتفعت نسبتها إلى جملة التدفقات في الدول المضيفة خلال تلك الفترة من 56,3 % إلى 83,2 %<sup>1</sup>

### المبحث الرابع: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهاته الرئيسية:

#### 1 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة جديدة إذا أخذناها مقابل التجارة الدولية في العلاقات الدولية الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، على سبيل المثال كان الاستثمار الأجنبي المباشر في المرتبة الثالثة بين تدفقات رأس المال خلال عقد الستينات و السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، عندما كانت المساعدة و قروض البنوك التجارية أكبر. و لكن أهمية و دور الاستثمار الأجنبي ظهرت في التكامل العالمي الذي نرى في الماضي القريب، على سبيل أن النمو الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في عقد التسعينات من القرن الماضي و عبر الزمن منذ عام 1970 قد جلب درجة تكامل أكبر في الاقتصاد العالمي مما لو كانت التجارة الدولية لوحدها، و الأكثر أهمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قد نرى بمعدل أسرع من نمو الصادرات منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي.<sup>2</sup>

عرفت التسعينات تزايد ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث يلاحظ أن التدفقات تزايدت من 202 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى 1271 مليار دولار أمريكي سنة 2000.<sup>3</sup> إن التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الخمسة المقبلة يحتمل جدا أن يكون نسقها مرتفعا نوعا

<sup>1</sup> أوسير منور، مرجع سبق ذكره، ص 177. مأخوذة من المرجع الأصلي: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الاتجاهات الاقتصادية و الإستراتيجية، القاهرة 2002، ص 56.

<sup>2</sup> محمد صالح القرشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص 148.

<sup>3</sup> الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2000، تشجيع الروابط، ص 8.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

ما، كنتيجة للنمو العالمي المزدهر إضافة إلى ارتفاع وثيرة العولمة المالية في أنحاء مختلف المناطق الجغرافية العالمية و التكتلات الاقتصادية المختلفة في العالم. كما أن هذه التدفقات ستكون مرتبطة إلى حد ما بالضغوطات و كذلك التحسينات في مجال المنافسة على مستوى بيئات العمل في أكثر الدول. إلا أن الأخطار الجيوسياسية و التنظيمية و مؤشرات الاقتصاد الكلي و كذا مستجدات الأزمة العالمية الحالية ستعيق نوعا ما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.<sup>1</sup>

في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر حالة من النمو الكبير، فإن أشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى بدأت تتلاشى. فالمساعدات الدولية كانت تمثل مصدرا هاما للتمويل الخارجي للدول النامية في الستينات؛ أما الآن فهي في تناقص مستمر و تمثل أقل من ربع رأس المال الدولي؛ أما القروض المالية التجارية والتي كانت المصدر الرئيسي، لتدفع رأس المال خلال السبعينات تأكلت خاصة بعد أزمة المديونية العالمية خلال الثمانينات ولاسيما في أمريكا اللاتينية.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر في البورصات العالمية، والذي شهد ثورة خلال الثمانينات وحتى منتصف التسعينات في بورصات الدول النامية، لا يزال يشكل أهمية ولكنه مصدر غير مستقر، ويتضمن قدرا من الخطورة كما حدث بالمكسيك ودول شرق آسيا خلال عامي 1997-1998؛ فحتى بعد الأزمة المالية التي شهدتها دول شرق آسيا، فإن مصدر التمويل الخارجي الوحيد المرحب به هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

و قد تدفع مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر، الكثير من الدول إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي على الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، وهذا ما بقي مسيطرا لعدة سنوات. و من تم تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للمكاسب التي يحققها للدول المضيفة يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

■ يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، و يحفز

المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.

■ كما أنه مصدر لتدفع رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري.

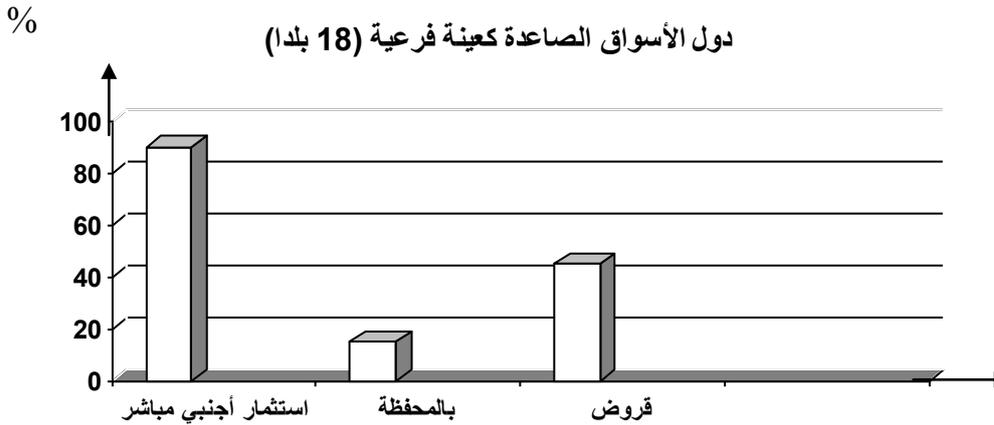
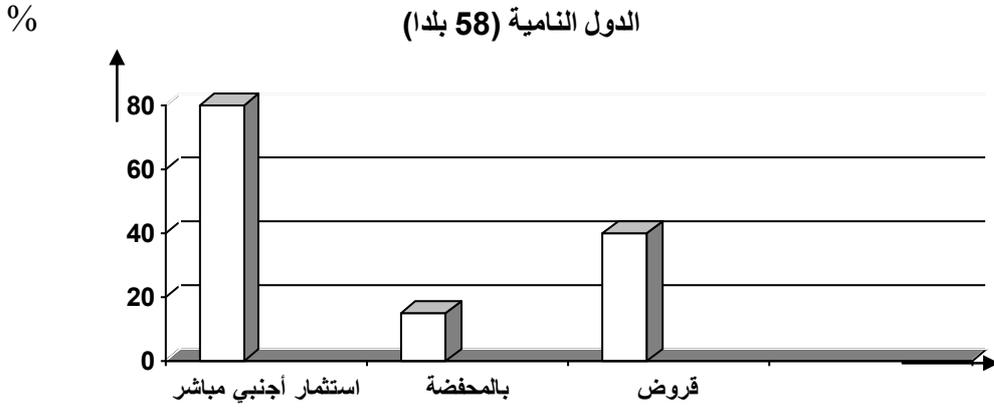
<sup>1</sup>CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, Les politiques d'IDE et le développement : Perspectives nationales et internationales, Nations Unies, New York et Genève, 2003, pages 1-15.

- يساهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، و يعمل على زيادة إيرادات ضرائب البلد المضيف.<sup>1</sup>
- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص في الادخار الوطني، الذي يمكن أن تعاني منه الدول المضيفة و ذلك لتمويل عمليات التنمية، في حين يساهم في تنمية قطاع التصدير، كمساهمته في صادرات دول شرق و جنوب شرق آسيا و الصين على وجه الخصوص.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، مثال الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل مكروسوفت و موتورولا.
- و من خلال الشكل رقم 3 تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بوسائل تمويلية أخرى مثل القروض و الاستثمار في المحافظ المالية.

<sup>1</sup> مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2001، المجلد 38، العدد رقم 2، ص 07

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

**الشكل رقم 3:** تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار بالمحفظة و القروض على الاستثمار المحلي في الدول النامية و دول الأسواق الصاعدة (1978-1995)



المصدر: صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2001، المجلد 38، العدد رقم 2، ص 07.

و يتبين من الشكل أعلاه أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير على الاستثمار المحلي أقوى من تأثير القروض والاستثمار بالمحفظة. إذ أن ارتفاع كل عمود يشير إلى الأثر التقديري لتدفق رأس المال المبين على الاستثمار المحلي. مثلا في الشكل ناحية اليسار الذي يمثل الدول النامية، يؤدي كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 80% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر؛ كما وجد أن الاستثمار يزيد في النمو الاقتصادي عندما يكون مستوى التعليم في البلد المضيف مرتفعا.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

و تجدر الإشارة إلى أن الدول المضيفة، يجب أن تلتزم الحذر عند انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب

الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، في إجابلي تدفقات رأس المال، يدل على ضعف الدول المضيفة، أي ضعف مؤسسات الدولة. وبالتالي يجب الأخذ بشيء من الحذر للآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية. و من ثم ينبغي تحسين مناخ الاستثمار لكافة أنواع رأس المال المحلي والأجنبي على حد سواء بالنسبة لهذه الدول.<sup>1</sup>

لقد ازدهر و تعافى إن صح التعبير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بقوة في الفترة الممتدة ما بين سنوات 2004 و 2006 و ذلك بعد ركود عميق دام قرابة ثلاثة سنوات كاملة. كما أن هناك زيادة أخرى في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2007، و لو أنها كانت أبطأ نوعاً ما في النمو مقارنة مع فترة 2004 و 2006. يلاحظ انخفاض في نسبة التدفقات سنة 2008 و التنبؤات تشير إلى احتمال كبير إلى عودة النمو الثابت في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و 2011 التي من المحتمل جداً أن تصل قيمة التدفقات في العالم إلى حوالي 1600 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2011.<sup>2</sup>

هناك عدد من الأسباب ذات الطبيعة المتفائلة على المدى المتوسط لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه الأسباب تتضمن الاتجاه العالمي المستمر نحو تحقيق بيئات و محيط أعمال أفضل و جيد في العالم، يتميز بتغير تكنولوجي و مهارات مهنية مقيمة بأسعار تنافسية في ظل ارتفاع حدة المنافسة العالمية، هذا المحيط و هذه الظروف ستدفع بالمؤسسات و الشركات في العالم إلى التحكم أكثر في تكاليفها. المهم و الأساس أن كثيراً من الدول المضيفة و المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر ستواصل سياستها اتجاه جذب أكثر لهذه التدفقات و ستعمل ما في وسعها على تشجيعها، و على أي حال ستبقى الأخطار المحيطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة معتبرة، هذه الأخطار أهمها تنبع من الأزمات العالمية و نتائج و انعكاسات العولمة خاصة منها العولمة المالية.

### 2 الاتجاهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التوقعات المنتظرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى المتوسط ستخضع لبعض الأمور من أهمها

نذكر ما يلي:

<sup>1</sup> عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003/2004، ص 71 و ص 72.

<sup>2</sup> Laza KEKIK, Global Foreign direct investment to 2011, Article in The Economist Intelligence Unit. 2007

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

- بعد تراجع بسيط، فإن سياسات الاندماج و التكتلات العالمية ستعود و ستفقد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية USA و الاتحاد الأوروبي سيتحكما في هذه التدفقات بصورة واضحة و على المستوى العالمي.
  - رغم التوجه الحمائي و السياسات الحمائية العالمية المتزايدة، ستحافظ الولايات المتحدة الأمريكية USA على مكانتها كأول دولة مستقطبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للسنوات الخمسة القادمة.
  - أما في ما يخص الاقتصاديات الصاعدة أو الناشئة (Emerging economics) Markets فإن الصين ستبقى إلى حد بعيد المستقطب الرئيسي ( 6 % من مجموع التدفقات العالمية و 16 % من التدفقات المتوقعة في الاقتصاديات الصاعدة أو الناشئة).
  - يُحتمل أن يكون هناك بعض التعجيل في انتقال "العمل المصنع المركز" ( Labour-intensive-manufacturing ) إلى الأسواق الصاعدة و هذا سي طرح عدة مخاوف مستقبلا و سيغذي إن صح التعبير شعور حمائي أكثر في الدول، بالرغم من أن هذا النوع من العولمة يتميز بتدفقات للأموال الأجنبية بسيطة و جد متواضعة نسبيا.
  - استثمار الشركات في الأسواق الصاعدة من المحتمل أن تزداد أهميته بشكل معتبر في العالم.
- تبين الدراسات و الاستقراءات بأن المعوقات السياسية سيصبح تهديدها واضحا و جليا على التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر و ستزيد حدتها في السنوات الخمسة القادمة، مما سيقيد نوعا ما هذه التدفقات، أو بمعنى آخر سيعرقل وتيرتها المتزايدة بين أنحاء العالم، هذا سيكون أكثر وضوحا على مستوى الأسواق الصاعدة أو الناشئة، و من بين أهم المعوقات السياسية التي تعرقل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم نجد أخطار العنف السياسي، التهديدات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية و عدم الاستقرار الحكومي، هذه المعوقات السياسية سيكون لها بدون شك اثر مادي ملموس على وثيرة التدفقات في العالم من الاستثمار الأجنبي المباشر. هناك قلق واضح حول تهديد العنف السياسي خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة اللتان تعتبران هذا الأمر من الأمور الحساسة في قضية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى الأخطار الجيوسياسية .

إن استطلاعات الرأي العالمية تبرز في هذا المجال أن هناك عراقيل أخرى إضافة إلى ما ذكرناه تؤثر بصورة واضحة على مدى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، من أهمها نذكر النزاع القائم بين الغرب و إيران، و التوترات القائمة بين روسيا و الغرب. إن المستثمرون الأجانب يحتاطون نوعا ما من هذه الأخطار الجيوسياسية، و السياسات الحمائية حيث هم يطالبون من الدول المستقبلية أو المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تأخذ هذه الأمور بجدية أكبر و يعين الاعتبار لكي تشجع أكثر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### 3 التحول في الاتجاه العام و النمو القوي بداية من 2006 :

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الراهن المصدر السائد لتدفقات رأس المال الخاص إلى اقتصاديات الأسواق الناشئة أو الصاعدة، كذلك زادت أهمية تدفقات أسهم رأس المال، في حين انخفضت تدفقات الديون. و من المفترض أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أسهم المحافظ المالية أكثر استقرارا و أقل تعرضا للتقلبات، و يعتقد أنها تأتي معها بكثير من المنافع غير المباشرة للعمولة المالية، مثل نقل الخبرة الإدارية و التكنولوجية. و بصفة خاصة، فإن حقيقة أنها تسير التقلبات الدورية و تتذبذب بصورة عالية يمكن أن تزيد من التأثير المعاكس للصدمات السلبية على النمو الاقتصادي. و من الملاحظ أن المزيد من رأس المال الأجنبي يميل إلى التدفق للبلدان ذات الأسواق المالية و المؤسسات الأفضل تطورا.<sup>1</sup>

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم إلى 1306 مليار دولار أمريكي في سنة 2006 أي بزيادة تقدر بـ 38 %<sup>2</sup> مقارنة بسنة 2005. يمكن اعتبار سنة 2006 بالسنة المثالية و المزدهرة الثالثة على التوالي في ما يخص النمو القوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و هذا رغم أن الدولار الأمريكي الضعيف قد ساهم كذلك في رفع القيم الاسمية لهذه التدفقات. حيث عرفت الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2003 انخفاضا تم بعد ذلك تحسن مستمر خلال الفترة 2004 و 2006.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي FMI، المجلد 44، العدد 1 (عنوان العدد: وجها العولمة المالية)، مارس 2007، ص 10 و 11.

<sup>2</sup> CNUCED, *Rapport sur l'investissement dans le monde (Sociétés transnationales, industries extractives et développement)*, Nations unies, New York and Genève, 2007, page 13.

<sup>3</sup> KEKIK,L, op.cit, page 4.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

قيمة 1306 مليار دولار أمريكي قيمة معتبرة و جيدة للتدفقات العالمية، هذه القيمة لا تتعد كثيرا عن الرقم القياسي المحقق سنة 2000 حين بلغت قيمة التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر 1411<sup>1</sup> مليار دولار أمريكي. بقي النمو الاقتصادي قويا في الولايات المتحدة الأمريكية و تزايد بشكل معتبر في دول الـ OCDE، و كذلك عرف الاقتصاد الصيني نموا معتبرا في الأسواق الصاعدة أو الناشئة، هذا النمو الاقتصادي العالمي المتزايد بوثيرة سريعة أدى إلى رفع أسعار المواد الأولية و السلع خاصة على مستوى الأسواق الصاعدة أو الناشئة.

كما أن ربحية الشركات تزايدت مع أسعار فائدة منخفضة نوعا ما في حين كانت أسعار العقارات مرتفعة عموما و التي ستعرف ارتفاعا مستمرا و متواصلا في السنوات المقبلة، و سيولة متوفرة لدى المؤسسات المستثمرة في الخارج و كذلك كان النمو التجاري العالمي قويا. لقد عرفت التدفقات نموا جيدا في سنة 2006 و كذلك 2004 و 2005 و كانت قوية خاصة في الاقتصاديات المتطورة بأكثر من 50 %، كذلك عرفت نموا معتبرا في الاقتصاديات الصاعدة أو الناشئة حيث وصلت إلى حدود 20 % سنة 2006 و كذلك 2005.

إلا أن التدفقات قد انخفضت في الاقتصاديات الصاعدة حيث وصلت إلى 38 % في 2006 حيث كانت 48 % في سنة 2004، رغم ذلك فإنها قد وصلت في سنة 2006 إلى أكثر من 500 مليار دولار أمريكي. إلا أنه في نفس السنة انخفضت التدفقات بشكل معتبر في إفريقيا جنوب الصحراء و أمريكا اللاتينية و الكاريبي في حين قد استقبلت دول آسيا النامية تدفقات قياسية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث وصلت إلى قيمة 212 مليار دولار أمريكي، و كانت الصين المستقطب الرئيسي للتدفقات في ما يخص الاقتصاديات الصاعدة بقيمة 78 مليار دولار أمريكي ( لقد نزلت الصين من المستقطب الثالث إلى الرابع في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و فرنسا). و قد استقطبت الصين قرابة 1378 مشروع جديد سنة 2006، و بذلك تكون في المرتبة الأولى في ما يخص المشاريع الجديدة و تأتي بعدها الهند بـ 979 مشروع جديد قبل الولايات المتحدة الأمريكية بـ 725 مشروع جديد، و المملكة المتحدة بـ 668 مشروع جديد، و فرنسا بـ 582 مشروع جديد. و الجدول رقم 3 الآتي و كذلك الشكلين رقم 4 و 5 التاليين يُبينان بوضوح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الأقاليم الاقتصادية.

<sup>1</sup> CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde (Sociétés transnationales, industries extractives et développement), op.cit, page 14.

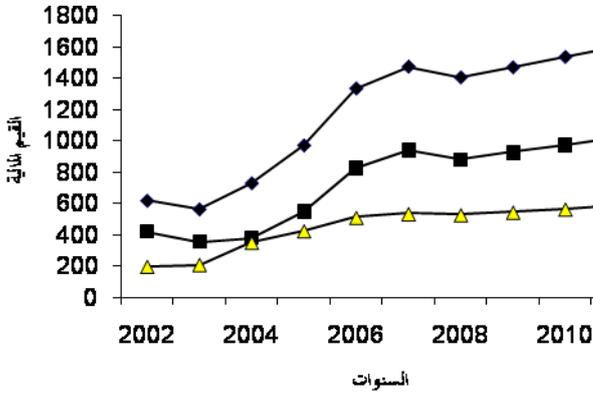
## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

الجدول رقم 3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا حسب الأقاليم الاقتصادية (مليار دولار)

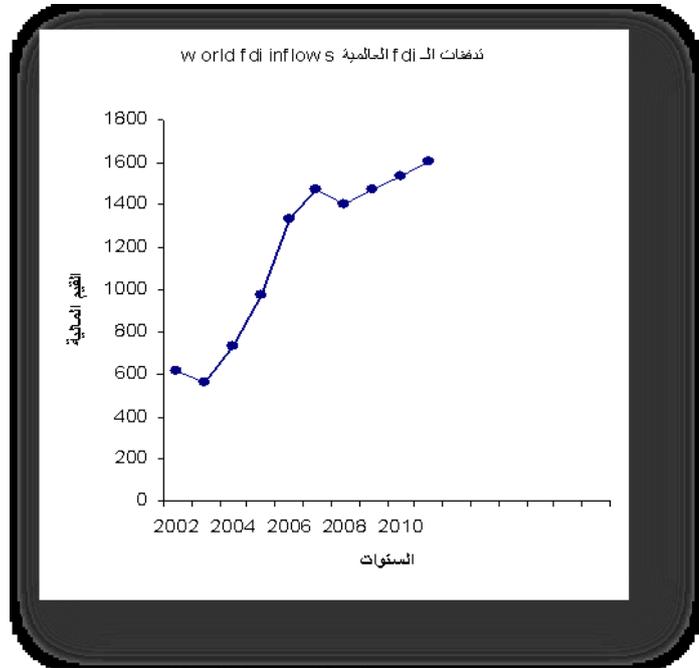
معدل النمو	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة		الإقليم الاقتصادي
	2008	2007	
14,5%-	1658,5	1940,9	العالم
25,3%-	1001,8	1341,8	الدول المتقدمة
7,2%	549,1	512,2	الدول النامية
34,6%	72,0	53,5	إفريقيا
9,4%	139,3	127,3	أمريكا الجنوبية و الكاريبي
1,9%	337,8	331,4	آسيا و أوقيانوسيا
14,1%-	61,4	71,5	غرب آسيا
6,4%	275,2	258,7	جنوب و شرق و جنوب شرق آسيا
23,8%	107,6	86,9	الدول المتحوّلة

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، ص 68

الشكلين رقم 3 و 4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (تم إعدادهما من طرف الباحث)

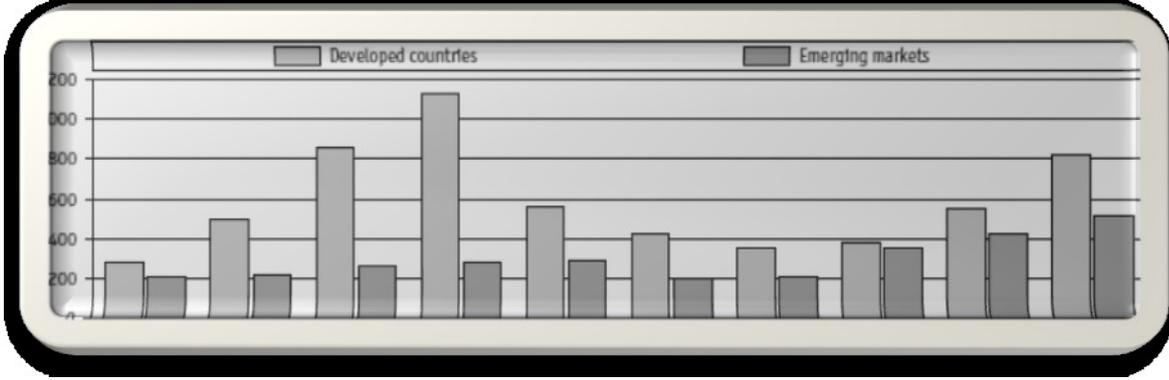


- تدفقات الـ fdi العالمية world fdi inflows
- تدفقات الـ fdi إلى البلدان المتطورة developed countries
- ▲ تدفقات الـ fdi إلى الأسواق الصاعدة emerging markets



## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

الشكل رقم 5: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ( Developed countries ) و الاقتصاديات الصاعدة (Emerging markets).



Source :The Economist Intelligence Unit, « World Investment prospects »,2007,page 24.

إن ارتفاع التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر كان نتيجة ارتفاع أرباح الشركات العالمية، وازدهار أسهمها في الأسواق المالية العالمية. إضافة إلى ارتفاع قدرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخالقة للقيمة المضافة في الدول النامية، وكذلك الاستغلال الجيد للقدرات المالية لهذه الشركات العالمية و ذلك يتضح من خلال حسن إعادة استثمار الأرباح المحققة حيث قد بلغت قيمة هذه الأخيرة نسبة 30 % من مجموع نسبة التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2006 و نسبة 50 % في الدول النامية<sup>1</sup>.

دون أن ننسى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتطورة قد ارتفعت بنسبة 45 % و ذلك بوثيرة جيدة و سريعة مقارنة بالسنوات السابقة لكي تصل إلى ما قيمته 857 مليار دولار أمريكي، أما في ما يخص تلك المتعلقة بالدول النامية فقد كانت بقيمة 379 مليار دولار أمريكي(أي بنسبة زيادة 21 % مقارنة بسنة 2005)، و في ما يخص الدول المتحوّلة فقد بلغت قيمة 69 مليار دولار أمريكي(أي بنسبة زيادة 65 % مقارنة بسنة 2005) \*.

<sup>1</sup> CNUCED, **Rapport sur l'investissement dans le monde** (Sociétés transnationales, industries extractives et développement),, op.cit, page 14.

\* تبقى الصين و هونغ كونغ و سنغافورة أهم الدول المستفيدة من تدفقات قوية على مستوى الدول النامية و الأسواق الصاعدة، و روسيا في ما يخص الدول في المرحلة الانتقالية.

تبقى الشركات العالمية ( STN ) للدول المتطورة أهم مصادر التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تمثل 84 % من مجموع مصادر التدفقات العالمية، و تبقى الشركات العالمية الأمريكية في طليعة مصادر التدفقات، حيث أنها تصل إلى قرابة نصف هذه التدفقات، تم تليها الشركات الأوروبية و على رأسها الفرنسية و الإسبانية و البريطانية.\*

### المبحث الخامس: مفارقة الاستثمار الأجنبي المباشر وتداعيات الأزمة الاقتصادية

#### 1 مفارقة الاستثمار الأجنبي المباشر و لغز التدفقات العالمية:

من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الشكلين رقم 4 و 5 ) يتضح لنا أن التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر هي أكثر أهمية نحو الدول الصناعية المتطورة مقارنة مع الدول النامية و الصاعدة. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة و هذا أمر في غاية الأهمية و يبعث على الراحة، و لكن في حين الاستثمار الأجنبي المباشر تزداد أهميته مع مرور الوقت، فإنه لا يزال يمثل نحو 40% فقط من التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية و يمثل نسبة أصغر من إجمالي التدفقات. و من المعروف أن كثيرا من البلدان النامية تعاني من مجموعة من المشكلات، من بيئة أساسية غير كافية، و قوة عاملة تعليمها ضعيف ، الفساد و التخلف عن سداد الدين الذي تحصل عليه من الخارج، و هذه المشكلات يمكن أن تفسر لماذا لا يتدفق رأس المال إلى البلدان النامية بالكميات التي من المفروض أن تكون؟ و على أي حال فإن رأس المال الذي يتدفق إلى بلدان غير صناعية، لابد أن يتجه على نحو أكثر إلى بلدان تنمو بأسرع معدل، و من ثم يرجح أن تتوافر لديها أفضل الفرص للاستثمار المباشر، و لكن السؤال الذي يطرح نفسه و بالحاح، هل يتم ذلك فعلا على مستوى الدول النامية؟

في دراسة قام بها صندوق النقد الدولي، حاولت الإجابة على هذا التساؤل، حيث تم اختيار 59 بلدا ناميا من أجل الدراسة، حيث هذه الدول كانت معدلات نموها تتراوح بين معدلات منخفضة و مرتفعة لمتوسط النمو خلال فترة ممتدة ما بين 1970 و 2004. تم بعد تم تقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات متساوية تقريبا من حيث عدد السكان، و قد تم التعامل مع الصين و الهند بصورة منفصلة بسبب عدد سكانها المرتفع، و تم إضافة عجز الحساب الجاري لكل مجموعة، و تكميش التدفقات المحسوبة بالدولارات من مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي حتى تكون قابلة للمقارنة مع مرور الوقت، و من حيث المبدأ، لابد أن يذهب رأس المال أكثر إلى البلدان الأسرع نموا و أن يذهب رأس المال الأقل إلى

\* أما في ما يخص الدول النامية و الدول في المرحلة الانتقالية فنجد كل من الصين و هونغ كونغ و روسيا، وقد بلغت قيمة مصادر التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و الدول في المرحلة الانتقالية نسبة 16%.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

المجموعة الأبطأ نمواً. و ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و خلال الفترة الأكثر حداثة ( 2004-2000 ) لم تساير النمو و لم ترتبط به بدرجة قوية. إلا أنه و بصفة عامة تلقت مجموعة البلدان غير الصناعية الأكثر نمواً معظم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و 2004، كما تلقت الصين مبالغ كبيرة، و هذا يوحي بأن البلدان سريعة النمو تتوفر على فرص أفضل للاستثمار، و هذا يفسر السبب في أنها تجتذب استثمارات أجنبية مباشرة أكثر<sup>1</sup>

### 2 الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية و تداعياتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية الأونكتاد السنوية لاتجاهات الاستثمار في العالم إلى أن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم لا تزال متذبذبة نتيجة تداعيات الأزمة المالية و الاقتصادية في سنة 2008. تشير تقديرات تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 إلى أن الوافد سينخفض من نحو المليار و 700 مليون دولار أمريكي في سنة 2008 إلى أقل من مليار و 200 مليون دولار أمريكي في سنة 2009. و من المتوقع أن يكون انتعاش هذه التدفقات بوتيرة بطيئة في سنة 2010، بحيث لن تتجاوز المليار و 400 مليون دولار أمريكي لكنها ستكون سبباً وثيراً جيدة في عام 2011 لتبلغ قرابة المليار و 800 مليون دولار أمريكي<sup>2</sup>.

و يتضمن تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009 عنوان فرعي، الشركات عبر الوطنية و الإنتاج الزراعي و التنمية . و على الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة قد انخفضت على المستوى العالمي و في البلدان المتقدمة التي نشأت فيها الأزمة المالية ( انخفضت بـ 29 % سنة 2008 ) ، فإن التدفقات الوافدة إلى البلدان النامية و الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا، و كومنولث الدول المستقلة ارتفعت في السنة الأخيرة ( ارتفعت سنة 2008 بـ 43 % ). و يعكس ذلك، في جزء منه، تأخر في ظهور اتجاه التراجع الاقتصادي الذي أخذ يشق طريقه إلى اقتصاديات البلدان النامية و لم يؤثر في صادراتها إلا بشكل أبطأ. و توضح هذه الديناميكية إلى جانب البيانات الأولية عن الربع الأول من سنة 2009 تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي شهدته جميع المناطق في النصف الثاني من سنة 2008.

<sup>1</sup> مجلة التمويل و التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 16 و ص 17.

<sup>2</sup> CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2009, Sociétés transnationales, Production agricole et développement, Nations unies, New York et Genève, 2009, page 10 .

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

وقد غيرت الأزمة صورة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كان هناك ارتفاع شديد في نصيب اقتصاديات البلدان النامية و الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى 43 % في سنة 2008 كما ذكرنا. وهذا التغير في نمط التدفقات الوافدة يرجع جزئيا إلى الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة التي تقلصت في عام 2008 بنسبة 29 % لتصل إلى 962 مليار دولار أمريكي، بالمقارنة مع المستوى الذي وصلت إليه في العام السابق. ومع ذلك، ظلت الولايات المتحدة أكبر البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، تليها فرنسا والصين والمملكة المتحدة وروسيا.

يدل ظهور الصين وروسيا بين أكبر خمسة بلدان متلقية على تغير صورة الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الاقتصاديات النامية بنسبة 17% فبلغت 621 مليار دولار كان نصيب مناطق جنوب وشرق وجنوب - شرق آسيا و أوقيانيا منها النصف تقريبا وسجلت إفريقيا أكبر زيادة بالنسبة المئوية (27 %). وواصلت التدفقات إلى منطقة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي ارتفاعها (بنسبة 13 %) شأنها في ذلك شأن التدفقات إلى غرب آسيا (زيادة نسبتها 16 %). و جذبت أقل البلدان نموا تدفقات قياسية بلغت ما قيمته 33 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في سنة 2008. كما سجلت الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة رقما قياسيا عاليا جديدا حيث بلغت التدفقات الوافدة إليها 114 مليار دولار أمريكي. لكن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع المناطق ستشهد هبوطا في سنة 2009<sup>1</sup>.

وكان انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان المتقدمة في عام 2008 أقل حدة حوالي 17 % من انخفاض التدفقات الوافدة إليها. وحافظت الولايات المتحدة على مركزها بوصفها أكبر بلد مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر تليها فرنسا، بينما انضمت اليابان إلى قائمة أكبر خمسة بلدان مستثمرة حيث زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة منها بنسبة 74%. وبوجه عام، واصلت التدفقات الخارجة من المناطق النامية ارتفاعها فبلغت 293 مليار دولار في سنة 2008 رغم تفاوت أداء مختلف المناطق. فمن جهة، قامت الشركات متعددة الجنسيات في أميركا اللاتينية وشرق آسيا، وبالخصوص في الصين، بعمليات توسع خارجي مهم. و من جهة أخرى، شهدت منطقة غرب آسيا تراجع كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج منها. و من بين الاقتصاديات النامية و الاقتصاديات التي

<sup>1</sup> CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2009, op.cit, page 14.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

تمر بمرحلة انتقالية، كانت المصادر الثلاثة الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر هي هونج كونج (الصين) وروسيا والصين التي صنفت ضمن أكبر 20 مصدر للاستثمار في العالم .

ومن أهم العوامل التي أسهمت في تراجع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ما يتمثل في تزايد عمليات تصفية الاستثمارات من جانب الشركات العالمية على نطاق العالم. فهذه العمليات التي يمكن أن تأخذ شكل إعادة الاستثمارات إلى الوطن، أو القروض العكسية داخل الشركات، أو سداد الديون للشركات الأم، قد تجاوزت منذ منتصف سنة 2008 إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من البلدان . و مما يوضح هذا الاتجاه أن قرابة ثلث عمليات اندماج و شراء الشركات العالمية التي جرت في سنة 2008 و النصف الأول من سنة 2009 اشتملت على بيع فروع شركات متنسبة أجنبية إلى شركات أخرى.

وانخفضت عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود التي شكلت مصدر رئيسي لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات السابقة، انخفاض كبير بسبب شلل الأسواق المالية في النصف الثاني من سنة 2008. ففي تلك السنة ككل، انخفضت قيمة هذه الصفقات بنسبة 35 % فبلغت 673 مليار دولار (وهو مستوى يعادل تقريبا المستوى الذي كانت عليه في سنة 2006)، كما واصل معدل عمليات اندماج و شراء الشركات العالمية انخفاضه منذ بداية سنة 2009، و بالفعل بلغت نسبة الانخفاض في هذه العمليات من سنة لأخرى 76 % في الربع الأول من سنة 2009. و يُضاف إلى ذلك أن شركات الاستثمار في أسهم رؤوس الأموال الخاصة كانت قد قامت بعمليات شراء للحصص عن طريق الاستدانة مما أدى إلى تعزيز الزيادة التي سجلت سابقا في عمليات اندماج وشراء الشركات المتعددة الجنسيات، وقد شهدت هذه الشركات انخفاض في قيمة صفقاتها عبر الحدود بنسبة 38 % في سنة 2008 مسجلة انخفاضا أكثر حدة في النصف الأول من سنة 2009. إلا أنه خلافا لهذا الاتجاه العام، سجلت صناديق الثروة السيادية ارتفاعا في الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2008، حيث ارتفعت قيمة عملياتها الخاصة باندماج وشراء الشركات عبر الحدود، وهو الشكل السائد للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف صناديق الثروة السيادية، بنسبة 16 % فبلغت 20 مليار دولار أمريكي. غير أن هذه الاتجاهات قد تأثرت أيضا و بصورة متزايدة بالأزمة المالية و الاقتصادية بسبب الانخفاض الشديد في قيمة استثماراتها السابقة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2009, op.cit, page 15.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

و في ظل المناخ الحالي للاضطراب المالي و تدخل الدولة الكبير في الاقتصاديات، تميزت سنة 2008 و مطلع سنة 2009 بعدم وجود اتجاه عام في السياسات العامة نحو المزيد من الحثائية في مواجهة الاستثمار الأجنبي. و أشارت الدراسة الاستقصائية السنوية التي يجريها الأونكتاد للتغيرات في القوانين واللوائح الوطنية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنه خلال سنة 2008 بلغ عدد الإجراءات الجديدة المتخذة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر 110 إجراء، 85 إجراء كانوا أكثر انسجاما مع الاستثمار الأجنبي المباشر. و ظلت النسبة المئوية للإجراءات الأقل مواتاة للاستثمار الأجنبي المباشر على حالها مقارنة بسنة 2007.<sup>1</sup>

و يشير التقرير إلى أنه في أعقاب الأزمة، و حالما يشق الاقتصاد العالمي طريقه نحو الانتعاش، يمكن سحب الأموال العمومية من الصناعات التي عاشرت بشكل محفز لموجة جديدة من عمليات اندماج و شراء الشركات عبر الحدود. و يفيد التقرير أن الشركات عبر الوطنية التي تعمل في صناعات أقل تأثرا بدورة الأعمال التجارية، والتي تشهد طلبا ثابت إلى حد ما (مثل الأعمال التجارية الزراعية و بعض الخدمات)، فضلا عن تلك التي يحتمل أن تشهد نمو إيجابي طويل الأجل (مثل المستحضرات الصيدلانية) هي التي تبدو آفاقها جد واعدة فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر و بالتالي من المحتمل أن تدفع بحالة الرواج المقبل للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

### 3 الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية:

لقد أظهر تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009 ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة عربية) بمعدل 19,4 % إلى 96,5 مليار دولار سنة 2008 و ذلك مقارنة مع 80,8 مليار دولار سنة 2007. و قد بين التقرير أن التدفقات الواردة إلى الدول العربية تمثل 5,7 % من الإجمالي العالمي البالغ 1,7 تريليون دولار و 36,6 % من إجمالي الدول النامية البالغ 620,7 مليار دولار.

و قد كانت حصة الدول العربية من التدفقات العالمية قد عرفت تنديبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من 4,8 % سنة 2005 إلى 4,9 % تم تراجعته إلى 4,1 % سنة 2007 قبل أن تُعاود ارتفاعها بصورة جيدة حيث بلغت نسبة 5,7 % سنة 2008. لقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى 12 دولة عربية من بينها الجزائر، الأردن،

<sup>1</sup> CNUCED, *Rapport sur l'investissement dans le monde 2009*, op.cit, page 16.

<sup>2</sup> لأكتر تفاصيل ارجع الى: CNUCED, *Rapport sur l'investissement dans le monde 2009, Sociétés transnationales, Production agricole et développement*, Nations unies, New York et Genève, 2009.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

البحرين، السعودية، السودان، العراق، تونس، جيبوتي، سوريا، فلسطين، قطر، لبنان. بنسب تراوحت ما بين 0,21 % بالنسبة للأردن و 70,64 % بالنسبة لتونس، فيما تراجعت في 9 دول عربية هي الصومال، الكويت، المغرب، سلطنة عمان، ليبيا، مصر، موريتانيا، الإمارات و اليمن. وقد أوضح التقرير أن السعودية جاءت في المرتبة الأولى عربياً كأكبر دولة مضيئة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 38,2 مليار دولار و بحصة 39,6 % من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات في الرتبة الثانية بقيمة 13,7 مليار دولار و بحصة 14,2 % ، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9,5 مليار دولار و بحصة 9,8 % من الإجمالي العربي، أما الجزائر فقد حلت في المرتبة الثامنة بقيمة تدفقات 2,64 مليار دولار و حصة 2,74 % .

لقد تأثر الاقتصاد العربي تأثراً سلبياً سنة 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي العربي خلال سنة 2009 إلى معدل نمو 2,42 % مقارنة بمعدل نمو قوي بلغ 5,09 % سنة 2008. و على الرغم من هذا التراجع، إلا أن معدل النمو في المنطقة العربية يبقى إيجابياً مقارنة بالنمو السلبي للاقتصاد العالمي بمعدل لم يحدث منذ ثلاثينيات القرن الماضي حيث بلغ 0,60 % سنة 2009. و مجموعة الدول المتقدمة بمعدل سلبي بلغ 3,16 % ، أما مجموعة دول الاقتصاديات الناشئة و النامية فقد حققت نمو إيجابي بلغ حوالي 2,39 % . و هذه النتائج تظهر مدى حدة الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، أما في يخص الدول العربية مجتمعة فقد حققت معدلات نمو اقتصادي هامة فاقت معدلات نمو الاقتصاديات المتطورة.<sup>1</sup>

حسب المعطيات التي توفرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، و كذلك من إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، فإن الدول العربية استقطبت حوالي 80,7 مليار دولار في سنة 2009 بالمقارنة مع 95 مليار دولار تم استقطابها سنة 2008، الأمر الذي يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية قد انخفضت بحوالي 14,3 مليار دولار أي بنسبة 15,1 % و يعود هذا الانخفاض إلى استمرار تأثير الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً.\* و يرجع هذا الأداء الجيد للدول العربية مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم إلى عوامل استقطاب داخلية تمثلت في التحسن الواضح في مناخ الاستثمار في العديد من الدول العربية و لاسيما السياسات ذات الصلة بالاستثمار و تتضمن التشريعات و خاصة تلك المتعلقة بتخفيض الضرائب

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 32 .

\* علماً بأن جميع التكتلات الاقتصادية العالمية عرفت معدلات انخفاض سنة 2009، في حين سجلت المنطقة العربية أقل معدل انخفاض مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى.

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

و الرسوم الجمركية و زيادة التحفيزات و المزايا، إضافة إلى الاتفاقيات الثنائية و الجماعية و متعددة الأطراف، تواصل الجهود الإصلاحية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية و اختصار عددها و تكلفتها و الوقت اللازم لانجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الالكترونية و زيادة مراكز الخدمة الشاملة.<sup>1</sup>

لقد تصدرت السعودية قائمة الدول العربية المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009 بقيمة 35,5 مليار دولار و بنسبة 44% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية سنة 2009.

أما قطر فقد بلغت تقديرات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها نحو 8,7 مليار دولار خلال سنة 2009، أي بارتفاع 30,2 % مقارنة بسنة 2008. في حين حققت التدفقات الواردة إلى الإمارات سنة 2009 انخفاضا بنسبة 37,2 % لتبلغ 8,6 مليار دولار مقارنة بحوالي 13,7 مليار دولار سنة 2008. و في مصر تراجع إجمالي التدفقات الواردة من 9,5 مليار دولار سنة 2008 إلى 6,7 مليار دولار سنة 2009، أي بانخفاض قدر بـ 29,3 % .

و في لبنان ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليه من 3,6 مليار دولار سنة 2008 لتصل إلى 4,8 مليار دولار سنة 2009. أما في السودان فتشير البيانات الأولية من مواقع ميزان المدفوعات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت خلال سنة 2009 لتصل إلى حوالي 2,9 مليار دولار بمعدل 12,4 % مقارنة بحوالي 2,6 مليار دولار سنة 2008. و في المغرب فإن التدفقات قد عرفت تراجعا خلال سنة 2009 لتبلغ 2,5 مليار دولار مقارنة بحوالي 3,6 مليار دولار سنة 2008.

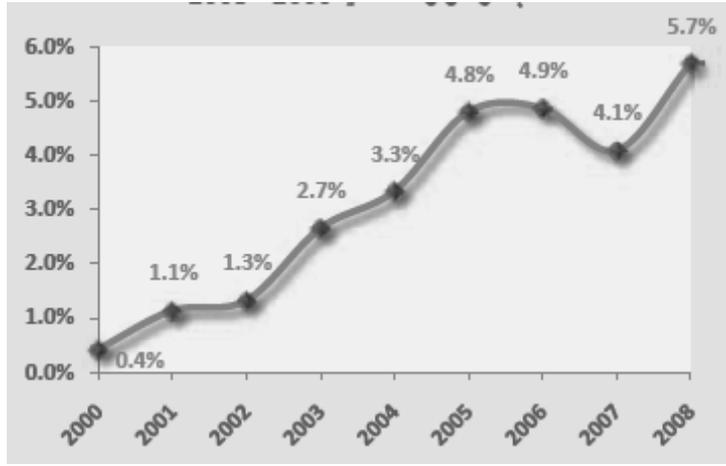
أما في الأردن فقد انخفضت بدرجة محدودة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت 2,4 مليار دولار سنة 2009، و كانت سنة 2008 قد بلغت 2,8 مليار دولار. و في المقابل حققت التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال سنة 2009 زيادة طفيفة، بما نسبته 1,3 % لتبلغ ما قيمته 2,31 مليار دولار مقارنة بنحو 2,28 مليار دولار سنة 2008. أما في تونس فقد انخفضت فيها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة بنسبة 35,2 % سنة 2009، لتبلغ ما قيمته 1,77 مليار دولار مقارنة بقيمة 2,73 مليار دولار محققة في سنة 2008.

و كذلك في سوريا فقد تراجعت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2009 بنسبة 28,4 % لتبلغ

1,5 مليار دولار مقارنة مع 2,1 مليار دولار سنة 2008.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الشكل رقم 6: تطور حصة الدول العربية عالميا من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 2000-2008



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 77.

### خاتمة الفصل:

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا سريعا منذ بداية الثمانينات، كما كان معدل الزيادة فيه هاما و واضحا مقارنة مع معدل نمو التجارة الدولية منذ بداية الثمانينات حتى أواخر التسعينات. و كنتيجة للتطورات الدولية و الإقليمية و المحلية الجديدة فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي قاطرته الشركات متعددة الجنسيات من أهم آليات الاندماج الاقتصادي العالمي.

و السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين دول العالم، و زادت أهمية نشاطات الشركات متعددة الجنسيات؟ إن السر يكمن في زيادة أهمية هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يتضمن في طياته الكثير من المزايا، فالقيام بمثل هذا النوع من الاستثمار يمكن للشركات المستثمرة من تعظيم منافعها من أصولها المالية و التقنية و بشكل أكثر فعالية. كما أن الدول المضيفة له فهي لا تتحصل فقط على رؤوس الأموال و لكن تستفيد أيضا من نقل التكنولوجيا و المهارة الإدارية، لمن يكن بالإمكان الاستفادة منها إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى توسيع قدراتها الإنتاجية و طاقاتها التسويقية.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص 83 و 84 .

## الفصل الأول: الاتجاه العام لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

و عليه فكل دول العالم بما فيها النامية و الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في اقتصادياتها لها المصلحة الكبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك لأن في غالب الأحيان القدرات التمويلية الداخلية للبلاد و الذي مصدرها الرئيسي الادخار المحلي لا تكون بالقدر الكافي لتمويل النشاطات الاستثمارية المحلية. إن التمويل له دور كبير في تحفيز و إنعاش القطاعات الحيوية في اقتصاد معين، و لذلك يظهر أن كل دول العالم ليس فقط الدول النامية، بل حتى الدول المتقدمة تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محفزا و محركا لا يستهان به في مجال التنمية الاقتصادية و تحريك عجلة النمو.

هناك العديد من العوامل التي من شأنها تحديد مؤشرات و تركز الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه ما تم الاتفاق عليه انطلاقا من نظرية Dunning 1993 و التي سنعرض إليها بالتفصيل في الفصل اللاحق، أنه هناك ثلاثة محددات رئيسية تتركز على توفر ميزات الملكية بالشركة متعددة الجنسيات و التي تمكنها من المنافسة، و وجود ميزات للتمركز بالبلد المضيف كأن يتوفر على سوق كبير أو أن لديه ثروات معدنية، إضافة إلى ميزات التدويل أي التحكم في السوق الدولي من طرف الشركة متعددة الجنسيات. و على أساس كل ما ذكرناه فإن عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست بالأمر السهل أو البسيط، بل هي أكثر تعقيد مما تتصور، فلجذب هذا النوع من الاستثمار يجب أن تكون هناك بيئة استثمارية مواتية و ملائمة للاستقطاب.

و عليه سنقوم في الفصل الثاني المقبل من الدراسة باستعراض الجانب النظري لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و معرفة أهم النظريات التي اهتمت به، بعدما عرفنا ماهيته، أشكاله و اتجاهه في هذا الفصل.

### مقدمة الفصل:

لقد عرفت التسعينات تغيرات جد هامة على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث كان للشركات متعددة الجنسيات الدور الرئيس في ذلك، خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي و أصبح العالم ذا قطب واحد يتزعمه النظام الرأسمالي، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لهذه الشركات العالمية لتجوب العالم بتدعيم كبير من منظمة التجارة العالمية، كل هذه التغيرات مهدت الطريق لإنعاش ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

و من تم فنظرة العالم للشركات متعددة الجنسيات قد تغيرت تغيرا كبيرا، لاسيما في حالة ندرة التمويل الذاتي الداخلي نتيجة عدم قدرة الادخار المحلي على توفير المصادر التمويلية الضرورية للاقتصاد المحلي؛ والحاجة الماسة والملحة للتكنولوجيا المتطورة و التسيير الإداري المحكم؛ و زيادة حدة المنافسة العالمية في اقتصاد مفتوح، تركزت الأنظار على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحسن حل لكل ذلك و ذلك ليس فقط على مستوى الدول النامية و إنما حتى على مستوى الدول المتقدمة.

فعند عدم قدرة المصادر التمويلية الداخلية على تلبية حاجيات الاقتصاد التمويلية، فلا بد من البحث عن مصادر تمويلية خارجية و أحسن هذه المصادر بدون أدنى شك الاستثمار الأجنبي المباشر. إذا ما قورن بالمصادر الأخرى على رأسها الاستدانة الخارجية.

إلا أن هذا النوع من الاستثمار يتطلب توفر مناخ اقتصادي ملائم لاستقطابه، و من محدداته عوامل ترتبط بالبلد المضيف و عوامل ترتبط بالشركة العالمية المستثمرة، و من ه ذه العوامل نذكر مثلا، حجم طلب السوق، و معدل النمو الاقتصادي بالبلد المضيف، و مدى إمكانية اختراق الأسواق الإقليمية و الدولية، و مدى توفر رأس المال البشري الماهر و غير المكلف إضافة إلى قدرات تكنولوجية، و وفرة الموارد الطبيعية و الاستقرار الاقتصادي و السياسي.

و عليه و من أجل محاولة شرح هذه الظاهرة العالمية و محدداتها، فإن الأدبيات الاقتصادية الدولية شهدت تطورا ملحوظا، حيث هناك نظريات مختلفة عبر حقبات زمنية متوالية حاولت شرح هذه الظاهرة و تفسيرها، و من تم فأبي تحليل أو نظرية علمية للاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تكون قادرة على الإجابة على السؤال المحوري و المتمثل في " لماذا تستثمر الشركات خارج حدود بلدها الأصلي؟" و في هذا الإطار قدمت العديد من النظريات شرحا و تحليلا لأسباب الظاهرة، بعض تلك النظريات بني على أساس مفاهيم مالية و أرجعت هذا النوع من الاستثمار لرغبة الشركة

في تعظيم العائد من أموالها المستثمرة أو لتخفيض المخاطر و ذلك من خلال توزيع استثماراتها، و البعض الآخر من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر قيام الشركة بالاستثمار المباشر على أنه مرحلة من مراحل تطور الشركة ذاتها، أو تطور المنتج و دورة حياته و لعل نظرية دور حياة المنتج لـ Vernon خير مثال على ذلك. و البعض الآخر مثل نظرية الميزة الاحتكارية و نظرية تدويل الإنتاج قد ركزت على قضية عدم كمال السوق بالبلد المضيف كسبب للاستثمار الأجنبي المباشر. و بعض تلك النظريات يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الطريقة الوحيدة التي من خلالها تحاول الشركة العالمية أن تستفيد من مزاياها الاحتكارية، إلا أن النظرية الانتقائية لـ Dunning تعتبر النظرية الأكثر قبولا و قدرة على الإجابة على السؤال المحوري " لماذا تستثمر الشركات خارج حدود بلدها الأصلي؟"

و عليه سيكون هذا الفصل محورا لدراسة و تحليل مختلف النظريات التي اهتمت بشرح و تفسير هذه الظاهرة و مختلف الدراسات التي اهتمت بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر، مروراً بشرح وافٍ لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية السياسة المالية و التي تمثل لب هذه الدراسة.

### المبحث الأول: محدّدات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

مبدئياً فإن هناك العديد من العوامل و المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار في الخارج بالنسبة للشركات العالمية، بعض هذه المتغيرات أو العوامل يعود إلى الدرجة الأولى إلى البلد المضيف و المرتبطة أساساً بمناخ الاستثمار فهو ما تحيط به من مؤثرات سياسية، اقتصادية، اجتماعية و ثقافية. أما البعض الآخر فيرجع إلى المستثمر الأجنبي ذاته أي إلى خصائص الشركة متعددة الجنسيات من حيث الحجم و توفر الموارد المادية و البشرية و التقنية. زيادة على وجود بعض العوامل الأخرى ترتبط بحكومة الأم لهذه الشركات للاستثمار في الخارج من أجل العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية و الاقتصادية...<sup>1</sup>

و من ثم فهناك الكثير من العوامل التي كما ذكرنا يمكن أن تؤثر على تحركات و تمرکز الاستثمار الأجنبي المباشر، جمعها كل من Root و Ahmed 1978 في 44 عامل اقتصادي و اجتماعي و سياسي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي بالدول النامية، بينما جمعها Tong 1978 في 32 عامل و ذلك خلال دراسته على الولايات

<sup>1</sup> عبد السلام أبو حف، مرجع سبق ذكره، ص 222.

المتحدة الأمريكية. و عليه سنحاول التطرق إلى الدراسات التي اهتمت بالمحددات التي ترتبط بالبلد المضيف، و الأخرى التي تربطها بالشركة العالمية.<sup>1</sup>

### 1 المحددات المرتبطة بالبلد المضيف:

ذهبت العديد من الدراسات على غرار Hyliner 1973 و Willis 1986 و Raulf 1993 إلى إعطاء حوافز الاستثمار التي يوفرها البلد المضيف اهتمام أكبر، و أهم أشكال حوافز الاستثمار تتمثل في الحوافز الضريبية Tax incentives و غيرها من الحوافز المالية مثل المعاملة التفضيلية في مجال القروض و الإعفاءات الجمركية. إلا أنه رغم ذلك فقد توصل كل من Cabl و Birwid 1987، كذلك كل من Root و Ahmed 1978 و Lim 1983 إلى أن الإعفاءات الجبائية و الجمركية ليسا بعاملين مؤثرين في عملية صنع القرار الاستثماري، و إن بدت أهمية الإعفاءات الجبائية بالنسبة للاستثمار الهادف للتصدير، و ليس بالنسبة للاستثمار من أجل خدمة السوق المحلي، و هذا هو ما توصل إليه كل من Hyliner 1973 و Willis 1986. و على الرغم من ذلك فإن الإعفاءات الجبائية و الجمركية يمكن أن يكون لها الأثر الفعال إذا ما كانت العوامل الأخرى غير الجبائية تعمل بشكل ايجابي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ( Raulf و آخرون 1993). كما أن في دراسة لكل من Olip و Kirimbyl 1997 فقد اظهرت أثر العوامل المتعلقة بالسياسة المالية العامة و غيرها كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث وجدت تلك الدراسة أن مستوى السيولة الدولية لكل دولة يتوقف على القدر المتوافر لديها من الاحتياطي الأجنبي، فكلما زادت نسبة المتوفر من الاحتياطي الأجنبي و خاصة بالنسبة للعملة الرئيسية كال دولار و اليورو مثلا، كلما كانت احتمالات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر. و يعود ذلك أساسا إلى رغبة الشركات العالمية في نقل أرباحها إلى الدولة الأم و هذا لا يكون بطبيعة الحال بعملة البلد المضيف و إنما سيكون بإحدى العملات الرئيسية في العالم.

الاستقرار السياسي هو عامل آخر له أهميته، فهناك العديد من الدراسات Cochline 1992، Jun 1995 انتهت إلى أن الخطر السياسي و عدم الاستقرار المؤسسي على قدر كبير من الأهمية في شرح تمركز و توقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كذلك فإن عدم الاستقرار الداخلي ليس هو العقبة الوحيدة، فعدم الاستقرار

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة) مكتبة العصرية، 2007، ص 97.

الاقتصادي والعجز المالي وعدم استقرار أسعار الصرف وضعف الجهاز البنكي، زيادة على ارتفاع حدة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، فهي عوامل لا توفر المناخ الجيد لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما. دون أن نغفل محددًا في غابة الأهمية ألا وهو الموقع الجغرافي، فالعلاقة ما بين التقارب الجغرافي والاستثمار الأجنبي المباشر تؤكد الافتراض القائل بأن دول أوروبا الغربية تستثمر في الدول المجاورة وذلك من أجل تدنية التكاليف، وكذلك للتقارب الثقافي بين كل من دول أوروبا الغربية والشرقية، وعلى الرغم من ذلك ليست بقاعدة بعدما أصبحت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية حيث لم تعد تعرف حدودًا جغرافية ولا ثقافية. كما أن الموقع الجغرافي المتميز للبلد المضيف له الوزن الكبير في الاستقطاب، خاصة إذا يمثل مركز جغرافي بين الأسواق الرئيسية أو موقع يمثل بوابة رئيسية للطرق والمطارات والبحار الرئيسية يمكن أن يوفر للدولة ميزة تنافسية وأحسن مثال على ذلك دولة سنغافورة. وفي بعض الأحيان حتى الظروف المناخية قد تساعد على نمو بعض السلع الرئيسية مثل البن في البرازيل والشاي في الهند والصين ومن ثم خلق العديد من الصناعات الكبرى المحفزة للشركات الأجنبية العالمية. ولقد أظهر Otar 1998 بعد دراسته عن الاستثمارات اليابانية في آسيا إلى أن الدولة التي تريد أن تزيد من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر أن تعمل جاهدة على توفير توازنات اقتصادية كلية، العمل على تحرير التجارة والاستثمار والإصلاح القانوني والمؤسسي، دون إهمال البنية التحتية التي يجب أن تكون متطورة وفعالة.<sup>1</sup>

### 2 المحددات المرتبطة بالشركة العالمية:

في هذا السياق يمكن الرجوع إلى ذكر دراسة Cochline 1995 حيث خرج بنتيجة ألا وهي أن الشركات العالمية تسعى إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل أن يكون لها تمثيل في كل سوق كبرى، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أم العالمي، ومع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وحالات الركود والمنافسة، فإن الشركة ستبحث عن فرص تواجد جديدة في مناطق أخرى خارج حدودها الوطنية، وذلك في إطار إستراتيجيتها للتوزيع الجغرافي لنشاطاتها. توصل Cochline إلى إظهار محددات جديدة وهي مرتبطة بأثر العلاقة ما بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة على قرارات المستثمرين، وقد انتهى إلى أن الشركات متعددة الجنسيات غالبًا ما تستثمر في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكل أشكالها. ومن ثم فالتبعية

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 99، 100 و 101.

الاقتصادية من قبل الدولة المضيفة تجعل المستثمر الأجنبي أكثر قوة و من الصعب منازعته من قبل البلد المضيف و إلا فقد هذا الأخير تواجد هذا المستثمر.

كما وجد كل من Kring و Tim 1995 تطبيقاً لنظرية Vernon و التي سنعود إليها بالتفصيل في المبحث الثالث، و ذلك من خلال تطبيقها على شركة Matssishita ، ففي السنوات الأولى كانت تكلفة الإنتاج منخفضة و كان يتم التصدير للخارج، أما حالياً فتقوم الشركة بالإنتاج في الخارج لما اعتادت إنتاجه في الدولة الأم في اليابان التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج حالياً.

و على أساس تقارير الاستثمار في العالم و التي تصدرها سنويا منظمة الأونكتاد unctad ، فإن محدّدات التي تؤثر على نشاط الشركات متعددة الجنسيات أصبحت تتميز بشدة التعقيد و التراكم، و على رأس هذه المحدّدات نجد التفوق التكنولوجي و القدرة على الابتكار في دولة أجنبية يبقى أمراً حاسماً في قرار استثمار الشركات العالمية. كما أن العامل التقليدي مثل حجم السوق و الموارد الطبيعية و غير الطبيعية و اليد العاملة الرخيصة تبقى محدّدات محورية و قوية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و من ثم فإن البلد يصبح جذاباً و مستقطباً للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حجم نمو سوقه المحلي و اقترابه الجغرافي من الأسواق الرئيسية في منطقة معينة.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بالسياسة المالية:

إن السياسة المالية تتمثل في دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة و برنامج عمل تخطيطه و تنفذه باستعمال إيراداتها العامة، و نفقاتها العامة و ذلك من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البرنامج المسطر في ما يخص كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي. و من خلال هذا يظهر واضحاً أن السياسة المالية تستعمل الإيرادات العامة و النفقات العامة كوسيلتين لتحقيق أهدافها. و على هذا الأساس يمكن القول أن للسياسة المالية أدوات تتمثل أهمها في الإنفاق العام و الجباية و القروض. إذا يمكن الكلام على سياسة انفاقية (مجالات الإنفاق العام المختلفة و المسطرة في ميزانية الدولة لمختلف القطاعات) و سياسة جبائية (الضرائب و الرسوم بمختلف أنواعها و أشكالها) و سياسة الدين العام (القروض العامة بكافة أنواعها و إدارة خدمة الدين العام و تسديد أصل القرض و فوائده، و منح القروض من طرف الدولة لفتات المجتمع المختلفة).

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 102 و 103.

ومن ثم فما هي العوامل المالية و غير المالية التي لها الأثر الواضح على زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما ؟ هناك عدد معتبر من الدراسات النظرية و النماذج القياسية التي أوضحت نتائجها وجود عدد لا يُستهان به من المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر في درجة الاستقطاب و الجاذبية، سواء كان ذلك على مستوى الدول المتطورة أو الدول النامية. و على أساس ذلك سنحاول شرح المتغيرات التي لها علاقة بدراستنا و التي ستركز على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصبغة المالية ( السياسة المالية) و التي ستكون محور الدراسة التحليلية و القياسية.

### 1 حجم طلب السوق Market size :

إن حجم طلب السوق مرتبط بالنمو الاقتصادي للبلد، و على العموم يعرف هذا الأخير بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.<sup>1</sup> كما تم تعريفه أيضا بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.<sup>2</sup> متوسط الدخل الفردي هو الدخل الكلي موزع على العدد الإجمالي للسكان، بمعنى آخر فهو مؤشر لقياس نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للبلد، و يعرفه Schumpeter بأن النمو الاقتصادي يمكن الاستدلال عليه في حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، من خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة.<sup>3</sup> و يعرفه Rivoire بالتحويل التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة.<sup>4</sup> و عليه فإن النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية و عملية مستمرة و طويلة الأجل بما أنها تتركز فقط على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات في المتوسط دون أن نهتم بالتنوع. التعاريف المذكورة تصف النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، و من ثم فزيادة دخل الأفراد سيحفز الطلب على الأسواق و من ثم سيتسع حجم السوق في بلد معين، الأمر الذي سيكون عاملا في غاية الأهمية في زيادة الاستثمار و تحفيزه.

إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي و ليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى كمية النقود التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية محددة، أما الدخل الحقيقي فهو الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار، أي بمعنى آخر هو كمية السلع و الخدمات التي يتحصل عليها الفرد من خلال إنفاقه لدخله النقدي خلال فترة

<sup>1</sup> Arrous J, *Les theories de la croissance "La pensée économique contemporaine"*, édition du Seuil, 1999, page 9.

<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، *اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية، الإسكندرية 2002-2003*، ص 11.

<sup>3</sup> هجينة سلطان العيسى، خضر زكريا، *علم اجتماع التنمية الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى 1999*، ص 37.

<sup>4</sup> Rivoire j, *L'économie de marché, Que sais-je?*, édition Dahleb, Alger 1994, page 79.

زمنية محددة. فإذا زاد الدخل النقدي بنفس زيادة المستوى العام للأسعار، فإن الدخل الحقيقي يبقى ثابتاً و من ثم لا يحدث أي تحسن في المستوى المعيشي و القدرة الشرائية للأفراد، و الأسوأ من ذلك إذا زاد الدخل النقدي بمستوى أقل من ارتفاع المستوى العام للأسعار فستحدث حالة تضخمية و ينخفض الدخل الحقيقي للفرد و من ثم تتدهور قدرته الشرائية مما سينعكس سلباً على طلب السوق في البلد.

و عليه فإن حجم طلب السوق متغير في غاية الأهمية و هو يحدد على أساس الـ gdp ( الناتج المحلي الإجمالي) لكل بلد، و يعتبر من أهم المحددات و المتغيرات المستقلة التي تؤثر على زيادة درجة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد معين، وقد تم اعتماد هذا المتغير في مختلف الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بهذا الموضوع، و قد أبرزته بأنه أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يؤثر بصورة واضحة على اتخاذ قرار الاستثمار من طرف المؤسسات متعددة الجنسيات، وفي هذا الصدد يمكن ذكر دراسة Tsai<sup>1</sup> 1994 و دراسة Aristotelous و Fountas<sup>2</sup> 1996،<sup>3</sup> Dees 1998،<sup>4</sup> Kuemmerle 1999، Love و Lage-Hidalgo<sup>5</sup> 2000،<sup>6</sup> Gonzalez- Vigil 2001، Akcay 2001 إضافة إلى دراسات أخرى لا يتسع المجال إلى ذكرها كلها.

Singh و Jun<sup>7</sup> 1995 لاحظا أن حجم السوق هو متغير غير مؤثر بدرجة كبيرة في حالة البلدان التي تتميز بتدفقات واردة من الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة، كما أن Akhtar 2001 أظهر أن نمو حجم السوق لم يكن متغيراً أو محدداً مؤثر على زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الكثير من الدراسات أثبتت كما ذكرنا أن نمو حجم السوق متغير ذو الوزن الكبير في زيادة الجاذبية على غرار أعمال كل من Bardesi، Davies و Ozawa 1997، Mold 2001 و قد أكد كل من Dupuch و Milan 2003 من خلال دراستها على أن حجم السوق متغير في غاية

<sup>1</sup> Tsai, P, *Determinants of foreign direct investment and its impact on economic growth*, Journal of economic development, 1994, pages 137-163.

<sup>2</sup> Aristotelous, K, & Fountas, S, *An empirical analysis of inward foreign direct investment flows in the EU with emphasis on the market enlargement hypothesis*, Journal of common market studies, 1996, pages 571-583.

<sup>3</sup> Dess, S, *Foreign direct investment in China : Determinants and effects*, Economics of planning, 1998, pages 175-185.

<sup>4</sup> Kuemmerle, W, *The drivers of foreign direct investment into research and development: An empirical investigation*, Journal of international business studies, 1999, pages 1-24.

<sup>5</sup> Love, J.H, & Lage-Hidalgo, F, *Analysing the determinants of US direct investment in Mexico*, Applied economics, 2000, pages 1259-1267.

<sup>6</sup> Gonzalez- Vigil, F, *Trade policy and investment location: The effects of Peru's investment tariff structure in 1990's*, Integration and trade, 2001, pages 29-69.

<sup>7</sup> Singh H, Jun K W, *Some new evidence on determinants of foreign direct investment in developing countries*, Policy research working paper, n° 1531, World Bank, November 1995, pages 213-240.

الأهمية في زيادة جاذبية منطقة معينة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . إن النمو الاقتصادي و هيكل السوق وجمان لعملة واحدة يؤثران على قرار الشركات الأجنبية لاستثمار في منطقة معينة ( De Mello 1997 ).

### 2 الإنفاق العام:g:

إن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الأوربية خلال السنوات الأخيرة أعاد طرح إشكالية تدخل الدولة في الاقتصاد، فبعد النمو المتزايد لتدخل الدولة خلال الثلاثينيات المجيدة ( 1945-1973)، أصبح مستوى تدخل الدولة يشكل واحدا من بين اهتمامات الاقتصاديين، خاصة فيما يتعلق بمدى تأثير تدخل الدولة في النمو الاقتصادي. وهذا ما أدى إلى ظهور الحديث عن المستوى الأمثل للإنفاق العام الذي يحقق أعلى مستوى للنمو. لكن قبل تحديد المستوى الأمثل للإنفاق العام لابد من دراسة أثر الإنفاق العام (كمحدد لمستوى تدخل الدولة) على الإنتاج الكلي أو النمو الاقتصادي، وذلك بتحديد مجالي الأثر الايجابي والأثر السلبي كي تتحدد بعد ذلك القيمة المثلى التي تحقق أعلى مستوى للنمو، وهذا ما يتجسد في نموذج 1990 Barro و منحى 1995 Armev. هناك العديد من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة سببية ما بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بالمقابل اهتم عدة اقتصاديين آخرين بدراسة أثر المزاخمة الذي يقصي القطاع الخاص من السوق المالي، أي مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية، وهذا ما له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. و بين هذا و ذاك، قامت بعض الدراسات الأخرى بتحديد حجم أمثل للإنفاق العام يضمن أقصى حد للنمو.

لقد تعرضت مختلف النقاشات المتعلقة إلى مسألة آثار الإنفاق العام على الإنتاج الكلي، حيث نجد أن التحليل الاقتصادي يسمح بعرض موقفين متعارضين ، فحسب نظرية الموافقة الريكاردية ( Ricardienne Equivalence ) التي أعاد طرحه 1974 Barro<sup>1</sup> فإن الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي نظرا لوجود ظاهرة المزاخمة للإنفاق الخاص. من جهة أخرى يرى الكينزيون أن الإنفاق العام هو الوسيلة المفضلة لتثبيت الإنتاج عند مستواه الأمثل. و بعيدا عن نقاشات المدارس الاقتصادية، قامت عدة أبحاث تجريبية بدراسة أثر الإنفاق على الإنتاج، حيث بين كل من 1989 Aschauer<sup>2</sup> و 1992 Mannelle<sup>3</sup> الدور الايجابي لنفقات الاستثمار، حيث كانت مرونة الإنتاج

<sup>1</sup> Barro, R.J, **Are government bonds net wealth**, Journal of political economy, Vol.82, N°.6, 1974, pages 1095-1117.

<sup>2</sup> Aschauer, D.A, **Fiscal policy and aggregate demand**, American economic review, Vol.75, N°.1, 1985, pages 117-127.

<sup>3</sup> Mannell, A.H, **Infrastructure investment and economic growth**, Journal of economic perspective, Vol.6, N°.4 1992, pages 189-198.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

بالنسبة لرأس المال العام 0,39 و 0,34 على التوالي، وبرز الاقتصاديان انخفاض الإنتاجية بالولايات المتحدة الأمريكية في USA في سنوات السبعينات إلى انخفاض الاستثمار العام، وهذا ما اقتضى ضرورة إدخال رأس المال العام في صياغة دوال الإنتاج حسب Holtz 1988<sup>1</sup>. ومع ظهور نظرية النمو الداخلي (Croissance endogène)، ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات العامة، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعاً من الآثار الإيجابية لصالح الإنتاجية الحديثة لرأس المال خاص، حيث أدى ارتفاع الإنتاجية إلى تغيير في خطة إنتاج الأعوان الخاصة التي أصبحت تنتج أكثر، وبالتالي أصبح هذا النوع من الإنفاق كضرورة لاستمرارية الأسواق و في الدفاع عن حقوق الملكية، وفي نفس الوقت وسيلة هامة لتطوير البنية التحتية القاعدية. من جهة أخرى أدت نفقات الاستثمار الموجهة لرأس المال البشري إلى رفع فعالية عنصر العمل، مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحديثة لرأس المال الخاص. لحد الآن لازلنا نعتبر الإنفاق العام كمتغير آلي للوصول إلى النمو المثالي، لكن من خلال تصفح الدراسات الاقتصادية تظهر رؤية أخرى تتعلق باعتبار مستوى الإنفاق العام و تدخل الدولة كمتغير داخلي، أين يتسبب النمو الاقتصادي في ارتفاع الإنفاق العام و هو بالتالي مضمون قانون Wagner<sup>2</sup>. عدة دراسات قامت بتجريب هذه الرؤية باستخدام اختبار السببية لـ Granger كأبحاث Ghali و Loizides<sup>3</sup> 1998 و Vamvoukas<sup>4</sup> 2005 التي بينت التفاعلات الديناميكية ما بين حجم الإنفاق العام ونمو الاقتصاد باستخدام تقنية التكامل المتزامن، وخلصت إلى وجود علاقة سببية ما بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. من جهة أخرى إن ارتفاع حجم الإنفاق عن مستوى معين قد يؤدي إلى آثار سلبية عن النمو وهذا ما نلمسه في بعض الخطابات السياسية .

هذه الفرضية كانت محلّ دراسة قام بها كل من Avila و Strauch 2003<sup>5</sup> حيث بيننا أن الإفراط في الإنفاق العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي واستخدما في تقدير التكامل المتزامن بطريقة FM (Fully modified) فقط،

<sup>1</sup> Holtz, E.D, **Private output, government capital, and the infrastructure crisis**, Working paper N° 394, Colombia department of economics 1988.

<sup>2</sup> شبيبي عبد الرحم، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازي - حالة الجزائر مرحلة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2007/2006، ص 51.

<sup>3</sup> Ghali, K.H, **Government size and economic growth: Evidence from multivariate cointegration analysis**, Applied economics, Vol.31, 1998, pages 975-987.

<sup>4</sup> Loizides, J., Vamvonkas, G, **Government expenditure and economic growth: Evidence from Trivariate Causality Testing**, Journal of Applied Economics .Vol.8 N°.1, 2005, pages 125-152.

<sup>5</sup> Avila, D.R., Strauch, R, **Public finances and Long Term growth in Europe Evidence from a Panel Data Analysis**, Working Paper N°: 246, European central bank, Frankfurt, 2003.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

وهذا ما يعيب هذه الدراسة، فبما أن نمو الإنتاج هو متغير مستقر ، وحجم الدولة هو متغير بحدود وحدة فإنه يجب دراسة العلاقة ما بين الإنتاج الكلي وحجم الدولة باستخدام طرق قياسية غير مستقرة<sup>1</sup>.

إن معظم الدراسات السابقة الذكر أثبتت وجود علاقة سببية ما بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي، بالمقابل اهتم عدة اقتصاديين آخرين بدراسة أثر المزاخمة الذي يقصي القطاع الخاص من السوق المالي، أي مزاخمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية، وهذا ما له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وقد حاول Llau و 1988 Renversez<sup>2</sup> نمذجة هذا الأثر مع تحديد كميته من خلال النماذج العملية، وهذا بالاستعانة بعدة دراسات تجريبية تناولت هذا الموضوع. إن هذه الاعتبارات السابقة كانت محل اهتمام كل من Barro 1990 و Arney 1995 في صياغة الحجم المثالي للدولة. و على أساس كل ما ذكرناه فإن الإنفاق العام من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية السياسة المالية المعتمدة في البلد المضيف لأن الإنفاق العام يساهم بدرجة كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي و الذي بدوره يساهم في زيادة حجم السوق ( Size of market ).

### 3 الضرائب و التحفيزات الجبائية Tax :

إن الحديث عن الضرائب و التحفيزات الجبائية يعني الغوص في أعماق السياسة الجبائية، و لهذه الأخيرة أهدافا يمكن أن نحددها في أهداف أساسية و أهداف أدواتية objectifs fondamentaux et objectifs instrumentaux و هذا من خلال ما اقترحه Jhonson<sup>3</sup>. فالأهداف الأساسية تتعلق بهدف النمو و الذي يتجسد على أرض الواقع من خلال تحفيز الادخار و الاستثمار، كما يتعلق كذلك بهدف الرفاهية و الذي يبرز من خلال توزيع الدخل بطريقة مثلى و عادلة ما بين مختلف أفراد المجتمع. أما الأهداف الأدواتية فإنها تتعلق عادة بهدف التوازن الاقتصادي و المالي و الذي يأخذ في الواقع مظاهر استقرار الأسعار، توازن الم و اوزنة العامة للبلاد و توازن ميزان المدفوعات... الخ. و بما أن السياسة الجبائية تعتبر من أهم مقتضيات السياسة العمومية الاقتصادية، فإنه من الضروري أن توجه بشكل فعال نحو عملية البحث عن المصلحة العامة و التي تبقى من الأمور المعقدة و صعبة التحقيق، صعبة

<sup>1</sup> Andrade, J. S., Duarte, M. A. S., et Berthomieu, C., **croissance le Rôle de la consommation publique dans la: lecas des pays de union européenne**, Etude de GEME N°5, Université de Coimbra, Portugal 2005, Page 15.

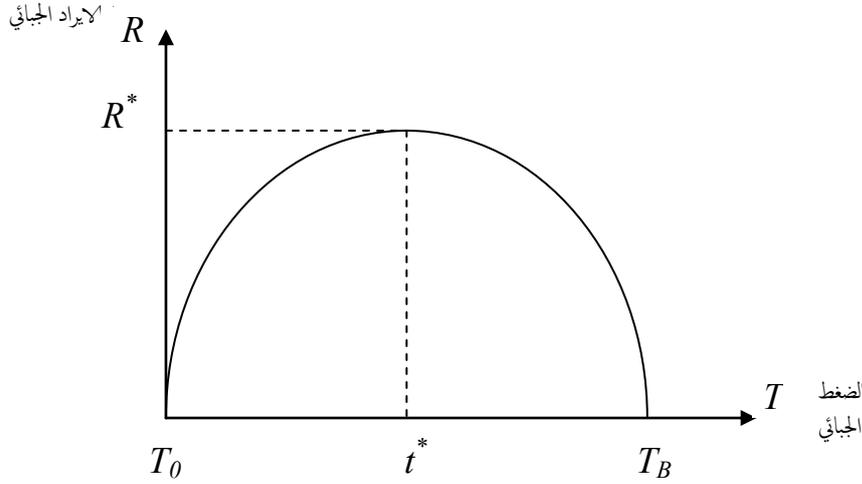
<sup>2</sup> Llau, P., et Renversez, F, **Stratégies de financement des solde budgétaire**, Economica, Paris.1988, Page 303.

<sup>3</sup> Jhonson, H. C., **The effects of income redistribution on aggregate consumption with interdependence of consumer's preferences**, Econometrica, London, 1952, Page 157.

و لكن ضرورية في ظل النظام الاقتصادي و الاجتماعي ، حيث تسود حرية مبادرة الأفراد و على الدولة أن تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال الأداة المالية و المرتبطة بالضريبة. وما هو ملحوظ في ما يخص الأنظمة الجبائية الحديثة، أنها تدرج ضمن مخطط عملها أهداف مالية، اقتصادية، و اجتماعية سواء كانت أساسية أو أدواتية لكن الإشكال يبقى مرتبط بمعرفة حصة كل شريحة اجتماعية من الأهداف و كيفية تحقيق التوازن فيما بينها في إطار السياسة الجبائية، خاصة و أن هدف المردودية المالية، و هدف الفعالية الاقتصادية و كذا هدف العدالة الاجتماعية هي أهداف متناقضة و من الصعب التوفيق بينها في آن واحد.

يبقى الهدف التقليدي و الأساسي يتمثل في التمويل من اجل تغطية النفقات العامة أو العمومية، سواء كان ذلك على مستوى الموازنة العامة أو على مستوى موازنة الجماعات المحلية حيث تعتمد هذه الأخيرة على تحصيل الجباية المحلية في تمويلها جزئياً، إضافة إلى الإعانات التي تتحصل عليها من الموازنة العامة . إن هذا التحليل يستوجب أن تكون الضريبة منتجة وذات مردودية، هذا يعني أن دفع الضريبة يجب أن يخص أكبر عدد ممكن من عناصر الوعاء الضريبي و أن تمس الضريبة المادة الخاضعة في أوسع مجالاتها، بحيث يتم حصر نطاق الإعفاءات و التحقيقات الجبائية أو ما يسمى اصطلاحاً بالنفقات الجبائية، بالإضافة إلى ضرورة استقرار الاقتطاع الجبائي. بحيث لا تكون القواعد التي تحكم الضرائب موضوع تغير مستمر، كذلك ضرورة المرونة في الاقتطاع الجبائي بحيث يجب أن يتم التصرف في النسب أو المعدلات دون إحداث انعكاسات غير مرغوب فيها أي عدائية إن صح التعبير. و بصيغة أخرى فإن المردودية لا تستوجب بالضرورة تطبيق نسب اقتطاع عالية لأن التجربة أثبتت أنه عند مستوى معين من ارتفاع النسب فإن من شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى انخفاض مردودية الضرائب و منه فإن ارتفاع نسب الاقتطاع الجبائي تقضي على مبالغ هذا الاقتطاع ( منحى Laffer )<sup>1</sup>. ومن أجل تحديد مستوى الضغط الضريبي الأمثل، حاول Laffer إبراز العلاقة بين مردودية الضريبة بدلالة تغير معدلاتها وهذا ضمن نموذج CJL (Canto, Joines, Laffer)، و قد أبرز هذه العلاقة من خلال المنحنى المسمى باسمه والذي مفاده أن كثرة الضريبة تقتل الضريبة Trop d'impôt tue l'impôt

<sup>1</sup> Percebois J, *Economie des finances publiques* , edition Armand Colin, Paris 1991 page 119.



المصدر: ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومه، 2003، ص142.

يمكن تقسيم منحني Laffer إلى مرحلتين : المرحلة الأولى ( $T_0, t^*$ ) أين تكون العلاقة طردية بين الضغط الضريبي والإيراد الضريبي وذلك إلى غاية الوصول إلى المستوى الأمثل من الضغط  $t^*$  ، أين تكون الإيرادات الضريبية عند أقصاها، أما المرحلة الثانية ( $t^*, T_B$ ) فتصبح فيها العلاقة عكسية، بحيث أن أي زيادة في معدل الضغط الضريبي ستؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، مما يقلل من الأوعية الضريبية فتتخفف بذلك حصيلة الإيرادات الضريبية. نستنتج مما سبق أنه كلما كانت الإيرادات الضريبية في تزايد بالموازاة مع زيادة العبء الضريبي فإن مستوى الضغط الضريبي الأمثل لم يتحقق بعد، أما في حالة انخفاض الإيرادات الضريبية فإن هذا يدل على تجاوز مستوى الضغط الضريبي الأمثل.<sup>1</sup>

كما أن المردودية الجبائية يمكن تقديرها أيضا من حيث سياسة الإنفاق العمومي المنتهجة وما يلاحظ في هذا السياق هو تزايد حجم النفقات العامة نظرا لتوسع وظائف و دور الدولة حول عاملين أساسيين من دالة الإنتاج وهما، رأس المال المادي ( الهياكل القاعدية) و رأس المال البشري (التعليم، الصحة، الحماية... الخ ) وتشرح هذه الظاهرة من خلال عناصر النظرية الاقتصادية التي تفسرها؛ فقانون Wagner المقترح سنة 1883 يشرك حركة النفقات العمومية مباشرة بالتنمية الاقتصادية للبلاد المعترف، والمؤشر المرجعي هو دخل الفرد بحيث تزايد مع تزايد حركة النمو يؤدي إلى الارتفاع المستمر و المتواصل لحجم النفقات العامة.

<sup>1</sup> ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق دار هومه، 2003، ص142.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

فقانون Wagner يظهر متناسقا لأنه يشرك التدخل العمومي بوظائف السياسة المرافقة حسب درجة التنمية في البلد، فعملية البحث عن التنمية المستدامة تتطلب التزامات إنفاقية عمومية معتبرة و سياسة تحويلات هامة مرافقة تطور المداخل، مما ينتج عنه بالضرورة ارتفاع النفقات العامة وهذا ما نجده في فترات الأزمات السياسية و الإقليمية ( الحروب ) و الأزمات الاقتصادية، لكن قانون Wagner لا يتحقق إلا على المدى الطويل لأن التنمية الاقتصادية لا يمكن تقييمها إلا على أساس مدة زمنية طويلة مما يجعله قانونا قائما على التجربة و لا يكفي لاستنتاج قانون نهائي، لهذا السبب ظهرت تفسيرات أخرى كنظرية الطلب العمومي المتزايد، التي تسمح باستعمال القياس الاقتصادي في تحديد دور المتغيرات التي تؤثر مباشرة على الطلب العمومي حيث تبين أن تأثير ارتفاع الدخل الوطني على النفقات العامة ليس بالحجم الذي تصوره Wagner حيث تم اختيار نموذج الطلب على النفقات العمومية لبعض دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية للفترة ما بين سنة 1953 و سنة 1972<sup>1</sup> و أظهرت النتائج أن معدل المرونة بين الدخل و النفقة العمومية هو أقل من الواحد وعلى سبيل المثال، في فرنسا 0,489، إيطاليا 0,828 و في إنجلترا فهو 0,371 وهو ما لا يحقق قانون Wagner في حين كان معدل المرونة بألمانيا 1,275 وهو ما يطابق قانون Wagner.

إن تزايد الدخل يفسر جزءا من تزايد النفقات العمومية باستعمال القياس الاقتصادي و الذي لا يكفي للاحتفاظ بنتائج بعض المحللين الاقتصاديين اتجهوا نحو مفهوم التمويل الجبائي لاستخراج بعض التفسيرات المكتملة، فطريقة تمويل النفقات العمومية تحدد تزايدها. حيث أن تكلفتها ترتفع بغض النظر عن طريقة توزيع العبء الجبائي، وحسب Baumol فإن هذا الارتفاع ينتج عن الإنتاجية الضئيلة للاقتصاد العام مقارنة مع الاقتصاد الخاص<sup>2</sup>. حيث ينتج القطاع العام عرضا هاما للعمل ويسترجع من ذلك جزءا يسيرا من القيمة المضافة مقارنة بالقطاع الخاص المختص في الإنتاج، و بذلك فإن ازدياد تكلفة النفقات تؤدي ازدياد العبء الجبائي ومنه فإن طرح Baumol ينضم إلى قانون Wagner .

فالعبء الجبائي الأقصى الذي يمكن أن تتحمله العناصر الجبائية يحدد ارتفاع النفقات العمومية غير أن هناك حالات مثل الأزمات و الحروب يتم تجاوز هذه الحدود و هو ما يترجم أثر التحول Effet de déplacement<sup>3</sup>؛ أما الارتفاع القوي للنفقات العامة فإنه يخضع لأثر التوقيف Effet de cliquet ثم استعمال أثر التحول، و هذا يعني الحفاظ

<sup>1</sup> Bernard,J, **Economie publique**, Edition Economica, Paris 1985 ,Pages 13-16.

<sup>2</sup> Bernard,J ,op,cit , page17.

<sup>3</sup>Pondaven,C, **Economie des décisions publiques( Décentralisations,déréglementation,fiscalité)**, Librairie Vuibert, Paris 1994 , page188

على مستوى الإنفاق الاستثنائي أثناء الحروب و الأزمات و تحويله إلى أهداف أخرى، و على سبيل المثال، تحويل النفقات العسكرية إلى نفقات تحويلية لتلبية الطلب الجماعي. و مما سبق فإن هدف تغطية النفقات العامة يرتبط ارتباطا أساسيا بمفهوم التوازن المالي و الذي من دعائمه توازن الميزانية العامة، التحكم و تسيير التضخم و التخفيف من حدة المديونية، و هو ما يشكل الأهداف المالية لأدوات السياسة الجبائية. فالإجراءات الجبائية المتخذة لها ردود فعل سريعة على مختلف الأعوان الاقتصادية حيث أن تغيير نسب الاقتطاع الجبائي تؤثر على سلوك العائلات و بذلك على الاستهلاك و تؤثر على سلوك المدخرين و بذلك على مستوى الادخار، و كذلك تؤثر على قرارات الاستثمار و من خلالها على مستوى الاستثمار، لهذا أمكن اعتبار التقنية الجبائية تقنية حرة أكثر منه تقنية تدخلية<sup>1</sup>، بحيث أن الاقتطاع الجبائي يعطي حرية اختيار أكبر من تلك التي تمنحها وسائل التدخل الأخرى كالإجراءات التنظيمية (تجميد الأسعار) و إجراءات المنع (تقييد المعاملات)، لأنه يستعمل كوسيلة تحفيزية لا تتطلب الكثير من طرق المراقبة، فالعون الاقتصادي يبقى حرا على الإقبال أم لا على التوجه المقترح عليه، فإذا أقبل على التوجه المطابق للمصلحة العامة أو المصلحة الاقتصادية فإنه يستفيد من الامتيازات الجبائية و لكنه يبقى دائما حرا في اتخاذ قراراته. إن استعمال أدوات السياسة الجبائية اقتصاديا يمكن أن يكون في إطار سياسة كلية أو في إطار سياسة قطاعية كما أن التأثير الكلي يمكن أن يكون على المدى القصير أو على المدى المتوسط.

تعمل الكثير من دول العالم إلى زيادة حجم الاستثمارات بهدف الإسراع بعجلة التنمية الاقتصادية، و من ثم فإن السياسة الجبائية مطالبة من خلال ما تقدمه من تحفيزات جبائية مختلفة بالعمل على جذب رؤوس الأموال سواء الأجنبية أو المحلية من مصادرها المختلفة. و يجب على السياسة الجبائية الاهتمام باختيار الشكل المناسب للتحفيز المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك عند إعداد أو صياغة أو تعديل القوانين الجبائية.

كما ينبغي على السياسة الجبائية عند اختيار التحفيزات الجبائية التي يتضمنها التشريع الضريبي ألا يكون لها آثار سلبية، كما أن الترشيد في استخدام تلك التحفيزات يعد نوعا من ترشيد الإنفاق العام لأن هذه التحفيزات الجبائية في حقيقتها نفقات عامة تنازل عنها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية.

<sup>1</sup>Ardant,G ,*Théorie sociologique de l'impôt*, édition E.V.P.E.N, Paris 1965, Page48.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

و يتضح من خلال ما تقدم أن منح التحفيزات الجبائية يجب أن لا يتم دون ضوابط معنوية حتى لا تحدث آثار سلبية تضر بالاقتصاد الوطني. و عليه أن تراعي السياسة الجبائية شروط يجب أن تحققها التحفيزات الجبائية المقدمة حتى تكون فعالة و نافعة أكثر مما تكون مضرّة و يمكن أن نلخصها في الأمور التالية:<sup>1</sup>

- تكون هذه التحفيزات أكثر مناسبة للمشروعات الاستثمارية.
- المفاضلة بين التحفيزات الجبائية و غير الجبائية في ضوء تكلفتها.
- المفاضلة بين العائد الوطني للتحفيزات.
- تصميم التحفيز الذي يتم اختياره لتحقيق أكبر فائض وطني و اقتصادي و بين استخدامه ليصل إلى تحقق الربحية الاجتماعية.
- إعادة ترتيب التحفيزات الجبائية في ضوء ربحيتها، و بالتالي إخضاع التحفيزات للدراسة المعمقة و للقياس، و بالتالي استبعاد النظرة إليها على أساس أنها تكلفة مالية أو تضحية مقابل عائد منتظر.

و على أساس كل ما ذكرناه فإن من أهم أدوات السياسة المالية نجد الأدوات الجبائية، فالضرائب يمكن أن تكون محفزا كما يمكن أن تكون معرقلا، و من تم فمعدل الضريبة يلعب دورا هاما و حاسما في جاذبية دولة معينة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. و هناك عدد مهم من الدراسات التي أظهرت فعالية هذه الأداة في هذا المجال، و اعتبرتها من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على رأسها دراسة Hartman<sup>2</sup> 1984، Hines<sup>3</sup> و Rice<sup>3</sup> 1994، Hines<sup>4</sup> 1996، Akcay<sup>5</sup> 2001. فالمؤسسات الأجنبية تهتم بتعظيم أرباحها و تعمل على التقليل من مصاريفها إلى أقصى حد ممكن، و من تم فهي تحاول أن تستثمر في المناطق التي تتميز بمعدلات ضريبية منخفضة (جنات ضريبية) خاصة تلك

<sup>1</sup> سمير سعد مرقص، الإعفاءات و الحوافر الضريبية و دور جديد في التنمية- مصححة التجارة و الاستثمار العدد 99 ، أول مارس 1995، ص 142.

<sup>2</sup> Hartman, D, **Tax policy and foreign direct investment in the united states**, National tax journal ( December), 1984, pages 475-487 .

<sup>3</sup> Rice,E,& Hines, J.R, **Fiscal paradise: foreign tax havens and American business**, Quarterly journal of economics, 1994, pages 149-182.

<sup>4</sup> Hines, J.R, **Altered states ,Taxes and the location of foreign direct investment in America**, American economic review, 1996, pages 1076-1094.

<sup>5</sup> Akcay, S, **Is corruption an obstacle for foreign investors in developing countries? A cross-country evidence**, Yapi kredi economic review, 2001, pages 27-34.

المتعلقة بالأرباح ( Boskin و Gale<sup>1</sup> 1986). و قد أظهرت دراسة كل من Morisset و Pirnia<sup>2</sup> 1999 مدى فعالية التحفيزات الجبائية على زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون أن ننسى أعمال كل من Bénassy-Quéré ، Fontagné و Lahrèch-Revil<sup>3</sup> 2006 حيث أظهرت أهمية التحفيزات الجبائية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى منطقة الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي.

إلا أنه في دراسة Hubert و Pain<sup>4</sup> 2002 ظهرت التحفيزات الجبائية و المبنية على أساس تعاون جبائي أوروبي بوزن أقل وأثر متواضع على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المنطقة مقارنة مع بعض المحددات الأخرى مثل نوعية البنية التحتية.

و فيما يتعلق باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تكوين رأس المال فإن هناك مجموعة من العناصر يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار مكونة بذلك مناخ الاستثمار كاستقرار الوضع السياسي و المؤسساتي، وجود منظومة بنكية فعالة، سهولة الإجراءات الإدارية و العقارية بالإضافة إلى العامل الجبائي ذو الأهمية البالغة بسبب قدرته على المساس بعوائد الاستثمار الأجنبي المباشر.

و في هذا الإطار تطرح إشكالتين و هما:

1. إلى أي حد يمكن منح التحفيزات الجبائية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
2. ما هي السياسة الجبائية الواجب تطبيقها في حالة عدم استفادتها من التحفيزات الجبائية ؟

إن ظاهرة الإغراق الجبائي Dumping Fiscal أصبحت ترتبط كثيرا بالاستثمار الأجنبي لكونه عاملا ضروريا لتوسيع الأساس الإنتاجي في البلدان النامية من خلال إمكانية استيراد التجهيزات و المعدات، بالإضافة إلى التكنولوجيا الضرورية لتطوير الصناعة الوطنية و تحسين أداؤها، و بالنسبة للعديد من البلدان فإن الصناعات الاستخراجية و صادراتها تمثل أحسن وسيلة لتحقيق الفائض الاقتصادي الضروري لعملية التنمية، و لعل غالبية الدول النامية تعترف

<sup>1</sup>Boskin,MJ & Gale,W.G, **New results on the effects of tax policy on the international location of investment** , National bureau of economic research, Working paper 1862, 1986.

<sup>2</sup> Morisset, J & Pirnia,N, **How tax policy and incentives affect foreign direct investment** : A review World bank policy research working paper N° 2509, 1999.

<sup>3</sup>Bénassy-Quéré, A & Fontagné, L & Lahrèche-Revil ,A, **Foreign direct investment and the prospects for tax co-ordination in Europe**, CEII document de travail N°2000-06, 2006, pages 1-45.

<sup>4</sup> Hubert,F & Pain, N, **Fiscal incentives, European integration and the location of foreign direct investment**, Manchester school,2002, Pages 336-363.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

بضرورة تحفيز النشاط الاستخراجي من جانب الإنتاج و التحويل أيضا، كما تعترف بأن الموارد المالية و التجربة المهنية تأتي حتما من الشركات الأجنبية، غير أنه بالنسبة لعدد معتبر من الموارد الباطنية فإن حجم الاستثمارات الأجنبية يتوقف على اعتبارات ترتبط باحتياجات السوق العالمية، و عليه فإن المنافسة الجبائية بين البلدان بمنح الامتيازات لا جدوى منها و ليس من شأنها رفع حجم الاستثمارات الأجنبية بالضرورة.

فإذا أقدم بلد ما على منح تحفيزات جبائية خاصة من أجل الحصول على تدفقات أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد تكون النتائج مرضية و بمجرد قيام الدول الأخرى المنافسة بتطبيق نفس التحفيزات، فإن من شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى إبطال متبادل لفعاليتها، و بذلك عدم استفادة البلدان المعنية، و هنا نشير إلى أن نفس الظاهرة تنطبق على قطاعات أخرى غير قطاع الصناعات الاستخراجية. لكن هذا الطرح لا ينطبق بالنسبة للتحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسات الأجنبية في إطار تنمية الصناعة الوطنية التي تغذي السوق الداخلية، بحيث أن التنازلات الجبائية تسمح في هذه الحالة بزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة إذا كانت السوق الوطنية مزدهرة و ذات أهمية معتبرة.

إن اختيار أحسن طريقة للإخضاع الجبائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مسألة في غاية التعقيد، فالإخضاع الجبائي على عملية التصدير هو شكل فعال للإخضاع، لكنه قد يؤدي إلى إعاقة التنمية إذا تجاوز حدودا معينة. كذلك فإن هناك وسيلة أقل تثبيطا بالنسبة للمستثمر الأجنبي و تتمثل في الإخضاع الجبائي على الأرباح، نظرا لأن الإخضاع لهذا الأخير يتوقف على مدى نجاح عمليات الاستثمار، لكن الصعوبة بالنسبة لبلد التحصيل تتمثل في كيفية تحديد الأرباح الحقيقية للشركة الأجنبية.

فالمعروف أن الشركة الأجنبية التي تعتمد في نشاطها على سلسلة من الفروع تتواجد في بلدان مختلفة، تستطيع تحويل أرباحها بكل سهولة من مكان لآخر بمجرد تغيير الأسعار المتعامل بها بين الفروع، و هو ما يعتبر شكلا من أشكال التهرب الجبائي. غير أن عملية تحويل الأرباح لا تجذب إذا كانت الأرباح المحققة خاضعة للإخضاع الجبائي و كانت نسب الإخضاع هي نفسها تقريبا في مختلف البلدان المعنية، في حين انتعشت العملية مع ظهور الجبائات الجبائية Les paradis fiscaux حيث يمكن للشركات الأجنبية تجاوز الإخضاع الجبائية بالبلدان التي تمارس فيها نشاطها و حتى في البلد أين يوجد مقرها.

و لعل أحسن طريقة لمعالجة هذا المشكل المرتبط بالاقتطاع الجبائي من أرباح المؤسسات الأجنبية و كذا المشكل المرتبط بالامتيازات الجبائية هو التعاون الجبائي الدولي فيما بين البلدان المتخلفة اقتصاديا من جهة و بينها و بين الدول المتطورة من جهة أخرى و هو ما يتجسد عن طريق الاتفاقيات الجبائية الثنائية أو الاتفاقيات الجبائية المتعددة الأطراف، بحيث يتم توحيد الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تحديد الإطار القانوني لإخضاع الأرباح في نفس الوقت، و ذلك بإلزام المؤسسات الأجنبية التي تنشط على مستوى إقليمها في المساهمة بصفة ملائمة و منظمة في مداخيل الدولة المعنية.

### 4 رصيد الموازنة العامة و المديونية العمومية Debt :

توازن الموازنة هو تحقيق المساواة بين حجم الإيرادات و حجم النفقات ضمن الموازنة العامة للدولة أو موازنات الجماعات المحلية أو موازنات الإدارات العمومية<sup>1</sup>، و قد سيطر هذا المبدأ لمدة طويلة على أسس المالية العامة و اعتبر قاعدة ذهبية لا غنا عنها، فالفكر الكلاسيكي يعطي تعريفا دقيقا لهذا المفهوم، بحيث أن كل تكاليف الدولة يتم تغطيتها بواسطة الإيرادات الضريبية بغض النظر عن ما توفره الأملاك العمومية من أموال، و على أساس أن الاقتراض و الإصدار النقدي بصفة أكبر كانتا تعتبر أدوات غير محبذة و تقنيات مضرّة. و بالتالي فهي تعتبران استثنائية لا يمكن التركيز عليهما و اعتبارهما وسيلتين عاديتين لتحقيق توازن الموازنة. و في هذا الصدد فإن رجال المالية العامة يلحون على ضرورة تمويل النفقات الجارية عن طريق الإيرادات الجبائية، بحيث لا يتم اللجوء إلى طرق الخزينة إلا في حالات ظرفية أو استثنائية تكون لها آثار إنتاجية على المدى الطويل.

و بذلك فإن عملية تغطية النفقات العامة بوسائل أخرى دون الاقتطاع الجبائي تخرج عن مفهوم توازن الموازنة، و يمكن القول كذلك أن تمويل جزء من النفقات الجارية عن طريق القرض أو الإصدار النقدي تعتبر مظاهر عدم توازن الموازنة نتيجة ضعف المردودية الجبائية، كما أن عدم التوازن يمكن أن ينتج عن الفوائض الجبائية، عندما تأخذ هذه الأخيرة أهمية معتبرة تتجاوز خطأ التوقع البسيط، حيث البحث عن هذه الفوائض يشكل خطرا في حالة مبادرة الحكومة والبرلمان على توسيع نطاق الإنفاق العام إلى الحدود التي يصلها ناتج الاقتطاعات الجبائية<sup>2</sup>. ومنه فإنه عند القيام بإعداد الموازنة يجب أن تكون تقديرات النفقات مبنية على أسس عقلانية و رشيدة بحيث تتماشى مع ناتج الاقتطاع الجبائي

<sup>1</sup> Paulet, J.P, *Dictionnaire d'économie*, édition Eyrolles, Paris 1992, Page 83.

<sup>2</sup> إبراهيم الوالي، علم المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 92.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

الذي يتم تقديره كذلك. و عليه نستنتج أن الفوائض الجبائية تخرج كذلك عن نطاق توازن الموازنة و الذي يعتبر من أهم قواعد النظرية المالية.

لكن ما يمكن ملاحظته في الواقع هو أنه في فترة الركود الاقتصادي فمن الصعب المحافظة على استقرار المردودية الجبائية نتيجة انخفاض الوعاء الضريبي بفعل انكماش المداخيل و نقص المعاملات و بذلك فإن سنوات الركود الاقتصادي غالبا ما تكون سنوات عجز الموازنة و عكس هذا فإن سنوات الازدهار الاقتصادي تكون مصدر فوائض جبائية معتبرة نتيجة ارتفاع المادة الضريبية هذا من جهة. و من جهة أخرى فإن التوازن المحكم بين الإيرادات و النفقات يمكن أن يتأثر بظروف تنفيذ الموازنة مستقلة عن الظرف الاقتصادي حيث أن التوقعات تكون موضوع تغيير نتيجة الخطأ في إعدادها هو ما يعرف بعدم التوازن المحاسبي. فالنظرة المحاسبية لمفهوم توازن الموازنة تتمثل في كون كل الحسابات العمومية تجسد توازنا بين الاستخدامات و الموارد، مما يتطلب حسن التسيير، حيث تقوم الدولة بضمان تسييرها المالي و ذلك باحترام القواعد المحاسبية، و في هذا الاتجاه فإن الإيرادات العادية هي بدون منازع الإيرادات الجبائية و تحصيلها المنتظم سيضمن بدون شك تغطية النفقات الجارية و بذلك المساهمة في تحقيق التوازن المحاسبي. و يأخذ عدم توازن الموازنة في ظروف نادرة شكل الفائض Excédent و هو في أغلب الحالات يكون عبارة عن عجز Déficit و يرتبط العجز بصورة عدم التوازن حيث جرت العادة على اعتبار عدم التوازن بأنه عجز عند العامة نظرا لأنه يطرح مشاكل عديدة. لكن الحالة الغالبة على موازنات الدول هو وجود العجز و لا بد من اعتماد وسيلة معينة لتغطيته، و هذا يجزنا للكلام عن المديونية و الدين العام، إن الدين العام سواء كان في صيغة تدفقات ديون جديدة أو مخزون ديون سابقة هو في طبيعته وسيلة تأثير تتبناها السياسات الاقتصادية العامة في إطار الوظائف الثلاثة لتحليل تدخل الدولة التي قدمها Musgrave 1959، و عليه فإن أهداف وآثار الدين العام يجب أن تتماشى مع هذه الوظائف.

من الممكن أن نتعرض إلى هذا الدور الوظيفي من خلال أهداف الدين العام في أربعة نقاط رئيسية كبرى و هي:

1. الأهداف المتعلقة بالأدبيات الأصلية للدين العام باعتباره وسيلة إقفال قيد الموازنة العامة، و وسيلة من وسائل تمويل عجز الموازنة أو فائض الإنفاق العام. إذ تعتمد المالية العامة الكلاسيكية الدين العام في تمويل نفقات الاستثمار العام، بينما توجه الضرائب لتمويل نفقات الاستهلاك والتحويلات العمومية. أما المالية الوظيفية أو الكينزية، فقد بينت عدم القدرة على تحديد النفقات العامة الزائدة التي تحدث العجز، و ركزت بذلك على وظيفة استقرار الدين العام. هذه الأخيرة،

ارتقت إلى درجة وسيلة لتنظيم الطلب الإجمالي، يمكنها المساهمة بفعالية عن طريق المضاعف أو المعجل في تمويل مختلف أنواع الإنفاق العام، التأثير المباشر على الاستهلاك أو الاستثمار العام. يمكنها أيضا أن تكون وسيلة فعالة في مكافحة التضخم. من جهة أخرى، كان لتطوير نماذج النمو المتوازن سواء النيوكلاسيكية أو النيوكينزية دور أساسي في تجديد هذا الهدف الأصلي للدين العام، وذلك بالاهتمام بوظيفة تخصيص موارده و بما أن الدين العام ليس حيادي، فإنه في الواقع بإمكانه السماح ببلوغ المظهر الظرفي الذاتي للنمو الذي يحقق القاعدة الذهبية للنمو المثالي أي النمو الذي يؤدي إلى تعظيم الاستهلاك بالنسبة لكل فرد خلال الزمن، وهي نفسها العناصر التي تتضمنها النقاشات المتعلقة بالديناميكية الكلية للدين العام<sup>1</sup>.

2. الهدف الثاني للدين العام نادى به رواد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد في مقدمته Barro 1979-1980<sup>2</sup>. ورغم أن هؤلاء لا يأخذون بتأثير الدين العام في تقسيم الاستهلاك والادخار، إلا أنهم يعتبرونه كعنصر مهم تلجأ إليه الدولة في تغيرات حجم الضرائب، إذ ينتج عن هذه الأخيرة تكلفة إضافية مضاعفة إذا ما رجعنا إلى التخصيص الأمثل للموارد.
3. الهدف الثالث للدين العام يندرج ضمن وظيفة إعادة توزيع الموارد و الذم المالية، وهذا باعتباره وسيلة لتحويل التكاليف ما بين الأجيال، إذ يرى الكلاسيك أن الجيل المستقبلي هو الذي سيتحمل عبء الدين، بينما يرى الكينزيون أن الجيل الذي يقترض هو من يتحمل كليا عبء الدين.
4. الهدف الرابع و الأخير للدين العام يظهر ضمن بحث البعد المالي للدين العام، حيث يركز تسيير الدين العام الكلاسيكي على الاتصال الضروري ما بين الدين العام والسياسة النقدية.

أما في ما يخص آثار الدين العام على الاقتصاد، يمكن إبرازه في كل من أثر الجذب *effet d'entraînement* و أثر الإقصاء *effet d'éviction*. ارتبط أثر الجذب بدراسة ديناميكية الظروف الاقتصادية وكذا ديناميكية النمو، ففي إطار دراسة الديناميكية الظرفية انصب الاهتمام على آثار الدين العام على كل من الاستهلاك والاستثمار، وهذا ما كان مجالاً لعدة دراسات حتى نهاية الخمسينات كأعمال Domar 1944<sup>3</sup> و Gehrels 1957<sup>4</sup>، حيث بينت هذه الدراسات

<sup>1</sup> Llau, P, et Herschtel, M.L, **Dette publique et économie**. Dans : Hertzog, R, **La dette publique en France**, Economica, Paris,1990,Page 416.

<sup>2</sup> Barro, R.J, **On the Determination of the public debt**, *Journal of political economy*, Vol.87, N.5, Part.1,1079, pages 940-971.

<sup>3</sup> Domar, E.D, **The Burden debt and the national income**, *American economic review*, Vol.34, N.4,1944, pages 798-827.

<sup>4</sup> Gehrels, F, **Government debt as a generator of economic growth** , *Reviews of economics and statistics*, Vol.39, N.2,1957, pages 183-192.

الآثار الإيجابية لمضاعف الدين العام على الطلب الإجمالي، وهذا باعتبار سندات الدين العام كوسيلة لتخزين الأصول المالية يتم إدماجها ضمن دالة الاستهلاك ضمن آثار الثروة، وبالتالي فإن ارتفاع هذه السندات يظهر ضروريا لبلوغ التشغيل الكامل في الظروف الكينزية. أما في إطار دراسة ديناميكية النمو، فقد انصب الاهتمام على آثار الدين العام على التراكم المثالي لرأس المال في نماذج النمو المتوازن، حيث قام Diamond<sup>1</sup> 1965 باقتراح نموذج نيوكلاسيكي للنمو المتوازن في المدى الطويل من منظور حقيقي أين يتزايد الدين العام بمعدل طبيعي ثابت، و يتم تمويل تكلفة الدين العام عن طريق قروض جديدة وكذلك فرض ضرائب جزافية على الجيل العامل في الفترة ذاتها. في هذه الحالة يتسبب الدين العام في نتيجتين، انخفاض عرض رأسال بانخفاض الدخل المتاح للجيل العامل نتيجة دفعه للضرائب الممولة لتكلفة الدين، ارتفاع الطلب على رأس المال نتيجة القروض الإضافية التي تولد إحتلالا للسندات العامة بالسندات الخاصة في المحفظة المالية للأفراد. و من ثم فإن التوازن في سوق رأس المال يتطلب الرفع من معدلات الفائدة، وهذا ما ينتج عنه تغير استهلاك العائلات وفق العلاقة ما بين معدل الفائدة ومعدل النمو. ففي حالة ما يكون معدل الفائدة أصغر من معدل النمو الطبيعي، يمكن للدين العام أن ينتج أثر تحريك يسمح بالعودة إلى التوازن مع تحسن وضعية الأعوان الاقتصادية. أما Tobin<sup>2</sup> 1965 فقام بتحليل العلاقة ما بين الدين العام و النمو المتوازن من منظور أدمج فيه الأبعاد الحقيقية والنقدية بمقارنة اقتصاد نيوكلاسيكي واقتصاد كينزي، إذ أنه من الصعب بلوغ اتساع توازن رأس المال من أجل معدل ادخار معلوم في نموذج نيوكلاسيكي، وهذا في نطاق لا يحصل فيه المدخر ولا المستثمر على مردود مقنع، أما في نموذج كينزي جديد، أين نجد أخطار عدم استقرار النمو، يكون الادخار والاستثمار متباعدين نتيجة عدم تساوي الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة.

أما أثر الإقصاء فيمكن إبرازه من منظور حقيقي متعلق أيضا بديناميكية الظروف الاقتصادية و كذا ديناميكية النمو، وقد ظهرت الدراسات المهمة بموضوع أثر الإقصاء ابتداء من السبعينات، خاصة المقاربات التوسعية لمفهوم الإقصاء التي سمحت حاليا بإعادة تجميع هذا الأثر في نوعين، إقصاء حقيقي مطلق و إقصاء حقيقي تفاضلي.

<sup>1</sup> Diamond, P.A, **National debt in a neoclassical growth** , American economic review, Vol.55, N.5, 1965, pages1126-1150.

<sup>2</sup> Tobin, J, **Money and economic growth**, Econometrica. Vol.33, N.4,1965, pages 671-684.

كما بين Cohen 1993-1995<sup>1</sup> أيضا أن ارتفاع معدلات المديونية الخارجية من شأنه أن يخفض من معدلات الاستثمار الخاص ومن معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية نتيجة أثر غياب الدافع و يفسر Krugman 1988<sup>2</sup> هذا الأثر بأن تراكم المديونية يدفع بالأعوان الخاصة إلى توقع ارتفاع الضغط الجبائي مما يقودهم إلى خفض إنفاقهم الخاص، وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص ككل. وقد أثبتت الدراسات القياسية لكل من Ojo و Oshikoya 1995<sup>3</sup> أن خفض معدلات المديونية بالنسبة لـ PNB بـ 10% من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو بـ 0,3% وارتفاع في معدل الاستثمار بنسبة 0,4%.

إن السياسة المالية لدولة ما غالبا ما تظهر ملامحها موازنتها العامة، و من خلال رصيد الموازنة العامة يمكن أن نلاحظ توجه سياسة الدولة المالية هل هي سياسة انفاقية توسعية، أم هي سياسة تقشفية انكماشية؟ و هل هناك عقلنة و ترشيد للإنفاق العام أم لا؟ ( Schoeman 2000<sup>4</sup> ). فكلما كان العجز مستفحلا و هيكليا كلما أثر ذلك على توازنات الموازنة للدولة من ناحية الإنفاق و الإيرادات و الذي سينعكس لا محالة على التوازنات الاقتصادية الكلية للبلاد، فاستفحال العجز من الممكن أن يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية Debt لتغطيته، أو إلى أكثر من ذلك الرفع من معدلات الضرائب، و هذان العاملان من شأنهما أن يؤثر سلبا على قرار الاستثمار لشركة أجنبية و بشكل واضح، كما يمكن أن يكونا عاملان مُنفران للشركات الأجنبية المتواجدة في البلاد.

<sup>1</sup> Cohen, D , **Low investment and large LDC debt in the 1980's**, American economic review, Vol.83, N.3,1993, pages 437-449.  
Cohen, D, **Large external debt and show domestic growth: a Theoretical analysis**, Journal of Economic dynamics and control, Vol.19, N.57,1995, pages 1141-1163.

<sup>2</sup> Krugman, P, **Financing verus forgiving a debt overhage** , Journal of development Economics, Vol.28, N.3,1988, pages 253-268.

<sup>3</sup> Ojo, O., and Oshikoya, T, **Determinant of long-term growth: Some African results**, Journal of african economics, Vol.4, N.2,1995, pages163-191.

<sup>4</sup> Schoeman,N,J, Clausen, Robinson Z and de Wet,T,J, **Foreign direct investment flows and fiscal discipline in South Africa**, South African journal of economic &managment sciences, 2000, pages 235-244.

### المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

يوجد العديد من الدوافع التي تؤثر في قرار الاستثمار الأجنبي و تحركه، و تقود الشركات إلى الاستثمار في الخارج، و ذلك لأن قرارات الاستثمار الدولية على خلاف قرارات الاستثمار المحلية تحركها مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية و الإستراتيجية و المالية و السياسية و غيرها. إن عملية البحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر تستغرق في الغالب وقتا طويلا و تتطلب تكلفة مرتفعة و تكون أكثر تعقيدا من البحث عن مجالات الاستثمار المحلية، ذلك لأنها تحاول قياس المخاطر الإضافية من مخاطر سياسية و مخاطر أسعار الصرف.

إضافة إلى قياس و تقييم البيئة الاقتصادية و المالية و النقدية و الثقافية و غيرها، و على الرغم من هذه الصعوبات فإن نشاطات الاستثمار المباشر في الخارج أخذت تتطور بشكل كبير في السنوات الأخيرة. لقد تعددت النظريات التي ارتبطت بتوضيح الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد شملت هذه النظريات تحليل دوافع و أسباب هذا النوع من الاستثمار. و تطورت هذه الدوافع و تغيرت بشكل واضح في السنوات الأخيرة، و إن مختلف النظريات المطروحة في هذا الشأن تعكس و تبين جليا هذه التغيرات.

#### 1 نظرية المزايا المقارنة Comparative advantage :

للمفكر الاقتصادي Ricardo و التي طرحها في سنة 1817 في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي و تعتبر من أقدم النظريات في هذا المضمار، و تخص هذه النظرية التجارة الدولية أكثر من الاستثمارات المباشرة في الخارج. و تقوم نظرية المزايا المقارنة على أساس أن البلدان المصدرة يجب أن تتخصص في تصنيع المنتوجات التي تمنحها خاصية مميزة يمكن من خلالها أن يتحسن وضع كلا منها و تستند هذه النظرية على فرضية ضمنية مفادها عدم ثبات عوامل الإنتاج مقابل تحريك المنتوجات. هذه النظرية وضع أسسها ريكاردو و أكملها من بعده جون ستيوارت ميل و آخرون من المدرسة البريطانية و غيرها. و بالرغم من مرور ما يقارب قرنين من الزمن عليها إلا أنها تعتبر من الركائز الهامة لأسباب قيام التجارة الدولية.<sup>1</sup>

و قد تم تبرير صلاحية و إثبات هذه النظرية في القرن التاسع عشر، غير أن هذه الفرضية لم تطبق حاليا في الواقع العملي مثال ذلك شركة أمريكية يمكنها اقتراض أموال من السوق البريطانية و تستثمرها في اليابان بهدف صناعة

<sup>1</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن الطبعة الثانية 2010، ص 36.

منتجات تصدرها إلى الهند. و على الرغم من ذلك فإن جوهر الخاصية النسبية المميزة لهذه النظرية يمكن أن يبقى صالحا في الزمان و المكان<sup>1</sup>.

### 2 النظرية النيوكلاسيكية:

لقد توصلت النظرية التي طورها كل من Heckscher و Ohlin إلى أن اختلاف الموارد بين دول العالم هو السبب الرئيس في قيام الميزات النسبية القائمة على هبات موارد الإنتاج Endowments و كان Ohlin 1933 أول من قدم شرحا لحركة رؤوس الأموال بين الدول، و الذي بين أن أهم عامل محرك لرأس المال الدولي هو معدل الفائدة<sup>2</sup>. و مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة فإن رأس المال سينتقل بكل حرية ما بين أسواق المال العالمية، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة سيختلف بطبيعة الحال من بلد إلى آخر. فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في معدلات الفائدة هو السبب الرئيسي لحدوث هذا النوع من الاستثمار، و قد أرجع اختلاف معدلات الفائدة ما بين الدول إلى قضية توفر رأس المال أو إنتاجية رأس المال ما بين الدول. كما حلل الاستثمار الأجنبي كمنظرة أيضا كل من Macdogal 1960 و Kimb 1964، فرغم أن تحليل الاستثمار المباشر هو الأساس و الهدف من وراء تحليلها. و السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في غاية البساطة هو ندرته و عدم توفره بالخارج، و من ثم فالعائد في الخارج سيكون مرتفعا.

إلا أن هذه النظرية لم تلقى استحسانا كبيرا و فشلت لعدة أسباب، فالنظرية النيوكلاسيكية لم تميز ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، و الاختلاف ما بين النوعين واضح لا غبار عليه. فقد فشلت النظرية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع، فافتراضات Ohlin عن تحركات رؤوس الأموال قد كانت لاقت قبولا في الحقتين اللاحقتين لظهورها، و لكن حاليا أصبح ظاهرا أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 3 نظريات عدم كمال السوق:

من خلال المبدأ العام لهذه النظريات التي تنتمي إلى هذا الصنف، لا بد على الشركات التي تنشط خارج حدود بلدها الأصلي أي العاملة في الخارج، أن تمتلك ميزة احتكارية أو كفاءة نسبية في احد المجالات التالية، التكنولوجيا

<sup>1</sup> سعود جاهد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية و تطبيق دار زهران للنشر و التوزيع -عمان-، الطبعة الأولى 2008، ص 44.

<sup>2</sup> هجر عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات-إبراء للنشر و التوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2010، ص 91.

المتطورة، تكلفة عامل رأس المال، و وفرات الحجم، هذه الأخيرة تكون على مستوى الإنتاج مثل إنتاج السيارات، و على مستوى التسويق كالدعاية و إعلان لمجموعة الشركات مثل شركة كوكا كولا Coca Cola ، و كذا على المستوى المالي كاللجوء إلى مصادر تمويلية مختلفة و متنوعة، أو على مستوى البحث مثل ما هو موجود في مجموعة الشركات الصيدلانية و مستحضرات الأدوية.

### 1-3 نظرية الميزة الاحتكارية Hymer:

تسمى بنظرية Oligopole theory أو نظرية احتكار القلة للاستثمار الأجنبي المباشر، التي جاء بها الاقتصادي الكندي Hymer<sup>1</sup> في سنة 1960. في هذه المقاربة انتقد Hymer النظرية الكلاسيكية و التي تنص على أن رؤوس الأموال تنتقل من بلد إلى آخر على أساس مبدأ وفرتها في بلد أين تكون معدلات الفائدة منخفضة، و تنتقل إلى البلد الذي يتميز بقاء رؤوس الأموال في حين يتمتع بارتفاع في معدلات الفائدة. و بالتالي ستنقل رؤوس الأموال من البلد ذو المعدلات المنخفضة إلى البلد ذو المعدلات المرتفعة، أي أين يكون العائد على رأس المال مرتفع. و حسب Hymer فإن النظرية الكلاسيكية تسمح فقط بشرح تدفقات رؤوس الأموال الأمريكية إلى دول أوروبا بعد فترة الحرب، و عجزت عن شرح أسباب التدفقات الحالية للأموال من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أو من اليابان إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو من أوروبا اتجاه اليابان<sup>2</sup>.

دائماً حسب Hymer فإن اختيارات الشركات للعمل و النشاط في الحقل الدولي أو العالمي، ينبع من إرادتها و رغبتها في تحقيق الربح الأكبر من التجمعات الصناعية و استغلالها لهذه الركيزة الصناعية العالمية. نشاطها في هذه التجمعات الصناعية يسمح لها بتعزيز قدراتها التوزيعية على مستوى الأسواق العالمية و توسيع رقعة مبيعاتها و بالتالي تعظيم أرباحها. و يرى Hymer دائماً أن هذا النوع من الشركات العالمية من مميزات اعتماد أسعار بيع مرتفعة عندما تتمتع بسوق واسعة و كبيرة تتحكم فيها و تحتكرها، نتيجة العدد الهائل للمستهلكين و عدم انتظامهم. حتى تضمن الشركات توقعها في الخارج لا بد أن تمتلك ميزة خاصة بها تمكنها من احتكار السوق ( مثل الميزة التكنولوجية أو التنظيمية...) وقادرة على تسويقها إلى المناطق المختلفة من العالم، تمكنها كما ذكرنا من السيطرة على الأسواق و فرض سلطتها عليها حيث يمكنها

<sup>1</sup> Hymer S, **La grande coopération multinationale**, Revue économique, Problèmes financiers internationaux, Vol 19, N°6 Novembre 1968.

<sup>2</sup> Letto-Gillies, G, Hymer: **The nation-state and the determinants of MNCs' activities**, South bank university competitive paper, Londres, Grande Bretagne, 2002..

هذا الاحتكار من تحصيل الأرباح المعتبرة و الهامة خارج ديارها، و سحق إن صح التعبير كل منافسيها في ميدان تخصصها و نشاطها. فمثل هذه الشركات من الأحسن أن تتمركز في مناطق مختلفة من خلال تأسيس فروع لها على أن تكفي فقط بالتصدير و إغراق الأسواق بمنتجاتها<sup>1</sup>.

إن هذا النوع من الشركات يتميز بقوة تنافسية معتبرة، تجعلها محتكرة و بقوة للعديد من الأسواق العالمية، و هي تفرض سلطتها و هيمنتها بقوة و تسحق كل محاولة للدخول في منافستها. هذه المقاربة تركز على مبدأ عدم كمال الأسواق Imperfection حيث أن التمرکز في مناطق مختلفة من العالم أي في الخارج، يجب أن يكون على أساس امتلاك الشركة ميزة تنافسية احتكارية قادرة على تسويقها و تحويلها إلى المناطق المختلفة من العالم، كتحكمها مثلا في التكنولوجيا المتطورة و عوامل الإنتاج ذات مردودية عالية، إضافة إلى الأمور التنظيمية و الإدارية و غير ذلك من نقاط القوة التي يجب أن تتمتع بها هذه الشركات العالمية. إضافة إلى ضرورة وجود أمور تحفيزية خارجية تساهم في تسهيل مهامها و تمركزها كالتسهيلات الجمركية و الجبائية و غير ذلك...

إذا هذه الأطروحة تستند إلى نظرية احتكار الأقلية على مستوى الأسواق ، فالشركات المحتكرة يكون بإمكانها تحديد سعر مرتفع و ذلك لأنها تتعامل مع عدد كبير من المستثمرين غير المنظمين. و بهدف تأسيس شركة في الخارج يستوجب عليها أولا أن تمتلك ميزة تكنولوجية أو تنظيمية تميزها عن منافسيها في الدولة المضيفة، لكن هذه الميزة لم تكن كافية لوحدها. و هذا يمثل وضعية عدم توازن السوق التي تفسر أفضلية الرقابة على الفروع الأجنبية بدلا من امتياز براءة اختراع في إحدى شركات البلد المضيف، و هذه الاختلالات يمكن أن تكون إما طبيعية و إما ناتجة عن إجراءات حكومية أو تعليقات معقدة من قبل الشركات، و الاختلالات تقتل أساسا في المصالح أو المنافع التنافسية التي تقود الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج. يجب على الشركات متعددة الجنسيات من أجل تمركزها في الخارج، أن تمتلك مصالح خاصة قابلة للتحويل دوليا تساعدها على اكتساب أكبر مداخيل بأقل تكاليف تأسيس ممكنة، و امتلاك كفاءة و فعالية مؤثرة في البلدان الأجنبية.

<sup>1</sup> Yamin, M, A critical reevaluation of Hymer's contribution to the theory of multinational corporation, Manchester school of management, Grande Bretagne, 1999.

تقوم مجموعة الشركات متعددة الجنسيات بتدنية تكاليف السوق ذات المنافسة الكاملة، و يمثل ذلك إحدى خصائص الشركات الكبيرة، فالأسواق الكاملة التي من خلالها تستطيع الشركة شراء جميع السلع و الخدمات بسعر تنافسي حيث تتداول المعلومات بسرعة و بدون تكلفة، يكون لها الأثر الكبير في تحديد الاستثمارات المباشرة في الخارج. لقد ميز Hymer بين وفرات الحجم المتحققة على مستوى القطاع و وفرات الحجم المتحققة على مستوى الشركة، فالأولى تنشأ من تقسيم العمل و الثانية تنشأ من تنظيم الشركة في حد ذاتها. و تتم هذه القدرة التنظيمية على عدة مستويات ترتبط بالإنتاج و التسويق، و نشاطات البحث و الاكتشافات، و تفعيل قدرات الموارد البشرية و المالية. و يعد Hymer أول مفكر اقتصادي حلل وضعية عدم توازن الأسواق و نواقصها. إن هذه الأطروحة لم توضح إمكانية تعددية الجنسيات في قطاع الخدمات.<sup>1</sup>

إن أول من قدم دراسة مقارنة للنظريات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر بما يتفق مع النهج الذي سلكه Hymer نجد Kindleberger 1969<sup>2</sup>، فقد اتخذ من النموذج النيوكلاسيكي للمنافسة الكاملة أساساً لتحليله للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تأكيده على أنه في ظل المنافسة الكاملة لن يكون هناك وجود للاستثمار الأجنبي المباشر. فعندما تعمل كل الأسواق بشكل كفاء و عندما لا يكون هناك اقتصاد خارجي للإنتاج أو التسويق، و عندما تكون المعلومات مكلفة و عندما لا تكون هناك حدود أمام التجارة أو المنافسة، فإن التجارة الدولية ستصبح السبيل الوحيد للنشاط الدولي، لهذا كان من الطبيعي لـ Kindleberger أن يؤكد على عدم كمال السوق هو شرط لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر. تم تطوير هذا المنهج من طرف Caves 1971-1974-1982 حيث أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى في صناعات تتميز بهيكل سوقية خاصة في كل من الدولة الأم و الدولة المضيفة.

### 2-3 نظرية تدويل الإنتاج

إن نظرية الميزة الناتجة عن الامتلاك النوعي لا تشرح كلية وقوع الاستثمار الأجنبي المباشر و تمركزه في منطقة معينة، كما أنها لا تشرح لماذا تفضل الشركة العالمية اقتحام أسواق خارجية من خلال الاستثمار المباشر بدلا من استعمال ميزة الامتلاك النوعي بتصدير منتجاتها؟ و عليه فإن نظرية تدويل الإنتاج جاءت من أجل الإجابة على هذا التساؤل.

<sup>1</sup> Khouri, N, *Les déterminants de l'investissement direct étranger: Etude théorique et analyse empirique*, Magister en science de gestion, Ecole supérieure de commerce, Alger 2002/2003, page 69.

<sup>2</sup> Kindleberger, C P, *American business abroad: Six lectures on direct investment*, New Heaven: Yale university press, 1969.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

فهذه النظرية تركز على فكرة أن الشركات ترغب في تطوير أسواقها الداخلية و ذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن نجازه بتكلفة اقل داخل إطار الشركة. فالنظرية ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طوعية لظاهرة عدم كمال الأسواق الدولية للسلع و الخدمات. و فكرة تدويل الإنتاج كانت قد قدمت أولا من طرف Kaydor 1934 ثم طورها بشكل كامل Cuass 1937 كما عمل على تطويرها أكثر Benirson 1961، و أصبحت من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر على يد كل من Buckley و Casson 1976. فهذه النظرية تؤكد على أنه من الأحسن بالنسبة للشركة العالمية خلق فرع كامل لها في الخارج بدلا من التصدير، و ذلك لما يتميز السوق الدولي بعدم كمال واضح. فهي توضح نظرة أخرى لدور عدم كمال السوق في علاقته مع الاستثمار الأجنبي المباشر .

لقد بين Rugman 1981-1982 أن مفهوم تدويل الإنتاج وحده يحتوي على نظرية عامة للشركات متعددة الجنسيات، فالتعريف الأساسي لتدويل الإنتاج عنده هو أنه عملية جعل السوق الدولي داخل سيطرة الشركة. فقد أوضح Rugman أن الشركات متعددة الجنسيات تعبّر الحدود الوطنية لاستغلال المميزات التي تمتلكها الشركة في صورة الحجم الكبير .

### 3-3 نظرية عدم كمال سوق رأس المال Albert:

تهتم هذه النظرية بخاصية لا ترتبط بشركة واحدة و لكن بمجموعة من الشركات متواجدة في منطقة نقدية واحدة. Albert 1970 بين أن عدم كمال الأسواق المالية هو السبب في ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر. فحسب Albert عندما يكون هناك تخوفات و مخاطر جراء تغيرات في سعر الصرف، فإن الشركات متعددة الجنسيات من البلد ذو العملة القوية تكون ذات ميزة تنافسية و بالتالي تتشجع للاستثمار المباشر في البلد ذو العملة الضعيفة. بعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم أرباحها بسعر أعلى من الشركات العاملة بالدولة المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية. فكلما ازدادت قوة عملة الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة، و عندما تقترض الشركات متعددة الجنسيات فإنها تقترض وفقا لعملة الدولة الأم.

يتبين أن Albert ركز اهتمامه على حالة قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في مناطق نقدية مختلفة، بينما تكون هذه الحالة عادة، و لكنها ليست الوضع دائما. كما أن الأكثر من ذلك أن هذه النظرية لا يمكن تطبيقها على

الاستثمارات من الدول النامية و التي عرفت نمو واضحاً خلال السنوات الماضية، كما أن الصرف الخارجي مقيد و محدّد من طرف الدولة، كما أن تمويل الاستثمار يكون من مصادر متعددة و من دول مختلفة.<sup>1</sup>

### 4 نظرية توزيع المخاطرCohen:

لقد ركزت هذه النظرية على مبدأ توزيع المخاطر من أجل شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة معينة. إن عملية توزيع المخاطر تتضمن إنتاج سلع جديدة، و اقتحام أسواق جديدة، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى، فقد أكد Cohen 1975 على أن أسلوبه له القدرة على شرح أسباب نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر.

انطلاقاً من نظرية توزيع المخاطر، الشركات العالمية ستستثمر في الخارج و ذلك من أجل تعظيم أرباحها على تدنية المخاطر المرتبطة بنشاطها، فعملية تدنية المخاطر تكون من خلال توزيع الأنشطة و تنويعها، و من ثم تختلف عائدات الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى. فهي نظرية في مبدئها تشابه الفكرة العامة المعروفة بعدم وضع كل البيض في سلة واحدة، فرمما تقوم الشركة بعملية التوزيع لاستثماراتها من خلال التواجد في مناطق مختلفة في دول مختلفة.

إن توزيع المخاطر بدون شك يمثل أحد أهم أهداف المستثمرين عند الاستثمار المباشر في منطقة معينة، إلا أن هذه النظرية لم تعطي شرحاً كافياً لماذا تغامر الشركات بالاستثمار المباشر إذا كانت لها إمكانية الاستثمار غير المباشر و بالتالي تتفادى مخاطر المنطقة. لكن هذه النظرية قد اكتسبت استحساناً كبيراً في السنوات الأخيرة لما أصبحت المخاطر الجيوسياسية تؤثر على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، و لعل أحداث 11 سبتمبر من سنة 2001 أحسن برهان على ذلك، حيث أن الكثير من الشركات العالمية أدركت مدى خطورة الاستثمار المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية.

### 5 نظرية دورة حياة المنتجVernon:

في مقال له سنة 1966 ثم في كتابه سنة 1970 قام Vernon بإعداد شرح مفصل للتبادلات المرتكزة أساساً على خصوصيات و ميزات بعض المنتجات. حسب Vernon الاختراعات و الاكتشافات على مستوى الدول الصناعية توفر المناخ الملائم للتبادلات السلعية و بوثيرة مستمرة، هذه السلع أو المنتجات تكون غالباً في بداية المرحلة مرتفعة الأسعار أي مكلفة و يتم توزيعها أو تسويقها على المستوى المحلي، و كنتيجة لارتفاع الطلب المحلي على هذه المنتجات سيرتفع إنتاجها المحلي كذلك و سيتحفز أكثر من خلال الإنتاج بكميات مرتفعة. إن الارتفاع في مستويات

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 47.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

الإنتاج سيؤدي إلى انخفاض تكلفة هذه المنتجات مما سيدفع بالمنتجين المحليين إلى التفكير في تسويقها إلى الأسواق الخارجية، بمعنى آخر سينتقلون إلى مرحلة التصدير.

و بمجرد انخفاض أسعار هذه المنتجات في الأسواق المحلية، ستسعى الشركات إلى البحث عن أسواق جديدة خارجية و مناطق إنتاجية جديدة، من خلال التمركز في مواقع جغرافية خارجية غالبا ما تتميز بانخفاض تكاليف عوامل الإنتاج على رأسها اليد العاملة. إن مسار المنتج من مرحلة إلى مرحلة يسمى حسب Vernon<sup>1</sup> بدورة حياة المنتج Le cycle de vie du produit. في عرضه الأول للدورة الدولية لحياة المنتج حاول Vernon شرح الارتفاع المفاجئ و السريع للاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية في أوروبا، تم إلى الدول النامية، حسب Vernon إن توافد الاستثمارات الأمريكية إلى القارة الأوروبية لم يكن نتيجة لمنافسة قوية و حادة بين الطرفين ( حسب Schreiber في مؤلفه التحدي الأمريكي Le défi américain ) و إنما نتيجة للتأخر التكنولوجي الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup>.

و في سنة 1970 خلاص Vernon إلى نتيجة ألا و هي أن الشركات الأمريكية و التي أصبح لها توجه و تواجد عالمي، هي تلك الشركات التي فقدت منتجاتها المردودية المتأتية من التفوق التكنولوجي و الاختراعات، و بالتالي فقدت ميزتها التنافسية القائمة على التفوق التكنولوجي و هي كذلك عرضة للمنافسة العالمية المبنية على أساس الأسعار و النوعية و التحكم في التكاليف بصفة عامة. لقد تميزت المرحلة الممتدة ما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية و الانتهاء من بناء أوروبا بعد الحرب ( CEE ) بالتفوق الأمريكي الواضح و خاصة في المجال التكنولوجي و مختلف مجالات البحث و التنمية، أي تمتعت الولايات المتحدة الأمريكية بفجوة تكنولوجية Gap technologique معتبرة مقارنة باقتصاديات أوروبا بعد الحرب. إلا أن أوروبا في الستينات شهدت استفاقة ملحوظة و جيدة في المجال التكنولوجي، حيث أن كثيرا من الشركات الأوروبية استطاعت أن تصنع منتجات كانت حكرا بصورة كلية على الشركات الأمريكية العالمية. و أكثر من ذلك أصبحت الشركات الأوروبية تقوم بتصنيع هذه المنتجات بتكاليف حدية في مستويات منخفضة و منافسة للمنتجات الأمريكية.

<sup>1</sup> Vernon, R, **International investment and international trade in the product cycle**, Quarterly journal of economics, n° 80, 1966, page 190- 207.

<sup>2</sup> Michalet, C A, **Les délocalisations : une chance pour renforcer la compétitivité de l'union européenne**, Rencontres économiques d'Aix- en- Provence, 2003.

و يجب الإشارة في هذا المقام أنه في تلك المرحلة من الزمن كانت اليد العاملة الأوروبية اقل تكلفة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، و كنتيجة لهذا فقدت المنتجات الأمريكية قدرتها التنافسية و أضعفت مكناتها الاحتكارية على مستوى الأسواق العالمية. و بالتالي وصل المنتج الأمريكي إلى دورة حياته التي لا يستطيع أن يتجاوزها<sup>1</sup>. ثم جاءت مرحلة النزول و فقدان كل قدرة تنافسية. و حتى تحافظ الشركات الأمريكية على تواجدتها في الأسواق الأوروبية كان من الضروري الإقلاع عن التصدير و البحث عن حل تنافسي آخر و الذي تمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا، بإنشاء فروع لها في المنطقة الأوروبية و مراقبتها و تسييرها من طرف الشركة الأم المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن نموذج Vernon 1970 يحاول تقديم تخصيص امثل للموارد سواء محليا أو إقليميا أي دوليا، كما أنه حاول تقديم مخرج للدول النامية يتمثل في عدم اكتفاءها و تخصصها فقط في تصدير المواد الأولية، بل يجب عليها أن تصنعها و تحولها إلى منتجات تامة يتم تصديرها إلى الخارج، مستفيدة بذلك من التفوق التكنولوجي للشركات العالمية التي تتمركز داخل حدودها. لقد دعا Vernon شركات الدول المتطورة و خاصة منها الأمريكية إلى مواصلة بحثها في مجال الاختراعات و الاكتشافات، و الحفاظ على و ثيرة هذا التطور التكنولوجي حتى لا تفقد ميزتها التنافسية في هذا المجال. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى إعادة بناء أوروبا بعد الحرب، و تأسيس المجموعة الأوروبية الاقتصادية CEE كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بتفوق تكنولوجي واضح على دول أوروبا، و هذا التقدم التكنولوجي كانت نتيجة للمجهودات المبذولة من طرف الشركات الأمريكية في مجال البحث و ترقية الرأسمال البشري. انطلاقا من الستينات، استطاعت الدول الأوروبية أن تواكب التطور التكنولوجي العالمي و خاصة التطور التكنولوجي الأمريكي و تزيد من إمكانياتها التنافسية في عدة ميادين.

دورة حياة المنتج أو أي نشاط صناعي سيبتدئ عموما ببحوث و أعمال استكشافية علمية تؤدي إلى تفوق تكنولوجي و علمي يمكنها من اكتساب قوة تنافسية و اكتساح الأسواق بدون منافس و من ثم فإن دورة حياة منتج ستمر بأربعة مراحل كبرى وهي البداية، النمو و التطور، النضج، و أخيرا الهبوط و التقهقر.<sup>2</sup> مثلا في بعض الأنشطة

<sup>1</sup> Michalet, C A, op, cit.

<sup>2</sup> قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و افاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر لطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004، ص 63.

الإنتاجية الخاصة بقطاع السيارات أو المطاعم أو الآلات الكهرومنزلية، فهي توجد حاليا في مرحلة النضج العالمي، في حين هناك قطاعات أخرى كقطاعات البيوتكنولوجية و الروبوتيك، و الخدمات المالية المتطورة فهي حاليا توجد في مرحلة البداية في دول و في مرحلة التطور و النمو في دول أخرى<sup>1</sup>.

و الجدير بالذكر و الملاحظة أن عمليات الانتقال من منطقة جغرافية إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى و *Délocalisation* غالبا تكون نتيجة لسببين، السبب الأول بحثا عن كفاءات جديدة و قدرات تنافسية إضافية، خاصة في ما يتعلق بعوامل الإنتاج و نوعيتها. و السبب الثاني ما يمكن الحصول عليه كعائدات لهذه العوامل الإنتاجية، أي تقليل تكاليف الحصول عليها. حسب Cardebat 2000 عمليات الارتحال شمال - شمال - *Délocalisation Nord-Nord* عموما تكون نتيجة للبحث عن نوعية عوامل الإنتاج، في حين الارتحال شمال- جنوب *Délocalisation Nord-Sud* يكون في الغالب كنتيجة للبحث عن أقل التكاليف في مستوى عوامل الإنتاج<sup>2</sup>. إذا هناك قضية البحث عن تدنية التكاليف الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن، و ذلك من خلال الارتحال كلية بالنشاط إلى أين تتواجد عوامل الإنتاج بتكاليف متدنية مقارنة بالمكان الأصلي، أو الارتحال بشكل جزئي و ذلك من اجل تغطية نقص معين في عوامل الإنتاج مثلا. و هذا الأمر الأخير يقصد به *Vernon* بدورة حياة المنتج. هذا النوع من الارتحال حسب *Vernon* يكون نتيجة تواجد المنتج في مرحلة الهبوط، أي المرحلة الأخيرة نتيجة فقدانه التفوق التكنولوجي أو أصبح منتشرا بصفة واسعة، فقد بذلك كل قدراته التنافسية السعرية و بالتالي على الشركة أن تنتقل إلى تلك المناطق حتى تسترجع قدراتها التنافسية من جديد و التحكم أكثر في تكاليف هذا المنتج و بالتالي أسعاره في تلك الأسواق.

كما أن كثيرا من المناطق حاليا في العالم أصبحت مقرا للتجميع و التركيب نتيجة تمتعها بيد عاملة رخيصة و غير مكلفة، و أحسن مثال على ذلك الصين حاليا، حيث أن أغلبية صادراتها تأتي من عمليات التجميع و التركيب لمنتجات شركات عالمية، حيث أن الصين حاليا تعرف بورشة العالم *Atelier de monde* و الهند مثلا أصبحت تعرف بمكتب العالم *Bureau de monde* و ذلك نتيجة لتوفرها على يد عاملة مؤهلة في الميدان الإداري و المعلوماتي. من أجل تدنية تكاليف الإنتاج و اكتساح أسواق عالمية جديدة، عرفت الصناعات الإلكترونية ارتحالات و تنقلات جد

<sup>1</sup> Trandau, J-C, & Huttin C, *Dictionnaire de stratégie d'entreprise*, édition Vuilbert, France, 2001, page 54 -56.

<sup>2</sup> Cardebat, J-M, *délocalisations et inégalités salariales : Théories et applications au cas de la France*, édition université Montesquieu-Bordeaux IV, France, 2000.

معتبرة، و كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول قوة اقتصادية تقوم بالارتحال خارج حدودها و التوسع في مناطق تتواجد فيها عوامل إنتاج غير مكلفة و ذلك خلال السبعينات. و هذه التوقعات الجديدة للصناعات الإلكترونية الأمريكية كانت بشكل واضح في كل من تايوان و سنغافورة، و كذلك عرفت شركات يابانية ارتحالات نحو تايوان كذلك و كوريا الجنوبية خلال الثمانينات، و لكن بعد أن أصبحت اليد العاملة مكلفة في كل من كوريا و تايوان توجهت مرة أخرى الشركات اليابانية إلى كل من سنغافورة و بعد ذلك إلى الفلبين و أخيرا هي تتواجد بشكل مكثف في الصين.

و خلاصة لكل ما ذكرناه فإن دورة حياة المنتج تتضمن ثلاثة مراحل، مرحلة تطور المنتج في البلد الأصلي الذي تتمتع فيه الشركة بالإماتياز التكنولوجي، تم مرحلة بلوغ المنتج مستوى قياسي أو نموذجي و بلوغه مرحلة النضج، أما المرحلة الأخيرة فتتمثل في وصول منتجات الشركة متعددة الجنسيات إلى الخارج. تبرز هذه النظرية العديد من الاستثمارات المباشرة للشركات الصناعية متعددة الجنسيات في الخارج خلال الستينات و السبعينات من القرن الماضي. كذلك تركز على أن حقيقة مزايا الشركات متعددة الجنسيات لم تكن ثابتة إنما تتغير مع مرور الوقت.

كما أن هذه النظرية تظهر لماذا لا تستطيع هذه الشركات أن تحافظ على نفسها لمدة طويلة في قطاعات معينة عندما تكون التكنولوجيا متواضعة و الاستثمار مرتفع فإنه تكون هناك مخاطرة كبيرة، و ذلك لأن شركات البلد المضيف يمكن بسرعة أن تكتسب مهارة الشركات متعددة الجنسيات، و بالتالي فإن البلدان المضيفة للشركات الأجنبية الناشطة على أراضيها تمارس عليها ضغوطات كبيرة من أجل مراقبتها و حسن متابعتها<sup>1</sup>.

إن نموذج دورة حياة المنتج لـ Vernon كان قد صمم لتوضيح الصادرات الأمريكية و الاستثمار الأجنبي المباشر في منتجات صناعة تحويلية مختلفة. و هكذا فإنها لا تستطيع توضيح الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل شركات في بلدان أخرى، و في الخمسينات و الستينات من القرن الماضي فإن اختراعات المنتج كانت أولا تطور للسوق الأمريكية و تحول على نحو متتابع إلى أسواق أجنبية من خلال الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر كان مبرر من خلال هيمنة الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في تلك الفترة الزمنية.

<sup>1</sup> سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص 46.

## 6 النظرية الانتقائية Dunning:

لقد أوضحت النظريات التي تم التعرض إليها في ما سبق، بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، غير أنها لم تساهم بالقدر الأوفر في توضيح الاستثمارات المتقاطعة و استثمارات بعض البلدان الحديثة صناعيا أو الأشكال الجديدة للتعاون الدولي، الأمر الذي دفع بالاقتصاديين إلى طرح عدة عوامل للخروج بنظريات جديدة و أطروحات أكثر شمولية. هذه النظرية تعتبر بمثابة خلاصة أعمال Dunning و بالخصوص أعمال 1981 و 1995. لقد طرح هذه النظرية Dunning الذي استفاد من التساؤل التالي، لماذا تفضل الشركة التمركز و النشاط في الخارج؟ بدلا من تصدير المنتجات و بيع براءات الاختراع و التراخيص و غيرها. هذه النظرية تعتبر من أهم نظريات التجارة الدولية. و بناء على ما جاء به Dunning فإن أي نظرية لا يمكن لوحدها أن تشرح أو توضح كل أشكال التعددية في جنسيات الشركات، و قد سمي تحليل Dunning بالنظرية الانتقائية Elected theory التي قام بإعدادها سنة 1981 أو ما يعرف بالميزان OLI و الذي يعني ملكية، مكان، مزايا داخلية ( Ownership, Location, Internal specific advantages)<sup>1</sup> وفي أعماله سنة 1995 حاول Dunning شرح العلاقة التي تجمع السلطات الإدارية للشركة و السوق، من خلال تبني اتفاقيات تعاون داخلية ما بين المؤسسات من أجل تجاوز عقبات عدم كمال الأسواق<sup>2</sup>.

يتم اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر حسب Dunning عندما تستطيع الشركة أن تجمع ثلاثة من المزايا الدولية و هي كالآتي :

1. مزايا خاصة بالشركة أو ميزات الملكية المحددة Ownership advantages، و تتمثل في تلك المزايا التي تنتج عن المنافسة غير الكاملة مثل اختلاف المنتج، و وفرات الحجم، و امتيازات خاصة بالبلد، و دخول في السوق و غيرها، و تتكون هذه المزايا من براءات الاختراع و العلامات التجارية و مصادر التموين أو التجهيز و القدرة التنظيمية و الإدارية.
2. مزايا مكانية أو موقعية Location advantages ، و ترتبط هذه المزايا باختلاف كل من الأسعار و نوعية المدخلات و تكاليف النقل و إمكانيات التكيف و التأقلم و التوافق من حيث اللغة و الثقافة و غيرها. إن ميزات الموقع

<sup>1</sup> Dunning, J.H, **International production and multinational enterprise**, ed Allen and Univin, Grande-Bretagne 1981.

<sup>2</sup> Dunning, J.H, **Reappraising the eclectic paradigm in an age of alliance capitalism**, Journal of international businies studies, Vol 23 n° 3.1995.

المحدد لمنطقة معينة تعتمد على قابلية الأسواق المحلية والحكومات على توفير أو إيجاد نوعية وحيدة من الأرصدة الضرورية غير القابلة للحركة أو النقل للشركات المستثمرة سواء كانت محلية أو أجنبية للوصول إلى أمثلية تطور أرصدها المتحركة<sup>1</sup>.  
3. مزايا التدويل الداخلي والاعتبارات الذاتية Internalization advantages و تتضمن هذه المزايا تخفيض تكلفة التبادل و تخفيض مخاطرة عدم التأكد و الرقابة على منافذ العرض و السوق.

و تعتبر هذه النظرية بالنظرية الانتقائية لأسباب مختلفة نذكر منها:

- لا ترتبط النظرية بأسلوب واحد و إنما بعدة أساليب.

- تتضمن النظرية نماذج دولية، فمثل ما هي موجهة إلى العرض فهي كذلك موجهة إلى السوق.

- تهتم هذه النظرية بجميع العمليات المتعلقة بالخارج.

و يلاحظ Dunning أن الشركة إذا لم يكن لديها مزايا تنافسية خاصة فإنها تفضل الترخيص أو الإجازة فقط، و إذا كانت تمتلك مزايا خاصة و داخلية فإنها تصدر سلعتها و خدماتها، و إذا كانت تمتلك ثلاثة أنواع من المزايا (خاصة، داخلية، مكانية) فإنه يمكن أن تنقل مكان إقامتها إلى الخارج. و يمثل أبرز فوائد هذه النظرية في اقتراح توضيح تعددية جنسيات الشركات من وجهة نظر فردية و قطاعية. إلا أن تحليل هذه النظرية يبقى محصوراً في إطار التحليل الاقتصادي الجزئي، زيادة على أن الشركات التي تتمركز في بلد معين تفقد مزاياها الخاصة كلما نمت و تطور اقتصاد البلد المضيف بسبب زيادة تكاليف الإنتاج في هذه الحالة، و على هذا الأساس لا يؤخذ بعين الاعتبار فاعلية للشركات اليابانية يحتاج إلى تنظيم فعال، و دور أكبر للمراكز التجارية اليابانية.

### 7 نظرية المنزلة النسبية ( المدرسة اليابانية)

1-7 دراسة Tsurumi 1982 :

لقد أوضح Tsurumi في دراسته فعالية الشركات اليابانية مقارنة بالشركات الأمريكية لأسباب ترتبط بالإدارة. و قد توصل إلى أن الجزء الأكبر من الشركات التنافسية و الداخلية Internalisation الأكثر حصراً هم الذين يفكرون في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في النماذج الأمريكية. بينما في النموذج الياباني يحصل العكس و هو أن الإدارات الوسطى و العليا تشترك في اتخاذ القرارات الإستراتيجية العملية، لذلك فإن جميع العاملين يندفعون نحو الاستفادة من الأهداف

<sup>1</sup> محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره ص 167.

طويلة الأجل. و إلى جانب ذلك فلين في النموذج الياباني توجد علاقات ضيقة أو محدودة بين الموردين و مراكز التجارة، الأمر الذي يساعد على زيادة كفاءة إدارة تلك المراكز التي تتميز بامتلاك شبكة من المعلومات متطورة بشكل كبير تمنحها مرونة أكبر و تساعدنا بسرعة على تلبية طلبيات الخارج. و هذه المراكز توفر للشركات معلومات عن إمكانيات التأسيس في الخارج و تساعدنا على التمركز الجيد في تلك المناطق الجغرافية<sup>1</sup>.

### 2-7 دراسة Kojima 1986:

وضع Kojima أطروحته عن التنظيم الخاص للشركات متعددة الجنسيات اليابانية، و قد جاء في هذه الأطروحة أن الاستثمارات المباشرة في الخارج و التجارة الخارجية لبلد معين تعتبر من الأنشطة الاقتصادية الإضافية أو التكميلية، و تعتبر هذه الأطروحة امتدادا للنظرية الحديثة للتجارة الدولية التي تضم المعاملات الدولية للمنتجات الوسيطة. و تركز هذه الأطروحة على عاملين أساسيين و هما، أن الاستثمارات اليابانية المباشرة في الخارج تكون أساسا في البلدان الآسيوية، و أن هذه الاستثمارات تتم من قبل الشركات الصغيرة و المتوسطة. هناك عدة دراسات حول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمبادلات التجارية، و في هذه الأطروحة اعتمدت على أساليب المزايا النسبية للدول، حيث بينت هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم المبادلات الدولية عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ (كالصناعات كثيفة العمل بالنسبة للدول النامية)<sup>2</sup>.

استطاع Kojima أن يكشف عن عدد معين من الاستثمارات اليابانية المباشرة في السبعينات من القرن الماضي، غير أن هذه الأطروحة لا تعبر عن الوضع الحالي و الراهن للاستثمارات اليابانية و ذلك لما يلاحظ من زيادة في الإنشاءات اليابانية على مستوى أوروبا و أمريكا و كندا و غيرها من بلدان العالم. فقد دفعت الشركات اليابانية الكبيرة متعددة الجنسيات بإنتاجها خارج إطارها المحلي، إضافة على انخفاض الدولار الأمريكي الذي انخفض من 160 ين ياباني في سنة 1990 إلى 98 ين في سنة 1995، مما شجع الكثير من الشركات اليابانية مثل Toyota على التمركز و الاستثمار في أمريكا و ذلك من أجل التقليل و التحكم أكثر في التكاليف و حتى تكون الشركة أكثر تنافسية على مستوى السوق العالمية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Tsurumi, Y, **Japan challenge to the U.S: Industrial policies and corporate strategies**, Columbia journal of world business, USA, Summer 1982.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2005، ص 254.

<sup>3</sup> سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص 55.

المبحث الرابع: نظرية الشركة العالمية و دراسات أخرى:

1 نظرية الشركة العالمية:

إن هذه النظرية تستخدم مفاهيم تقوم على أساس التنظيم الإداري أو على أساس تنظيم سلوكي للشركة العالمية . و أحسن مثال يمكن ذكره في هذا الصدد، الشركة اليابانية لصناعة السيارات Toyota\* ، فعلى الرغم من أنها شركة يابانية إلا أن معظم السيارات التي تبيعها و توزعها في الأسواق الأوروبية هي سيارات مصنعة في أحد فروعها المتوقعة في أوروبا. حيث كان من الممكن لشركة Toyota أن تنتج ثلاثة استراتيجيات بديلة للاستفادة من السوق الأوروبية، الإستراتيجية الأولى تتمثل في أن هذه الشركة كان بإمكانها أن تركز كل إنتاجها في اليابان و تخصص جزء منه للتصدير نحو أوروبا، أما الإستراتيجية الثانية تظهر أنه إذا كانت الشركة فقط تريد أن تستثمر في قطاع السيارات في أوروبا، فكان من الممكن أن تقرض أو تساهم في تمويل منتجين في نفس القطاع على مستوى أوروبا على سبيل المثال شركة Renault أو Wolkswagen مستفيدة بذلك بحصتها و متفادية منافستها، أما الإستراتيجية الثالثة فإذا كانت ترغب فقط في بيع أحد نماذج سياراتها، كان من الممكن أن ترخص لأحد مصنعي السيارات في أوروبا من أجل تصنيع سيارات Toyota على مستوى أوروبا. فعلى أساس هذه الاستراتيجيات الثلاثة البديلة تقوم أسس هذه النظرية.<sup>1</sup>

1-1 المفهوم الإداري:

تعرضت كثير من الأدبيات الاقتصادية إلى الدور الذي يلعبه الإداريون و المديرون Managers على مستوى المجموعات الكبرى في المؤسسات متعددة الجنسيات التي يكون فيها رأس المال موزع على مجموعة كبيرة من المساهمين. و منذ زمن بعيد تم التطرق إلى دور المدراء في اتخاذ القرارات التي تخص الاستثمار في الخارج. فالبعض يرى أن نمو و تطور الشركة يبدأ من إنتاج منتجات جديدة إلى غاية فتح أسواق خارجية جديدة، غير أن التوسع في الخارج يكون بشكل خاص عبر الاقتناء الكلي للشركات الجديدة أو تكوينها، و البعض الآخر قام بإعداد نموذج يعمل على توضيح أسباب اتخاذ قرار التأسيس في الخارج. و هناك نوعان من القرارات تتخذ في الشركة، النوع الأول يتمثل في قرارات ذات

\* في سنة 2005 شركة Toyota كانت تمتلك تسعة مراكز إنتاج في أوروبا، موزعة على كل من المملكة المتحدة، فرنسا، برتغال، بولونيا، جمهورية التشيك، و تركيا.

<sup>1</sup> Krugman P, Obstfeld M, a ( Capelle-Blancard G, Crozet M), op, cit, page 167.

أهداف اقتصادية و هدف معدل الربح طويل الأجل، و النوع الثاني يتمثل في قرارات ذات أفضليات مكانية أو موقعية بموجب الأفق المكاني للمسيرين و أصحاب القرار.<sup>1</sup>

### 2-1 مفهوم إستراتيجية الشركة:

إن قرار الاستثمار في الخارج من خلال هذا المفهوم، يمثل الاستجابة لرغبة استثمار تنبع من دافع داخلي أو من دافع خارجي؛ الدافع الخارجي يمكن أن يكون ناتج عن تخوف الشركة من فقدان حصة من سوق معينة أو من المنافسة الأجنبية في سوقها الخاص و المحلي. أما الدافع الداخلي فيمثل رغبة الإدارة العامة في الاستثمار خارج حدودها الوطنية أي في بلد أجنبي. إن البعض من الشركات تتحول إلى شركات متعددة الجنسيات بشكل سريع، أما البعض الآخر فيجد صعوبة أكبر في ذلك، و بالتالي فهذا النوع من الشركات يحتاج إلى وقت أطول لتصدير إنتاجه قبل أن يتمركز نهائياً في الخارج، و في هذا الصدد يمكن للشركات أن تعتمد استراتيجيات في هذا المجال، تكون إما استراتيجيات هجومية أو استراتيجيات دفاعية.

استراتيجيات هجومية: تقرر الشركة التي تمتلك مهارة معينة، التمركز في الخارج عندما تثبت وجودها الفعال في بلدها الأصلي من خلال سيطرتها الواضحة على السوق المحلية. غير أن الشركة يمكن أن تختار التأسيس أولاً في الخارج من أجل الحصول بسرعة على سوق واسعة عندما تمتلك تكنولوجيا عالية و متطورة. و أن جميع الشركات الكبرى و عدد كبير من الشركات الصغيرة و متوسطة الحجم تعمل حالياً على تطوير إستراتيجية هجومية عالمية.

استراتيجيات دفاعية: تتأسس الشركات في الخارج من أجل الاحتفاظ بحقها في السوق و الاستفادة من مزايا التكلفة و التكنولوجيا و تصبح رائدة في هذا المضمار (منتوج معين أو سلعة معينة أو خدمة مطلوبة)، و في نفس السياق فإن الشركات التي تتواجد في قطاعات ذات وفرة الحجم الكبيرة و المهمة تتأسس في الخارج لهدف زيادة إنتاجها و تدنية تكاليفها في مجال البحث و التطوير بسرعة كبيرة.<sup>2</sup>

دائماً تبقى في مجال إستراتيجية الشركة، فيمكن أن تتأسس الشركة في الخارج في الحالات التي يأتي ذكرها على

النحو التالي:

■ في حالة تشبع السوق المحلية بمنتجاتها، مثل إنتاج الاسمنت في بلد معين أو غيرها من المنتوجات في قطاعات مختلفة.

<sup>1</sup>Krugman P, Obstfeld M,a ( Capelle-Blancard G, Crozet M), op, cit, page 168.

<sup>2</sup>Krugman P, Obstfeld M,a ( Capelle-Blancard G, Crozet M), op, cit, page 168.

■ وجود تشريع وطني يقيد التوسع في بعض القطاعات مثل الأسواق التجارية الكبيرة مما يدفعها إلى فتح فروع جديدة لها في الخارج مثل أسواق الـ C&A.

■ صدور قانون للأسعار يحد من هوامش الربح مما يؤدي بالشركات المحلية للاستثمار في الخارج حتى تتجنب هذا التحديد و تزيد من فرص ربحيتها في مناطق لا تخضع لهذا التقييد.

■ ضرورة التمرکز في الخارج من اجل المحافظة على سوق المنتجات أو الخدمات و ذلك في الحالات مثل، تصنيع منتجات ذات تكلفة تصدير مرتفعة، تصنيع منتجات تكون عرضة للتلف بسرعة، تصنيع منتجات استراتيجية للبلد، وجود قيود جمركية و تجارية مكلفة على هذا النوع من المنتجات و الخدمات\*.

■ ضرورة تنظيم شبكة التوزيع، من خلال تقديم الكثير من عروض المساهمة من قبل المستثمرين الأجانب للعديد من البلدان في الشركات المحلية عند انتهاج سياسة الخوصصة في أي بلد من العالم.

### 2 نظرية Casson و Buckley:

و تسمى بنظرية تدويل أسواق السلع الوسيطة Theory of internationalization و هي نظرية عامة و مركبة تتألف من عدة نظريات حاولت الإجابة عن تساؤل ألا و هو، لماذا تصبح الشركات شركات متعددة الجنسيات؟ إن المهارات و المعرفة Knowledge و براءات الاختراع و العلامات التجارية تعتبر من السلع الوسيطة التي تستعمل في العمليات الإنتاجية باعتبارها منتجات وسيطة، و السوق الداخلية لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات يساعد في انتاج المنتجات النهائية التي تستخدم المعرفة و المهارة باعتبارها منتج وسيط يؤدي إلى وصول إلى تحقيق مردود أفضل مقابل تكاليف اقل في مجالات البحث و الاستكشاف. إن الحجر الداخلي في هذه الوضعية يعني الاحتفاظ داخل مجموعة الشركات متعددة الجنسيات بالمزايا التنافسية بطريقة تحافظ بها على مكانتها و مركزها التنافسي<sup>1</sup>. و في الاتجاه المقابل فإن الحجر الخارجي يعني تقديم المزايا بسهولة إلى الغير من خلال بيعها لبراءات الاختراع و الإجازات و غيرها. إن الميزة التي يستخلصها في الخارج تتمثل في ابتكار ناتج عن بحث سابق، و الأسلوب الأحسن

\* إلزام الشركات على امتلاك فرع في البلد من أجل الحصول على عقود مع الحكومة مثل شركات طرق المواصلات، و شركات معالجة المياه، و الشركات الهندسية و يكون من المناسب لهذه الشركات أن تتواجد في مكان العمل للإجابة بشكل مباشر عن الدعوات المعروضة و الطلبات المقدمة، و أن العقبات أمام الاستيراد يمكن أن تقرر إما من بلد معين و إما من مجموعة من البلدان و ذلك صالح تنمية الصناعات الوطنية.

<sup>1</sup> Buckley P.J, Casson, M, **The future of the multinational enterprise**, London, Mac Millan; 1976.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

للمحافظة على هذه الميزة التنافسية يتمثل في التمسك بالرقابة على الرأس المال البشري و ذلك من خلال إنشاء الفروع. و هذا يمثل رأس المال الذي يمكن أن يعود إلى معلومات جديدة بفضل المهارات أو الخبرات و التكنولوجيا و التسويق. و لقد عملت الشركات قبل الحرب العالمية الثانية على أن تكون شركات متعددة الجنسيات ل تخوفها من عدم قدرتها على توفير تمويناتها من المواد الأولية. و لهذا حاولت دائما السيطرة على أسواق المواد الأولية العالمية، و هذا ما ظهر بشكل واضح في الاستثمارات في مجال الصناعات الاستخراجية. أما بعد الحرب العالمية الثانية ف إن الشركات أصبحت تمتلك صفة متعددة الجنسيات بامتلاكها لأساليب المعرفة و التكنولوجيا، فقد قامت هذه الشركات بالسيطرة على أسواق التكنولوجيا و المنتجات الوسيطة<sup>1</sup>.

و لقد رأى كل من Buckley و Casson أن المنتجات الوسيطة تدخل في أغلب الأحيان ضمن براءات الاختراع و الأفراد و الأجهزة و المعدات، و لذلك تسعى الشركات من اجل أن تكون دولية أو عالمية بسبب عدم تكامل سوق هذه المنتجات. إذا امتلكت الشركات متعددة الشركات أقسام للبحوث غير متكاملة فانه يمكنها أن تشتري شركة أجنبية متطورة في هذا المجال، و هذا يمثل حجز و استحواذ التكنولوجيا الذي يوفر لهذه الشركات ميزة الافراد بالإنتاج العالمي و التسويق الدولي، و من اجل الاحتفاظ بهذه الخاصية التنافسية فان الشركة يستوجب عليها أن تبقى مالكة و مسيطرة على هذه المعلومات و محتجزة لرأس المال البشري الذي يوفر المعلومات الجديدة في مجالات البحث و الإدارة و التسويق و التنظيم و التكنولوجيا و غيرها<sup>2</sup>.

إن هذه النظرية تكمل نظرية دورة حياة المنتج، و تأخذ بعين الاعتبار وضعية الشركة التي تخطط لمنتجات عديدة في سوقها المحلية و في الأسواق الأجنبية. كما أن هذه النظرية تكمل كذلك نظرية الأسواق غير المتكافئة أو غير الكاملة و تمثل امتدادا للحديث عنها، لكن من جانب آخر تكون صعبة التطبيق على الدقة و ذلك لأن الأسواق تكون غير كاملة، زيادة على ذلك فإن هذه النظرية لا تخدم بشكل واضح و دقيق تعددية الجنسيات في ما يتعلق بالخدمات التي تعد من النشاطات الاقتصادية المهمة في العالم.

<sup>1</sup> Buckley P.J, Casson, M , **The optimal timing of foreign direct investment**, Economic journal, Vol.91(March), 1981.

<sup>2</sup> Buckley P.J, Casson, M, **Multinational enterprise in the world economy**, Edward Elgar publishing, Hampshire, England, 1991.

### 3 دراسات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ( محددات اقتصادية كلية )

هناك عدد لا بأس به من الكتاب و الاقتصاديون الذين حاولوا دراسة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالأخذ بعين الاعتبار في مجال دراساتهم العوامل الاقتصادية الكلية، و توازنات الاقتصاد الكلي للدول المضيفة لهذه الاستثمارات، كعوامل محدّدة و مؤثرة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و من بين هذه الدراسات نذكر ما جاء به كل من Horioka و Feldstein 1980 و دراسة كل من Fernandez-Arias و Montiel 1996. في هاتين الدراستين تم استعمال متغيرات اقتصادية كلية من خلال تجميع المتغيرات الاقتصادية الجزئية للأعوان الاقتصاديين، و إعطاء صيغة كلية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. و يجب الإشارة في هذا الصدد أن الاقتصاديون الذين قاموا بهاتين الدراستين و التي تم ذكرهم أعلاه، ينتمون إلى صندوق النقد الدولي FMI و البنك الدولي World Bank، حيث أن هاتين الدراستين كانتا مبنيتين على أساس مجموعة من الاختبارات التجريبية و التطبيقية من خلال استقراءات سنوية بمساعدة منظمات دولية.

إحدى أول التحليلات الكلية لمحددات تدفقات رؤوس الأموال الدولية كانت في دراسة كل من Kouri و Porter 1974 أين حاولا اقتصاديان شرح هذه التدفقات الدولية من خلال استعمال متغيرات نقدية، و أن على أساس هذه الدراسة استخلصا أن هذه التدفقات يمكن ربطها بمعدل الفائدة المحلي، و كذا تغيرات معدلات الفائدة الأجنبية أي الخارجية، و كذلك بتغيرات الدخل المحلي و الحساب الجاري لميزان المدفوعات. إن ما يمكن استنتاجه من دراسة كل من Kouri و Porter هو أن السياسة النقدية تلعب دورا كبيرا و محدّدا هاما لتدفقات الرأس المال الأجنبي.<sup>1</sup>

إن دراسة كل من Kouri و Porter كانت لها خصوصية وصفية مبنية على فرضيات مستقلة و آنية، إلا أنها لها أهميتها في هذا المجال و قد رجعت إليها كثير من الدراسات التي تعقبها، و لم تسلم من الاعتراضات و قد عرفت مواجهة و تصادم مع أعمال كل من Tesar و Werner 1995، أين تم التطرق إلى انخفاض معدلات الفائدة الأمريكية

<sup>1</sup> Kouri, P.J, Porter, M.G, **International capital flows and portfolio equilibrium**, Journal of political economy, Vol82, May-June 1994, pages 443-567.

على المدى الطويل و المتوسط و القصير، و كذلك إلى التراجع الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي نهاية الثمانينات، و اعتبارها كمتغيرات محدّدة لتدفقات رؤوس الأموال الأمريكية نحو الدول النامية.<sup>1</sup>

من خلال التسلسل التاريخي، يمكن أن نميّز ما بين ثلاثة فترات زمنية رئيسية، أين اقتصاديو صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ساهموا بقدر وافر في شرح ظاهرة تدفقات رؤوس الأموال ما بين الدول، من خلال بحوث و دراسات نظرية و تطبيقية.

### 1-3 دراسة Horioka و Feldstein 1980:

لقد قاما من خلال دراستهما بطرح مجموعة من الأسئلة التي يبقى صداها متواصل إلى حد الآن، و يمكن ذكرها على النحو التالي:

ما هي درجة الحركة الدولية للأموال المعروضة في العالم؟

هل الأموال تنتقل ما بين الدول الصناعية بحثا عن ربحية و مردودية مؤكدة، أم نتيجة استغلال أكبر للادخار في هذه البلدان؟<sup>2</sup>

إن Horioka و Feldstein حاولا الربط بين التغيرات في تدفقات رؤوس الأموال الدولية و سياسة الادخار في الاقتصادات المضيفة أو المستقبلة لهذه التدفقات. حيث أنها افترضوا أن في اقتصاد مفتوح مع فرض ضريبة مرتفعة

على الادخار ستؤدي هذه الضريبة إلى انخفاض معدل الادخار و هو المحدد في الدراسة على أساس المؤشر  $\frac{S}{Y}$  أين

$S$  يمثل مستوى الادخار و  $Y$  يمثل الناتج المحلي الإجمالي، مما ينتج عن ذلك تسرب في الادخار المحلي أو الوطني نحو الخارج، في حين أن فرض ضريبة على الادخار منخفضة سيؤدي إلى جذب رؤوس أموال خارجية أي أجنبية.<sup>3</sup>

و من خلال دراسة Horioka و Feldstein فإن أهم محدّدات تدفقات رؤوس الأموال الدولية هما معدل

الضريبة على الادخار و درجة حركة رؤوس الأموال. حسب دراستها إذا كانت أسواق رؤوس الأموال متكاملة

<sup>1</sup> Tesar, L.L., Werner, I.M., **US equity investment in emerging stock markets**, The world bank, economic review, Vol9 N°1, January 1995, Pages 109-129.

<sup>2</sup> Bordes, C., **Feldstein et Horioka (1980) dix ans après ou l'intégration internationale des marchés de capitaux dans les années quatre-vingt**, Finance internationale –l'état actuel de la théorie, Ed Economica, France 1992.

<sup>3</sup> Feldstein, M., Horioka, C.H., **Domestic saving and international capital flows**, The Economic journal, Vol90, June 1980, pages 314-329.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

و مندجة فإنه لا يمكن أن يكون هناك ارتباط بين الادخار المحلي و الاستثمار المحلي، الاستثمارات في كل بلد تحول من خلال ما اسماه كل من Feldstein و Horioka مَجْمَع عالمي للأموال، و كذلك ادخار كل بلد يلي فرص الاستثمار على المستوى العالمي.

في هذه الدراسة تم دمج السوق المالية المحلية ( الوطنية ) مع السوق المالية الدولية، حيث تم اقتراح فكرة الاندماج هذه من خلال الربط بين معدل الادخار و معدل الاستثمار و رصيد ميزان المدفوعات الجارية. هذا التحليل المقترح من طرف Feldstein و Horioka هو تحليل لدراسة آنية تنطلق من الفكرة التالية، أن في حالة الاندماج المالي لا يمكن مبدئياً أن يكون أي سبب للترابط التام ما بين الاستثمار و الادخار لنفس البلد. كذلك تحت ضوء فرضية الحركة التامة لرؤوس الأموال فإن اقتصاد معين يمكن أن يتحصل على قروض كما يمكن أن يقدم هو بدوره قروض، و هذا انطلاقاً من الحاجة التي تستوجبها الوضعية الدولية (الارتباط بمعدلات الفائدة الدولية )، و بالتالي فإن الاستثمار المحلي غير مقيد بالموارد المالية الداخلية أو المحلية. و يرجع ذلك لكون الادخار العالمي ( الخارجي ) بإمكانه أن يستجيب لكل ما يتطلبه الاستثمار من موارد مالية، و من ثم فإن قرار الاستثمار يرتبط فقط بالعائد الحدي للاستثمار. إن أطروحة Feldstein و Horioka حثت الدول و المنظمات العالمية على النظر بجديّة في قضية تسرب رؤوس الأموال، و العمل على وضع قنوات جديدة للادخار الإضافي لتمويل الاستثمارات المحلية و تصحيح كل الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات. و إن هذه الدراسة لها أهمية بمكان حيث تتجسد هذه الأهمية في عدة مستويات نذكر منها:

في اقتصاد مفتوح أين تكون رؤوس الأموال ممتنعة بحركة جيدة ( حالة الدول الصناعية بالخصوص )، فإن الضرائب على الادخار يتولد عنها تسرب و هروب لكل ادخار إضافي نحو الاقتصادات التي تتمتع بضرائب منخفضة نسبياً على الادخار.

إن الضرائب على الادخار تدخل ضمن مكونات الإيرادات الجبائية و التي لها أهميتها القصوى على مستوى م وازنات الدول، و من ثم فإن ضرائب مرتفعة على الادخار سينتج عنه بدون شك تسرب في الموارد المالية التي تمثل وعاء الضريبة، و بالتالي سيحدث هذا التسرب ضياع معتبر لا يمكن إغفاله في الإيرادات الجبائية للدولة و هذا سينعكس سلباً على الإيرادات العامة للدولة فعلياً أن تجد معدل ضريبة أمثل لتطبيقه على الادخار المحلي.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

على أساس هذه الدراسة فإن الحركة الدولية لرأس المال هي جيدة و تامة، و بالتالي فإن مجموع رؤوس الأموال توزع بين اقتصادات الدول انطلاقا من العائد الحدي لرأس المال. هذه الدراسة أنتجت عدة تجارب تطبيقية حاولت قياس درجة الاندماج، من خلال قياس درجة الارتباط بين الادخار و الاستثمار.<sup>1</sup>

$$\left(\frac{I}{gdp}\right)_i = a + b \left(\frac{S}{gdp}\right)_i \quad \text{Horioka و Feldstein اقترحا تقدير المعادلة التالية:}$$

بحيث:

$i$  : تمثل الدولة  $i$ .

$gdp$  : الناتج المحلي الإجمالي.

$\left(\frac{I}{gdp}\right)$  : القيمة المتوسطة لمعدل الاستثمار الداخلي الخام محسوب خلال فترة التحليل.

$\left(\frac{S}{gdp}\right)$  : القيمة المتوسطة لمعدل الادخار الوطني التام.

هذه الدراسة تنطلق من فكرة ألا و هي، عندما يكون الادخار الإضافي أي الزائد لكل دولة يتم استثماره في نفس الدولة الأصلية، فإن الاختلاف في معدلات الاستثمار للدول يجب أن يتطابق مع الاختلاف الذي يكون على مستوى معدلات الادخار، و التي تم على أساسها بناء الصياغة الرياضية السابقة الذكر.

بالنسبة لأصحاب هذه الدراسة، إذا كانت الفرضية  $b = 1$  مقبولة، هذا يعني أن تدفقات رؤوس الأموال الدولية لا ترتبط بمعدلات الادخار المحلي، إلا أنه في اقتصاد يتميز بحركة أموال جيدة و تامة، فإن معامل تراكم الادخار  $1 - b$  يجب أن يكون مساويا للصفر، وبالتالي فخلاصة الدراسة تتمثل في أن معدل الاستثمار المحلي لا يرتبط بالادخار المتراكم و هو مستقل عنه.<sup>2</sup>

هذا الانحدار كان محلّ دراسة تطبيقية لعينة متكونة من 16 دولة من دول الـ OCDE على فترة زمنية ممتدة ما بين 1960 و 1974. فكانت القيمة المقدرة لـ  $b$  محصورة في المجال  $[0,85 - 0,95]$  و من ثم فإن الاختبار التطبيقي للمعامل  $b$  أعطى قيم تقترب من الواحد، و منه فإن الادخار المحلي يميل إلى أن يستثمر محليا أي داخليا، و أن

<sup>1</sup> Feldstein, M, and Horioka, C.H, op, cit, pages 314-329.

<sup>2</sup> Bordes, C, op, cit.

الاختلافات على مستوى معدلات الادخار لمختلف دول العينة محل الدراسة تتطابق مع الاختلافات في معدلات الاستثمار، ومنه أصحاب الدراسة استخلصوا نتيجة ألا وهي هناك ميول واضح و تفضيل كبير لاستثمار الادخار محليا أو داخليا.

Horioka و Feldstein توصلا من خلال دراستهما التجريبية، أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية و الادخار المحلي هما متغيران مستقلان عن بعضها البعض، و هذا حتى في حالة حركة تامة و جيدة لرؤوس الأموال الدولية، كذلك أن الاستثمار المحلي يرتبط أساسا بمستوى الادخار المحلي، و من ثم ف إن كل من الباحثين قدما استنتاجات دراستهما على النحو التالي:

القيود القانونية و التنظيمية تعرقل كثيرا حركة رؤوس الأموال بين الدول.

ضعف حركة رؤوس الأموال الدولية كانت نتيجة المخاطر الكبيرة التي تتعرض إليها الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة و تزيد حدة هذه المخاطر على المدى الطويل.

عدة دراسات تجريبية بينت أن اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج يرتبط بقوة باعتبارات إستراتيجية كاستغلال القوة المعرفية و التكنولوجيا المتطورة، أو تجاوز بعض القيود التجارية و البحث عن أسواق جديدة...، أكثر منه بالمؤشر مردودية/خطر الاستثمار.<sup>1</sup>

### 2-3 دراسة Montiel و Fernandez-Arias 1996:

من بين الدراسات الاقتصادية الخاصة بالبنك العالمي في هذا المجال و التي لها طابع اقتصادي كلي، نذكر دراسة كل من Montiel و Fernandez-Arias 1996 و التي كانت بعنوان "The surge in capital inflows to developing countries : An analytical overview". هذه الدراسة تم بناؤها على أساس نموذج أعدته Fernandez-Arias سنة 1995 و أعمال تطبيقية كان قد قام بها كل من Calvo ، Leinderman ، و Reinhart 1993 و أعمال Carcivic ، Schadler ، Bennett ، و Khan 1993.

يكون بناء هذا النموذج على أساس نوعين من محددات تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، محددات مرتبطة بعوامل داخلية أو محلية و أخرى مرتبطة بعوامل خارجية. الأول تعتبر بمثابة متغيرات داخلية في النموذج

<sup>1</sup> Feldstein, M, and Horioka, C.H, op, cit, pages 314-329.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

Endogenous و الثانية متغيرات خارجية في النموذج Exogenous. في ما يتعلق بالعوامل المحلية، فإن الدراسة ميّزت بين العوامل المحلية التي ترتبط بمستوى ونوعية المشروع في حد ذاته و التي تعرف بمحددات المردودية، و العوامل المحلية التي ترتبط بالدولة محل المشروع و التي تعرف بمحددات متعلقة بالمناخ العام للأعمال و الاستثمار في هذه الدولة. في نموذج هذه الدراسة، فإن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من المفروض أن تكون كنتيجة لعنصرين و هما : 1. المردود المحلي للأصل الاستثماري، و هو بدوره يتركب من جزئين، الجزء الأول يتمثل في مردود مقدر مسبقاً للأصل الاستثماري  $d$ ، أما الجزء الثاني فيمثل قدرة الدولة على تسديد ما عليها من ديون أي و مصداقيتها المالية  $c$ ، و هذه الأخيرة تتغير في المجال التالي  $0 \leq c \leq 1$ .

2. تكلفة الفرصة البديلة للأصول على مستوى الاقتصاد العالمي  $w$ ، و في هذا المجال فإن تكلفة فرصة بديلة مرتفعة دليل على أن هذا الاقتصاد اقل جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية.<sup>1</sup> و على أساس ما تم ذكره، تك بناء الصيغة الرياضية و التي تمثل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الشكل التالي:

$$F = f(d, c, w, S_{-1})$$

حيث أن:

$F$ : التدفقات الطوعية لرؤوس الأموال الأجنبية.

$d$ : معامل يمثل مناخ الاقتصاد المحلي.

$c$ : معامل يوضح القدرة المالية للاقتصاد المضيف.

$w$ : معامل يوضح الظروف المالية للاستثمار و تنظيم السوق المالية.

$S_{-1}$ : مخزون أولي للأصول الاستثمارية.

نموذج Fernandez-Arias و Montiel فإن تدفقات رؤوس الأموال يتم تحديدها من خلال التغيرات التي تحدث على مستوى المتغيرات الأساسية للنموذج و هي  $d$  و  $c$  و  $w$  و في هذه الدراسة تم إعطاء مجموعة العوامل التي تدخل في تكوين كل متغير من المتغيرات المذكورة في ما سبق، و يكون توزيع هذه العوامل كالآتي:

<sup>1</sup> Fernandez-Arias, E, Montiel, P.J, **The surge in capital inflows to developing countries: An analytical overview**, The world bank, Economic review, Vol10,N°1, January 1996, P51-77.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

المتغير d: و يجمع كل العوامل التي من شأنها أن تزيد من معدل المردود المقدر مسبقاً في المدى الطويل، مثل الإصلاحات و التعديلات الهيكلية، سياسات تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ( التحكم في التضخم، توازنات الموازنة...)، سياسات الانفتاح على الأسواق المالية العالمية، سياسات نقدية متوازنة خاصة على المدى القصير...  
المتغير c: يجمع في طياته مؤشر خدمة المديونية، الاحتياطات من العملة الصعبة، مؤشر المديونية العامة بدلالة الناتج المحلي الإجمالي، و سياسات التخصيص الأمثل للموارد المالية للدولة.  
المتغير w: الظروف المالية المحلية و الظروف العامة لمناخ الأعمال و الاستثمارات، القوانين التنظيمية للسوق المالية، معدلات الفائدة...

إن الدراسات التي قام بها اقتصاديو صندوق النقد الدولي FMI و البنك الدولي كانت مبنية على تحليلات اقتصادية كلية، و ظروف اقتصادية كلية مالية أو حقيقية، تخص الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذه الظروف تحدد مردودية و حيوية الاستثمارات في هذه المناطق، و المقارنة ما بين هذه العوامل المحددة ما بين الدول، يسمح لنا بفهم أكثر للتوجه و التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم. من بين المتغيرات المعتمدة لشرح هذه الظاهرة العالمية، يمكن أن نذكر:

الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل الادخار، معدل النمو الاقتصادي، معدل الاستثمار، عجز الموازنة بدلالة الناتج المحلي الإجمالي، رصيد الحساب الجاري بدلالة الناتج المحلي الإجمالي، المديونية العمومية بدلالة الصادرات، مؤشر خدمة المديونية، المديونية العمومية بدلالة الناتج المحلي الإجمالي، احتياطي سعر الصرف بدلالة الصادرات، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الناتج المحلي الإجمالي.<sup>1</sup>

مؤشر خدمة المديونية، المديونية العامة بدلالة الناتج المحلي الإجمالي، احتياطات الصرف بدلالة الصادرات، مخزون احتياطات العملة الصعبة تساعدنا في قياس المصدقية المالية للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر. مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الناتج المحلي الإجمالي نقيس من خلاله وزن الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدولة المضيفة، و كذلك نحدد من خلاله درجة جاذبية هذا الاقتصاد للاستثمار الأجنبي المباشر و تفتحه عليه، إضافة إلى القدرة من خلاله تحديد ثقة المتعاملين الأجانب في اقتصاد دولة معينة.

<sup>1</sup> Banque mondiale, L'investissement étranger et le transfert de fonds devancent la dette en tant que source de financement des pays en développement, Global development finance, N°266,2003.

المبحث الخامس: رؤية مختصرة لأهم الدراسات السابقة:

يتميز مجال التحليل النظري لظاهرة جاذبية دولة معينة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاتساع و تعدد الجوانب. إن الأدبيات الاقتصادية في هذا الميدان تجمع في طياتها أمور لها صلة وثيقة بالشركات الأجنبية المستثمرة خارج حدودها الوطنية، و أمور أخرى ترتبط بخصوصيات مناخ الاستثمار في البلد المضيف أو المستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة. تركز "نظرية تنظيم الشركة" على التنظيم الصناعي و هي تساهم إلى حد كبير في شرح و تفسير عمل الشركات متعددة الجنسيات و ميكانيزمات الإنتاج الدولي. إذا نتكلم هنا على الشركات متعددة الجنسيات و التي تعتبر من أهم صور تدويل الإنتاج الدولي و التي بدأت أول بوادرها تظهر إلى الوجود منذ نهاية الستينات ( 1960)، حيث تطورت بشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا. تم اتساع نطاقها لتستحوذ هذه الشركات على مراكز جغرافية متعددة و واسعة في العالم، و وسّعت من نشاطها و تخصصاتها بوثيرة سريعة و كان ذلك جليا منذ نهاية الثمانينات (1980). أول التحاليل النظرية لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات و التي اهتمت بشرح المنافسة غير التامة و الاحتكار التي تميّزت بها هذه الشركات، كانت في أواخر الخمسينات ( 1950)، و لعلّ من أهمها نظرية "دورة حياة المنتج" <sup>1</sup> Vernon 1966 و نظرية "العالمية" <sup>2</sup> Hymer 1968 و نظرية "تنوع المنتجات" <sup>3</sup> Caves 1971-1974. و ما هو ملاحظ في ما يخص محتوى هذه النظريات المذكورة، أنها اشتركت في نقطتين أساسيتين، أولهما أنها قد اعتمدت بشرح و تحليل السبب الذي يجعل من شركة معينة شركة عالمية، أو شركة متعددة الجنسيات و هي النقطة الأساسية و الجوهرية في التحليل، أما النقطة الثانية تمثلت في اعتماد الشركات الأمريكية كمنهج لشركات دولة مستثمرة في الخارج.

بداية من السبعينات ظهرت محاولات أكثر جدية و أكثر فعالية من اجل شرح و تفسير ظاهرة الاستثمار

الأجنبي المباشر، و في هذا الصدد نجد النظرية الالكتيكية أو الاتقائية Théorie électique أو إشكالية OLI \*

<sup>1</sup> Vernon R, **International investment and international trade in the product cycle**, Quarterly journal of economics, May 1966, Vol 80, Issue 2, page 190.

<sup>2</sup> Hymer S, **La grande corporation multinationale**, Revue économique, Problèmes financiers internationaux, Vol 19, N°6 Novembre 1968.

<sup>3</sup> Caves R E, **Causes of direct investment : foreign firm's shares in Canadian and united Kingdom manufacturing industries**, Review of economics and statistics, Vol 56, N°3 , August 1974, Page 279.

\* Paradigme OLI: O « Ownership », L « Localisation », I«Internalisation ».

الذي جاء بها Dunning 1974-1980-1993 . و التي سمحت لنا بفهم أكثر لظاهرة توقع و ارتحال الشركات متعددة الجنسيات سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة. إن الفكرة الجوهرية التي تنبع من هذه النظرية تتمثل في كون الشركة متعددة الجنسيات تمتلك ميزة نوعية Ownership ستختار الاستثمار في موقع أو منطقة جغرافية محفزة و جذابة، حتى تستطيع أن تستغل هذه الميزة ال روعية بأقل التكاليف الإنتاجية الممكنة عالميا. و على أساس كل ما ذكرناه، كيف يمكننا أن نحدد موقع أو منطقة جغرافية جذابة و محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر؟ إن جاذبية منطقة معينة للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بمجموعة من المتغيرات و لا يمكن حصرها في عامل واحد أو متغير واحد. بصفة عامة الدراسات القياسية في هذا المجال قد اهتمت بتكلفة اليد العاملة و نوعيتها و كذا نوعية البنية التحتية و المؤسسات العمومية، و كذلك اهتمت بالدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الوطنية ( السياسة التجارية، سياسة سعر الصرف، السياسة الجبائية...) و كذلك اهتمت كثيرا بحجم السوق The market size . فنجد كل من أعمال Root و Ahmed<sup>1</sup> 1978-1979، و التي تتكون من مجموعة من المتغيرات المفسرة للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول، و هي حجم السوق ( اعتمادا على أعمال Goldberg 1972 )، نوعية البنية التحتية، الانفتاح التجاري، مستوى الاندماج الاقتصادي، الاستقرار السياسي. كذلك أعمال Mody و Wheeler<sup>2</sup> 1992، فقد اعتمدا على مجموعة من المتغيرات التي تشرح الظاهرة، و تتمثل كذلك في حجم كبير للسوق، تكاليف متدنية لليد العاملة، النسيج الصناعي ( وجود مناطق صناعية) و هذا الأخير يعتمد أساسا على توفر بنية تحتية متطورة و تطور صناعي سريع.

يضيف كل من Mody و Wheeler أن هذه المتغيرات ترتبط كثيرا بمستوى التطور الاقتصادي للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، و كذلك بالقطاع الإنتاجي الذي ستختاره الشركة متعددة الجنسيات. بالنسبة للدول النامية الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الالكترونية يرتبط بقوة مع نوعية البنية التحتية و تكاليف اليد العاملة، أما بالنسبة للدول المتطورة فيرتبط إلى حد بعيد بحجم السوق و التهيئة الصناعية و هذا يدل على أن نوعية البنية التحتية لا تعتبر كعيق للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات ستتموقع فيها مستفيدة

<sup>1</sup> Root F, Ahmed A, **Empirical determinants of manufacturing direct investment in developing countries**, Economic development and cultural change ; Vol 27 N°N, 1979, pages 751-767.

<sup>2</sup> Wheeler D, Mody A, **International investment location decisions: the case of US firms**, Journal of international economics, Vol 33, N°1-2, August 1992, pages 57-76.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

بذلك من نوعية أكبر من الخدمات مقارنة بالدول النامية. أما في ما يخص أعمال Axarloglou<sup>1</sup> 2005 و الذي اعتمد على طريقة panel data، فتبين أن جاذبية دولة معينة للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط إلى حد بعيد بإنتاجية العمل، وكذلك النفقات الحقيقية المخصصة للتربية العالية و الاستقرار الاجتماعي.

مع اتساع نطاق العولمة، اتجهت النشاطات الاقتصادية إلى التخصص أكثر و التجزؤ على قطاعات السوق العالمية Fragmentation، كذلك نظريات إستراتيجية قطاعات السوق الإنتاجية و التي جاء بها Kierzowski<sup>2</sup> 2001 كانت من اجل توضيح أكثر لظاهرة تموقع الشركات متعددة الجنسيات و اختياراتها لمناطق نشاطاتها في العالم و خاصة في الدول النامية. و النظريات تظهر وجود نماذج للاستثمار الأجنبي المباشر من النوع العمودي Vertical و الذي يرتكز على تدنية تكاليف عوامل الإنتاج. و ما هو معروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان أكثر ضرورة عندما كانت هناك قيود جمركية بين الدول، و حتى تتفادى الشركات متعددة الجنسيات تلك العراقيل الجمركية و تكسح سوق منطقة معينة تختار التموقع فيها و مزاوله نشاطها على مستواها و هذا ما يعرف بـ Tariff-jumping. لذلك كانت الاقتصاديات المحمية و المنغلقة أكثر جاذبية و استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بتلك الاقتصاديات المفتوحة على العالم، بعبارة أخرى درجة حماية اقتصاد معين و حجم سوقه الداخلية يعتبران من أهم المحددات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و الاختيار بينه و بين التصدير. و هنا تخلق علاقة إحلال أو استبدال ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير، و هذا ما يولد نموذج آخر للاستثمار الأجنبي المباشر و الذي هو من النوع الأفقي Horizontal. و كإضافة إلى ما ذكرناه فإن ما يرتبط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي فهي تعرف كذلك باستثمارات شمال - جنوب أي أنها تتوجه من دول الشمال و التي هي في الغالب دول متطورة و متقدمة صناعيا و تكنولوجيا إلى دول الجنوب و التي هي في الغالب دول نامية تتوفر على موارد مادية و بشرية بتكاليف منخفضة، بمعنى آخر هناك تفاوت بين دول مصدر الاستثمار و الدول المضيفة له في ما يخص الموارد الطبيعية (Dunning 1993) إضافة إلى امتلاك عوامل الإنتاج، تكاليف اليد العاملة و مدى تأهيلها، هذه العناصر تبقى من أهم العوامل المحددة و المؤثرة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي (Wheeler، 1988، Helpman، 1984، Mody و 1992).

<sup>1</sup> Axarloglou K, **What attracts foreign direct investment inflows in the united states**, international trade journal, Vol 19 N°3, 2005, pages 285-308.

<sup>2</sup> Kierzowski H, **A framework for fragmentation in Arndt SW**, Oxford university press, 2001.

دون أن ننسى أعمال كل من Feinberg و Keene، 2001، Yeaple، 2003، Hanson و آخرون 2003 فقد بينوا على أساس معطيات الولايات المتحدة الأمريكية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي تبقى أكثر تركيزا في بعض القطاعات مثل الصناعات الميكانيكية و الإلكترونية، و قد ارتكزت هذه الأعمال على مقارنة بعض العوامل المتحكمة في الاستثمار كتكلفة اليد العاملة و تكاليف النقل و وفرة عوامل الإنتاج ما بين البلد المضيف و البلد الأصلي للشركة المستثمرة (لقد ارتكزوا في أعمالهم على OLI و أعمال Dunning 1993). و في الأدبيات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، هناك من يعتمد في تحليله على النوع الأفقي مثل Brainard 1993-1997، و هناك من يعتمد على النوع العمودي مثل Hanson، Mataloni و Slaughter 2001 و كذلك Head و Ries 2004.<sup>1</sup>

هناك دراسات قياسية حاولت تحليل و شرح جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر مستعملة على العموم معطيات خاصة بالدول المضيفة ( معطيات الاقتصاد الكلي ) أو معطيات مرتبطة بالمؤسسات الناشطة في الدول المضيفة ( معطيات الاقتصاد الجزئي ). كل هذه الدراسات حاولت قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة و تحديد محدّداته. و من اجل تحليل العوامل المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر يستعمل المحللون مؤشر الـ fdi كنسبة مئوية من الـ gdp و ذلك من اجل تحديد حجم السوق على غرار أعمال Akinkugbe<sup>2</sup> 2003، Asiedu<sup>3</sup> 2003، Singh و Jun 1995، Hassane و Zatla 2001. يميز كل من Singh و Jun 1995 ما بين الدول ذات الاستقطاب الضعيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الدول ذات الاستقطاب القوي. أما Akinkugbe 2003، Asiedu<sup>4</sup> 2002، و Zatla<sup>5</sup> 2001 يستعملون طريقة panel data للمقارنة بين الدول دون أي تمييز.

<sup>1</sup> Joshua A,B, op,cit, pages 15-16.

<sup>2</sup> Akinkugbe,O, **Flow of Foreign direct investment to Hitherto Neglected developing countries**, Discussion paper n°2003/02, January 2003.

<sup>3</sup> Asiedu,E, **Foreign direct investment in Africa: The role of government policy, Institutions and political instability**, Department of economics, University of Kansas, Septembre 2003, pages 1101-1115.

<sup>4</sup> Asiedu,E, **On the determinants of foreign direct investment to developing countries:Is Africa different?** World developing, 2002, pages 107-119.

<sup>5</sup> Hassane B & Zatla, N, **L'IDE dans le bassin méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique**, Faculté des sciences économiques d'Oran(Algérie), Marseille(France), 29 et 30 Mars 2001.

## الفصل الثاني: الأساس النظري للدراسة

كما قام Bouoiyour 2007<sup>1</sup> بدراسة قياسية تخص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب الأقصى بإقصاء الخصوصية من المتغيرات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما Khadija Elissaoui 2008<sup>2</sup> قامت بدراسة قياسية باستعمال طريقة Panal data من اجل شرح ظاهرة جاذبية المغرب الأقصى للاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال معطيات الاقتصاد الجزئي (دراسة حول 300 ملاحظة تخص الشركات في المغرب الأقصى).

**الجدول رقم 4: بعض الأعمال و العامل المحدد الأساسي في الدراسة.**

الأعمال	العامل المحدد الأساسي
1992Mody و Wheeler، 1988Culem	تكلفة اليد العاملة
1984Helpman	تكوين اليد العاملة
Asiedu 2002، 1992Mody و Wheeler	نوعية البنية التحتية
2000Wei	الاستقرار السياسي و نوعية البنية المؤسساتية
1985، 1984Hartman	السياسة الجبائية
1994Stevres، 1994Rosengren و Klein، 1991Stein و Froot	فعالية النظام البنكي، مراقبة حركات الأموال، استقرار سعر الصرف

المصدر: من إعداد الباحث من معلومات مأخوذة من المقال:

Nicet-Chenaf,D et Rougier,E, Attractivité comparée des territoires Marocains et Tunisiens au regard des IDE,cahier du GRES 2007-05, Mars 2007,Page 5-6.

بعد أن تقرر الشركة العالمية الاستثمار خارج حدود بلدها الأصلي تأتي المرحلة الثانية و هي اختيار البلد المضيف لاستثماراتها، و السؤال و الذي يطرح نفسه في هذا الصدد، على أساس ماذا سيتم اختيار البلد المضيف؟ بمعنى آخر كيف يمكن شرح و تحليل مدى جاذبية بلد معين للاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

حتى نستطيع شرح توقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلد ما أو منطقة جغرافية معينة، من الصعب أن نجد إطار نظري موحد لكل النتائج التطبيقية. و في الأدبيات الاقتصادية الحديثة نجد أعمال Blonigen 2005 التي تتمحور حول فرضيتين، واحدة تعتمد على نماذج اقتصادية جزئية و التي على أساسها تم شرح قرار شركة عالمية للإنتاج أو النشاط في بلد أجنبي أي في الخارج. أما الفرضية الثانية فتعتمد على نماذج اقتصادية كلية و التي من خلالها تم تحديد أهم

<sup>1</sup> Bouoiyour, J, **The determining factors of Foreign direct investment in Morocco**, Saving and development, Issue 1, 2007, pages 91-115.

<sup>2</sup> El issaoui, K, **Une analyse empirique de l'attractivité du Maroc pour le capital étranger**, Colloque International Rabat 17-18 octobre 2008, pages 1-18.

العوامل المساعدة على جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أكدت هذه الدراسة على مدى أهمية سعر الصرف على الخصوص و الاقتطاعات الجبائية إضافة إلى القوانين و التشريعات المرتبطة بالتعاملات التجارية<sup>1</sup> يبقى أمر قياس مدى جاذبية بلد معين لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يطرح عدة مشكلات و تعقيدات مرتبطة أساسا بوجود عدة متغيرات تتحكم في درجة الجاذبية، و قد أظهرت هذه الصعوبة الدراسات التطبيقية و النظرية التي اهتمت بهذا الموضوع، و قد ذكرت الأدبيات الاقتصادية أعمال Loewendahl و 2001 Ertugal حيث أحصت هذه الدراسة أكثر من 20 محددًا للاستثمار الأجنبي المباشر تم ترتيبها على أساس اعتبارات اقتصادية و قانونية مؤسسية و سياسية؛ نجد كذلك أعمال 2001 Lim و 2002 Basu و Srinivasan حيث أكدت هذه الدراسات على مدى أهمية العامل المحدد التقليدي و المحدد الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ألا و هو حجم السوق إضافة إلى تكاليف اليد العاملة و الأجور.

إبراهيم السقا (2008) من جامعة الكويت درس أثر الإرهاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، و قد خرج الباحث بوجود أثر معنوي سالب لحوادث الإرهاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة، و أن الجهود الدولية و الوطنية لمحاربة الإرهاب تعتبر في غاية الأهمية لتوفير البيئة المناسبة لتدفقات مستقرة للاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة من الفرص التي تتيحها مثل هذه الاستثمارات في الدول النامية. برنس غطاس (2008) من جامعة أسيوط مصر، توصل إلى أن عدم تأييد اتجاه التوحيد المحاسبي الإقليمي و كذلك الترجمة شبه الحرفية للمعايير الدولية، و اقترح كبدل لذلك ضرورة إتباع إستراتيجية تخط بين بناء و استيراد المعايير في ضوء المتغيرات البيئية المحلية المدروسة آثارها، و ذلك مع مراعاة التصميم الملائم للإجراءات و الممارسات المحاسبية بما يتفق و المتغيرات المجتمعية مما ينعكس إيجابا على مصداقية القوائم المالية عند الشركات الأجنبية.

ناجي بن حسين (2008) من جامعة قسنطينة الجزائر، قام بدراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، تقدم في نهايتها ببعض المقترحات التي رأى أنها ستساهم في تحسين مناخ الاستثمار في الدول التي تسعى إلى تحسين مستويات النمو و التنمية الاقتصادية المستدامة و التي لن تتحقق إلا عن طريق رفع مستويات الاستثمار المنتج و توجيهه نحو القطاعات الخالقة للثروة و المستخدمة لموارد البلاد الطبيعية و المالية و البشرية بكفاءة و فعالية، و يتم ذلك عن طريق

<sup>1</sup> Blonigen,B, op,cit, page 33.

وجود مؤسسات جيدة تضمن احترام قواعد المنافسة الأمر الذي يسمح بتقليص تكلفة المعاملات و تشجع الاستثمار المحلي. أما ليلي شيخة (2008) من جامعة باتنة الجزائر، في دراسة حاولت تحليل تأثير حماية براءات الاختراع على نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد توصلت في هذه الدراسة إلى الكثير من النتائج من أهمها أن نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخضع بالضرورة إلى قوانين حماية براءات الاختراع بل يتعلق بظروف أخرى مساعدة كالتحفيزات الجبائية و ارتفاع مؤشر الإبداع.<sup>1</sup>

### خاتمة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل، حاولنا أن نظهر أهمية الجانب النظري للدراسة، انطلاقاً من تحديد العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر سواء المرتبطة بالبلد المضيف أو الشركة العالمية، تم عرجنا على أهم المحددات المرتبطة بالسياسة المالية و التي تشكل لب هذه الدراسة، كما أننا حاولنا ذكر مختلف النظريات التي حاولت شرح سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، و من خلال التحليل النظري لاحظنا أن هناك عدد لا يستهان به من العوامل التي بإمكانها أن تؤثر على حدوث و تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، و لكن الأهم من ذلك أنه لا بد من وجود نظرية عامة يمكنها أن تجمع تلك العوامل و المحددات بأسلوب علمي قابل للاختبار و التطبيق و من تم يمكن الاستفادة منه. و ذلك راجع إلى أن غالبية النظريات التي تعرضنا لها اعتمدت في بناء محتواها على محدّد أو مجموعة من المحددات مع إهمال بعضها في التحليل.

فظاهرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيضة، أو الخارجة من الدول الأم تتعلق بكثير من العوامل و المحددات سواء تعلقت بالدولة المضيضة أو بالشركة العالمية المستثمرة خارج حدودها الوطنية كما ذكرنا. إلى حد الساعة لا توجد نظرية تشمل جميع المحددات، إلا أن نظرية Dunning تبقى إلى حد كبير الأقرب إلى ذلك. فعلى الرغم من أن تلك النظريات تركز على أسس تحليلية جيدة و مبررة، لكن قد يصطدم تطبيقها على أرض الواقع بأمور تخالف تماماً ما جاءت به تلك النظريات خاصة إذا ما تمت الاستثمارات في ظروف مختلفة.

فالنظريات غير كاملة و تعطي تفسيراً جزئياً كما تعتمد على مناهج مختلفة. بل أن تلك النظريات أحياناً ما يناقض بعضها البعض، و عليه من المفروض النظر إليها أنها مجرد آراء بدلا من انطلاق وصف النظريات عليها، لأن أي نظرية

<sup>1</sup> صالح العصفور، ملخص وقائع مؤتمر " اتجاهات اقتصادية علمية 3 تحت عنوان " اقتصاديات علمية في عالم متغير " ( الكويت 16-17 ديسمبر 2008)، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الحادي عشر - العدد الثاني - يوليو 2009، ص 72-76.

لا بد أن تجد لها تطبيقاً مقنعاً في الواقع، وهذا يعود إلى أن حقل الاستثمار الأجنبي المباشر شديد التعقيد و سريع التغير كما يغطي الكثير من العوامل غير المتكافئة و التي لا يمكن لنظرية واحدة احتوائها، فلا توجد نظرية واحدة من بين النظريات السابق ذكرها تستطيع إعطاء شرح كامل لأسباب الاستثمار أو أشكاله و تطوره التاريخي، و عدم الكمال هذا ليس من المستغرب بسبب الحداثة النسبية للظاهرة و تعدد الدوافع التي يشكل منها جزء من القرارات الاستثمارية للشركة، حتى النظرية الانتقائية لـ Dunning الشاملة و المقبولة لدى الكثيرين، فشلت في إعطاء نظرية عامة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالمفهوم الذي يدمج عناصر راجعة إلى الملكية مع ميزات التمركز فشل في إعطاء تفسير للحكمة من قيام الشركة بتفضيل القيام بالاستثمار في الخارج، في حين تفضل الأخرى في ذات الظروف المشابهة عدم الاستثمار في الخارج.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 63 و 64.

### مقدمة الفصل:

يُعد النمو الاقتصادي حاجة ملحة على المستوى العالمي، و لذلك فإن من أولويات التنمية في البلدان النامية نمو الدخل و رفع مستويات الاستثمارات و الصادرات و خلق فرص عمل أكثر و أفضل و محاولة الاستفادة من التقدم التكنولوجي. و ليس عيبا أن البلدان النامية قد وضعت تحت ضغط كبير لرفع نوعية و قابلية مواردها إذا أرادت تلك البلدان أن تنجز تلك الأهداف<sup>1</sup>. لقد تضررت الوضعية المالية الجزائرية بشكل واضح بعد الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار البترول بداية من سنة 1986، و من ثم انعكست هذه الوضعية بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري ككل، لقد كانت أزمة الديون الخارجية خانقة و معرقة للنمو الاقتصادي الجزائري، الأمر الذي دفع الجزائر أن تتحرك في أسرع الآجال من أجل تخفيف عبئها و إيجاد موارد تمويلية بديلة اقل ضررا منها، و كان لزاما عليها أن تفتح أكثر على الاقتصاد العالمي من اجل تدعيم مواردها المحلية و بعث عجلة الاستثمارات في الجزائر من جديد من خلال الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذه السياسة أصبحت مقبولة إلى حد ما مقارنة بالاستدانة المباشرة و متأهات المديونية الخارجية، و من ثم اندفعت الجزائر من أجل تخفيف أزمة ديونها الخارجية إلى محاولة تحقيق مساهمة الدول و الهيئات الدائنة في إطار جدولة ديونها في ملكية الأصول الإنتاجية فيها، أي استبدال الديون بما يقابلها من الاستثمارات المباشرة سواء من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. و في هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول النامية نجحت في تحقيق ذلك، إذ قامت بعض الدول مثل تركيا و الشيلي و المكسيك و البرازيل ببيع أصولها الإنتاجية للجهات الدائنة كوسيلة لتخفيض حجم ديونها الخارجية<sup>2</sup>.

إن الدين العام الجزائري لم يعد قضية رئيسية و مشكل حساس في خضم ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة، حيث كان يمثل 69 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 و قد بلغ 29 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2005، و يلحظ من خلال هذا انخفاض معتبر في قيمة الدين العام الجزائري نتيجة الوثيرة المرتفعة لأسعار النفط في الأسواق العالمية. و في نفس السنة أي 2005 كان هناك فائض في الميزانية معتبر ( 14 % من الناتج المحلي الإجمالي)، إلا أنه إذا أهملنا مساهمة الإيرادات البترولية في الموازنة العامة للجزائر فيبقى العجز معتبر نوعا ما. هناك ارتفاع في حجم النفقات العامة الموجهة إلى ترقية البنية التحتية، إضافة إلى الإعانات المالية المرتفعة التي تقدمها الدولة؛ فما هو

<sup>1</sup> محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض الدول العربية، الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 92.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ملاحظ أن مساهمة الإيرادات البترولية في الجزائر جد معتبرة حيث قد بلغت في سنة 2005 نسبة 71 % من الإيرادات الإجمالية، على عكس إيرادات الجباية العادية التي تبقى جد منخفضة. ما يجب الإشارة إليه أن ارتفاع حجم النفقات العامة في الجزائر بهذه الوتيرة السريعة قد يحدث ارتفاع خطير في نسبة التضخم في البلاد نتيجة استفحال الاقتصاد الموازي و عدم القدرة على التحكم في أسعار المنتجات و الخدمات، كما يجب العمل على إصلاح الإدارة الجبائية الجزائرية و مواجهة ظاهرة الغش و التهرب الضريبي بصرامة و أكثر جدية.

في ما يتعلق بالتطورات التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر عملت الجزائر على تحقيق إصلاحات تشريعية و التي من بينها تبني قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة؛ قوانين بعضها لها علاقة مباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر و البعض الآخر يخصه كإطار قانوني مستقل يعمل على تشجيعه و تنظيمه و سنتعرض للمسار القانوني بالتفصيل في المبحث الأول.

### المبحث الأول: الإطار القانوني و المؤسسي

لقد كانت للمرحلة الاستعمارية الطويلة التي عاشتها الجزائر، و الثورات التحريرية المقاومة للوجود الأجنبي فيها الأثر الكبير على نظرة الجزائر قيادة و شعبا إلى أي تواجد أجنبي مَهْمَا كان شكله. و على هذا الأساس لعبت ظروف ثورة التحرير بشكل مباشر على تصورات الدولة في ما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اعتبره بعض القادة التاريخيين على أنه خطر على السيادة الوطنية، كما نظر إليه بعض القادة الآخرون نظرة أخرى بأنه ضرورة لا غنا عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، و اتجه هذا النقاش الذي ساد الجزائر بعد توقيع اتفاقيات إيفيان Evian إلى تحليل مدى تأثير رؤوس الأموال الأجنبية على الاستقلال الاقتصادي لدولة الجزائر المستقلة بعد فترة استعمارية طويلة. و هل يمكن الكلام عن أموال أجنبية محايدة، أم يمكن اعتبارها فقط كوسيلة لتدخل و تواجد الدولة المصدرة لرأس المال في اقتصاد الدولة المضيفة، و يظهر من خلال الأفكار المقدمة في كل من ميثاق طرابلس و ميثاق الجزائر حساسية السلطة الواضحة و نظرتها المريبة و الحذرة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بلغت حد التخوف من إمكانية تحول هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى شكل جديد من أشكال الاستعمار. و كرد فعل طبيعي لهذه النظرة قررت السلطة القائمة آنذاك إخضاع المبادرات الأجنبية لقيود القانون الداخلي، و الذي تبني موقف حذر من كل وجود أجنبي.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

فما مدى تطابق هذا الموقف مع المفهوم الكلاسيكي للاستثمار الأجنبي المباشر؟ و في حالة التباين بين الموقفين لماذا لجأت الجزائر أصلا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر؟ و هل كان هذا اللجوء اختياري أم اضطراري؟

و مع مراعاة هاتين الفرضيتين، ما هي الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى اعتماد هذا الموقف الحذر من الاستثمار الأجنبي المباشر؟ و كيف كان تعامل قانون الاستثمار في الجزائر مع عملية التأميم؟ و لهذا خصصت الدولة قانونا خاصا بالاستثمارات. و هل استطاع هذا القانون بتشريعاته المختلفة من تحقيق الغايات المرجوة و المنتظرة منه؟ و السؤال الذي يطرح نفسه، هل اهتمت الجزائر في ظل النظام الاشتراكي بالاستثمار الأجنبي؟ حيث أن السلطة الاشتراكية القائمة بعد الاستقلال إلى غاية سنة 1978 لم تكن مهيأة كثيرا بمسألة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فما هو موقف سلطة إعادة الهيكلة اتجاه هذه المسألة خاصة إذا سلمنا بنية الجزائر في التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق<sup>1</sup>.

سنحاول من خلال هذا أن نستعرض وقفة تاريخية قانونية للأمر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و كما ذكرنا سابقا كانت للثورة الجزائرية ضد التواجد الفرنسي الأثر العميق في بلورة موقف الجزائر من أي تواجد أجنبي مهما كان شكله أو أشكاله؛ و تركت حرب التحرير أثرها على تصورات الدولة في ما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص. حيث سعت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال إلى محاولة التوفيق بين التمتع بالحرية المطلقة و الضرورة الملحة لتحقيق التنمية الوطنية، لكن بعد انقلاب 1965 اتجهت الجزائر من جديد إلى التحكم أكثر في مبادئ السيادة و الحرية الوطنية، و هذا ظهر جليا من خلال إخضاع الاستثمار الأجنبي المباشر لمنطق السيادة الوطنية و في نفس الوقت وضعت قانونا خاصا بقطاع المحروقات الذي استمد جذوره من قانون البترول الصحراوي الصادر بموجب الأمر 1111/58.\*

### 1 الأمر التشريعي رقم 277/63:

من خلال الأمر رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 و المتعلق بالاستثمار، يظهر وضع الاستثمار الأجنبي المباشر و كيف تأثر بظروف الحكم السائدة آنذاك؛ حيث اعتمد الرئيس بن بلة سياسة توازن المصالح الوطنية و ضرورة تحقيق التنمية. و لكن هذه السياسة عُوْضت بسياسة إخضاع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطق السيادة الوطنية

<sup>1</sup> تجة الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

\* حاولت الإدارة الفرنسية من خلال ما عُرف بمخطط قسنطينة، تحقيق التنمية في الجزائر عن طريق إشراك القطاع الخاص في مجموع التنمية. كما أنها في السنة الموالية أي في 21 مارس 1959 أعدت تهيئة المجمعات الصناعية الإفريقية و التي تحولت بعد ذلك إلى مكتب الاستثمار في إفريقيا و قد استفادت الاستثمارات المنجزة خلال تلك الفترة من مزايا تفضيلية و ضرائب أقل.

<sup>2</sup> الأمر التشريعي رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963، الجريدة الرسمية رقم 53، المؤرخة في 2 أوت 1963.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و هذا بعد الانقلاب. و لقد حاولت فرنسا حماية ممتلكاتها من شركات خاصة تلك التي كانت تنشط في قطاع المحروقات من خلال اتفاقيات إفيان و التي نصت على ضرورة المحافظة على الحقوق المكتسبة للأشخاص المعنوية و الطبيعية من الجنسية الفرنسية، و ضرورة مشاركة فرنسا في تنمية الجزائر المستقلة في شكل مساعدات مالية و نقدية مختلفة. و رغم أن الجزائر صادقت على هذا إلا أنه لم يكن يعكس إرادتها، حيث اعتبرت الجزائر آنذاك الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة الحاجز و العائق و حتى الخطر على السيادة الوطنية. و يؤكد ذلك ميثاق الجزائر لسنة 1964 عندما نص على أنه يجب تحليل فائدة و فعالية هذه الشركات ذات الاقتصاد المختلط من حيث مدى مساهمتها في تحقيق مصلحة الشعب و ليس مصلحة البرجوازية المحلية المرتبطة بالامبريالية الاستعمارية.

و في هذا الإطار أخضعت الجزائر الاستثمار الأجنبي المباشر لدقتر أعباء يلتزم به الشريك الأجنبي بالتكوين التقني للإطارات المحلية بغرض تأهيلها مستقبلا لتسيير الاقتصاد الوطني، و في نفس الوقت شرعت الجزائر في تأميم الأملاك الشاغرة للمعمرين و الاستغلالات الفلاحية المملوكة من طرف الأجانب<sup>1</sup>. و رغم ما عرفته الجزائر من تأميمات في تلك الفترة، أصدرت قانون رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 و المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي دعى إلى حرية أكبر في حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر. و من خلال هذا يظهر ذلك الاعتراف النسبي بحرية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أن المشرع الجزائري اعترف بحرية الاستثمار الأجنبي المباشر بشرط عدم إخلاله بالنظام العام و بقواعد التأسيس المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات الداخلية...<sup>2</sup> و تركيز المشرع على مبدأ حرية الاستثمار يظهر اعتماد الجزائر المفهوم الليبرالي للاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يتضح ذلك جليا من خلال مواد قانون الاستثمار. حيث يبرز ذلك من استعمال "مصطلح" الحرية" لأكثر من ستة مرات في نص تشريعي لا تتعدى مواد الـ 37 مادة، و من حيث تمديد نطاق تطبيق القانون إلى كافة رؤوس الأموال الأجنبية دون تمييز و مهما كان مصدرها، و من حيث تكريس هذا القانون لقاعدة المساواة فيما بين المستثمرين خاصة في ما يتعلق بالأعباء الضريبية و لم يكتف المشرع بذلك بل أحاط مبدأ الحرية بعدة ضمانات حسب ما تذهب إليه المادة السادسة و ما يليها من قانون الاستثمار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مرسوم تنفيذي رقم 388 / 63 المؤرخ في 01 أكتوبر 1963 .

<sup>2</sup> الأمر التشريعي رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 و المتعلق بالاستثمار.

<sup>3</sup> عجة الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 168 و 169 .

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و من خلال الأمر التشريعي 277/63 فإن الاستثمار الأجنبي المباشر\*، هو عبارة عن تحويل لرؤوس أموال الأجنبية، بغرض تمويل استثمارات منتجة بالجزائر، على أساس الحرية في الاستثمار و المساواة في المعاملة و الحماية ضد المخاطر غير التجارية.\*

### 1-1 ضمانات الأمر التشريعي رقم 277/63 :

يستفيد المستثمر الأجنبي في الجزائر من خلال هذا الأمر التشريعي، من نوعين من الضمانات:

الضمانات العامة: تطبق هذه الضمانات على كافة رؤوس الأموال الأجنبية مهما كان مصدرها، و بصدد ممارسة النشاط يتمتع المستثمر الأجنبي بحرية الاستثمار، بشرط عدم المساس بالنظام الداخلي العام، كما يستفيد المستثمر الأجنبي من حرية التنقل و التحديد الحر لمكان إقامته و إقامة مستخدميه، مع التمتع بحق المساواة في المعاملة خاصة أمام الأحكام الجبائية، أي أنه يلغى كل امتياز نتيجة الجنسية<sup>1</sup>.

الضمانات الخاصة: تختلف هذه الضمانات حسب كيفية تدخل الاستثمار الأجنبي المباشر و في هذا المجال، ميز المشرع الجزائري بين المؤسسات الأجنبية المعتمدة و المؤسسات الأجنبية المنشأة بموجب اتفاقية<sup>2</sup>، حيث تتمتع كل منها بضمانات خاصة.

1-الضمانات الخاصة الممنوحة للمؤسسات الأجنبية المعتمدة : يشترط المشرع على المستثمر للاستفادة من الضمانات أن يتحصل على اعتماد من السلطة المختصة، و ذلك إما بغرض إنشاء مؤسسة جديدة و إما لتوسيع مؤسسة موجودة أصلا. و يمنح الاعتماد بناء على طلب من المستثمر الأجنبي و موجه إلى اللجنة الوطنية للاستثمار، و التي تتشكل من المدير العام للتخطيط و الدراسات الاقتصادية، رئيسا من مدراء التصنيع و الميزانية و القرض و الخزينة و البنك المركزي، الصندوق الجزائري للتنمية و ممثلين عن وزارات العمل و الخارجية و إعادة البناء و أيضا ممثلين عن السلطة التشريعية و ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين. و ما يلاحظ على هذه التشكيلة طغيان الطابع التقني على أعضائها، و تكفي

\* من خلال المادة الثالثة من الأمر التشريعي رقم 277/63، فإن المستثمر الأجنبي هو كل شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية، و الإنشكال الذي يطرح هو ذلك التعلق بجنسية الأشخاص المعنويين (الشركات)، هناك عدة معايير دولية لتحديد ذلك لا يتسع المجال هنا لذكرها. و قد تبني المشرع الجزائري من خلال قانون 277/63 معيار المقر الاجتماعي تماشيا مع ما هو معمول به في القانون الفرنسي الذي تم تمديد العمل به بموجب قانون 166/62...

\* تدخل هذه الأمور ضمن الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي.

<sup>1</sup> المادة السادسة من الأمر 277/63 تنص على أنه لا يتم نزع الملكية إلا في إطار أحكام قانونية، و عندما تتساوى قيمة الأرباح الصافية مع قيمة رؤوس الأموال المستوردة، حيث يخاطب هذا النص أساسا المستثمرين الأجانب.

<sup>2</sup> عليوش قريوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص 26.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هذه اللجنة بإصدار رأيها بشأن طلب الاستثمار و عندئذ يقوم الوزير الوصي على القطاع بإصدار مقررته الاعتماد، التي تحتوي على الضمانات المقررة للمستثمر، حسب محل الطلب، فإذا تعلق الأمر بمجرد توسيع المؤسسة موجودة فلا تتعدى الضمانات دائرة هذا التوسيع، و بشرط تفريد عناصر و نتائج النشاط المعتمد، كما يجب على المقررة التأشير على برنامج الاستثمار المزمع إنشاؤه و التكوين المتعلق به من قبل المستثمر و كذا إلزامه بإخضاع هذا النشاط لرقابة الدولة<sup>1</sup>. تتمثل أهم الضمانات التي تخص مقررة الاعتماد ما يلي:

- التمتع بحماية جمركية تسمح للمؤسسة الأجنبية المعتمدة مواجحة المنافسة الأجنبية أو الخارجية.
  - الحق في الحصول على قروض من الهيئات المالية للدولة بشرط أن تستغل هذه القروض في عمليات التجهيز و أن لا يتم اللجوء إليها إلا في حالة الضرورة. و الملاحظ أن النص التشريعي في هذا الإطار جاء خال من أي تحديد لحالات الضرورة المذكورة أعلاه.
  - التمتع بحق الأولوية في طلبيات الدولة المخصصة للصفقات العمومية المتعلقة بالأشغال أو التوريدات<sup>2</sup>.
- كما أنه إضافة إلى ما ذكرناه في ما سبق، يستفيد المستثمر الأجنبي المعتمد من إعفاءات كلية أو جزئية من حقوق النقل المفروضة على اكتساب العقارات المخصصة لإنشاء و توسيع المؤسسة المعتمدة، و من تخفيض كلي أو جزئي على كافة الرسوم و الضرائب أيا كانت طبيعتها المحصلة أو في طور التحصيل و ذلك لمدة خمس سنوات كأقصى مدة، و يمس التخفيض كذلك الحقوق و الرسوم و الضرائب الممكن فرضها على معدات التجهيز المستوردة من طرف المؤسسة المعتمدة لغرض الإنشاء أو التوسيع. و تتعهد الدولة بالرد الكلي أو الجزئي للرسم على الإنتاج المحصل على مشترياتها من هذه المعدات و تحدد كيفية الاستفادة من التخفيضات. و يتعين على وزارة المالية قبل إصدارها لهذا القرار أن تأخذ بعين الاعتبار القدرة التشغيلية للاستثمار و ذلك من حيث عدد مناصب العمل الدائمة المزمع إنشاؤها حسب طبيعة كل نشاط، و الآثار غير المباشرة على النشاطات التكميلية أو حجم الإنتاج المخصص للتصدير للحلول محلّ الواردات، و مدى مساهمة الاستثمار في تكوين اليد العاملة المحلية، و أخيرا حجم رأس المال الجديد المستورد.\*

<sup>1</sup> Laggoune, w, **La réforme du régime juridique des investissements privés**, revue algérienne N2/1989, page 55 et page 59

<sup>2</sup> عجة الجبلاي، مرجع سبق ذكره، ص 174 و ص 175 .

\* لمزيد من المعلومات عد إلى المادة رقم 19 من القانون رقم 277/63 و المتعلق بالاستثمار.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و الملاحظ على هذه العناصر، أنها بمثابة التزامات تتحملها المؤسسة الأجنبية المعتمدة في الجزائر، حيث أنها ملزمة بضمان تكوين و ترقية اليد العاملة المحلية، وفي حالة عدم الالتزام بذلك تتحمل المؤسسات الأجنبية أداء رسم التكوين المهني. كذلك هي ملزمة بالمساهمة في التنمية الوطنية من خلال جلب التكنولوجيا أو إشباع حاجيات السكان. و من خلال هذا، يتضح جليا أن المستثمر الأجنبي في الجزائر آنذاك كان يخضع لرقابة الدولة من حيث مناهج و أساليب تنفيذ البرنامج المؤشر عليه من قبل الوزارة الوصية على القطاع.

2- الضمانات الخاصة الممنوحة للمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية: ترتبط هذه الضمانات بالمؤسسات التي يزيد حجم استثماراتها قيمة خمسة ملايين فرنك فرنسي جديد و قابلة للتحقيق خلال ثلاث سنوات، و من تأسيس هذا النوع من المؤسسات يتطلب عقد اتفاقية ملحقة بين الدولة و المؤسسة الأجنبية. يتم على أساسها تحديد جميع حقوق و التزامات كل من طرفي الاتفاقية. كما يمكن أن تحتوي هذه الاتفاقية على ضمانات اقتصادية و تجارية خاصة حسب طبيعة و مميزات كل استثمار و يمكن أن تتضمن الاتفاقية أيضا مساهمة الدولة في الأرباح و إمكانية تحويل قروض الدولة الممنوحة للمؤسسة إلى مساهمات في الأرباح أو أسهم في رأس المال الاجتماعي لها. " غير أن إبرام هذه الاتفاقية لا يعفي المؤسسة الأجنبية من شرط الاعتماد المسبق و الذي يتم بنفس الكيفيات التي تخضع لها المؤسسة المعتمدة."<sup>1</sup>

و من خلال المادة رقم 18 من الأمر التشريعي رقم 277/63 المتعلق بالاستثمار، يشترط في هذا النوع من المؤسسات أن تساهم في تشغيل اليد العاملة المحلية و بصفة دائمة و أن لا يقل عدد العمال المحليين عن مئة عامل دائم، كما يجب عليها ممارسة نشاط اقتصادي يحضرا بالأولوية في المخططات و البرامج المقررة من قبل السلطة العمومية، و في المناطق التي سبق و أن حددتها هذه البرامج و المخططات.

تستفيد المؤسسات من نظام جبائي مستقر لمدة لا تتجاوز خمسة عشر سنة ابتداء من تاريخ الاعتماد، و يضمن هذا النظام لمؤسسات الاتفاقية تبات و استقرار أعبائها الجبائية، مما كانت طبيعتها و الناتجة مباشرة عن الضرائب و الرسوم و الإتاوات، و من غير أن يفرض عليها ضرائب أعلى من تلك المنصوص عليها في القانون الجبائي العادي و بشأن التسهيلات المالية تستفيد المؤسسات الأجنبية من تخفيض في نسبة الفوائد على قروض التجهيز المتوسطة

<sup>1</sup> المادة رقم 17 من القانون رقم 276/63 المتعلق بالاستثمار.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و طويلة الأجل." إضافة على ذلك تستفيد المؤسسات من تخفيضات على وارداتها من الموارد الأولية الضرورية لنشاطها شريطة عدم توفرها في السوق المحلية و تكون هذه التخفيضات على شكل إعفاء كلي أو جزئي من الرسوم الجمركية".<sup>1</sup>

3- الضمانات الخاصة بالشركات ذات الاقتصاد المختلط: نظم المشرع قضية تأسيس هذا النوع من الشركات من خلال ما جاء في القسم الرابع من قانون الاستثمار، و قد اعتبرها المشرع كوسيلة تسمح للدولة بالتدخل في حقل الاستثمارات المنتجة و يتم التدخل من خلال المساهمة في رأس مال المؤسسة الأجنبية، و تهدف هذه المساهمة حسب المشرع الجزائري إلى تقوية الاقتصاد الاشتراكي آنذاك. و تشكل مساهمة الدولة في رأس المال الاجتماعي للشركات ذات الاقتصاد المختلط من حصص عينية أو نقدية أو عناصر معنوية. و تستفيد هذه بها \*، أما المؤسسات التي تعيد استثمار أرباحها فقد أعفاها المشرع من دفع الرسم على الأرباح الصناعية و التجارية على هذه الأموال المعاد استثمارها داخل الشركات من كافة الضمانات المنصوص عليها في قانون الاستثمار.

و ما يجب الإشارة إليه أن التشريع الجزائري قد أقر بحق الشركات الأجنبية في تحويل الأرباح و رؤوس الأموال في إطار التشريعات المعمول بها في البلاد. إضافة إلى هذا قد اعترف المشرع الجزائري بحق الاستفادة من ضمانات الاتفاقيات المدرجة ضمن المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر، إذا ما كانت هذه الضمانات أكثر فائدة لهذه الشركات الأجنبية من تلك المنصوص عليها في قانون الاستثمار.

### 2-1 فعالية الأمر التشريعي رقم 277/63:

من خلال كل ما ذكرناه، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هل كانت ضمانات هذا القانون مجدية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و جعله أكثر انتعاشا؟

لم يرقى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تلك الفترة إلى ما هو مطلوب، " و يمكن اعتبار أن هذا القانون لم يحقق أهدافه المسطرة و يرجع ذلك إلى سببين رئيسيين هما:

1. عدم ثقة الشركات الأجنبية في نظام رؤوس الأموال الأجنبية.
2. نقص الموارد المحلية، مع اقتران ذلك بضيق السوق الوطنية، و التي لا تتجاوز طاقتها آنذاك حدود القائم آنذاك، و الذي زواج ما بين حركة التأميم التي مست بعض المصالح الأجنبية و قانون الاستثمار الذي يسعى إلى جذب عشرة

<sup>1</sup> المادة رقم 10 من الأمر التشريعي رقم 277/63 المتعلق بالاستثمار.

\* ارتبطت هذه التشريعات بالقانون الفرنسي المعمول به بموجب الأمر رقم 166/62 .

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ملايين مستهلك و الملاحظ أن السلطة العمومية ذاتها، اعترفت بفشل هذا القانون حيث سارعت إلى إلغائه بعد انقلاب 19 جوان 1965<sup>1</sup>.

### 2 الأمر التشريعي رقم 284/66<sup>2</sup>

مباشرة بعد انقلاب 1965/06/19 ظهرت للوجود نظرة جديدة و مختلفة لمفهوم التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث كان الغرض منها بالدرجة الأولى هو إخراج الاقتصاد الوطني آنذاك من التوقعة إن صح التعبير التي تركته فيها فرنسا. و حسب مجلس الثورة\* في تلك الفترة كان الاقتصاد الجزائري يعيش حالة من الفوضى و لا يمكن الخروج منها إلا بانتهاج النظام الاشتراكي الذي يطابق واقع و حقائق الجزائر المستقلة حديثا. و على أساس هذه التصورات الجديدة المتجهة بادر مجلس الثورة بإلغاء الأمر التشريعي رقم 277/63، و استبداله بقانون جديد يعيد النظر في النظام القانوني للاستثمار، و حتى لا يتأثر الرأس المال الأجنبي بهذا الانتهاج الجديد قامت الجزائر بطمأنة المستثمرين الأجانب بما يتعلق نشاطاتهم داخل الجزائر و أن هذه التغييرات لن تمس حقوقهم المكتسبة في ظل النظام السابق. إلا أن ما هو واضح من خلال الأمر التشريعي 284/66 أن ثقة الأجانب أصبحت متذبذبة، حيث أن هذا القانون يرمي إلى إخضاع الاستثمار الأجنبي لمنطق السيادة الوطنية، و ذلك على أساس إحلال نظام الرقابة محلّ نظام حرية الاستثمار من جهة، و حصر التعاون الدولي في إطار الشركات ذات الاقتصاد المختلط من جهة أخرى.

### 1-2 استبدال نظام الرقابة محلّ نظام حرية الاستثمار:

اعتمدت الجزائر في بيان القانون الجديد للاستثمار على فكرة، أن نجاح القانون مرتبط بحجم الضمانات التي يوفرها الرأس المال الأجنبي و المحلي كذلك، و من خلال هذا يظهر أنه مبدئيا هناك استمرارية و تواصل في تطبيق نظام حرية الاستثمار إلا أن ما هو موجود في الأمر التشريعي 284/66 يخالف تماما هذه الفكرة.

و تستند عملية استبدال نظام الرقابة مكان حرية الاستثمار، إلى ضرورة إخضاع الاستثمار الأجنبي لمنطق السيادة. و ارتكازا على هذا فلين هذا يحسم الأمر في ما يخص الفصل بين مسألتين هامتين ألا و هما أولوية السيادة أو

<sup>1</sup> نجة الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 181 و ص 182 .

<sup>2</sup> الأمر التشريعي رقم 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، جريدة رسمية رقم 80 المؤرخة في 17 سبتمبر 1966، ص 901 .

\* لقد نص بيان مجلس الثورة على العمل على اتخاذ إجراءات حازمة لإخراج الدولة من أزمتها الاقتصادية الشاملة، و التي تجلت في انخفاض مستوى الإنتاج و الفساد الواضح في استغلال الأموال و استثمارها، من جهة و بطمئن في نفس الوقت شركاء الجزائر بعدم مساس هذه الإجراءات بالالتزامات الدولية لها و التي تتعلق أساسا بحقوق الشركات الأجنبية التي تنشط في التراب الوطني من جهة أخرى

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولوية التنمية في الجزائر و مدى ارتباط عمليات التنمية و دفع عجلة التطور في الجزائر بسيادتها و حريتها. لقد كانت التنمية عنصر متساو مع السيادة الوطنية في ما سبق، إلا أن التحول أصبح واضح في ما يخص هذا القانون. و أصبح ظاهرا رغبة الجزائر و ميولها إلى دفع عجلة التنمية باعتمادها على الطاقات الحيوية الخاصة للبلاد و التقليل من التواجد الأجنبي في بعض القطاعات المصنفة بأنها غير حيوية، و بالتالي في خضم هذا القانون بدأ الاستثمار الأجنبي في الجزائر يتراجع و يفقد استقلاليتها اتجاه السلطة العمومية، و تأتي في موضعها تبعية مزدوجة.\* لقد تجلت التبعية الاقتصادية في الجزائر من خلال منح بعض الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي، الذي يساهم بنشاطاته في زيادة تجهيزات البلاد حسب ما تشير إليه الفقرة الأخيرة من نص المادة الرابعة من قانون الاستثمار، و يحتل التعويض عن التأميم المكرس في نص المادة السادسة جوهر الضمانات، إذ لا يكون هذا التأميم مشروعاً إلا إذا كان مرتبطاً بمصلحة عامة، تفرض على الدولة استرجاع أملاك المؤسسة الأجنبية في شكل نص تشريعي يضمن للمستثمر الأجنبي الحق في الحصول على التعويض خلال اجل أقصاه تسعة أشهر، يكون هذا التعويض مساوي للأصول الصافية للمؤسسة كما حددها الخبر<sup>1</sup> كما يشترط في مبلغ التعويض أن يكون قابلاً للتحويل في حالة إذا ما كان الاستثمار منجز برؤوس أموال أجنبية، و كان الحائز له شخص أجنبي.\* و بناء على هذا النص القانوني، يمكن للمستثمر الأجنبي الاستفادة من هذه الحماية فور حصوله على الاعتماد و الذي يكسبه شرعية الإقامة و الاستثمار بالجزائر. غير أن المؤسس يحدد مفهوم هذه الحماية في تلك الحماية المحولة للأفراد و الأموال، و هي إشارة إلى مبدأ المساواة في المعاملة بينه و بين الخواص الوطنيين المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون الاستثمار، لكن هذه المساواة قد تجعله يخضع أيضاً لبعض القيود التي تمس نظام الملكية الخاصة الوطنية، و التي أوردها المؤسس في نص المادة 16 من الدستور و المتعلقة بفكرة التمييز بين الملكية الخاصة الاستغلالية و الملكية الخاصة غير الاستغلالية، و تطبيق هذه الفكرة على الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون محدوداً و لكنه ممكن، و يترتب عنه فقدان المستثمر الأجنبي الحائز على ملكية خاصة استغلالية للحق في الحماية. و في بعض الحالات للحق في التعويض في حالة التأميم و مثل هذا الاستنتاج كفيل بإدخال الشك إلى نفسية المستثمر الأجنبي خصوصاً في ظل

\* تبعية مزدوجة تعني بها تبعية قانونية ( المواد 20 إلى 27 من القانون رقم 284/66 و غالباً ما يتعلق الاستثمار بتدخل الشركات و ليس الأشخاص الطبيعيين ) في شكل اعتماد مسبق و أخرى تبعية اقتصادية ( المادة 08 من الأمر رقم 284/66 ) في شكل هيمة على رأس مال الاستثمار المشترك، و هما تبعتان أملتها العقيدة الاشتراكية آنذاك.  
<sup>1</sup> المادة الثامنة من الأمر التشريعي رقم 284/66.

\* لقد تم ذكر ذلك بصفة ضمنية في نص المادة رقم 68 من دستور 1976 و التي تنص على أنه " يحضى كل أجنبي مقم بصفة قانونية على التراب الوطني بالحماية المحولة للأفراد و الأموال ."

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

غياب معايير دقيقة للفصل بين الملكية الاستغلالية و الملكية غير الاستغلالية<sup>1</sup>، و إلى جانب هذا الضمان، اعترف المشرع للمستثمر الأجنبي بحق تحويل الجزء الموزع من الأرباح السنوية الصافية للمؤسسة و هذا بعد إنقاص الاهتلاكات و المؤونات المخصصة للاستثمار، غير أن الجزء الموزع من الأرباح لا يكون قابلاً للتحويل إلا في حدود المساهمة الأجنبية في الأصول الصافية للمؤسسة، و بشرط أن تكون هذه المساهمة في شكل رؤوس أموال مستوردة للجزائر و بصفة فعلية، و لا يمكن أن يتجاوز التحويل الفعلي للأرباح إلى الخارج سقف 16 % من مبلغ المساهمات الأجنبية كما تعد الأرباح القابلة للتحويل و المعاد استثمارها بمثابة رؤوس أموال مستوردة.\*

إن تحويل الأرباح إلى الخارج من طرف المستثمر الأجنبي في الجزائر يخضع إلى ترخيص من البنك المركزي الجزائري الذي عليه أن يتأكد من تحقق شرطين، أولهما ضرورة حصول المؤسسة الأجنبية الناشطة في الجزائر على موافقة من وزارة المالية<sup>2</sup>، و ثانيهما أن يكون الاستثمار قد تم انجازه بالفعل برؤوس أموال مستوردة، أو عن طريق عتاد مستورد سبق لمصلحة الجمارك أن أخضعتة للتقييم. إضافة إلى شروط أخرى لمنح الترخيص كضرورة توفر المؤسسة الأجنبية على احتياطي نظامي، و أن تكون في وضعية غير مدينة لمصلحة الضرائب أو الضمان الاجتماعي<sup>3</sup>. بهدف توفير مناخ ملائم و جذاب للاستثمار الأجنبي، اعترف المشرع الجزائري بحق المستثمر الأجنبي من الاستفادة من بعض المزايا الجبائية، و التي تمثل في إعفاء كلي أو جزئي من أداء حقوق النقل المترتبة عن اكتساب العقارات المخصصة للاستثمار، و من دفع الضريبة العقارية لمدة أقصاها عشرة سنوات، و من إعفاء مؤقت من دفع الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية و الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج ( TUGP taxe unique générale sur la production )<sup>\*</sup>.

و الجدير بالذكر أن الاستفادة من هذه المزايا الجبائية ترتبط بمدى مساهمة المستثمر الأجنبي في تمويل مشروع الاستثمار أو ما يُعرف بمعيار حجم الرأس المال المستورد إضافة إلى معيار التكوين و التقنيات المستعملة و معيار عدد العمال و قطاع و منطقة النشاط و حجم الإنتاج المصدر حيث كلما توفر المستثمر الأجنبي على هذه المعايير، كلما تضاعفت

<sup>1</sup> نجة الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 186 .

\* لم يتم تحديد سقف الأرباح المعاد استثمارها من طرف المشرع الجزائري في هذا القانون.

<sup>2</sup> المادتين رقم 40 و رقم 41 من قانون المالية لسنة 1970.

<sup>3</sup> Laggoune, w, op.cit, page 162.

\* المادة رقم 14 من الأمر التشريعي رقم 284/66 و تجمع هذه المادة في طياتها جملة من الإعفاءات تدخل ضمن المزايا الجبائية، و الملاحظ على هذه المزايا أنها تقوم على مبدأ المساواة في المعاملة المعترف به بموجب نص المادة العاشرة من قانون الاستثمار.

حظوظه في الاستفادة من نظام جبائي خاص ( خاصة عامل نقل التكنولوجيا \* الذي يكتسي أهمية خاصة في هذه المرحلة التي تتصف بكونها مرحلة الصناعات المصنعة ).

### 2-2 اقتصار الاستثمار الأجنبي المباشر في الشركات ذات الاقتصاد المختلط\*:

لقد ظهرت جليا ووجهة الجزائر إلى اعتماد نظام الشركات ذات الاقتصاد المختلط من خلال برنامج طرابلس. أي اعتماد شكل التعاون الدولي أو بتعبير آخر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في إطار الاقتصاد المختلط، و تؤكد ذلك في ميثاق الجزائر. \* كما أكدت المادة رقم 24 من نفس الأمر التشريعي، الرجوع إلى هذا التعاون إذا ما كان ضروريا أو مفيدا. و بما أننا نحن بصدد الأمر التشريعي 284/66 أي أنه تم إلغاء الأمر التشريعي 277/63، إلا أن فكرة التعاون من خلال الشركات المختلطة بقت مسيطرة على القرارات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر، بحيث احتفظ بها في نص المادة رقم 3 من الأمر التشريعي 284/66 المؤرخ في 15/09/1966، حيث أجاز المشرع الجزائري للدولة الاشتراك مع الرأس المال الخاص الأجنبي أو الوطني لتأسيس هذا النوع من الشركات، و ذلك ارتكازا على ثلاثة مبررات:

1. تسمح المشاركة للدولة بفرض رقابة دائمة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية بصفتها مساهمة في رأسها الاجتماعي.
2. تسمح لها بإزالة التعارض ما بين النظام الاشتراكي، الذي يفضل سيطرة الرأس المال العمومي في الاستثمارات، و نظام الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسعى إلى بناء قطاع خاص قوي.
3. و أخيرا يساعد الدولة على تحمل أعباء التنمية من خلال إشراكه في تنمية بعض القطاعات المعينة.\*

\* إن نقطة الضعف في مجمل هذه الضمانات و التسهيلات تتمثل في عدم اعتراف المشرع الجزائري بحق المستثمر الأجنبي في الحصول على القروض البنكية نظرا لحاجة الاقتصاد الوطني الماسة إلى رؤوس أموال مستوردة، و لعل هذه الحاجة هي السبب الحقيقي وراء دعوة الاستثمار الأجنبي إلى نقل التكنولوجيا.

\* من خلال المادة رقم 3 من الأمر التشريعي رقم 284/66، فإن الشركات ذات الاقتصاد المختلط تفتقر وجود مشاركة ما بين الدولة و الرأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي، بغرض تنمية قطاع معين، لكن هذه المشاركة غير خاضعة بصفة مطلقة لإرادة الشريك الثاني و تعني به المؤسسة الأجنبية، إذ تخضع لقيود تنظيمية تجعل منها مجرد إطار لتنظيم العلاقات الاقتصادية مع الخارج، بحيث نجد أن الأنظمة الأساسية لهذه الشركات لا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد المصادقة عليها بموجب مرسوم. إضافة إلى ذلك لا يتمتع الشريك الأجنبي بحق التحويل إلا في حدود نسبة مساهمته في الأصول الصافية للشركة ذات الاقتصاد المختلط، كما لا يمكن أن يتجاوز التحويل الفعلي للأرباح إلى الخارج سقف 16 % سنويا من مبلغ المساهمات الأجنبية و بترخيص من البنك المركزي.

\* حاول القانون رقم 277/63 إعطاؤها الصيغة القانونية في نص المادة 23، باعتبارها وسيلة تسمح للدولة بانجاز الاستثمارات العمومية.

\* لقد اعتبر المشرع الجزائري في نص الأمر التشريعي 284/66 القطاعات التي يمكن تنميتها من خلال الاعتماد على الاشتراك مع الرأس المال الأجنبي، بالقطاعات الثانوية أو غير الحيوية.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد اعتبرت هذه المبررات الثلاثة المذكورة أعلاه، الحافز النظري و القوي للجزائر آنذاك لاعتماد هذا النوع من الشركة و الذي يدخل ضمن إطار التعاون الدولي و الاتفاقيات الدولية التي تخص ذلك و المنعقدة آنذاك في إطار تعاون "جنوب - جنوب" أو "جنوب - شرق" ، أو "شمال - جنوب". و إليك الجدول رقم 5 الآتي يُبين حالة شركة في إطار الاقتصاد المختلط بين الجزائر و شركة فرنسية.

### الجدول رقم 5: شركات مختلطة منشأة من طرف الشركة الوطنية للحديد و الصلب

الشريك الأجنبي	الشركة المختلطة	المقر الاجتماعي	الرأس المال الاجتماعي	المساهمة	النشاط	تاريخ الترخيص
الشركة الفرنسية الجديدة	صيدال	الجزائر	500 مليون دج	51%	انجاز الغاز الصناعي	1973/01/12
الشركة الفرنسية الجديدة	جيني سيدار	الجزائر	200 مليون دج	51%	بناءات صناعية	1973/01/12

المصدر: وزارة الصناعة مأخوذ من المرجع: عجة الجليلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 193.

### 3 الأمر التشريعي رقم 13/82:

في سنة 1982 تبنت الجزائر قانون يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيورها<sup>1</sup> وتكون بذلك قد أكدت نيتها في رفض الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي، و فضلت الاستثمار عن طريق الشركات مختلطة الاقتصاد. يمكن إدماج اغلب الشركات المختلطة الاقتصاد المنشأة في إطار الاتفاقيات الدولية ضمن سياسة التعاون "جنوب - جنوب" ، و رغم حداثة فكرة التعاون "جنوب - جنوب" إلا أن الجزائر أعطتها أهمية كبيرة حيث بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة مع الدول النامية ما يقارب 357 اتفاقية معظمها تدرج في محور التعاون الاقتصادي بين الجزائر و الدول الإفريقية التي نالت حصة الأسد<sup>2</sup>.

يعتبر الأمر التشريعي رقم 13/82 امتداد خارجي لمنهجية التحرير الجزئي للمبادرات الخاصة المتبناة من طرف الجزائر ابتداء من سنة 1980، و ذلك في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني و التي تتبنى سياسة الانفتاح على الرأس المال الأجنبي. و في هذا الشأن يخضع الاستثمار الأجنبي لنظام قانوني استثنائي مثله

<sup>1</sup> الأمر التشريعي رقم 13/82، مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1402، الموافق ل28 أوت 1982، متعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيورها.  
<sup>2</sup> عجة الجليلي، مرجع سبق ذكره ، ص 265.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مثل القطاع الخاص الوطني، بحيث يختلف في أكثر مظاهره عن القواعد المألوفة للقانون الخاص و خاصة قواعد قانون الشركات المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري، إذا هناك نظام استثنائي خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بتأسيس استثنائي و نظام أساسي للشركة ذات الاقتصاد المختلط. كما فرض المشرع الجزائري على كل من يريد تأسيس شركة ذات الاقتصاد المختلط احترام ثلاثة إجراءات أساسية و هي :

أولا إبرام بروتوكول اتفاق: يتم إنشاء الشركة ذات الاقتصاد المختلط بموجب بروتوكول اتفاق موقع عليه من أطراف العقد، و يجري التفاوض بشأنه في إطار لجنة مختلطة مشكلة من ممثلي المؤسسة الوطنية و ممثل الشركة الأجنبية، و يكشف البروتوكول عن نية الشريك الأجنبي في العمل على إنشاء شركة ذات اقتصاد مختلط و تصرف قانوني أساسي لإنشاء هذه الشركة.\*

ثانيا صدور قرار وزاري مشترك: يصدر هذا القرار عن الوزير المشرف على القطاع و غالبا ما يكون وزير الصناعة، الهيئة الوصية على المؤسسات الاشتراكية و الوزير المكلف بالمالية، و كذلك الوزير المكلف بالتخطيط. إن وزير المالية يتدخل في الجانب المالي للاستثمار و خاصة في ما يتعلق بنظام الصرف و نظام الأسعار و نظام الجباية، و يتكفل بمختلف التسهيلات المالية الأخرى، حيث أن الإعفاءات الجبائية المقررة قد تؤثر بشكل أو بآخر على موازنة الدولة و من الواجب مراعاتها عند وضع التقديرات المرتبطة بالموازنة العامة. في حين وزير التخطيط فله دور مركزي في تنظيم السياسة الاقتصادية الدولية المتبعة آنذاك، و هو المؤطر القانوني لكل نشاط اقتصادي، إذ من صلاحياته إجراء مطابقة بين أهداف الشركة ذات الاقتصاد المختلط المعلن عنها في بروتوكول الاتفاق و الأهداف العامة المنصوص عليها في قانون المخطط.\* و ما يثير الانتباه أنه من سنة 1982 إلى 1984 لم تتعد شركتين اثنتين منشأتين في هذا الإطار.

ثالثا إصدار القانون الأساسي للشركة: مع تحرير هذا القانون تكون الشركة ذات الاقتصاد المختلط قد أتمت إجراءات إنشائها. و يخضع القانون الأساسي حسب الفقرة الأخيرة من نص المادة الثانية من القانون التجاري إلى القواعد المتعلقة بالشركات المساهمة و التي تتطلب توثيقه و شهره في السجل التجاري،\* و يحتوي هذا القانون على الهياكل المالية

\* نص المادة 3 من الأمر التشريعي رقم 13/82 على أنه " يتم إنشاء شركة الاقتصاد المختلط بموجب بروتوكول اتفاق يتضمن حقوق و التزام الطرفين."

\* و هذا ما أوضحته جيدا المادة رقم 3 من الأمر التشريعي رقم 13/82.

\* من المادة رقم 2 من الأمر التشريعي رقم 13/82.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و الإدارية للشركة و الممثلة في أجهزة التسيير و الإدارة، كما يقوم بتحديد صلاحيات كل جهاز داخل الشركة. إضافة إلى حقوق و التزامات الأطراف و طرق تسوية المنازعات المحتمل حدوثها خلال نشاط المؤسسة.

أما في ما يخص التنظيم المالي للشركات ذات الاقتصاد المختلط، فهو يقوم على قواعد غير مألوفة في القانون الخاص إذ رغم أن المشرع أضفى شكل شركة مساهمة على مثل هذه الشركات، إلا أن هناك جملة من الاختلافات تفصل بينها و تثير شهية النقاش حولها لا يتسع المجال للتعرض لها بالتفصيل،\* و تتمثل عموما في ما يلي:

■ من حيث مدى استقلالية مالية الشركة ذات الاقتصاد المختلط.

■ من حيث تمتع الشركة بمجموعة من الامتيازات ذات الطابع المالي.

■ من حيث إقرار بعض الضمانات لحماية و تشجيع رأس المال الأجنبي.

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مرحلة إعادة الهيكلة إعادة تنظيم لكيفيات تدخل الرأس المال الأجنبي و على هذا الأساس قامت الجزائر إلى إصدار الأمر التشريعي رقم 13/82 و الذي كما ذكرنا متعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط و هو ما يعني افتتاح جزئي على الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث رخصت الجزائر للأجانب إمكانية الاستثمار من خلال المشاركة في المؤسسات العمومية الجزائرية. إلا أن هذا الترخيص كان مقيد بحددين، من جهة يستبعد مشاركة الخواص الوطنيين من القدرة على إنشاء مثل هذه الشركات، و هذا الاستبعاد قد يقلل من فرص الاستثمار خاصة و أن ثقة الأجانب تتجه في العادة نحو القطاع الخاص المحلي، و من جهة أخرى فإن حصة الأجانب هي الأخرى مقيدة بنسبة لا تتعدى الـ 49% من رأس المال و هذا التقييد قد يؤثر هو الآخر على فرص الاستثمار أو يقلل منها إذا احتفظنا بنفس العبارة<sup>1</sup>.

\* لاكثر تفاصيل ارجع إلى المرجع: عجة الجليلي، مرجع سبق ذكره، من ص 286 إلى ص 290.  
<sup>1</sup> عجة الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 321.

4 الأمر التشريعي رقم 13/86 و الأمر التشريعي رقم 14/86:

إذا كما ذكرنا في ما يخص الأمر التشريعي 13/82، فإن حصيلة تطبيق هذا القانون كشفت على إنشاء شركتين مختلطتين فقط، رغم ما صاحب هذا القانون من خطاب سياسي تحفيزي و لم يتغير الوضع حتى بعد تعديل هذا القانون بموجب الأمر التشريعي رقم 13/86 حيث لم يغير هذا الأخير الكثير من الوضع السابق و بقي في أغلبيته حبر على ورق. إذا بقيت الجزائر دائما في إطار الشركات ذات الاقتصاد المختلط كصورة عن التعاون الخارجي و استعمال رأس المال الأجنبي في الجزائر. و قد تأكد ذلك الاتجاه في سنة 1986.\* و في سنة 1988 تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية استخلافًا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي.\*

و في نفس السنة كان الأمر التشريعي رقم 14/86\* و هو قد بين جملة الإجراءات الواجبة لاعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات و استغلال النفط، و من خلاله رخصت الجزائر للمستثمرين الأجانب الاستثمار في هذا القطاع غير أنها أخضعتة لتنظيم صارم باعتباره قطاعا استراتيجيا تتدخل فيه الدولة بصفة مباشرة و أساسية بحيث يتعين على المستثمر الأجنبي استكمال مجموعة من الإجراءات\* قبل إبرام عقد المشاركة مع الشركة الوطنية، و الذي هو في الآخر له نظام خاص به يختلف عما هو معمول به في قانون الشركات ذات الاقتصاد المختلط. يتم توزيع الأدوات داخل المشاركة حسب أحكام الأمر التشريعي رقم 14/86 حيث أنه لا دخل لإرادة الأطراف في ذلك، يتميز هذا التوزيع القانوني للأدوار بهيمنة الطرف الوطني على دور المتعامل و الذي هو حكر على الشركة الوطنية فقط على خلاف

الأمر التشريعي رقم 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 يعدل و يتم الأمر التشريعي رقم 13/82 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد وسيرها. الجريدة الرسمية، العدد 35، الموافق لـ 27 أوت 1986.

\* القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، 13 يناير 1988.

\* قانون ينظم الإطار القانوني للاستثمارات الأجنبية في المحروقات السائلة المؤرخ في 19/08/1986.

\* من ضمن هذه الإجراءات ضرورة الحصول على رخصة منجمية و التي هي إجراء أولي و إجباري لممارسة أي نشاط في قطاع المحروقات حيث نصت المادة رقم 9 من الأمر التشريعي رقم 14/86 على أنه لا يمكن أن تتم نشاطات الاستكشاف و البحث، الاستغلال و النقل، إلا بموجب سند منجمي يمنح فقط للشركة الوطنية عن طريق نص تنظيمي. و هذا في شكل قرار يصدر عن وزير الطاقة بطلب من شركة سوناطراك.\* الأمر التشريعي رقم 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 يعدل و يتم الأمر التشريعي رقم 13/82 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد وسيرها. الجريدة الرسمية، العدد 35، الموافق لـ 27 أوت 1986.

\* القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، 13 يناير 1988.

\* قانون ينظم الإطار القانوني للاستثمارات الأجنبية في المحروقات السائلة المؤرخ في 19/08/1986.

\* من ضمن هذه الإجراءات ضرورة الحصول على رخصة منجمية و التي هي إجراء أولي و إجباري لممارسة أي نشاط في قطاع المحروقات حيث نصت المادة رقم 9 من الأمر التشريعي رقم 14/86 على أنه لا يمكن أن تتم نشاطات الاستكشاف و البحث، الاستغلال و النقل، إلا بموجب سند منجمي يمنح فقط للشركة الوطنية عن طريق نص تنظيمي. و هذا في شكل قرار يصدر عن وزير الطاقة بطلب من شركة سوناطراك.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الأدوار المتعلقة بالتسيير و التي تكون محلّ مفاوضة بين الطرفين. و ما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد أن المشرع الجزائري قد خصص معاملة جبائية خاصة لعقد المشاركة بين الشركة الوطنية و المستثمر الأجنبي، بحيث تتغير نسبة الضريبة حسب ظروف منطقة الاستغلال، و في هذا الشأن ميّز المشرع الجزائري بين ثلاث مناطق " أ " و " ب " و المنطقة " ج "، و هذا بالنظر إلى الصعوبات الجغرافية و الجيولوجية التي تتميز بها كل منطقة. فبالنسبة للإتاوة تتغير نسبتها من منطقة إلى أخرى، فتكون في المنطقة " أ " 20 % و في المنطقة " ب " 16 % و في المنطقة " ج " تكون 12, 5 % . و تقدر الإتاوة على أساس الكمية و نوعية المنتج و تدفع لصالح الوزارة الوصية على القطاع. أما بالنسبة للضريبة على النتائج فتتغير من منطقة إلى أخرى كذلك، حيث تصل نسبتها في المنطقة " أ " إلى 85 % و في المنطقة " ب " 75 % و في المنطقة " ج " تقدر بـ 65 % و يحدد مبلغ الضريبة على أساس سعر البرميل من النفط في الأسواق العالمية. إضافة إلى هذه المعاملة الجبائية الخاصة أعفى المشرع أطراف المشاركة من الرسم على النشاطات الصناعية و التجارية، كما منح لها امتيازات جمركية من خلالها تعفى كل التجهيزات الضرورية لنشاط الشركة الأجنبية من كل الحقوق و الرسوم الجمركية<sup>1</sup>.

عرف قطاع المحروقات السائلة بعد صدور القانون رقم 14/86 انتعاشا ملحوظا، كان من نتائجه إبرام أكثر من 39 عقد استثماري أجنبي، يمكن تفصيلها على النحو التالي: 30 عقد للبحث و 6 عقود للاستكشاف و 3 عقود للمشاركة في الحقول الموجودة، كما عرفت هذه المرحلة اكتشاف الشريك الأجنبي لأكثر من 22 حقل بترول و غاز<sup>2</sup>. يظهر من خلال هذا أن القانون رقم 14/86 قد نجح نسبيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع، و ربما يفسر هذا النجاح بمرودية قطاع المحروقات مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى في الجزائر.

كان تأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد يخضع لبروتوكول يبرم بين الوزارة الوصية والشركة الأجنبية ولعقد يبرم بين الشركة الأجنبية و المؤسسة الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي.\* و بعد سنة 1988، أصبح البروتوكول يبرم بين صناديق المساهمة والشركة الأجنبية و العقد يبرم بين المؤسسة العمومية الاقتصادية والشركة الأجنبية و هناك إلغاء لبعض أحكام الأمرين التشريعيين 13/82 و 13/86 في هذا المجال. رغم أن الجزائر أرادت أن ترفع في نسبة رأس المال

<sup>1</sup> Terki N, op.cit, pages 47-52.

<sup>2</sup> Leila, A , Les privatisation dans les pays du Maghreb, Edition international, Alger 1999, page 173.

\* الأمر التشريعي رقم 13/82، مشار إليه سابقا.

الأجنبي، لكن النواب رفضوا ذلك وقد أعيدت الكرة في سنة 1989 من أجل رفع نسبة تدخل الرأسمال الأجنبي ورفض مرة ثانية من قبل النواب.

### 5 الأمر رقم 10/90 و المتعلق بقانون النقد و القرض:

لقد ميّز هذا القانون بين مفهوم المقيم و غير المقيم متخليا بذلك عن الفكرة التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر و التي تميز بين الوطني و الأجنبي، و قد ورد هذا التمييز صراحة في نص المادة 181 و المادة 182 من هذا القانون. خوّّل هذا القانون لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم و الترخيص للاستثمارات الأجنبية المباشرة و إلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام و الخاص، مع حرية الاستثمار و حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر و ضمانات ضد إجراء المصادرة<sup>1</sup>. لقد رخص المشرع الجزائري لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أي نشاطات اقتصادية غير تلك المخصصة صراحة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها، كما منح للمستثمر حسب نص المادة 184 ضمانات إعادة تحويل رؤوس الأموال و الأرباح و المداخيل و الفوائد إلى الخارج، كما أحال المشرع الجزائري فيما يتعلق بباقي الضمانات إلى الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر في هذا الشأن و ذلك طبقا للفقرة الأخيرة من نفس نص المادة المذكورة أعلاه. هناك نوعا ما منح للاستقلالية للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل أحكام قانون النقد و القرض، من زاوية كون هذا القانون قيد الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الإجراءات، و الشكليات و التي أفقدته حريته المنشودة، لكن مثل هذا الاتجاه يعتبر في الواقع مغالطة نظرية ليس لها أي أساس قانوني، إذ يندرج قانون النقد و القرض ضمن سلسلة القوانين المتعلقة باستقلالية الاقتصاد عن الإدارة العامة للدولة، و التي تم التدشين الرسمي لها مع صدور القانون التوجيهي للمؤسسات و لو أن استقلالية القطاع الفلاحي كانت اسبق منه<sup>2</sup>.

### 1-5 الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل أحكام قانون النقد و القرض

أولا من أهم مميزات هذا القانون أنه جاء ليكرس مجموعة من المبادئ، أولا مبدأ حرية الصناعة و التجارة، حيث أُلغى و بصورة ضمنية كل التنظيمات الاستثنائية التي تقيد الاستثمار الأجنبي، حيث وسّع من مجال تدخل المستثمرين الأجانب في كافة القطاعات باستثناء تلك المخصصة صراحة للدولة، حيث أنهم تم تحويل في دور الدولة في الجزائر من دور

<sup>1</sup> منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد 2، ص 129.

<sup>2</sup> Telmacani R , L'Etat bazar et globalisation, Edition Milkman, Alger 1999, page72.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الدولة المقاولَة Etat entrepreneur إلى دور الدولة الضابطة Etat régulateur. و مثل هذا الوضع يجعل من تدخل الدولة بمثابة الاستثناء و تدخل باقي الأعوان الاقتصاديين محليين كانوا أم أجانب هو القاعدة العامة. و ثانيا مبدأ التمييز بين المقيم و غير المقيم، و هي إقامة ذات بعد مالي بحيث لا تعنى بشخص المستثمر و إنما بمكان تواجد أمواله، و الفائدة العملية من وراء هذا التمييز هي فرض رقابة ملائمة على حركة رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، كما أنها تمنح الفرصة لغير المقيمين لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة الجزائرية أو مؤسساتها. \* و ثالثا مبدأ عدم التمييز بين الاستثمار الوطني و الأجنبي، حيث تقوم معاملة الاستثمار على أساس مبدأ المساواة و هي مساواة في الحقوق و الواجبات، و مصدر عدم التمييز في المعاملة هو القانون الدولي للاستثمار و الذي يشترط على الدولة المضيفة عدم تفضيل قطاع على الآخر. و أخيرا مبدأ تبعية الاستثمار للسياسة المالية و النقدية للبنك، حيث تظهر هذه التبعية في أمرين و هما التزام المستثمر الأجنبي بالعمل على توازن سوق الصرف و توازن لا يمكن قياسه إلا من خلال الاقتصاد الكلي، و كذلك الالتزام بعدم إحداث وضع يميز بطابع الاحتكار أو الكارتل حسب ما تنص عليه المادة 190 من قانون النقد و القرض.

### 2-5 أسس الاستثمار الأجنبي المباشر:

في ظل قانون النقد و القرض هناك شكلين للاستثمار الأجنبي، استثمار أجنبي مباشر و الذي ينجز و يمول كلية من طرف المستثمر غير المقيم في الجزائر سواء كان هذا المستثمر شخص طبيعي أو معنوي، و استثمار أجنبي غير مباشر و يتمثل في مختلف الترتيبات التعاقدية و كذا شركات الاقتصاد المختلط الخاضعة للقانون الجزائري. إن البحث في أسس الاستثمار الأجنبي المباشر هو في مكانة الجزء العملي و التطبيقي من النظرية العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أين يظهر بوضوح سياسة الجزائر اتجاه الاستثمارات الأجنبية و خاصة منها المباشرة من حيث الاعتماد و التعامل، حيث بدلت الجزائر مجهودا هاما لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات، و قد ظهر واضحا هذا المجهود المبذول من طرف الجزائر في ثلاثة أنواع من الأسس و هي:

\* لاكثر تفاصيل يمكن الرجوع إلى المادة رقم 183 من الأمر 10/90 قانون النقد و القرض.

1. الأسس القانونية:\* و التي جاءت في القوانين الداخلية المنظمة للاستثمارات الأجنبية.
  2. الأسس الاتفاقية: و التي تتعلق بمختلف الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأجنبية بشأن حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة.\* و كانت معظم الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر جاءت بعد صدور قانون النقد و القرض.
  3. الأسس التنظيمية: و هي مجموعة من الأسس الناتجة عن مختلف الأنظمة التي أصدرها بنك الجزائر و مختلف الهيئات العمومية الأخرى المسؤولة عن تنظيم الاستثمار الأجنبي.
- و تأسيسا على ذلك يمكن تقييد قانون النقد و القرض ضمن مجموعة قوانين الاستقلالية، حيث اعترف لأول مرة و بصفة غير معهودة باستقلالية الاستثمار الأجنبي المباشر عن الجهاز الإداري للدولة، بحيث تم تكليف مجلس النقد و القرض بمنح الاعتمادات لمثل هذه الاستثمارات و هو مجلس ذو طبيعة نقدية و مالية أكثر منه جهاز إداري تابع للسلطة التنفيذية. إذا لقد ساهم هذا القانون في توسيع دائرة الحرية الممنوحة للمستثمرين غير أن هذه الحرية لم تكن كافية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إصدار قانون جديد للاستثمار تمثل في الأمر التشريعي رقم

12./93

### 6 الأمر التشريعي رقم 12/93 ( قانون ترقية الاستثمار )\*

و كنتيجة للضغوطات التي عاشتها الجزائر من جراء اعتمادها لبرنامج التعديل الهيكلي تحت مراقبة صندوق النقد الدولي، و الذي أجبر الجزائر على تطبيق هذا البرنامج بما يحتويه من إجراءات مشددة خصت الخصوصية و تقليص حجم الدولة و تحفيز الاستثمار الخاص. و لقد كانت قضية الاستثمار من الحلول الإلزامية للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد، و هذا ما ظهر جليا من خلال القانون الجديد للاستثمار، حيث اعتبرت الجزائر الاستثمار بمثابة العنصر الثمين لإعادة تأهيل الاقتصاد الجزائري. و جاء الأمر التشريعي رقم 12/93 و المؤرخ في 1993/10/05 و المتعلق بترقية الاستثمار و الذي احتوى في طياته على أمر جديد في غاية الأهمية ألا و هو تكريس حرية الاستثمار الخاص و طنيا كان أم أجنبيا.

\* يتميز النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية في ظل قانون النقد و القرض بأنه نظام غير موحد، بحيث يقوم على مبدأ الفصل بين القطاعات و الذي يعني تمتع قطاع بنظام قانوني مستقل عن الآخر. (كان هناك نظام قانوني للاستثمارات في ظل قانون النقد و القرض و نظام قانوني للاستثمارات في ظل قانون المحروقات).

\* لأكثر تفاصيل ارجع إلى المرسوم 345/91 و المرسوم رقم 346/91 و المرسوم رقم 420/90.

\* بمقتضى الأمر التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 منشور في الجريدة الرسمية المؤرخة في 1993/10/10 رقم 64.

1-6 حرية الاستثمار:

في إطار حرية الاستثمار عادة ما يفرق القانون الدولي للاستثمار بين ثلاثة أنظمة أساسية، نظام قمعي لا مجال فيه لحرية الاستثمار، نظام رقابي يقيد و يعيق غالبا هذه الحرية، و نظام تحفيزي يدعم و يحمي حرية الاستثمار و ذلك من خلال توفير مختلف الحوافز المالية منها و التنظيمية و ضمن هذا النظام الأخير يندرج القانون الجزائري للاستثمار، الذي سائر تطورات القانون الدولي للاستثمار و اكتسب رضا الهيئات المالية الدولية.\*

يعتمد القانون الدولي للاستثمار على مجموعة من المؤشرات لقياس حرية الاستثمار، مؤشرات تنظيمية و مؤشرات مالية، فبالنسبة للمؤشرات التنظيمية فتتمثل في تخلي البلد المضيف عن الترخيص المسبق أو الاعتماد حسب الصيغ التقليدية التي اعتمدها الدولة ي مراحل سابقة، و ينتج عن سحب هذه الآليات تراجع الدولة عن الاستثمار في كثير من القطاعات الاقتصادية. أما في ما يخص المؤشرات المالية، فتربط بإعطاء رؤوس الأموال الخاصة حرية أكبر في حركتها، من خلال تخلي الدولة عن الاحتكار، و الرفع من القيود الجمركية و توفير مناخ من الحرية التجارية بما يساعد على تدفق رؤوس الأموال و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى كل التحفيزات الجبائية و الجمركية<sup>1</sup>.

يتوفر النظام القانوني الجزائري على العديد من المؤشرات الدالة على حرية الاستثمار بدءا بالدستور و مروراً بالتشريعات المختلفة، و انتهاءً بالتنظيمات الهادفة إلى تكريس هذه الحرية. كما يتميز القانون التجاري الجزائري بطابع ليبرالي بحث، و هذا ما يؤكد القانون رقم 08/93 المؤرخ في 1993/04/25 المعدل و المتمم للقانون التجاري، و قد مست التعديلات على الخصوص، تبني أشكال جديدة للأوراق التجارية تمثلت في سند المخز و سند النقل و عقد تحويل الفاتورة بموجب المادة 543 مكرر منه.\* و تبني أشكال جديدة للشركات تضاف إلى الأشكال السابقة من بينها شركة التوصية البسيطة، المؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة، و شركة التوصية بالأسهم، و يهدف المشرع الجزائري من خلال هذه التعديلات إلى جعل القانون التجاري الجزائري أكثر انسجاما مع متطلبات المستثمرين، علما أن بعض أنواع الشركات مستلهم من التجربة الألمانية و المعمول بها في الكثير من دول العالم و التي تحفز أكثر الشركاء الأجانب خاصة. إضافة إلى تبني أشكال متنوعة للأوراق المالية في نص المادة 715 مكرر منه و التي ذكرت إضافة إلى

\* من ضمن ما جاء من تقارير البنك الدولي لسنة 1994 أن فرص الاستثمار في الجزائر أصبحت تتمتع بكل الحريات المطلوبة، من خلال إصدار القانون الجزائري للاستثمار.

<sup>1</sup> مجلة الجبالي، مرجع سبق ذكره، ص 580 و ص 581.

\* لأكثر تفاصيل ارجع إلى المادة رقم 543 مكرر و ما يليها من المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 1993/04/25 المعدل و المتمم للقانون التجاري الجزائري.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الأسهم و السندات المعمول بها سابقا شهادات الاستثمار و شهادات الحق في التصويت و سندات المساهمة و سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم و سندات الاستحقاق ذات القسيما و طريقة اكتتاب الأسهم، و يهدف هذا التنوع إلى تزويد السوق المالية بالأدوات القانونية المناسبة و الضرورية لسير نشاط البورصة المنشأة بموجب المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 1993/05/23 و المدعمة لاحقا بالأمر رقم 08/96 المؤرخ في جانفي 1996 و المتعلق ببيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، و هكذا أراد المشرع الجزائري من وراء هذه التعديلات المتتابعة إلى جعل القانون التجاري الجزائري أكثر تأقلا مع متطلبات الاستثمار و الافتتاح على رؤوس الأموال الخاصة الوطنية كانت أم أجنبية.

لقد اعترف المشرع الجزائري بصفة واضحة بمبدأ حرية الاستثمار و قد ظهر ذلك جليا من خلال المادة رقم 03 من قانون ترقية الاستثمار ( الأمر رقم 12/93 ) و التي تنص على أنه " تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع و التنظيم المتعلقين بالأنشطة المقتنة و تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح لدى وكالة ترقية الاستثمار " و من خلال هذا يتبين بأن المشرع الجزائري أعطى بكل وضوح حرية الاستثمارات، و تتأكد هذه الحرية انطلاقا من تبني هذا القانون مبدأ المساواة في المعاملة و عدم التمييز بين المستثمرين الجزائريين و المستثمرين الأجانب. \* و التخلي عن آلية الاعتماد المسبق و استبدالها بآلية التصريح المسبق. \* و كذلك أشار بوضوح إلى تنوع أشكال الاستثمار الأجنبي من مباشر و غير مباشر.

### 2-6 تصحيح الوضعيات المختلة لقانون ترقية الاستثمار:

لقد اعتبر قانون ترقية الاستثمار أنه قانون غير سيئ و يبقى مقبولا إلى حد ما، إلا أنه ليس بالقانون المثالي و إنما هو نص تشريعي في حاجة إلى تقوية و تصحيح و تعديل كلما تطلبت الأوضاع ذلك. و في هذا الإطار قامت الجزائر بإحداث تعديلات على مستوى هذا القانون تمثلت في ما يلي:

- تسوية مشكل العقار الصناعي، حيث أظهرت الوضعية أن العقار الصناعي أصبح بمرور الوقت العائق

الرئيسي أمام الاستثمار. تتوفر الجزائر على أكثر من 72 منطقة صناعية تمتد على مساحة 14800 هكتار و 449 منطقة

\* تنص المادة رقم 01 من الأمر 12/93 على " يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة و على الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي. "

\* عادة ما يعزف التصريح على أنه وسيلة إخطار أو تليغ أو إعلام تودع لدى الجهة المؤهلة قانونا، لا تتطلب شكل قانوني معين إلا ما استثنى بصص كالصناعات الجبائية و الجمركية.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نشاطات تبلغ مساحتها 7600 هكتار، إلا أن هذه المناطق تعاني في أغلبيتها من عدم توفر المناطق الصناعية على المنشآت القاعدية اللازمة للاستثمار من كهرباء و غاز و ماء و طرقات معبّدة و وسائل اتصال، حيث أنها لا تشجع نهائيا على الاستثمار. كذلك عدم امتلاك المناطق الصناعية لسندات الملكية إذ أن أغلبيتها يحوز سندات إدارية محرّرة على سبيل التخصيص و غيرها من الأمور التي تظهر سوء تسيير العقار الصناعي في الجزائر<sup>1</sup>.

- تسويق عوامل جذب الاستثمار، حيث تمثل مهمة تسويق عوامل جذب الاستثمار احد الاختيارات الأساسية التي تبنتها سلطة الإنعاش الاقتصادي حيث اعتقدت هذه السلطة بوجود جمل تام بهذه العوامل التي لها دور في السوق الدولية، و قد تكلفت رئاسة الجمهورية ذاتها بهذه المهمة و في هذا الصدد تطرق رئيس الجمهورية إليها بالتفصيل خلال مشاركته في منتدى دافوس الدولي davos، حيث تكلم عن مزايا الاستثمار في الجزائر و توفرها على يد عاملة غير مكلفة و سوق استهلاكية واسعة و معتبرة، بالإضافة إلى نظام قانوني تحفيزي للاستثمار من حيث الضمانات و من حيث التسهيلات. و على مستوى آخر و نتيجة اتصالات سياسية تمكنت الجزائر من تخفيض مستوى الخطر الجزائري و في هذا الشأن اعتمدت هيئة كوفاس coface آلية تمويل جديدة يطلق عليها التمويل حالة بحالة كما تم تحويل جزء من المدبونية إلى استثمارات قدرها الجانب الفرنسي بحوالي 400 مليون فرنك فرنسي، و قد نتج عن هذا أن هيئة كوفاس ( هيئة ضمان التجارة الخارجية الفرنسية و هي هيئة مختصة في تقييم الأخطار ) خفضت من الخطر الجزائري إلى الدرجة الخامسة و إلى الصنف الثالث حسب الديوان البلجيكي لديكروار. الأمر الذي خلق نظرة ايجابية في تقييم المجازفة الجزائرية لدى هيئات التنقيط الدولية على غرار، موديز، استدار، و اندربورس<sup>2</sup>.

- إضافة إلى مراجعة معدلات الفائدة المطبقة من البنوك و الهيئات المالية الجزائرية، كما عملت على إزالة الطابع البيروقراطي عن تدخلات وكالة ترقية الاستثمار APSI. و غيرها من التعديلات الأخرى لا يتسع المجال لذكرها كلها.

### 7 الأمر الرئاسي رقم 03/01 ( قانون تطوير الاستثمار )\*

لقد جاء الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 الموافق لأول جادى الثانية 1422 و الذي عرف بقانون تطوير الاستثمار من اجل تدعيم الاستثمار أكثر و تطويره في الجزائر. و قد كان هذا القانون محلّ أخذ و رد بين الجزائر

<sup>1</sup> تقرير وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة لسنة 1999، ص 08.

<sup>2</sup> مجلة الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 657.

\* الجريدة الرسمية، العدد 47 المؤرخ في 22 أوت 2001 الموافق لـ 3 جادى الثانية 1422.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و شركائها الاقتصاديين و الاجتماعيين إلى أن تم الفصل فيه بمقتضى أمر رئاسي<sup>1</sup>. و يتميز هذا القانون بأنه جاء في مضمونه بفكرة تطوير الاستثمار خلافا لفكرة ترقية الاستثمار التي جاء بها الأمر التشريعي السابق رقم 12/93. و هذا التبديل يوحى بكثير من الأمور، حيث يعطي للعمل الاستثماري الطابع الايجابي من خلال تخصيصه بالحرية التامة في النشاط و كذلك يظهر انسحاب الدولة من مجال الاستثمار الاقتصادي، حيث تصبح الدولة و القطاع العمومي كمحفز للاقتصاد أكثر منه كمنتج.

### 1-7 الحرية التامة للاستثمار:

تبنى المشرع الجزائري المفهوم الايجابي للاستثمار و ظهر ذلك بوضوح في نص المادة رقم 02 من الأمر رقم 03/01 حيث عرّف الاستثمار على أنه اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة، إضافة إلى المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، و الاستفادة من النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية. و يظهر من خلال هذا التعريف للاستثمار أن المشرع الجزائري قد مزج بين ثلاثة أشكال للاستثمار، استثمار مباشر و استثمار غير مباشر و الاستثمار عبر الصيغ التعاقدية. كما يعتبر أن الحوصصة شكل جديد من أشكال الاستثمار، من الضروري تدعيم مسار الحوصصة في الجزائر كوسيلة لتطوير الاستثمار فيها.

تنجز الاستثمارات حسب نص المادة رقم 04 من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيم المتعلق بالنشاطات المقننة و حماية البيئة، و تتجسد هذه الحرية التامة من خلال إلغاء التصريح المسبق المعمول به سابق، و المساواة في المعاملة.\*

### 2-7 الدولة كمحفز للاستثمار:

تخلت الدولة بصفة نهائية و صريحة عن دورها كمستثمر اقتصادي حيث لم تعد تحتفظ بأي نشاط اقتصادي مثلما كان جاري به العمل في الأمر التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار و الذي قيد النشاط الاستثماري حسب نص المادة رقم 01 في الأنشطة غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي شخص معنوي صراحة بموجب نص

<sup>1</sup> عجة الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 678.

\* بينت المادة رقم 14 من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار قاعدة المساواة في المعاملة، حيث يعامل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين في مجال الحقوق.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تشريعي في حين نجد أن الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار قد أزال هذا القيد من خلال إلغاء هذه الفقرة من المادة السابقة الذكر. وهكذا أصبح النشاط الاستثماري ككل مفتوح أمام المبادرات الخاصة الوطنية و الأجنبية دون أدنى تخصيص للدولة، و غياب هذا التخصيص يعني في الواقع تكريس مطلق الحرية للاستثمار الاقتصادي و لا يفيد هذا الانسحاب تخلي الدولة عن كافة أدوارها اتجاه الاستثمار و إنما هو نوع من الانسحاب الايجابي بحيث يبقى تدخل الدولة موجودا و لكن في إطار مغاير و في ثوب مختلف في تفرغها لدور المحفز بدل المنتج المباشر، و هذا من خلال تدعيم الإطار المؤسسي لأجهزة الاستثمار و تخفيف و تبسيط أنظمة و إجراءات الاستثمار.

أولاً: استحداث مجلس وطني للاستثمار:

يتعلق الأمر بهيئة يرأسها رئيس الحكومة، مهامها الأساسية تتمثل في ما يلي:

- اقتراح الإستراتيجية و الأولويات لتنمية الاستثمارات.
  - يفصل في المزايا الممنوحة في مجال الاستثمار.
  - يقترح على الحكومة كل القرارات و الإجراءات الضرورية لتطبيق إجراءات دعم و تشجيع الاستثمار.
- و يحدد المرسوم التنفيذي رقم 281/01 و المؤرخ في 2001/09/24 تشكيلة تنظيمه و سيره. و للعلم أن المجلس ليس سلطة إدارية مستقلة، و أن قراراته و توصياته لا توجه مباشرة إلى المستثمر و لكنها موجهة للسلطات المكلفة بتطبيق النصوص التشريعية حول ترقية الاستثمار و في المقام الأول الوكالة لتطوير الاستثمار.

ثانياً: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

و يرتبط الأمر بهيئة تابعة لرئاسة الحكومة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و التي لها الصلاحيات

التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين أي الأجانب، إعلامهم و مساعدتهم.
- منح المزايا للمستثمرين.
- ضمان احترام الالتزامات من طرف المستثمرين طول مرحلة الإعفاء.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و يوجد على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشبكات الوحيد GU الذي يجمع كل الإدارات و المصالح المعنية بالاستثمار.

و جدير بالذكر أن مهمة الشبكات الوحيد هي ضمان لتخفيف و تسهيل إجراءات تشكيل المؤسسات و انجاز المشاريع. و يكلفه المشرع في النهاية بالوضع قيد التطبيق التسهيلات و التخفيفات المقررة. إلى غاية 2006/01/31 كانت هناك ستة شبابيك وحيدة لامركزية على المستوى الوطني ( الجزائر العاصمة، البليدة، وهران، قسنطينة، عنابة، ورقلة )<sup>1</sup>.

### 3-7 الأمر التشريعي رقم 08/06:

لقد جاء الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 و الموافق لـ 19 جادى الثانية 1427 مكملا و معدلا للأمر 03/01 من خلال إدخال التعديلات التالية:

■ تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار \* لطلبات المستثمرين و المرتبطة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من مدة تصل إلى ثلاثين يوما إلى فقط 72 ساعة. و هذا من شأنه أن يخفف من ثقل الإجراءات الإدارية التي يعاني منها المتقدمين بطلبات على مستوى الوكالة.

■ تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب و المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة و المستثمرون الأجانب على خلاف ما كان موجود في القانون السابق حيث كانت هذه المزايا محددة و موحدة لكل المشاريع.

■ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار \* كهيئة عمومية أخرى لتسيير ملفات الاستثمار، حيث يتكون من ثمانية وزراء و يرأسه رئيس الحكومة. يسهر هذا المجلس على إعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار و السهر على تطبيقها و اقتراح التحسينات الضرورية من خلال قوانين المالية، كما أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعمل تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار.

<sup>1</sup> دليل الاستثمار في الجزائر، ترجمة من الفرنسية إلى العربية، مكتب صباح لخدمة المستثمرين، مطبعة حسناوي، الجزائر نوفمبر 2006، ص 61 و 62.

\* لمزيد من المعلومات ارجع إلى الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 و الموافق لـ 19 جادى الثانية 1427 المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 47 المؤرخة في 19 جويلية 2006 الموافق لـ 23 جادى الثانية 1427.

\* لمزيد من المعلومات ارجع إلى المرسوم التنفيذي رقم 06/365 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 الموافق لـ 16 رمضان 1427 و المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها.

\* لمزيد من المعلومات ارجع إلى المرسوم التنفيذي رقم 06/355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 الموافق لـ 16 رمضان 1427 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيله و تنظيمه و سيره.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على الأهمية القصوى التي توليها الجزائر إلى ملف الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة و الموارد الطبيعية و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

### المبحث الثاني: تحليل الإطار القانوني والمؤسسي:

لقد اعتمد المشرع الجزائري تعريفا نوعا ما موسعا للاستثمار، حيث ذكر المشرع أنواع مختلفة من الاستثمار نذكرها

على التوالي:

1. اقتناء الأصول التي تدخل في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة هيكلة وسائل الإنتاج.
2. المساهمة في رأس مال المؤسسات العمومية سواء، مساهمات نقدية أو مساهمات عينية تتمثل في جلب التكنولوجيا أو الاستفادة من الخبرات.
3. مواصلة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو حوصصة كلية.
4. الاستثمارات المنجزة من خلال منح امتيازات أو رخص أي براءات و علامات، فهي معنية بالأمر التشريعي رقم 03/01 الصادر بتاريخ 2001/08/20 و المتعلق بتطوير الاستثمارات.

إن ما يميز الاقتصاد الجزائري حسب ما جاء في دليل الاستثمار أنه غير محدد بالندرة على المدى الطويل في العملات الصعبة، حيث أنه لا يعتمد على تمويل الاستثمارات عموما على الالتزامات التي يمكن أن تأخذها الشركات الأجنبية متحملة مخاطر الصرف و مخاطر عدم التحويل. و قد أشار كذلك إلى أن الاستثمارات في شكل نظام البناء و التشغيل و التحويل و التي يضمن فيها صاحب الامتياز تمويل الاستثمار بالمشاركة في رأس المال ليست منتشرة بالقدر الكافي. إلا أنه و في المقابل تم تسجيل عدة عمليات لتحويل الديون إلى أصول و خاصة مع فرنسا و إيطاليا و من

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تم فإن الجزائر تعمل على جذب و استقطاب المستثمرين الأجانب خاصة من هذه الدول المذكورة آنفا من خلال منحهم إمكانية التراجع المباشر عن الاستثمار.\*

### 1 الاستثمار الأجنبي المباشر في المنظور القانوني الجزائري:

بعدها تم توقيع اتفاقية التثبيت Stand by من طرف الجزائر مع صندوق النقد الدولي FMI في 30 ماي 1989، كان على الجزائر أن تعيد النظر في إطارها القانوني المرتبط بالاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، و كان على المشرع الجزائري أن يهيئ الأرضية القانونية التي تسهل من الحصول على رؤوس الأموال الخارجية و التي توفرها الاستثمارات الأجنبية و خاصة منها المباشرة. غير أنه لم يكن بالأمر السهل و لا الهين على الجزائر في تلك الفترة إصدار قانون خاص بالاستثمار الأجنبي حيث سيطرت على الساحة السياسية ثلاثة أطروحات مختلفة، و هي أطروحة السلطة التنفيذية، أطروحة السلطة التشريعية و الأطروحة العلمية أو ما تعرف بأطروحة مفسري ( شراح ) القانون الاقتصادي الجزائري.

#### 1-1 أطروحة السلطة التنفيذية:

تتأسس هذه الأطروحة على فكرة أن الجزائر و على الخصوص الاقتصاد الجزائري يواجه أمران متضادان، الأمر الأول يتمثل في كون الجزائر تعمل جاهدة على استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك من أجل تحصيل رؤوس الأموال الضرورية و اللازمة لإنعاش الاقتصاد الوطني الذي يعاني من أزمة خانقة، من جراء انخفاض أسعار البترول. أما الأمر الثاني فعلى الجزائر أن تبحث عن مصدر جديد لتحصيل التكنولوجيا من أجل تجديد نسيجها الصناعي و إنتاج المواد المستوردة من قبل على التراب الوطني من خلال استبدال المنتج الداخلي المقيم مكان المنتج المستورد غير المقيم.

و ما هو واضح أن الجزائر من خلال جديها للاستثمارات الأجنبية على ترابها يمكنها أن تقلل من استفحال البطالة التي ما فتأت تتزايد خاصة بعد تدهور أسعار النفط بداية من سنة 1986. إلا أن هذا البديل يبقى له تأثيرات جانبية على السيادة الوطنية، و لهذا السبب يستوجب على الجزائر اعتماد سياسة حذرة و يقظة مقابل كل تواجد للاستثمار الأجنبي المباشر. و لكي توفق الجزائر بين هذه و ذاك عمدت الحكومة أي السلطة التنفيذية إلى فتح الباب أمام الاستثمار

\* في سنة 2004 قامت الجزائر بإعادة شراء حقوقا على فرنسا مثل التي كانت على الجزائر لشركات ترغب في الاستثمار في الجزائر، مثل شركة ألتستوم ALSTOM، و تتم عملية إعادة الشراء بسعر أعلى من سعر السوق بما يمكن المستثمرين من الحصول على ربح. هذا الأخير لا يتم نقدا و إنما يمثل مقابلا في قيمة المشاريع المنجزة من طرف المستثمر الأجنبي.

الأجنبي فيما يتعلق بالنشاطات غير الإستراتيجية و ذلك طبقا للمواد 181 و 182 و 183 من قانون النقد و القرض، لكنها من وجهة أخرى قامت بإخراج الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات من مجال تطبيق هذا القانون و خصصت في هذا الإطار قانون خاص بقطاع المحروقات رقم 21/91 و المتعلق بأعمال التنقيب و البحث و الاستغلال و نقل المحروقات بالأنابيب.\*

### 2-1 أطروحة السلطة التشريعية:

إذا تخلت الدولة عن دورها الريادي في التنمية، فهذا دليل على فقدانها للسيادة الوطنية، حيث أن التجارب المقارنة لبعض الدول النامية كدول أمريكا اللاتينية أثبتت أنه مع تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني تتناقص سلطة القرار لدى الدولة، بل و قد يتدخل هذا الرأس المال الأجنبي في الشؤون السياسية للدولة المضيفة، و من ذلك أن بعض هذه الشركات كانت لها اليد الخفية في قلب أنظمة الحكم في بعض دول العالم الثالث. و يستند هذا الاعتقاد إلى 1995 Dunning الذي يرى أن السمة الغالبة للاستثمار الأجنبي المحتكر من قبل الشركات متعددة الجنسيات، هي أن الشركة تشتري السلطة التي تضمن لها الإشراف على القرارات المتخذة في الفروع الخارجية. و يرى 1969 Kindleberger أن مثل هذه المخاوف لا أساس لها من الصحة لأن تطور الشركات متعددة الجنسيات ينشأ عنه احترام المنافسة و أن الشركة التي تصل إلى وضع الشركات المتعددة الجنسيات لا يمكن أن تشعر في ظل المنافسة الدولية بالولاء لأي بلد فكل البلدان في وضع متساو بالنسبة إليها، فالمهم عندها هي المصالح الاقتصادية و ليس النظم السياسية للبلدان التي تنشط بها.

إلا أن ما يلاحظ على أطروحة المجلس الشعبي الوطني أن لها بعض الصحة، كون أن التجربة أثبتت في دراسة أجراها الاقتصاديون الأرجنتينيون و الشيليون، أن موارد الشركة الأم غالبا ما كانت لا تغطي كل الحاجات من الاستثمارات اللازمة لنشاط فروع الشركات المتعددة الجنسيات عندما كانت تستخدم بوصفها رأس مالا أوليا، أو حين تؤدي دور العامل المساعد. و التخوف الكبير عند الجزائر في هذا الصدد أن تنتقل هذه الآثار السلبية إلى الاقتصاد الجزائري، و هو انتقال ممكن في ظل التدهور المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية حيث أن دخول الشركات الأجنبية

\* لمزيد من المعلومات ارجع إلى الأمر التشريعي رقم 21/91 المعدل للأمر التشريعي رقم 14/86.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سيؤدي بدون شك إلى ابتلاع الشركات المحلية سواء عن طريق الشراء بأرخص الأثمان أو الاندماج مع الأغلبية للرأس المال الأجنبي.<sup>1</sup>

### 3-1 الأطروحة العلمية:

إن ضرورة اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمثل البحث عن بديل و حل لمشكلة مواكبة التكنولوجيا العالمية، و هي مشكلة لا تتعلق باستيراد التكنولوجيا في حد ذاتها، لأنها متوفرة نسبيا و لكن في معالجة مخلفات هذا الاستيراد المكثف للتكنولوجيا، و الذي بقي دون استخدام عقلائي، كوجود مركبات ضخمة تعمل بنصف طاقتها الإنتاجية و غيرها. و ترجع هذه الأمور إلى أن هذه التكنولوجيا تم استيرادها دون تحديد نوع التكنولوجيا التي تتوافق مع المحيط الاقتصادي الجزائري و طبيعته و متطلباته. و إذا لم تراعى نوعية التكنولوجيا المطلوبة فيمكن أن تبقى الشركات المحلية في تبعية مستمرة للشركة المسوقة للتكنولوجيا، و هذا ما نلاحظه في مركب صناعة الشاحنات و الحافلات بالزوية SNVI و الذي مازال يستورد إلى وقتنا الحالي قطع الغيار من الخارج و هذا رغم مرور أكثر من خمسة و عشرون سنة على تأسيسه. و حتى تتفادى الجزائر مثل هذه الأمور فإنه من الضروري و المعقول أن تفكر الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحصيل التكنولوجيا و المعرفة المطلوبة من أجل مواكبة السير السريع للتقدم التكنولوجي الذي يعرفه العالم في هذه الحقبة الزمنية. و ترى هذه الأطروحة أن نقل التكنولوجيا المراد إنجازها هو ذلك العمل الذي يسمح للجزائر بالالتحاق بالدول الصناعية طبقا لنظرية الاقتصادي روستوف، و التي تعتمد المرحلة للالتحاق، و ليس غاية هذا الالتحاق تغريب المجتمع الجزائري لأن مثل هذا العمل قد يؤدي إلى انحرافات مجتمعية و تهديم كلي أو جزئي لانسجام المجتمع الجزائري.<sup>2</sup>

### 2 حرية الاستثمار و المساواة في المعاملة:

لقد جاء هذا واضحا في نص المادة رقم 4 من الأمر رقم 03/01\* المتعلق بتطوير الاستثمارات، حيث أكدت على حرية الاستثمار و المساواة بين كل المتعاملين الاقتصاديون المستثمرين في الجزائر سواء المقيمين أو الأجانب. و لقد أكدت المادة أن ممارسة نشاط بصفة قانونية على التراب الجزائري، على الشركة أن تحصل على ترخيص أو اعتماد يقدم من

<sup>1</sup> عجة الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 411، 412، 413.

<sup>2</sup> أحمد دحاني، تغريب العالم الثالث ( الحقائق و الخرافات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 13.

\* المادة رقم 4 من الأمر رقم 03/01: " تنجز الاستثمارات بطريقة حرة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقتنة و حماية البيئة."

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

طرف الجهات المختصة. كما تكلمت على حماية البيئة من خلال الامتناع عن مزاولة النشاطات التي لا تتعارض و المبادئ التي حددها القانون المرتبط بالبيئة ( 1983/02/05 المعدل و المتمم ).

و ما قد اتضح جليا من قانون الاستثمارات في الجزائر أن التنمية المستدامة تمثل إحدى الانشغالات الأساسية و ذات الأولوية للسلطات الجزائرية و التي تم تأكيدها من خلال مصادقة الجزائر على اتفاقية التنوع البيولوجي لريو دي جانيرو ( البرازيل) المنعقدة بتاريخ 1992/06/05 . كما شهد إنشاء مجلس أعلى للبيئة و التنمية المستدامة في 1994/12/25 على الطابع الأساسي للسلطات الجزائرية لحماية البيئة و الموارد الطبيعية و الثروة الايكولوجية. و لقد اعتنت الجزائر بتحقيق المساواة ما بين المستثمرين الوطنيين و المستثمرين الأجانب في عدة قطاعات و مجالات استثمارية داخل الجزائر. و هذا ما أكدته المادة رقم 14 من الأمر 03/01 حيث نصت على ما يلي: " يعامل الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريون في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار. " كذلك نصت الفقرة الثانية من نفس المادة المذكورة على أن " يعامل جميع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية. " و على أساس هذه الإجراءات القانونية التي اعتمدها الجزائر أصبح التشريع الجزائري مشجعا أكثر و محفزا للنشاطات الاستثمارية الأجنبية و لم يعد مجرد تشريعا للرقابة يقوم على أساس مبدأ الحياد كما كان ذلك واضحا في القانون السابق أي الأمر التشريعي 12/93.

كشله من التشريعات المحفزة فإن قانون الاستثمار الجزائري يعمل على تحفيز و جذب المستثمرين الأجانب، لذلك كان على المشرع الجزائري أن يوفر إطارا قانونيا يضمن معاملة لائقة، و من الأكد أن هذه القطيعة في مجال المساواة في المعاملة غير معبر عنها و لكن هي حصيلة منطقية لآيتين قانونيتين و المتمثلة في الاتفاقات المبرمة بين الجزائر و الدول الأصلية للمستثمرين من جهة، و من خلال الاتفاقية مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و التي تعمل لصالح الدولة و المستثمر من جهة ثانية. و لقد وقعت الجزائر أكثر من 25 اتفاقية ثنائية لحماية المستثمرين تضاف إلى الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي وقعت الجزائر في نفس السياق و يمكن ذكرها على النحو التالي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Unctad wid, Country profile: Algeria, 2006. <http://www.unctad.org/fdistatistics>.

### الاتفاقيات الثنائية:

بلجيكا / لكسمبورغ 1991، إيطاليا 1991، فرنسا 1993، رومانيا 1994، اسبانيا 1995، الصين 2002، ألمانيا 2000، الأردن 1997، مالي 1998، فياتنام 1996، مصر 1998، بلغاريا 1998، الموزمبيق 2001، النيجر 2000، نيجيريا 2003، تركيا 1998، كوبا 1999، الدانمارك 1999، اليمن 2001، جمهورية التشيك 2000، اليونان 2000، ماليزيا 2001، جنوب إفريقيا 2001، الأرجنتين 2001، استراليا 2004، البحرين 2003، بلغاريا 2002، سويسرا 2005، كوريا 2001، الإمارات العربية المتحدة 2002، الولايات المتحدة الأمريكية 1990، إثيوبيا 2003، فرنسا 1994، اندونيسيا 2002، إيران 2005، الكويت 2003، ليبيا 2003، البرتغال 2005، قطر 1997، سان هيلان 2001، جمهورية التشيك 2002، الدانمارك 2003، السويد 2004، السودان 2003، عمان 2002، سوريا 1998، روسيا الفيدرالية 2006.

### الاتفاقيات الثنائية المرتبطة بعدم الازدواج الضريبي:

المملكة المتحدة 1981، فرنسا 1982، تونس 1985، ليبيا 1988، المغرب الأقصى 1990، بلجيكا 2002، إيطاليا 1991، رومانيا 1995، تركيا 1994، سوريا 2001، بلغاريا 1998، كندا 1999، مالي 1999، فيتنام 1999، البحرين 2000، عمان 2003، بولندا 2000، إثيوبيا 2002، لبنان 2002، اسبانيا 2002، اليمن 2005، البرتغال 2005، الأردن 2000، أفرانيا 2004، روسيا الفيدرالية 2006.

و في ما يتعلق بالاتفاق الذي يوقع بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و المستثمر فإن هذا الأخير يتفاوض بشأنه بكل حرية بين الطرفين بعيدا عن الانتماء إلى أي اتفاق يتم في إطار القانون العام، و تتم المصادقة السريعة عليه من طرف المجلس الوطني للاستثمار إلى جانب صدوره في الجريدة الرسمية. و يتعلق الأمر بعقد تبادل تكون فيه الخدمات المقدمة من المستثمر معوضة بالمزايا التي يتمتع بها بموجب القانون و التي تكون مسجلة في اتفاقية التأسيس.<sup>1</sup>

### 3 ضمانات الحماية و اتفاقيات موقعة من طرف الجزائر:

ما يمكن ذكره في هذا الصدد أن هناك إجراء عام يقضي بأنه إذا تم التصريح بالاستثمار الأجنبي في إطار نظام معين، فإنه لا يمكن المساس به حتى و إن تم تعديل هذا النظام. و هذا يعني أن أي مراجعة أو إلغاء يمكن إجراؤها في

<sup>1</sup> دليل الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 57.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المستقبل لا تطبق على الاستثمارات المنجزة إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة. و بما أنه يمكن أن تعترض المستثمر بعض الغموض أو المشاكل نتيجة التشريعات و التنظيمات، فإن المشرع الجزائري قد عمل على تحقيق استقرار مطلق لنظام الاستثمار في الجزائر. و عليه فإن أي ارتفاع في الضغط الجبائي أو أي إجراءات جديدة في مجال الحقوق الاجتماعية أو قانون الشركات لا يمكن تطبيقها على الاستثمارات قيد الانجاز و التنفيذ. إضافة إلى أن التسهيلات التشريعية التي يستفيد منها المستثمر يمكن أن تمتد إليه إذا طالب بذلك، و على أساس هذا فهو يُوفر جو من الاستقرار الايجابي على مستوى التشريعات أي استقرار القانون، و أن فقط التدابير القانونية المستقبلية و التي تكون في فائدة المستثمر تكون قابلة للتطبيق عليه. كما أنه من غير الممكن أن تكون الاستثمارات المنجزة محل مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول له و ينتج عن المصادرة تعويض مناسب و عادل.

كما يوجد نوع آخر من الحماية المتعلقة بنشاط المستثمر الأجنبي و طالب به المستثمرون منذ سنة 1970، و هذه الحماية ترتبط بإخضاع كل خلاف أو نزاع قائم بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية إلى التحكيم. و من الواضح و المؤكد أن المبدأ العام يقضي بإعطاء الاختصاص للمحاكم المحلية، مع العلم أن النزاع المتعلق بالاستثمار يقع في إقليم البلد المضيف، و أن القوانين القضائية الجزائرية المختصة تقوم بتعيين محاكم محلية بطريقة مباشرة. و مع صدور الأمر التشريعي 09/93 في 25/04/1993 فإنه أصبح من الممكن اللجوء إلى إدراج بنود التسوية في هذه الاتفاقيات الدولية، حيث يسمح هذا بالتحكيم بالتراضي أو من خلال مؤسسات تحكيم. و يجب الإشارة في هذا الصدد أنه قبل صدور هذا الأمر التشريعي كانت قد انضمت إلى اتفاقية نيويورك New york للاعتراف و تطبيق قرارات التحكيم الأجنبية الصادرة في 10/06/1958 و ذلك بموجب قانون 18/88 الصادر في 18/07/1988. و بعد هذا صدر قانون جديد للتحكيم يعتبر في الأمر الواقع الأول من نوعه منذ الاستقلال في مجال التحكيم، حيث صادقت الجزائر على معاهدة تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا دول أخرى و التي صدرت في 18/06/1965 و ذلك من خلال الأمر 04/95 الصادرة بتاريخ 21/01/1995، إضافة إلى الاتفاقية المتعلقة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات في سبتمبر 1986 و التي دخلت حيز التطبيق سنة 1988 و كانت في الجزائر من خلال الأمر 05/95 الصادر في 21/01/1995 . كما أن الجزائر عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA، و الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار WAIPA، و مراقب في منظمة التجارة العالمية WTO.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 6: عدد الاتفاقيات الثنائية للاستثمارات المبرمة في إطار الاستثمار في المحروقات و المعادن في العالم

الدول المعتمدة أساسا على المحروقات في تصديراتها			الدول المعتمدة في تصديراتها على المواد المعدنية بالدرجة الأولى تم المحروقات بالدرجة الثانية		
الدول	1995	2006	الدول	1995	2006
الجزائر	5	36	غينيا	3	18
نيجيريا	5	19	بوتسوانا	0	9
ليبيا	2	18	سورينام	1	3
البحرين	5	34	زامبيا	2	12
الكويت	16	46	جايكا	9	16
انغولا	0	5	النيجر	3	5
قطر	0	34	الشيلي	24	52
السعودية	2	16	الموزامبيق	1	21
تنزانيا	0	5	غينيا الجديدة و بابوسي	5	5
ازربيجان	4	27	الكونغو	5	9
إيران	8	55	غانا	8	26
فنزويلا	13	26	كوبا	12	60
تركمنستان	12	19	البيرو	23	31
سلطنة عمان	8	26	رواندا	3	34
الغابون	4	12	اوزبكستان	16	41
السودان	4	25	جورجيا	12	27
سوريا	6	33	جنوب إفريقيا	8	36
البحرين	1	19	بوليفيا	16	22
تيرنيتي و توباغو	4	10	كازاخستان	15	35
كازاخستان	15	35	البحرين	1	19

المصدر: CNUCED, [www.unctad.org/ia](http://www.unctad.org/ia)

### 4 تحويل رؤوس الأموال:

لقد نصت المادة رقم 31 من الأمر رقم 03/01 و المتعلقة بتطوير الاستثمارات على أن: "تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام و يتأكد من استيرادها قانونا، و من ضمان تحويل رأس المال المستثمر و العائدات الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى و إن كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية." و من الملاحظ أن تطبيق هذا النص القانوني المذكور أعلاه لم يكن خاليا من المشاكل، حيث أنه في الواقع يجب التمييز و ذلك لاعتبارات تتعلق بتحديد الجزء القابل للتحويل، بين رأس المال (بمعنى آخر كل الوسائل المستعملة في الإنتاج) و الأموال الخاصة و التي تمثل قيمة رأس المال المملوكة من طرف

الشركة أي الرأس المال الاجتماعي و الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة. و من تم فقط الأموال التي دخلت إلى الجزائر في إطار الاستثمار يمكن استخدامها كقاعدة لحساب قيمة رؤوس الأموال و العائدات القابلة للتحويل و ليس كل النفقات المستخدمة في انجاز و تنفيذ المشروع الاستثماري. و على هذا الأساس فلن استيراد السلع و المنتجات لبيعها على حالها لا تعطي الحق في تحويل العائدات الناتجة عن ذلك.

إن إشكالية تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال هي التي يتم طرحها عن طريق تحويل الأرباح و رؤوس الأموال، لقد أصبحت الوضعية أكثر وضوحاً منذ اعتماد نظام بنك الجزائر الأمر 03/05 و الصادر بتاريخ 2005/06/06 و المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، و قد حدد هذا النص كليات تحويل الأرباح و الفوائد و النواتج الحقيقية الصافية للتنازل أو لتصفية الاستثمارات الأجنبية المنجزة في إطار الأمر 03/01، في حين و على أساس الأمر 03/00 فإن رخصة التحويل كانت تعطى من قبل بنك الجزائر في ظرف لا يتجاوز الشهرين ابتداء من تاريخ إيداع الملف. كما ألزم الأمر 03/05 البنوك و المؤسسات المعتمدة بتنفيذ التحويل و بدون تأخير لكل الأرباح و الفوائد الناتجة عن التنازل عن الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى علاوات الحضور و مكافآت أعضاء مجلس الإدارة الأجانب<sup>1</sup>.

مع صدور قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجديد، و فرت الجزائر محيطاً قانونياً مشجعاً للاستثمار الأجنبي يكفل ضمانات لنقل رؤوس الأموال المستثمرة و العائدات الناتجة عنها. و هذا ما أكده وزير العدل الطيب بلعيز لدى افتتاح الملتقى الدولي حول التحكيم الدولي في ظل قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجديد، و أن مختلف النصوص القانونية و فرت محيطاً ملائماً للاستثمار بشكل عام و جذاب للمستثمرين الأجانب بشكل خاص في ظل ظرف تطبعه عولمة السوق. مشيراً إلى أن التنافس في ظل عولمة الاقتصاد فرض على الجزائر توفير جو من الأمن القانوني الذي يأتي برؤية واضحة بخصوص التشريع و بالطمأنينة بخصوص حلّ النزاعات و كذلك توفير الجزائر لمثل هذه القوانين من شأنه أن يفتح آفاقاً واسعة للتحكيم التجاري الدولي في الجزائر. إن القانون الجديد يتضمن تسيير و تبسيط إجراءات و طرق تنفيذ الأحكام و القرارات القضائية إلى جانب آليات فعّالة و بسيطة لفض النزاعات كالصلح و الوساطة و التحكيم. و في ما يخص التحكيم فهو طريقة فعّالة لفض المنازعات بما ينطوي عليه من تحقيق للمصلحة العامة و الخاصة و ما يُعبّر عنه من التزام تلقائي بالقانون، كما أنه أمر ضروري و حيوي في مجال التجارة الدولية لقدرته على تحقيق التكامل الاقتصادي بين

<sup>1</sup> دليل الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 59.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الدول التي قد تختلف أنظمتها القانونية. و يكون التحكيم بذلك انسب وسيلة لمصالح الأطراف من خلال ما يتيح لها من حق في الاتفاق على نمط الحماية الأكثر ملائمة لأغراضها. و ما هو ملاحظ أن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الصادر في أفريل 2007 و الذي خصص بابا كاملا للتحكيم تم اقتباسه من أحدث ما توصلت إليه التشريعات و التطبيقات العالمية في مجال التحكيم و من الاتفاقيات الدولية المبرمة، حيث أن القانون حدد الحالات التي يمكن فيها اللجوء إلى التحكيم سواء قبل نشوء النزاع أو بعده و ضبط إجراءات التحكيم الداخلي و الدولي.<sup>1</sup>

قررت الجزائر إعادة النظر في سياستها الجبائية اتجاه جميع الشركات الأجنبية الناشطة في الجزائر، بما فيها شركات قطاع الخدمات بكل أنواعها و الشركات العقارية و الأشغال العمومية و شركات المناولة من الباطن الأجنبية، بهدف وضع حد لما وصفته بالتجاوزات المتكررة و عدم التقيد الحرفي بدفاتر الأعباء من قبل بعض الشركات الأجنبية الناشطة على التراب الجزائري.

حيث قامت الجزائر بإجراء تعديلات على مستوى قانون الضرائب، يدرج تعديلات هيكلية على الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، ينص القرار على التصريح و تسليم شهادة تحويل الأموال نحو الخارج، على تحديد كيفية تطبيق المادة رقم 182 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، و المتعلق باكتتاب التصريح و بتسليم شهادة تحويل الأموال إلى الخارج.\* و ألزمت الحكومة جميع الشركات الأجنبية بضرورة التصريح بجميع عمليات تحويل الأموال، مهما كانت طبيعتها و قيمتها<sup>2</sup>، إلا أن الجزائر لا يمكنها أن تمنع الشركات الأجنبية من تحويل أرباحها نحو الخارج و ذلك بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 و المعدل سنة 2006، كذلك لأن هناك ضمانات دولية للمستثمرين الأجانب و خصوصا البنود التي تضمنها اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، و الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

### المبحث الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر:

من اجل تنمية اقتصادها و بعث عجلة التنمية عمدت الجزائر إلى إحداث قوانين و تبني إصلاحات في مختلف القطاعات، و من أهمها الاستثمار و الجبائية، لما يشكلان من أهمية قصوى على الاقتصاد الوطني. و عليه فقد احتوت قوانين الاستثمار و الضرائب عدة تحفيزات و برامج تنموية تعمل على ترقية الاستثمار و من تم تهئية المناخ الملائم

<sup>1</sup> جريدة الشروق، العدد الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2008، ص 5.

\* لمزيد من التفاصيل ارجع إلى المادة رقم 182 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

<sup>2</sup> تقرير بنك الجزائر لسنة 2009.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

للاستثمار الذي هو بمثابة محرك التنمية، و إنعاش الصادرات خارج المحروقات و امتصاص البطالة. و استعمال الأداة الجبائية بفعالية و التي من شأنها أن تحفز الاستثمار أكثر فأكثر، بناء على امتيازات مختلفة.

ما يمكن ملاحظته في ما يتعلق بقوانين الاستثمار التي سبقت قانوني 1993 و 2001 أنها لم تكن ذات فعالية في تنمية الاقتصاد الجزائري و أدت دورا ثانويا في ترقية الاستثمار، و هذا يعود إلى مجموعة النقائص نلخصها في النقطتين التاليتين:

- قلة الامتيازات الضريبية و عدم فعاليتها، و تهميش القطاع الخاص و التركيز على القطاع العمومي كمحرك للاستثمار في الجزائر.

- احتوائها على العديد من التعقيدات البيروقراطية، و عدم ملائمة البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في تلك المرحلة.

### 1 الامتيازات الجبائية في قانون الاستثمار 12/93:

إن الهدف الرئيس من قانون الاستثمار هو تجميع مختلف الامتيازات و الضمانات الممنوحة في مختلف القوانين السابقة في قانون واحد شامل، و ذلك بهدف تسهيل معاملات المستثمرين و التخفيف من حدة القيود و المعوقات التي يمكن أن تواجههم. و في ظل الإصلاحات الاقتصادية، انتهجت الجزائر سياسات مختلفة في مجملها هدفت إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، و بما أن الاستثمار هو العجلة المحركة للتنمية الاقتصادية، فقد حاز على اهتمام وافر منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي، و هذا ما بيّناه بالتفصيل في المبحث الأول من هذا الفصل؛ حيث صدرت عدة قوانين تضمنت الكثير من التحفيزات.

أما في ما يخص أهم الامتيازات الجبائية التي تضمنها قانون الاستثمار لسنة 1993، و التي منحها للمؤسسات وفقا للنظام و النظام الخاص، إضافة إلى بعض التحفيزات للاستثمارات المنجزة في مناطق أخرى التي سنحاول أن نتطرق إليها في النقطة الموالية.

### 1-1 في النظام العام:

يستفيد من التحفيزات الجبائية في ظل قانون الاستثمار 12/93 وفق القانون العام، كل من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين العموميين أو الخواص، المقيمون و المحققون لاستثمارات في الجزائر، و في مناطق غير المناطق

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الخاصة و المناطق الحرة. و في إطار الاتفاقية، أو لهم استثمار في طريق الانجاز إلى غاية 1993/10/05 أو يملكون استثمارا في طور الاستغلال منذ 1993/10/05، و تتمثل أنواع الاستثمار حسب هذا النظام في الاستثمار الجديد، توسيع القدرات الإنتاجية و إعادة الهيكلة و التأهيل، و يتضمن كل الأنشطة الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات الصناعية، الزراعية، السياحية، النقل و التجارة...

و تتمثل الشروط العامة للاستفادة من النظام العام في:

- الاكتتاب عند التصريح بالاستثمار و الحصول على رد ايجابي لطلب منح المزايا خلال ستين يوما من إيداعه.
- يستفيد المستثمر من الإعفاءات المختلفة و التحفيزات التي تدخل في إطار القانون العام لتحفيز الاستثمار على مرحلتين، الأولى تتعلق بمرحلة انجاز المشروع التي لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات،\* و التي تشمل التحفيزات المختلفة نذكر منها، الإعفاء من حقوق نقل الملكية للحصول على العقارات، و تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بمعدل منخفض قدر بـ 0,5 % في ما يخص عقود تأسيس الشركات و الزيادات في رأس المال؛ الإعفاء من الرسم العقاري و الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA بالنسبة للسلع و الخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء المستوردة أو المحلية و التي تدخل ضمن مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة؛ زيادة على تطبيق نسبة مُخفّضة تقدر بـ 3 % في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.<sup>1</sup>

أما المرحلة الثانية فتتعلق بمرحلة الدخل في الاستغلال، و التي تتضمن حوافر سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، على رأسها الإعفاء لمدة تتراوح ما بين سنتين و خمسة سنوات من الضريبة على أرباح الشركات IBS و الدفع الجزائي VF و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري TAIC آنذاك. تطبيق النسبة المخفّضة و المقدرة بـ 33% على الأرباح المعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة من سنتين إلى خمسة سنوات و بصفة دائمة؛ إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزائي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري إذا كانت السلع موجهة للتصدير، و ذلك حسب رقم الأعمال المحقق. كما تستفيد المشتريات من السوق المحلية المودعة لدى الجمارك و الموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير، إعفاء من الحقوق و الرسوم، كما تستفيد من ذلك أيضا عمليات الخدمات المرتبطة بهذه المشتريات.<sup>2</sup>

\* يتم تغيير هذه المدة إذا صدر قرار عن الوكالة تحدد أجل أطول للانجاز.

<sup>1</sup> المادة رقم 17 من القانون رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار.

<sup>2</sup> المادة رقم 18 و المادة رقم 19 من القانون رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار.

2-1 في النظام الخاص:

حسب هذا النظام يتم تطبيق التحفيزات الجبائية على الاستثمارات التي تقام في المناطق المعدة للترقية، وكذلك الاستثمارات المقامة في المناطق الحرة. و عليه هناك تحفيزات تخص المناطق الخاصة و الأخرى تخص المناطق الحرة. أما في يتعلق بالمناطق الخاصة،\* فتستفيد من الامتيازات الجبائية المؤسسات التي تقوم باستثماراتها المصنفة حسب المناطق الواجب تطويرها و دعمها من أجل تحقيق التوازن الجهوي و التوسع الاقتصادي، و تكون الاستفادة من الامتيازات عبر مرحلتين، مرحلة انجاز الاستثمار و مرحلة الاستغلال. ففي المرحلة الأولى، تستفيد المؤسسة من نفس التحفيزات التي تمنح للنظام العام خلال هذه المرحلة، زيادة على تحفيزات إضافية، تتمثل في تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار بعد أن تقوم الوكالة، كما تستفيد أيضا من حق التنازل عن أراضي الدولة بسعر منخفض يمكن أن يصل إلى الدينار الرمزي.<sup>1</sup> أما في مرحلة الاستغلال، فتستفيد المؤسسة المستثمرة بعدة امتيازات سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، حيث تستفيد من إعفاء من الرسم العقاري بالنسبة للملكيات التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الحصول عليها ( مدة الإعفاء بين خمس سنوات و عشر سنوات)؛ كما تعفى من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزائي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري لفترة تتراوح ما بين خمس سنوات و عشر سنوات كذلك. أما في حالة إعادة استثمار الأرباح بعد انتهاء مدة الإعفاء يخفض معدل الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50 % ( أي 16,5 % )، كما تستفيد المؤسسة من الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزائي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري حسب رقم الأعمال المحقق من الصادرات، هذا بعد انقضاء فترة الإعفاء المؤقت المحدد سابقا.<sup>2</sup>

أما في ما يتعلق بالمناطق الحرة، فإن المؤسسات التي تستثمر فيها فتستفيد من الإعفاء التام من جميع الضرائب و الرسوم باستثناء تلك الرسوم الواجبة على السيارات السياحية و غيرها التي لا تدخل في نشاط المؤسسة؛ كما تعفى

\* تحتوي المناطق الخاصة على بعض الولايات التي لها معاملة خاصة بسبب موقعها الجنوبي، فهناك نظام الجنوب الكبير ( أدرار، البزي، تمنراست، تندوف)، و نظام الطوق الثاني للجنوب ( بشار، ورقلة، الوادي، البيض، النعام، بسكرة، غرداية، الأغواط، الجلفة). حيث تخص هذه المناطق بامتيازات إضافية، و للاطلاع عليها ارجع إلى منشورات وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها، الدليل رقم 5 الصادر في جوان 1995 و الدليل رقم 6 الصادر في أكتوبر 1995.

<sup>1</sup> المادة رقم 21 من القانون رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار.

<sup>2</sup> المادة رقم 22 من القانون رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من الضرائب على عائدات رؤوس الأموال الموزعة و الناتجة من نشاطات داخل المنطقة الحرة إضافة إلى تخفيضات أخرى تتعلق بخصوصية المنطقة الحرة قد ذكرت بالتفصيل في الأمر التشريعي 12/93.

### 2 الامتيازات الجبائية في قانون الاستثمار 03/01:

نتيجة بعض المشاكل التي اعترضت المؤسسات الاستثمارية في ظل قانون الاستثمار السابق، و من أجل محاولة تجاوزها و زيادة تحفيز الاستثمارات المحلية و الأجنبية، جاءت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ANDI من أجل ضمان سهولة الاستفادة من الامتيازات المختلفة الممنوحة في قانون تطوير الاستثمار ( الأمر 03/01)، حيث أن هذا القانون هو امتداد للقانون السابق و منح الامتيازات التالية:

#### 1-2 في النظام العام:

في ما يخص مرحلة انجاز الاستثمار، و بالنسبة للنظام العام فتستفيد المؤسسة المستثمرة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛ و الإعفاء من حقوق نقل الملكية مقابل كل الاقتناءات التي تمت في إطار الاستثمار المعني، كما تستفيد من تطبيق معدل مخفض لمركبة التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

#### 1-2 في النظام الخاص:

بالنسبة للنظام الخاص، فتستفيد الاستثمارات التي تتم في المناطق التي تتطلب تميئها مساهمة خاصة من الدولة و الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا خاصة تتمثل في ما يلي:

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بمعدل مخفض قدره 0,2 % في ما يتعلق بالعقود التأسيسية و الزيادات في رؤوس الأموال.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في ما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مشتراة من السوق المحلي.

- تطبيق معدل مُخفّض لمركبة المنتجات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل لكل الاقتناءات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار و تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة، في ما يخص الأشغال المتعلقة بالهياكل التحتية الضرورية لانجاز الاستثمار.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أما في ما يخص مرحلة الاستغلال، فتستفيد المؤسسة من جملة من الامتيازات و هي كالآتي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني TAP لمدة عشر سنوات كاملة.

- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- منح مزايا إضافية مثل تأجيل العجز و آجال الاستهلاك التي من شأنها تحسين و تسهيل الاستثمار.<sup>1</sup>

و تجدر الإشارة أن الأمر 03/01 لم يفرق ما بين المؤسسات المستثمرة الوطنية و الأجنبية، و لا بين المستثمر العمومي

و الخاص و لا بين الشخص الطبيعي و الشخص المعنوي، حيث حظي الجميع بمعاملة عادلة و منصفة.<sup>2</sup>

### المبحث الرابع: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته:

#### 1 محددات المناخ المشجع للاستثمار الأجنبي المباشر:

بصفة مبدئية يمكن القول بأن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول

المضيقة، و بمعنى آخر أن القرار المتخذ من طرف الشركة متعددة الجنسيات المتعلق بالاستثمار في بلد دون الآخر هو

دالة بكثير من العوامل<sup>3</sup> و هذه العوامل تمثل المحددات الأساسية و لعل من أهمها و التي ترتبط بموضوع دراستنا،

استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية، الحكم الراشد، بنية تحتية مقبولة.

#### 1-1 التوازنات الاقتصادية الكلية:

عملت السياسات و الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول النامية كالمكسيك، الأرجنتين، البرازيل، شيلي،

كولومبيا، فنزويلا، بولونيا، البرتغال، كوريا، إلى توفير الاستقرار الاقتصادي الضروري لضمان النمو طويل الأجل. فقد

شملت هذه السياسات و الإجراءات كلا من الخوصصة، و إصلاح النظام القانوني، و تحرير التجارة و إعادة هيكلة

المدىونية العمومية. أضف إلى ذلك البرامج المدروسة التي تنفذها هذه الدول لتخفيض التضخم، و المشجعات المتاحة

للمستثمرين التي انعكست على الإقبال و التهافت الكبير للمستثمرين على الأسواق الناشئة بهذه الدول. كل ذلك من

علامات نوع جديد من اقتصاديات النمو.

<sup>1</sup> المادة رقم 10، المادة رقم 11، المادة رقم 12، الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

<sup>2</sup> منصورى الزين، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد الثاني، ماي 2005، ص 138.

<sup>3</sup> عبد السلام أبو حف، مرجع سبق ذكره، ص 222.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و تعتبر الثمانينات و التسعينات عقدي الإصلاح الاقتصادي لدول العالم الثالث، حيث تزايد عدد الدول النامية المطبقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

و تتكون تلك البرامج من مكونين أساسيين<sup>1</sup>:

- الأول سياسات التثبيت و هي التي تركز على إدارة جوانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية و نقدية انكماشية، تستهدف معالجة الاختلالات القائمة في الموازنات العامة و موازين مدفوعات الدول المعنية و يختص بتلك السياسات صندوق النقد الدولي.

- و الثاني سياسات الإصلاح أو التكييف الهيكلي و تستهدف تعديل هيكل الإنتاج من خلال إصلاح

السياسات السعرية و تحرير التجارة الخارجية و تحرير أسواق العمل و رأس المال على نحو يضمن استخدام هذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية. زيادة عن مجموعة الإصلاحات المؤسسية الأخرى مثل ترشيد دور القطاع العام و استخدام كافة الحوافز المناسبة لدعم الاستثمار الخاص و يختص بتلك سياسات البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

و يتأثر الاستثمار عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بمختلف سياسات الاقتصاد الكلي، فعلى سبيل المثال سياسة سعر الفائدة تقوم بدور هام في إدارة الطلب بهدف تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي. كما أنها تؤثر في العرض و الطلب على الموارد المالية الرأسمالية و قدرات الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالاستهلاك و الاستثمار. كما أن لها تأثير على فعالية سياسة سعر الصرف و على تحركات رؤوس الأموال مما يؤثر في معدلات الاستثمار في الأجلين القصير و الطويل.

مما لاشك فيه أن أسعار الفائدة الحقيقية العالية تخفض من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن قرارات الاستثمار تتوقف على معدل الفائدة الداخلي للاستثمار ( الكفاية الحدية لرأس المال ) و تكلفة رأس المال التي تتوقف جزئياً على عناصر التمويل ( السندات و أسهم رأس المال و اقتراض من البنوك ) و نظراً لأن هذا الاقتراض المصرفي يمثل مصدراً رئيسياً للتمويل لذلك فإن الزيادة في تكلفته بالنسبة للكفاية الحدية لرأس المال ستؤثر على الاستثمار. كذلك فإن للسياسة المالية تأثير على معدلات الاستثمار فتخفيض عجز الموازنة من شأنه أن يؤدي إلى تزايد معدلات الاستثمار الخاص و بالتالي الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن المناخ الاستثماري السائد في الدولة يتأثر بدوره بالعوامل التالية:

<sup>1</sup> دعاء محمد سلمان، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص 24.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- درجة الثقة في استمرار سياسات الإصلاح الاقتصادي و بفاعلية.
- درجة تكامل و اتساق المكونات المختلفة لسياسات الإصلاح الاقتصادي.
- مستوى الأهلية الائتمانية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي.
- درجة الاستقرار السياسي و الذي يرتبط بدرجة كبيرة بالديمقراطية.
- أثر المديونية العمومية، حيث أن الدول ذات مديونية عمومية كبيرة تفقد مصداقيتها المالية مما ينعكس سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 2-1 الحكم الراشد:

مشكلة الحكم الراشد تعد من الأسس الداعمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن الاقتصاديات التي كانت إلى عهد قريب مرمكة و تعرف سيطرة القطاع العام، تتسم هذه الاقتصاديات بنوع من الفساد الإداري الذي عتس داخل هياكل القطاع العام و أصبح صفة واضحة له مما عرقل و أخر الإصلاحات المنتهجة من طرف الدول في هذا المجال، فإن تغيرت القوانين و التشريعات إلا أن العقليات مازالت متمسكة بالفترة السابقة و من الصعب تغييرها في وقت قصير. و هذه الحواجز البيروقراطية و الرشوة المتفاقمة و المستفحلة و كل مظاهر الفساد الإداري إذا ما ضربت بجذورها في أعماق الاقتصاد، فإنها تعمل على طرد رؤوس الأموال عوض جذبها.

### 3-1 البنية التحتية المساعدة:

إن الإنفاق على البنية التحتية بهدف تشجيع الاستثمار الخاص عموما و الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا، حيث أن ضعف البنية التحتية تُعد من العوامل المسؤولة عن انخفاض ربحية المشروعات و بالتالي عرقلة المشروعات عن التوسع و القيام باستثمارات جديدة. لذلك فإن تطوير الطرق و الموانئ و الاتصالات بالإضافة إلى توفير الأراضي الصالحة للأغراض الصناعية كل ذلك له تأثير و انعكاس على الاستثمار الخاص و كفاءته.

إن تحسين البنية التحتية من خدمات الطرق، المواصلات، الاتصالات، الطاقات، المياه... الخ، و اعتبارها ضمن التزامات الدولة " فالبنية التحتية الأفضل ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو الإنتاجية و رفع فعالية الاستثمار و تاريخيا فإن زيادة

الإفناق الاستثماري في البنية التحتية بنسبة مقارها نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كانت تقترن بارتفاع مقارها نصف نقطة مئوية في إنتاج القطاع الخاص"<sup>1</sup>

### 2 جاذبية الجزائر و مناخ الاستثمار:

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فعالية مناخه الاستثماري، و هذا ما يبرر التباين الملحوظ بين البلدان النامية و المتقدمة و بين البلدان النامية في ما بينها. إن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونية و التنظيمية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، لذلك من الخطأ أن تقتصر جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعا في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للبلد المضيف و الشركات العالمية المستثمرة. و عليه ينبغي لدول العالم المختلفة أن تتبع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الملائمة للاستفادة و بقدر الإمكان من فرص نقل التكنولوجيا و المعرفة العلمية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر و تستخدمها لغرض النهوض باقتصادياتها لأنها تملك جميع المؤهلات البشرية و الاقتصادية و لا تحتاج سوى إلى الإرادة المخلصة و الواعية لإحداث التنمية المنشودة التي تمكنها من الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والتي قطعت أشواطاً كثيرة في هذا المجال. لقد ارتبط تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى حد الآن بعاملين أساسيين، الأول يتمثل في التطورات و الظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية و التي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي و التغيير الذي عرفه النهج الاقتصادي و الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، و الافتتاح على الأسواق العالمية و الذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنمية جديدة.

إن أهم العوامل الجاذبة أو المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر هي وفرتها على احتياطي معتبر و هام من النفط و الغاز ( مصادر الطاقة الحالية بدون منازع في العالم )، إلا أنه مازالت الأمور لم تتضح بعد بالنسبة للمستثمرين الأجانب في هذا القطاع، و ذلك لهيمنة الدولة على هذا القطاع الحساس حيث أن هذه الثروات الباطنية تعتبر بالنسبة للجزائر بمثابة ثروات سيادية للبلاد.

<sup>1</sup> لستراو، الصراع على القمة، مركز الدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي 1995، ص 192 و 193.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن قطاع المحروقات في الجزائر أصبح أهم قطاع مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك لفرص الربح المتوفرة فيه، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة في الأسواق العالمية. إضافة إلى انفتاح الجزائر على الاستثمارات الأجنبية و انتعاش اقتصادها مؤخرا، كل هذه العوامل شجعت الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات أخرى خارج المحروقات مثل استغلال المناجم و المواد الأولية المعدنية الهامة و المتوفرة بشكل معتبر في البلاد، إضافة إلى أن الجزائر حاليا تقوم بمجهودات معتبرة على مستوى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاعات خارج المحروقات و ذلك من خلال قيامها بأنجاز برنامج ضخم يتضمن تهيئة البنية التحتية الجزائرية التي ستعمل بدون شك على إنعاش المناخ الاقتصادي و الاستثماري في الجزائر.

إن الإيرادات البترولية التي تتوفر عليها الجزائر تعتبر دعما هاما لميزانيتها و تعطى تنافسية معتبرة مقارنة مع الدول النامية الأخرى المنافسة لها في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فبإمكان الجزائر أن تستعملها لتخفيف ضغط جبايتها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تكون أكثر تنافسية في استقطاب الرأس المال الأجنبي . لقد خفضت الجزائر من معدل الضريبة على أرباح الشركات من 42% سنة 1992 إلى 30% سنة 2000 ، لكن هذا يبقى غير كاف لأن هذا الإجراء لم يفت دول أخرى، "حيث أن المعدل الأقصى المتوسط المطبق على أرباح الشركات بالنسبة للدول التي أنضمت حديثا إلى الاتحاد الأوروبي قد انخفض من 30,6 % في 1995 إلى 21,5 % في سنة 2004 ، انخفاضات بـ 21 نقطة سجلت في بولونيا و سلوفاكيا خلال هذه الفترة. و لقد خفضت تركيا الضريبة على أرباح الشركات من 30 % إلى 20% سنة 2006" <sup>1</sup>. و في هذا الإطار خفضت الجزائر من معدل الضريبة على أرباح الشركات حيث حاليا يعتبر من أدنى المعدلات في المغرب العربي ( 25 %، 19 % و 12,5 % على الأرباح المعاد استثمارها).

### 3 جهود الجزائر من أجل تحسين جاذبيتها:

شهدت الاستثمارات في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بفضل الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها السلطات العمومية قصد تحسين البيئة الاستثمارية و ترقية و جمة الجزائر، وقد تجلّى هذا التطور من خلال المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات التي سجلت خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى نهاية 2008 مجموع 51456 مشروعا بقيمة إجمالية بلغت 5799 مليار دينار.

<sup>1</sup> Rapport du FMI n° 06/101 mars 2006 page 39.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ويساهم مستثمرون محليون في 50766 مشروعا من هذه المشاريع التي من المنتظر أن توفر أكثر من 843000 منصب شغل حيث بلغت استثماراتهم 4153 مليار دينار أي ما يمثل 71,6 % من حجم الاستثمارات الإجمالي. وبخصوص الاستثمارات في شكل عقود شراكة بين الشركات الجزائرية و الأجنبية فقد شملت 291 مشروعا استثمار فيهم 722,5 مليار دينار أي ما يعادل 12,5 % من إجمالي الاستثمارات، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لدى الوكالة فهناك 400 مشروعا بما قيمته 924393 مليون دج من 2002 إلى 2009 أي ما يعادل 13,7 % من المجموع العام للاستثمارات. وقد ركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصناعة و تحلية مياه البحر وإنتاج الأسمدة و الأمونياك ومصانع الإسمنت والصناعة الغذائية والسياحة، وقد سجلت الوكالة خلال السنوات الثلاث الأخيرة 35397 مشروعا يرافقهم خلق 477000 منصب شغل مقابل 16000 مشروع فقط في الفترة الممتدة بين 2002 و 2005.

و الجدول رقم 7 يوضح موجز للمشاريع الاستثمارية في الجزائر بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### الجدول رقم 7: موجز للمشاريع الاستثمارية في الجزائر للفترة 2002-2009:

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ ( مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	70491	99,03	5017890	74,82	909465	91,04
الشراكة	294	0,41	764593	11,40	31030	3,31
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	400	0,56	924393	13,78	58450	5,85
مجموع الاستثمارات الأجنبية	694	0,97	1688985	25,18	89480	8,96
المجموع العام	71185	100	6706875	100	998945	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات www.andi.dz

و يعود تحسين البيئة الاستثمارية إلى عوامل تنظيمية من خلال الفصل بين المستثمرين الصغار و أصحاب المشاريع الضخمة أو المدرة لقيمة مضافة هامة بالإضافة إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب بالخصوص من خلال اعتماد هيئة موحدة للتعامل مع ملفاتهم، كما تشمل الإجراءات التسهيلية لتنفيذ العملي لتدابير الإصلاح المعتمد بموجب الأمر الصادر سنة 2006 المعدل والمتمم للأمر الصادر في 2001 المتعلق بترقية الاستثمارات.

كما تم منذ بداية سنة 2007 إعادة تقويم قانون الاستثمار حتى يتسنى له إلى جانب جلبه للاستثمار الشروع في عملية انتقائية تأخذ بعين الاعتبار الهدف الإستراتيجي لدفع عجلة الإنتاج و ترقية التنافسية، و يجري حاليا تطبيق تدابير تكاملية بهدف تعزيز الاستثمار لصالح النشاطات المنتجة بحيث تم لهذا الغرض تحديد المشاريع ذات المنفعة الوطنية، كما

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تم اتخاذ تدابير تحفيزية أخرى لتوجيه الاستثمار نحو المناطق التي هي بحاجة للاستثمارات في إطار التوازن الجهوي بعد تحديد المناطق التي تحتاج إلى مساهمة الدولة. ويتعلق الأمر بإلغاء التراخيص المسبقة التي لم تكن مطلوبة في القوانين السارية وتقليص تدخل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في مجال وصول الملفات لصالح المراقبة البعدية والاحترام التام للآجال القانونية لمنح القرارات، كما يضاف إلى هذا دخول مؤخرا التعليم الوزارية حيز التنفيذ المحددة لإجراءات الاستفادة من مزايا الاستغلال التي من شأنها تعزيز الإجراءات التحفيزية، وتمت الإجراءات التشريعية والتنظيمية بإنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي نصّب مؤخرا ممثلا على مستوى الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بالجزائر بهدف تسهيل تمكين المستثمرين من الخدمات.

و لكون العقار الاقتصادي عاملا بالغ الأهمية في تطوير الاستثمار فقد تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار التي تساهم في بروز سوق عقارية تقوم على نظام تنازل منتظم و شفاف و مضبوط، كما تم إدخال قانون التنازل عن العقار لصالح مشاريع استثمار لمدة تقدر بـ33 سنة قابلة للتجديد من أجل الحفاظ على العقار الصناعي من المضاربة على حساب الاستثمار. و من أجل تقريب المستثمرين تواصل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات حضورها في مجال الهياكل من خلال زيادة عدد شبائيكها التي تغطي حاليا أكثر من 16 ولاية كما تم مع نهاية 2009 إنشاء 10 شبائيك أخرى بولايات الهضاب العليا و الجنوب. و في سنة 2008 قامت الجزائر بإجراء جبائي جديد يتمثل في تخفيض الضريبة على أرباح المستثمرين الأجانب غير المحولة إلى الخارج من 15% إلى 10% و ذلك من أجل تحفيز المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم في الجزائر بدل تحويلها إلى الخارج.

### المبحث الخامس: حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

#### 1 مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأهميته:

أما في ما يخص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فإننا سنحاول أن نعتمد على تحديد المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بداية من سنة 1996. و يظهر هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز موازنة كبير و مستفحل يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، و معدلات متدنية

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

للتضخم، سعر صرف غير مغالى فيه، و بنية سياسية و مؤسساتية مستقرة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري.<sup>1</sup>

**الجدول رقم 8: المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2008.**

درجة المؤشر	التغير في المؤشر	2008	2007	
3	-23,20	(23,20)	(22,60)	مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز الموازنة العامة % gdp)
3	-24,67	(11,40)	13,27	مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز الحساب الجاري % gdp)
0	0,89	4,40	3,51	مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، ص 207، 205، 208، 209 .  
دليل المؤشر:

- أقل من 1 : عدم تحسن في الاستثمار.
- من 1 إلى 2 : تحسن في مناخ الاستثمار.
- من 2 إلى 3 : تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

و عليه و من خلال الجدول رقم 8 المبين أعلاه، فإن المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية في الجزائر، يساوي متوسط المؤشرات السابقة أي 2. من خلال دليل المؤشر يظهر أن هناك تحسن كبير في مناخ الاستثمار في ما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة، و يرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى أثر ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة و أثره في تخفيض عجز الموازنة العامة و زيادة معدلات النمو الحقيقية.<sup>2</sup>

إن نسبة الاستثمار الثابت في الجزائر قد ازدادت بصورة معتبرة بداية من سنة 1996 إلا أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر فيه كانت ضئيلة و بسيطة إلى حد ما حيث بلغت نسبة 13%-14% في السنوات الأخيرة، و التي كانت قد بلغت نسبة 2,3% فقط سنة 1996، و هذا يمكن تفسيره نوعا ما بانخفاض الادخار المحلي و انخفاض الاستثمار الخاص المحلي في الجزائر، و كما سبق و أن ذكرنا أن هناك تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار في الجزائر و كذا التدفقات و حتى الآفاق هي جد واعدة في هذا المجال. و هذا ما يؤكد كذلك الجدول رقم 9 أذناه ( خلاصة مناخ الأعمال معطيات تقديرية تنبؤية Market summary ).

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002 ( الكويت : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2002 ) ، ص 28.

<sup>2</sup> مفتاح صالح، بن سمينة دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر- مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 44/43، صيف - خريف 2008، ص 122.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 9: خلاصة مناخ الأعمال ( الجدول تم إعادة صياغته إلى العربية من طرف الباحث ).

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
								المعطيات
35,9	35,4	34,9	34,4	33,9	33,4	32,8	32,4	عدد السكان (مليون) population
144,6	139,9	131,3	124,1	120,0	111,9	102,3	85,0	الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دولار)
306,5	281,9	259,4	238,6	220,1	205,3	194,0	178,5	الناتج الداخلي الإجمالي GDP at PPP
6,2	6,0	5,9	5,7	4,8	2,8	5,5	5,2	الناتج الداخلي الإجمالي (% تغير حقيقي)
5,3	5,1	4,8	4,5	4,0	3,2	3,8	2,5	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار) fdi
3,7	3,6	3,7	3,6	3,3	2,9	3,7	2,9	fdi % من الناتج الداخلي الإجمالي
12,1	12,8	13,4	14,1	14,1	12,8	16,6	12,2	fdi % من إجمالي الاستثمار الثابت % fdi
35,2	29,9	24,8	20,0	15,5	11,5	8,3	7,2	مخزون fdi % Stock of fdi
24,3	21,4	18,9	16,1	12,9	10,2	8,1	8,5	مخزون fdi % من الناتج الداخلي الإجمالي
0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,3	الخراج (مليار دولار) fdi الخارج
1,7	1,4	1,2	1,1	0,9	0,8	0,7	0,6	مخزون fdi الخارج (مليار دولار)
1,2	1,0	0,9	0,9	0,8	0,7	0,6	0,7	مخزون fdi الخارج % الناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: The economist intelligence unit (world investment, country profiles-Algeria-), 2007, page180.

كما أن الجزائر تعاني من ارتفاع حدة البطالة و التي لا يمكن معالجتها إلا بالاستعانة باستثمارات أجنبية مباشرة و ذلك لسد الثغرة في إمكانيات البلاد المحدودة في الاستثمار و خاصة منه الاستثمار الخاص على المدى المتوسط. و من الملاحظ أن الجزائر تقوم حاليا بإنجاز مشاريع استثمارية داخلية ضخمة تخص شق الطرقات السريعة ( الطريق السريع شرق- غرب ) و بناء السدود و انجاز السكنات الاجتماعية، و هذه الاستثمارات العمومية من شأنها أن تخلق نوعا ما مناصب شغل جديدة و تقلل من حدة البطالة خاصة في أوساط الشباب إلا أن هذه الحلول تبقى على المدى القصير، فلا بد من خلق جو ملائم للاستثمارات الخاصة و على رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك لامتنعاص القدر الأكبر من البطالة في الجزائر، هذا من جهة و الاستفادة من المهارات و الخبرات التكنولوجية المتطورة التي تتمتع بها الشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات و قطاع الاتصالات من جهة أخرى.

إلا أنه لا يزال نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر متواضعا إذا لم نقل ضئيلا، إذا ما قورن بدول أخرى منافسة و بالخصوص دول حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث أن الجزائر حققت نسبة نقل عن 10% من الوعود الاستثمارية التي سجلت، و ذلك راجع إلى المعوقات الكبيرة التي يواجهها أصحاب رؤوس الأموال الأجانب، الذين يجدون أنفسهم مضطرين إلى البحث و التوجه نحو دول مضيقة أخرى منافسة للجزائر في هذا المجال. إلى حد الآن يمكن القول

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أن الجزائر لم تنجح بالقدر الكاف من استقطاب سوى اقل من ملياري دولار أمريكي فعليا خلال سنة 2007، بينما حققت دول منافسة مثل مصر و المغرب الأقصى تقدما ملحوظا و هاما.

و في ظل تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية الأونكتاد فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنويا تبقى تدفقات جد محتشمة، في حين أبقت الهيئات الدولية في مقدمتها البنك العالمي على نفس المآخذ المتعلقة بمناخ الأعمال و الاستثمار. إذ أن الإدارة الجزائرية تبقى إلى حد بعيد غير فعالة و تتميز بكثير من البطء و البيروقراطية مما يجعلها من أهم معوقات الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة في الجزائر. خلال المدة الممتدة ما بين سنة 2005 و 2008 تم تسجيل الآلاف من الوعود الاستثمارية الأجنبية، إلا أن هذه الأخيرة و التي يتم تحصيلها على أساس أنها مشاريع استثمارية لم تنجز أبدا و لم تعرف تجسيدا في الميدان، إضافة إلى العدد الكبير و الهام من المشاريع المعتمدة رسميا عرفت تأخرا كبيرا، منها على سبيل المثال الاستثمارات العربية التي عانت من التأخر و البطء في التنفيذ.

في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و 2007 و هي مرحلة تميزت الجزائر فيها براحة مالية و بوضع مريح نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، لم تتجاوز قيمة التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر ملياري دولار، فقد كانت في حدود 1,9 مليار دولار سنة 2007 و 1,795 مليار دولار سنة 2006 و 1,081 مليار دولار سنة 2005. و خلافا للتقديرات الرسمية التي تركز على وعود الاستثمار و تضخم بذلك الأرقام و الإحصائيات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مع إهمال مدى فعالية تنفيذها على أرض الواقع، و الذي في الغالب لا يتعدى إذا ما قورن مع ما كان من وعود الـ 10% إذا لا تزال قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقية ( خاصة خارج المحروقات ) بعيدة عن المستوى المطلوب مقارنة مع المستوى الذي حققته بعض الدول المنافسة على غرار المغرب الأقصى الذي حقق ما قيمته 4 إلى 4,5 مليار دولار سنة 2007 مقابل 2,9 مليار دولار سنة 2006، دون أن ننسى مصر التي سجلت 10,2 مليار دولار سنة 2007 و عشرة مليارات سنة 2006.

إن مناخ الاستثمار في الجزائر يتحسن تدريجيا و لكن بوثيرة بطيئة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و كما هو معلوم أن الجزائر في السنوات الأخيرة تعمل على زيادة قدراتها الإنتاجية على مستوى قطاع المحروقات ( النفط و الغاز ) و تزيد كذلك من قدراتها التوزيعية ( تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي )

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

فسوف تكون بحاجة ماسة إلى جذب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع، و سيكون من الواجب عليها أن تقوم بتعديلات في قانون المحروقات حتى يكون محفزا قويا للاستثمارات الأجنبية. إن الجزائر تملك طاقات و قدرات هائلة في مجال الاستثمارات إلا أن الاستغلال لهذه الطاقات يبقى بعيدا عن المطلوب مقارنة بدول أخرى، فعلى سبيل المقارنة فإن السودان قد استقطب تدفقات بقيمة 3,541 مليار دولار أمريكي سنة 2006 و ليبيا حققت 1,734 مليار دولار أمريكي في حين بلغت قيمة التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في سنة 2006 قيمة 1,795 مليار دولار أمريكي<sup>1</sup>.

كما أن الجزائر ستكون مطالبة أكثر بإيضاح الصورة أكثر في ما يخص استقطاب الاستثمارات الأجنبية و خاصة في الآونة الأخيرة و مع الاستقرار السياسي الذي تعرفه البلاد و تمديد عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثالثة فهذا من شأنه أن يحرر أكثر قطاع الاستثمار في الجزائر و خاصة منه الأجنبي المباشر و ستكون هناك خطط أخرى تخص خصوصية البنوك العمومية في الجزائر. هناك إجراءات بيروقراطية ثقيلة و معقدة تمنع تحقيق الاستثمارات الكبيرة في الجزائر. و رغم المجهودات المبذولة من طرف الجزائر في مجال تدعيم الاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص، و رغم التحسن الملحوظ و الكبير في مناخ الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى كل ما تتوفر عليه الجزائر من طاقات و قدرات و فرص استثمارية معتبرة، إلا أنها لا تعتبر من بين الدول الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن المتبع للتدفقات الواردة في السنوات الأخيرة يلاحظ استمرارية في التزايد فقد كانت التدفقات لسنة 2007 في حدود 1,662 مليار دولار بنسبة 8,8 % من الناتج الداخلي الإجمالي، و عرفت سنة 2008 تزايدا رغم الأزمة الاقتصادية العالمية حيث كانت قيمة التدفقات في حدود 2,646 مليار دولار بنسبة 8,5 % من الناتج المحلي الإجمالي ( انخفاض في مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر)، أما في سنة 2009 فقد واصلت التدفقات تزايدها كذلك و كانت في حدود 2,847 مليار دولار بنسبة 12,3 % من الناتج المحلي الداخلي الإجمالي. فإذا ما قارنا هذه النتائج مع المغرب الأقصى فإن الجزائر تعرف انتعاشا ملحوظا من حيث قيمة التدفقات، لكن من حيث مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر يبقى جد محتشم مقارنة

<sup>1</sup> CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde (Sociétés transnationales, industries extractives et développement), op.cit.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالمغرب الأقصى الذي كانت مساهمته في سنة 2009 تقدر بـ 46% رغم انخفاض تدفقاته نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، وهذا ما يظهر جليا في الجدول رقم 10 المبين أدناه.

**الجدول رقم 10:** تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر و المغرب الأقصى ( مليون دولار )

2009		2008		2007		البلد السنوات
gdp %	التدفقات	gdp %	التدفقات	gdp %	التدفقات	
12,3	2847	8,5	2646	8,8	1662	الجزائر
46	1331	45,5	2487	51,3	2803	المغرب الأقصى

Source: unctad, world investment report 2010.

[www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics)

لقد تحسن ترتيب الجزائر من بين دول العالم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، رغم الأزمة الاقتصادية العالمية و التي أثرت بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، و كما هو معلوم أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تنشط في حقل المحروقات فقد كانت هذه الاستثمارات في منأى عن الأزمة لازدهار هذا القطاع مؤخرا. و الجدول رقم 11 يبين مدى تحسن ترتيب الجزائر في السنوات الأخيرة.

**الجدول رقم 11:** ترتيب الجزائر ضمن بعض دول العالم في ما يخص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

2009	2008	2007	البلد السنوات
72	111	67	بوركينافاسو
73	78	51	بريطانيا
74	96	94	أوزباكستان
75	76	43	السلفادور
76	94	102	الصين
77	113	127	الجزائر
78	68	80	بوتسوانا
79	80	113	جنوب إفريقيا
80	54	63	إسرائيل
81	121	19	سويسرا
82	91	35	استراليا

Source: unctad, world investment report 2010.

[www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics)

### 2 التدفقات الواردة و المخزونات:

بصفة عامة تبقى الجزائر بعيدة نسبيًا عن موقعها الذي يجب أن تكون عليه، حتى تكون أكثر و أحسن جاذبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و المستثمرين الأجانب، خاصة في قطاعات خارج المحروقات، هذا القطاع المربح حاليا و الذي يسيل لعاب إن صح التعبير الكثير من الشركات العالمية نتيجة ارتفاع أسعار الذهب الأسود في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة. إن عمليات الخوصصة في القطاعات العمومية الأساسية في الجزائر تبقى محدودة جدا. و من الأمور المثيرة للتساؤل و الاستفهام في الجزائر هو اعتمادها على نظام مصرفي جزائري عمومي مئة بالمئة، خاضع للدولة كلية دون وجود لبنوك جزائرية خاصة، فعلى الجزائر أن تنعش أكثر فأكثر جهازها المصرفي من خلال إحداث روح المنافسة بين البنوك و ذلك من خلال خوصصتها و التشجيع على إقامة بنوك خاصة، فعلى النظام المصرفي الجزائري أن يتماشى مع المستجدات و التغيرات العالمية في ميدان الأعمال و الاستثمار و خاصة منه الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الجزائر تواصل إصلاحاتها في ميدان الإنعاش الاقتصادي و هي تحاول جاهدة التقليل من حدة البطالة و المستفحلة بشكل واضح في أوساط فئة الشباب، و منه فإن قضية البطالة في الجزائر تبقى قضية اجتماعية و اقتصادية في غاية الأهمية لا بد من أخذها بعين الاعتبار و هذا لن يكون ممكنا إلا إذا اعتمدت الجزائر على سياسة للإنعاش الاقتصادي و بعث عجلة النمو في البلاد.

الجزائر تواصل تشجيعها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاعات التي من شأنها تحسين و تطوير البنية التحتية و الهياكل القاعدية الجزائرية، و التي سوف تؤدي إلى تسهيل التنقلات في المناطق الجغرافية الجزائرية الواسعة، كما أنها ستسهل لا محالة في إنعاش المناخ الاقتصادي بين المناطق المختلفة في البلاد، و لكن الملاحظ في الجزائر أن قطاع المحروقات يبقى القطاع المستقطب بنسبة عالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مقارنة بالقطاعات الأخرى. كما أن قطاع المحروقات في البلاد يبقى المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي فالاقتصاد الجزائري يبقى عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

من خلال المعلومات الإحصائية التي تخص التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تظهر التدفقات ضعيفة إلى حد ما، و هذا إلى غاية سنة 1996 و هذا بالرغم من تبني الجزائر لقانوني 10/90 و 12/93 المذكورين سابقا، و يرجع ذلك إلى سياسة الجزائر المنغلقة نوعا ما على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في ما يتعلق بفترة ما بعد 1996 تتعلق بدخول الجزائر فترة الإصلاحات و التغيرات الهيكلية و انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الحر و تبنيتها للإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي الـ FMI من خلال برامج التثبيت و التعديل الهيكلي لمعالجة الاختلالات المختلفة التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، هذه المرحلة يمكن اعتبارها مرحلة عدم استقرار اقتصادي و لا سياسي و لا أمني لم تشجع كثيرا استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر زادت سرعة وتيرتها في أواخر التسعينات، نتيجة لبداية هدوء الأوضاع الداخلية للبلاد و بالأخص الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في خضم العشرية السوداء من الإرهاب و التخريب و عدم الاستقرار السياسي. إذن بعد الهدوء الذي عرفته الجزائر و تفتحها على العالم و فتحها لأبواب الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات، عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قفزة نوعية و ارتفاعا هاما و معتبرا، الذي تزامن مع اعتماد الجزائر لبرنامج موسع للتنمية و خاصة على مستوى البنية التحتية و الهياكل القاعدية للبلاد. لقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في سنة 2005 قرابة 1081 مليون دولار أمريكي، و كانت تقارب 1795 مليون دولار أمريكي في سنة 2006 و 1665 مليون دولار أمريكي سنة 2007<sup>1</sup> و تتوقع دراسات Economist Intelligence Unit أن تكون التدفقات الداخلة إلى الجزائر بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي في السنوات المقبلة<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Unctad, World investment report, <http://www.unctad.org/fdistatistics>.

<sup>2</sup>The economist intelligence unit (world investment, country profiles-Algeria-), op.cit, page180

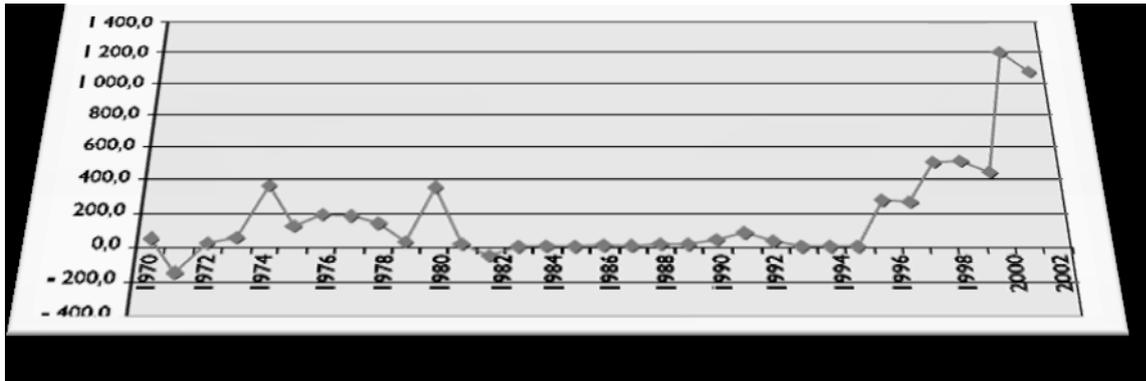
## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 12: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ( مليون دولار )

المخزونات	التدفقات ( مليون دولار )	السنة	المخزونات	التدفقات ( مليون دولار )	السنة
1630,9	---	1995	1525,2	348,7	1980
1900,9	270,0	1996	1538,4	13,2	1981
2160,9	260,0	1997	1484,8	-53,6	1982
2767,5	606,6	1998	1486,0	0,4	1983
3059,2	291,7	1999	1486,4	0,8	1984
3497,2	438,0	2000	1491,8	0,4	1985
4610,3	1113,1	2001	1495,5	5,3	1986
5675,3	1065,0	2002	1508,5	3,7	1987
6309,1	633,8	2003	1520,6	13,0	1988
7191,0	881,9	2004	1520,9	12,1	1989
8272,3	1081,3	2005	1600,9	0,3	1990
10067,7	1795,4	2006	1630,9	80,0	1991
11732,7	1665,0	2007	1630,9	30,0	1992
14498	2646,0	2008	1630,9	---	1993
17344	2847,0	2009	1630,9	---	1994

المصدر: من إعداد الباحث من خلال معلومات إحصائية مجمعة من: <http://www.unctad.org/fdistatistics>

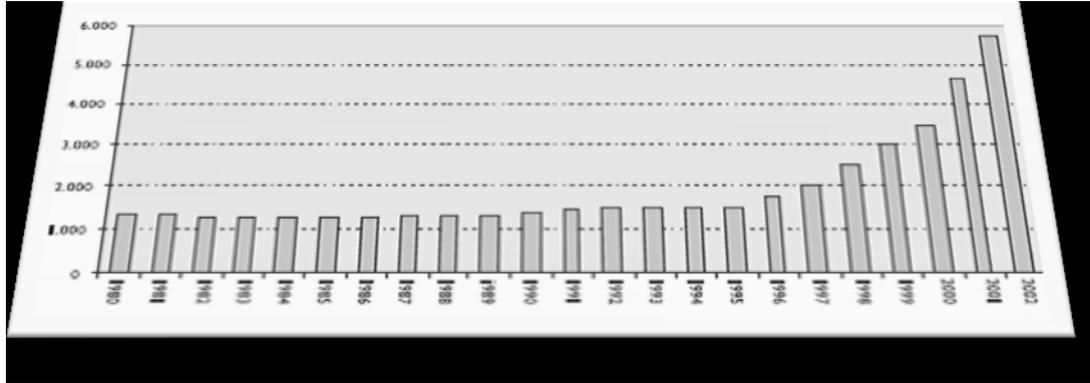
الشكل رقم 8: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (1970-2002) بملايين الدولارات الأمريكية



source :cnuced, Examen de la politique d'investissement en Algérie ,Nations unies ,Genève, Décembre, 2003.

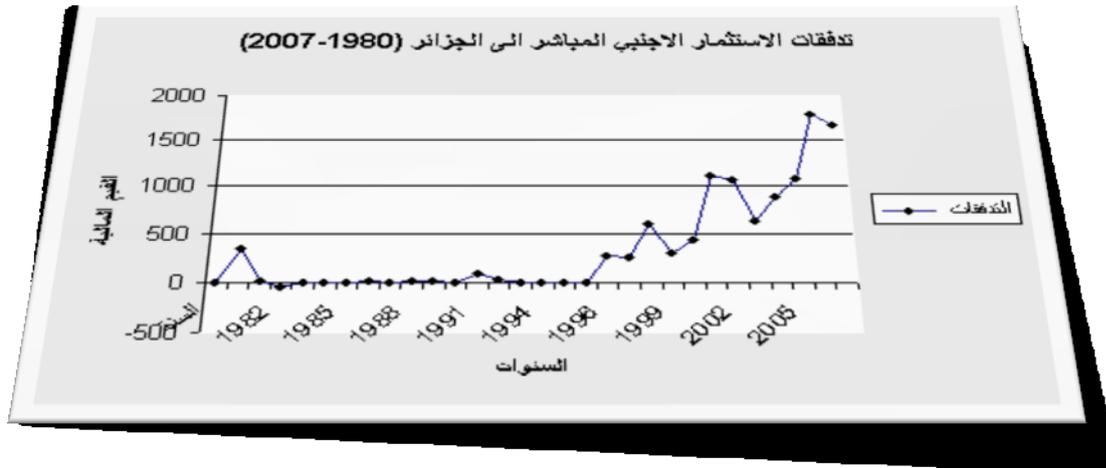
## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم 9: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (مليون دولار أمريكي).



source : cnuCED, Examen de la politique d'investissement en Algérie ,Nations unies ,Genève, Décembre, 2003.

الشكل رقم 10: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بملايين الدولارات الأمريكية (من إعداد الباحث).



المصدر: من إعداد الباحث من خلال معلومات إحصائية مجمعة من <http://www.unctad.org/fdistatistics>

### 3 مصادر التدفقات الواردة:

ما هو ملاحظ في حالة الجزائر أنه لا تتوفر معلومات رسمية في ما يخص مصدر التدفقات من الاستثمار الأجنبي

المباشر نحو الجزائر و توزيع هذه التدفقات حسب القطاعات. و ما هو ملاحظ كذلك أن الشركات الأمريكية

و الأوروبية لا تزال مهيمنة على قطاع المحروقات في الجزائر، و من أهم الشركات العالمية المتواجدة (الشركات متعددة

الجنسيات TNC's) حاليا في الجزائر و التي تستثمر في قطاع المحروقات نجد كل من:

شركة BP من المملكة المتحدة UK.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

شركة STATOIL الترويجية.

شركة BHP Billiton الاسترالية.

شركة ANADARKO الأمريكية USA.

إضافة إلى شركات عربية و على رأسها شركات مصرية و خليجية، التي تنشط في قطاعات أخرى مثل قطاع الاتصالات و البناء ( خصوصا في إنتاج مادة الاسمنت ).

إذن من الملاحظ أن أهم القطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر نجد بالدرجة الأولى قطاع المحروقات كما أن في السنوات الأخيرة هناك قطاعات أخرى مستهدفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل قطاع الاتصالات و قطاع صناعة مواد البناء و كذلك في ميدان الكهرباء و الماء. و إذا كانت مصر و تونس و المغرب و السودان قد نجحت نوعا ما في استقطاب تدفقات معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر و في قطاعات متنوعة، ففي الجزائر رغم تسجيل استثمارات في قطاع المحروقات و الاتصالات تبقى في القطاعات الأخرى شبه غائبة و الإحصائيات المتعلقة بها لا تكاد توفرها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار <sup>1</sup> ANDI. كما أن الجزائر تستضيف ما يقارب 65 شركة متعددة الجنسيات تنشط في مختلف القطاعات على رأسها قطاع المحروقات. انظر إلى الجدول رقم 13 ( الجدول "أ" و الجدول "ب" و الجدول "ج" ).

**الجدول رقم 13:** الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر ( الجدول تم صياغته إلى العربية من طرف الباحث ).

**الجدول 13 " أ ":** القطاع الصناعي ( رقم الأعمال بمليون دولار ):

المستخدمون	رقم الأعمال	نوع النشاط	البلد الأصلي	الشركة متعددة الجنسيات
a 1500	39	الكيمياء و المنتجات الكيماوية	ألمانيا	Henkel Enead Algérie
35000 b	.....	الآلات و التجهيزات	ألمانيا	ZF Algérie
580 b	.....	المواد الغذائية	فرنسا	Danone Djurdjura Algérie
500 b	.....	مشتقات البترول	فرنسا	Michelin Algérie
26 b	.....	مشتقات البترول	فرنسا	Total Fina Elf E&P Algérie
25 b	.....	المواد الغذائية	اسبانيا	Dragados industrial Algérie
11 b	.....	المواد الغذائية	فرنسا	Bel Algérie
.....	.....	التعدين و الحفر	سويسرا	Qualitest Algérie
.....	.....	التعدين و الحفر	USA	BJSP

<sup>1</sup> Strum, M and Gurtner, F, Fiscal policy in mediterranean countries, page 39.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

.....	.....	Petroleum النفط	باربادوس	Nabors international
.....	.....	Petroleum النفط	USA	Halliburton
.....	.....	Petroleum النفط	USA	Mi-Algeria
.....	.....	Petroleum النفط	ألمانيا	Helison Production
.....	.....	النسيج و الملابس	ساحل العاج	FTG
.....	.....	الكيمياء و المنتجات الكيماوية	هولندا	Ceva Laval
110	.....	الكيمياء و المنتجات الكيماوية	انجلترا	Glaxo Smith Kline Algérie Spa
50	.....	المواد الغذائية	فرنسا	Fromagerie Bel Algérie Spa

Sources :The banker's Almanac,2003( London,Reed information services,2003) ;Thomson Analytics(<http://analytics.thomsonib.com/>);Who Owns whom database( <http://solutions.dnb.com/wow>) ;L'intelligent jeune Afrique."The Africa Report:Top 500 companies"january2008  
a 2001.b Estimate.c 2002.d 2003

### الجدول 13 "ب": القطاعات الأخرى ( رقم الأعمال بمليون دولار ).

المستخدمون	رقم الأعمال	نوع النشاط	البلد الأصلي	الشركة متعددة الجنسيات
1253	756	الإتصالات	مصر	Orascom Telecom
10000	335	تجارة الجملة	فرنسا	Peugeot Algérie PSA
c70	32	تجارة الجملة	العربية السعودية	Jalco Jameel Algérie
d30	10	تجارة الجملة	فرنسا	Algerian Business Machines
a55	2	تجارة الجملة	فرنسا	Bergerat Monnoyeur
d17	1	تجارة الجملة	فرنسا	Jab company
c130	.....	تجارة الجملة	فرنسا	Soprema
b30	.....	تجارة الجملة	روسيا الفدرالية	Mitsubishi Falcon Motors
b30	.....	نشاطات تجارية أخرى	هولندا	NV Organon
b22	.....	البحث و التطوير	سويسرا	ABB international marketing
b20	.....	النقل	الدانمارك	Maersk Algérie
b15	.....	البناء	سويسرا	Sika outré Mer
a7	.....	التجارة و التصليح الآلي	كوريا	Ets Sahli Mohamed
255	219	تجارة الجملة	فرنسا	Renault Algérie Spa
340	4	التجارة التوزيعية		Société Algérienne d'hôtellerie
21	.....	تجارة الجملة	فرنسا	Rhodia Algérie Spa
20	.....	تجارة الجملة	ألمانيا	Basf Spa

Sources :The banker's Almanac,2003( London,Reed information services,2003) ;Thomson Analytics(<http://analytics.thomsonib.com/>);Who Owns whom database( <http://solutions.dnb.com/wow>) ;L'intelligent jeune Afrique."The Africa Report:Top 500 companies"january2008  
a 2001.b Estimate.c 2002.d 2003.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

### الجدول 13 "ج": قطاع المالية و التأمينات ( رقم الأعمال بمليون دولار ):

المستخدمون	رقم الأعمال	نوع النشاط	البلد الأصلي	الشركة متعددة الجنسيات
a273	249	المالية	العربية السعودية	Banque Al Baraka Algérie
c170	.....	المالية	فرنسا	Société générale Algérie
c38	.....	المالية	فرنسا	Natexis Algérie
d40	.....	المالية	المالية	Paribas El Djazair

Sources :The banker's Almanac,2003( London,Reed information services,2003) ;Thomson

Analytics(<http://analytics.thomsonib.com/>);Who Owns whom database( <http://solutions.dnb.com/wow>) ;L'intelligent jeune

Afrique."The Africa Report:Top 500 companies"january2008

a 2001.b Estimate.c 2002.d 2003.

### الجدول رقم 14: المشاريع التي تشرك الأجانب خلال الفترة 2002-2009

المبلغ ( مليون دج )	عدد المشاريع	الإقليم
301997	324	أوروبا
271118	272	فرنسا
513688	48	آسيا
27490	16	أمريكا
4510	1	إفريقيا
2954	1	استراليا
2600	14	متعدد الجنسيات

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات <http://www.andi.dz>

### 4 الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية:

فمن خلال مختلف الإحصائيات المقدمة من قبل الهيئات العربية مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات

و هيئات الجامعة العربية و مختلف البنوك، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية لم تتجاوز عام 2004 قيمة 3,9

مليار دولار مقابل 3,7 مليار دولار عام 2003 و 2,9 مليار دولار عام 2002، بينما تقدر الهيئات المالية الدولية حجم

الاستثمارات العربية في الخارج بأكثر من 130 مليار دولار، أي أن الاستثمارات التي تبقى في المنطقة العربية لا تمثل

إجمالا سوى 3,3 % من قيمة التدفقات المالية العربية، دون أن ننسى الودائع العربية المتواجدة في البنوك الأوروبية

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و الأمريكية و الآسيوية وتقدر حسب الإحصائيات للهيئات الدولية المالية ما بين 800 إلى 1300 مليار دولار و تبقى التنمية العربية محرومة من هذه المصادر و الطاقات المالية الهائلة.

كذلك و حسب المعطيات التي توفرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، و كذلك من إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، فإن الدول العربية استقطبت حوالي 80,7 مليار دولار في سنة 2009 بالمقارنة مع 95 مليار دولار تم استقطابها سنة 2008، الأمر الذي يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية قد انخفضت بحوالي 14,3 مليار دولار أي بنسبة 15,1 % . و يعود هذا الانخفاض إلى استمرار تأثير الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا. \* و يرجع هذا الأداء الجيد للدول العربية مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم إلى عوامل استقطاب داخلية تمثلت في التحسن الواضح في مناخ الاستثمار في العديد من الدول العربية و لاسيما السياسات ذات الصلة بالاستثمار و تتضمن التشريعات و خاصة تلك المتعلقة بتخفيض الضرائب و الرسوم الجمركية و زيادة الحوافز و المزايا، إضافة إلى الاتفاقيات الثنائية و الجماعية و متعددة الأطراف، تواصل الجهود الإصلاحية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية و اختصار عددها و تكلفتها و الوقت اللازم لانجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الالكترونية و زيادة مراكز الخدمة الشاملة.<sup>1</sup>

و على الرغم من تغير المعطيات الدولية مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، و انتقال الرأس مال العربي إلى وجهات أخرى بفعل الضغوط الأمريكية ، إلا أن الجزائر لا تزال ووجهة غير مستقطبة لهذا الرأس مال باستثناء عدد من القطاعات، على الرغم من الأرقام الرسمية التي تدرج التزامات و نوايا الاستثمارات، فضلا عن المشاريع المحققة، إذ أنه حسب الإحصائيات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI فقد سجلت بين 1999 و 2004 حجم استثمارات إجمالية تعادل 309 مليار دولار، أي أن متوسط الاستثمارات العربية في ظرف 5 سنوات يقدر نظريا بـ 780 مليون دولار.

أوضح تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2009 أن السعودية جاءت في المرتبة الأولى عربيا كأكبر دولة مضيئة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 38,2 مليار دولار و بحصة 39,6 % من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات في الرتبة الثانية بقيمة 13,7 مليار دولار و بحصة 14,2 % ، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9,5 مليار

\* علما بأن جميع التكتلات الاقتصادية العالمية عرفت معدلات انخفاض سنة 2009، في حين سجلت المنطقة العربية أقل معدل انخفاض مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى.  
<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 82.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دولار و بحصة 9,8 % من الإجمالي العربي، أما الجزائر فقد حلت في المرتبة الثامنة بقيمة تدفقات 2,64 مليار دولار و حصة 2,74 %، أما في يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من الدول العربية فتبقى إلى حد ما لا تفي بالعرض المطلوب و تبقى في مجملها جد محتشمة، و الجدول رقم 15 يوضح ذلك جيدا.

**الجدول رقم 15: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ ( مليون دولار )**

البلدان العربية	2005	التدفقات التراكمية حتى سنة 2008	البلدان العربية	2005	التدفقات التراكمية حتى سنة 2008
الكويت	105,01	315,5	تونس	3,26	98,5
مصر	104,88	3254,8	ليبيا	3,06	36,1
السعودية	12,86	119,3	لبنان	2,88	31,5
الأردن	12,03	47,7	البحرين	2,79	36,0
قطر	7,82	60,6	سوريا	0,27	24,7
الإمارات	5,69	139,7	الإجمالي	260,6	6779,1

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، 2008، 2009.

كما أن الجزائر عملت على تحسين علاقاتها مع مختلف الدول العربية من أجل تحسين الاستثمارات البينية

و تحفيزها، انطلاقا من إبرام اتفاقيات ثنائية و تخص الاستثمار و تجنب الازدواج الضريبي، و الجدول رقم 16 التالي يوضح ذلك.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 16: اتفاقيات ثنائية تخص الاستثمار و تجنب الازدواج الضريبي بين الجزائر و بعض الدول العربية

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
الأردن	1996/08/01	1997/09/16
الإمارات	2001/04/24	2001/04/24
البحرين	2000/06/11	2000/06/11
تونس	2006/02/16	-----
السودان	2001/10/24	-----
سوريا	1997/09/14	1997/09/14
سلطنة عمان	2000/04/09	2000/04/09
قطر	1996/10/24	-----
الكويت	2001/09/03	-----
لبنان	-----	2002/03/26
ليبيا	2001/08/06	-----
مصر	1997/03/29	2001/02/17
اليمن	1999/11/25	2002/01/29

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، 2008، 2009.

### خاتمة الفصل:

إن التحول الكبير و العميق الذي أحدثته التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة، من أبرزها و أهم سماتها ارتفاع عوامل الابتكار العلمي و التكنولوجي، كذلك الريادية و التنظيم و التدبير و الكفاءة المهنية و المقدرة على استقطاب الرأس المال الأجنبي، جعلها تتصدر المرتبة الأولى على مستوى قائمة المدخلات الإنتاجية المعاصرة. بمعنى آخر أنه لم يعد للخدمات الطبيعية و لا المواد الوسيطة و لا الطاقة و لا للمكننة و لا للعمالة البسيطة و النمطية الرخيصة و لا حتى الموارد المالية الذاتية الدور و الأهمية اللذان تحظى بهما في إنتاج الخيرات التقليدية.<sup>1</sup>

و عليه كان لزاما على الجزائر و هي جزء لا يتجزأ من هذا العالم، و الذي دخل مرحلة العولمة الاقتصادية و المالية و هيمنت على مجرياته أن تندمج فيه و تتأقلم معه، خاصة في ما يرتبط بحرية التجارة العالمية و حركة رؤوس الأموال، و أن تعمل جاهدة بكل حزم على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة من إيجابيات هذه الظاهرة العالمية.

<sup>1</sup> الشادلي العياري، التغيرات الاقتصادية الدولية أثرها في العالم العربي، هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامل، النفط، العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان أكتوبر 2001، ص 210.

## الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و فعلا قد فتحت الجزائر الباب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و رحبت به و عملت على تشجيعه بكل ما أوتي لديها من إمكانيات واعية منها بمدى أهميته و مزاياه. و هذا قد تجلى واضحا من خلال السياسات العامة التي سلكتها و المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تهيئة الأرضية القانونية و المؤسساتية له، و منحه التحفيزات الواسعة و الضرورية. إلا أن التقارير العالمية المختصة قد أظهرت تدفقات محتشمة رغم أنها متزايدة، لكن أكثر ما يمكن القول فيها أنها لا تتماشى و الرهانات و التطلعات التي كانت مبنية عليها سياسة الاستثمار في الجزائر.

إن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تبقى ضعيفة خارج قطاع المحروقات، و هذا ما يدفعنا إلى محاولة تحليل و دراسة محدّات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تتبع مسيرته منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي، حيث سنركز على العلاقة ما بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال دراسة تحليلية و تطبيقية قياسية، و ذلك من أجل تشخيص نقاط الضعف التي تعاني منها هذه الظاهرة العالمية في الجزائر، و عليه سيكون هذا التحليل موضوع الفصل الأخير من هذه الدراسة.

### مقدمة الفصل:

إن أهم ما يميز العلاقة ما بين مناخ و بيئة الاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر هو تغير معالمها و محتواها في الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا، حيث عرفت تحولات على ثلاثة مراحل بارزة، كل مرحلة اتسمت بمعلم مميزة، سواء من الناحية الاقتصادية و السياسية و القانونية. فكانت المرحلة الأولى و التي بدأت مباشرة بعد تخلص الجزائر من قيود الاستعمار الفرنسي، حيث انتهجت سياسة تنمية مبنية على قواعد الاقتصاد المخطط أو الموجه، و هذا النوع من الأنظمة الاقتصادية قد أثر جليا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث ساد نوع من التخوف و التحفظ من هذا النوع من الاستثمارات، و مما لاشك فيه قد أثر ذلك سلبا. و كانت السياسة الجزائرية آنذاك واضحة باعتبار هذا النوع من الاستثمارات يخلق التبعية و التدخل السياسي، إضافة إلى إمكانية إضعاف الشركات المحلية و التي كانت أغلبيتها إذا لم نقل كلها كانت عمومية. و كتحصيل حاصل لذلك، اتخذت الجزائر إجراءات مشبته للاستثمار الأجنبي المباشر و لم تعتمد في إستراتيجيتها التنموية التي ارتكزت أساسا على موارد المحروقات و التوجه إلى الاستدانة الخارجية. و في إطار هذه الظروف لم تكن للسياسة المالية الأثر البارز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعدم المراهنة عليه أصلا في السياسة العامة للبلاد.

أما في ما يخص المرحلة الثانية فبدأت من أوائل التسعينات، كنتيجة لانخفاض أسعار البترول و زيادة حدة و عبء المديونية الخارجية،\* أدى ذلك الوضع إلى حالة من الاختلالات على مستوى التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، و بدأت تدخل مرحلة من عدم الاستقرار الاقتصادي، فكانت الجزائر مجبرة على التوجه إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية ( نادي باريس و نادي لندن) و دخلت الجزائر مرحلة تطبيق وصفا صندوق النقد الدولي، و من آثار ذلك هو إقرار الجزائر بضرورة الانفتاح على اقتصاد السوق و التخلي تدريجيا على النظام الاقتصادي السابق، مما فتح الباب واسعا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و التعامل معه بصورة مغايرة.

و تأتي المرحلة الثالثة مع بداية الألفية الثالثة، و قد تميزت بخروج الجزائر من عزلتها بفضل الاستقرار السياسي و الأمني، و قد تزامن ذلك مع التحسن الذي ميز معظم المؤشرات الاقتصادية من معدل تضخم منخفض و معدلات نمو حقيقية موجبة، مما انعكس بصورة ايجابية في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر و اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر في

\* خاصة مع عدم وجود مصادر لتمويل أعباء التنمية المتزايدة بسبب انحصار حركة القروض الخارجية و تراجع أهمية الإعانات الدولية.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

عملية التنمية و التأكيد على أهمية هذا النوع من الاستثمارات في ذلك، و كان ذلك واضحاً من خلال توفير كل الإجراءات الممكنة لاجتذابه.

و عليه ارتبط تطور معالجة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا بعاملين اثنين، الأول يتمثل في تطور الظروف التي عرفتها العلاقات الاقتصادية الدولية و التي كان لها انعكاس واضح على تطور أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الدولي؛ أما العامل الثاني فيتمثل في التوجهات التي تبنتها الجزائر على المستوى السياسي و المستوى الاقتصادي، و من تم سنحاول تسليط الضوء على خصوصيات كل مرحلة و آثارها على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، مرتكزين أساساً في التحليل على علاقة السياسة المالية للجزائر و الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها.

### المبحث الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط:

#### 1. النظرة العامة

امتدت هذه المرحلة من 1962 حتى 1989، فيها سعت الجزائر بعد الاستقلال إلى التخلص من مخلفات الاستعمار الفرنسي و توظيف إمكانياتها المحدودة في ترتيب أوضاعها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال رسم معالم التنمية الاقتصادية للبلاد على أساس النهج الاشتراكي، و تم بسط النفوذ و الاحتكار التام للدولة للاقتصاد و فك تبعيته لفرنسا، و وضع الأدوات الضرورية لتحقيق ذلك من خلال تسطير مخططات للتنمية الاقتصادية. و إذا كانت بداية هذه المرحلة قد عرفت إصدار الأمر التشريعي 277/63 في 26 جويلية 1963، و الذي خاطب رأس المال الأجنبي بعدم مغادرة الجزائر و المشاركة في بنائها، و الأمر التشريعي 284/66 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 1966، و الذي كان أكثر شرحاً و تحديداً لتدخل القطاع الخاص و كذلك الامتيازات و الضمانات الموفرة له، فالقراءة المتمعنة لمعالم التوجه السياسي و الاقتصادي آنذاك يتنافى و الإبقاء على الشركات الأجنبية، فهي تمثل نوع من استمرار الهيمنة و السيطرة الأجنبية، و صورة من صور الاستعمار المتواصل و الذي همته الوحيد هو نهب ثروات البلاد و العمل على إبقاء مظاهر التخلف و التبعية. هذه النظرة الواضحة جعلت الجزائر و على غرار الكثير من الدول النامية ذات التوجه الاشتراكي و التي عانت ويلات الاستعمار، اتخذ العديد من الأساليب المعادية للتواجد الأجنبي بمختلف أشكاله، من بين هذه الإجراءات الشائعة آنذاك عمليات التأميم الواسعة. لقد اتضحت معالم السياسة الاقتصادية في الجزائر بصورة

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

جيدة مع بداية السبعينات عندما اعتمدت استراتيجية النمو غير المتوازن، أي نمو جميع القطاعات الاقتصادية مبنية على خطة تنموية ارتكزت على نموذج الصناعات المصنعة و التي تميزت بكونها صناعات ثقيلة. و لتجسيد هذه الإستراتيجية أعدت الجزائر مخططين، المخطط الرباعي الأول ( 1970-1973 )، و الذي رُصد له غلاف مالي قدر بـ 35 مليار دج، كانت حصة الصناعة منه 57 %، و المخطط الرباعي الثاني ( 1974-1978 ) و الذي رُصد له غلاف مالي قدر بـ 140 مليار دج، خصصت نسبة 60,7 % منه لقطاع الصناعة، و الجدول رقم 17 أدناه يوضح ذلك.

### الجدول رقم 17: التوقع و التنفيذ للاستثمارات

المخطط الثالث 1974-1977		المخطط الثاني 1970-1973		المخطط الأول 1967-1969		
التوقع %	التنفيذ %	التوقع %	التنفيذ %	التوقع %	التنفيذ %	
48,6	40,6	47,1	36,9	50,9	41,9	المحروقات
44,5	47,6	46,2	48,9	40,6	47	القسم الأول
6,9	11,8	6,7	14,2	8,5	11,1	القسم الثاني
62	43,6	57	44,7	55,3	48,7	مجموع الصناعة
4,7	13,2	13	14,9	16,4	16,9	الزراعة
33,3	43,2	30	40,4	28,3	34,4	البنى الأساسية

المصدر: عبد اللطيف بن اشهبو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980، OPU، 1982، ص 86

و إذا كانت هذه السياسة قد حققت بعض النتائج الايجابية حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة 4,5 % و انخفض معدل البطالة من 25 % في سنة 1967 إلى 19 % في سنة 1978<sup>1</sup>. و في ظل الاعتمادات الضخمة المرصودة لقطاع الصناعة، فقد كان ذلك على حساب قطاع الزراعة الذي تم نوعا ما تهيمشه حيث بلغ متوسط اعتماداته خلال فترة تطبيق المخططين 10,6 % و قد كانت هذه السياسة بداية لخلق التبعية الغذائية للخارج بعدما عرفته الجزائر من ارتفاع سريع في نموها الديمغرافي. و ما هو معروف أن الصناعات الثقيلة تتطلب رأس مال معتبر و كثيف لتمويلها، مما كلف الجزائر أموالا طائلة و مع عدم كفاية الموارد المحلية وجدت الجزائر نفسها مضطرة للاستدانة من الخارج لتغطية ذلك العجز في التمويل و من تم وقعت في مصيدة المديونية الخارجية و التي ارتفعت من 0,95 مليار

<sup>1</sup> Benbitour A, L'Algérie au troisième millénaire, Edition Marinour, Alger, 1998, page 62.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

دولار أمريكي سنة 1970 إلى 17 مليار دولار سنة 1980.<sup>1</sup> وهذا ما يعطي صورة واضحة للسياسة المالية آنذاك، و بالتالي هذا يدفعنا للتساؤل عن وضعية السياسة المالية في الجزائر في تلك المرحلة.

### 2 السياسة المالية في مرحلة الاقتصاد المخطط:

#### 1-2 السياسة الإنفاقية:

بعد استقلال الجزائر عملت جاهدة على التخلص من كل قيود التبعية الاقتصادية لفرنسا، و لكن هذا لم يكن بالأمر السهل نتيجة عدم توفر القوة الاقتصادية للقطاع العام، فإنه كان من غير الممكن الشروع في تأسيس نظام مركزي قوي، و هذا كان يظهر جليا من خلال استقرار نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 20 % إلى 25 % . كما توجهت أغلبية الأموال العمومية المصروفة إلى نفقات التسيير حيث تجاوزت الـ 80 % من مجموع النفقات العمومية، و بالمقابل عرفت نفقات التجهيز أغلفة مالية محتشمة تراوحت ما بين 15 % و 25 % . و يمكن تفسير ذلك إلى طبيعة نهج و نمط التسيير آنذاك، و المتمثل في التسيير الذاتي الذي تم تطبيقه في الميدان الفلاحي نظرا لسيطرة هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة، أين كانت مساهمته في الدخل الوطني تمثل حوالي 16,4 % و كذلك لضعف القطاع الصناعي خاصة بعض رحيل الإطارات الفرنسية و قلة الموارد المالية مما خفّض كثيرا من قوة تدخل الدولة في الاقتصاد.

تم دخلت الجزائر بعد ذلك مرحلة التخطيط، حيث تميزت هذه المرحلة بحضور قطاع عمومي قوي على الساحة الاقتصادية، خاصة بعد الإعلان الرسمي لاعتماد النظام الاشتراكي سنة 1971 و الذي اعتمد بدوره على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية و الذي استدعى تدخلا قويا للقطاع العام في الأمور الاقتصادية، برز واضحا من خلال ارتفاع الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة، ليصل في سنة 1986 مثلا إلى حوالي 47,65 % ، و هذا كانعكاس مباشر لنموذج الصناعات المصنعة المعتمد من طرف الجزائر و تبنيه كمحرك رئيسي لإستراتيجية التنمية الاقتصادية في البلاد. و من تم التركيز كان واضحا على الاستثمارات الصناعية في قطاع المحروقات بعد تأميمها سنة 1971.

<sup>1</sup> Madjdoub H, Algérie études et perspectives, Edition Economica-essai, Alger, 2003, page 53.

و إذا ما حاولنا تحليل زيادة الإنفاق العام في الجزائر، فسنجد نوعاً من التحقق النسبي لقانون Wagner، حيث يفسر هذا الأخير تزايد حجم الإنفاق العام بظاهرة التصنيع و ما تتطلبه من ارتفاع في حجم الاستثمارات الصناعية، و هذا إذا نظرنا إلى الاتجاه العام لكل من الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي، بحيث أن زيادة النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة أدى إلى زيادة دور الدولة في القطاع الإنتاجي و غير الإنتاجي، كما أدى إلى نمو الدخل الفردي الذي كان للتدفقات العمومية الدور الكبير في زيادته، و الذي تجلّى في زيادة القدرة الشرائية للأفراد. و لكن هناك بعض التحفظ على مدى تحقق قانون Wagner في الجزائر من حيث تدخل الدولة، حيث نلاحظ أن العامل الإيديولوجي في الجزائر و البعد الفكري زيادة على اليسر المالي، عوامل لعبت الدور الكبير في زيادة الإنفاق العام في الجزائر. و لعل أحسن دليل على ذلك، نموذج التنمية المعتمد من طرف الجزائر و الذي تترجم من خلال تكثيف الاستثمار و الذي كان قائماً على صناعة ثقيلة عمومية، و ما يتطلبه هذا النوع من الصناعات من ضخ للأموال و التي كان مصدرها الوحيد آنذاك موازنة الدولة.<sup>1</sup> هذه بصورة مختصرة نظرة حول معالم سياسة الإنفاق العام للجزائر في تلك المرحلة، أما في ما يتعلق بالسياسة الجبائية فسنحاول التطرق إليها في النقطة الموالية.

### 2-2 السياسة الجبائية:

لقد نتج عن استقلال الجزائر و بالتالي مغادرة المستوطنون و الفرنسيون للتراب الوطني انخفاض واضح في النشاط الاقتصادي للجزائر المستقلة، و هذا ما سبب عجز بارز في الإيرادات الجبائية. هذه الوضعية دفعت بالجزائر و خاصة السلطة المالية آنذاك إلى البحث عن مصادر مالية لتمويل خزينة الدولة و من تم المبادرة باعتماد إجراءات مالية جديدة شملت خاصة، الرفع من الرسوم الجمركية و الاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب و الأجور (ITS Impôt sur traitements et salaires) مع تغريم الرواتب المرتفعة THS. لقد بلغت مساهمة هذه الضرائب حوالي نسبة 20% في المتوسط من الإيرادات العمومية خلال الفترة الممتدة ما بين 1963 إلى غاية 1969، أما حاصل الجمارك خلال هذه المدة فقد بلغ حوالي 8% في المتوسط من مجموع الإيرادات. و من أجل تعزيز خزينة الدولة كذلك، قامت الجزائر بفرض ضريبة إجمالية وحيدة على الإنتاج TUGP و ضريبة وحيدة إجمالية على تقديم الخدمات TUGPS مع رفع معدلات الضرائب غير المباشرة على المواد الكيماوية أين بلغت نسبة هذه الضرائب حوالي 22,6% في المتوسط من مجموع

<sup>1</sup> شيببي عبد الرحم، مرجع سبق ذكره، ص 246.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

إيرادات الدولة في حين انتقل مستوى الجباية البترولية من 11,9 % سنة 1963 إلى 27,9 % سنة 1969 . أما في ما يتعلق بالضغط الجبائي في الجزائر فقد كان تراوح ما بين 19 % سنة 1963 و 26 % خلال سنة 1969.

أما في ما يخص الفترة الممتدة ما بين 1970 إلى غاية 1990 فنلاحظ أن السياسة الجبائية في الجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24,7 % من مجموع إيرادات الدولة سنة 1970 إلى حوالي 50 % سنة 1985 ومن ثم واصلت مساهمة الجباية البترولية تصاعدها و أهميتها في تمويل موازنة الدولة خاصة مع ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 1974. لكن بالمقابل لم تعرف الجباية العادية ارتفاعا و بقيت أهميتها كمصدر لتمويل الموازنة جد محدود. بالرغم من ذلك حافظت على هيكلها مع الرفع النسبي لمعدلات الـ TUGP و تعديل سلم حساب ITS و أيضا تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية BIC . و كما ذكرنا زيادة مساهمة الجباية البترولية في موازنة الدولة جعل هذه الأخيرة مرتبطة إلى حد كبير بأسعار البترول في ظل المساهمة المحتشمة للجباية العادية، و هذا ما انعكس سلبا بانخفاض أسعار البترول خلال سنة 1986 على إيرادات الجزائر بحيث انخفضت من 38 % من الناتج المحلي الإجمالي لفترة 1981-1985 إلى 28 % خلال الفترة 1986-1990. و من ثم عاشت الجزائر نقص ملحوظ في مواردها و تحول الفائض في الموازنة العامة إلى عجز متواصل. و عليه و بعدما تعرفنا على معالم السياسة المالية للجزائر في تلك المرحلة، سنحاول أن نبرز العلاقة ما بينها و التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر دائما لنفس المرحلة.

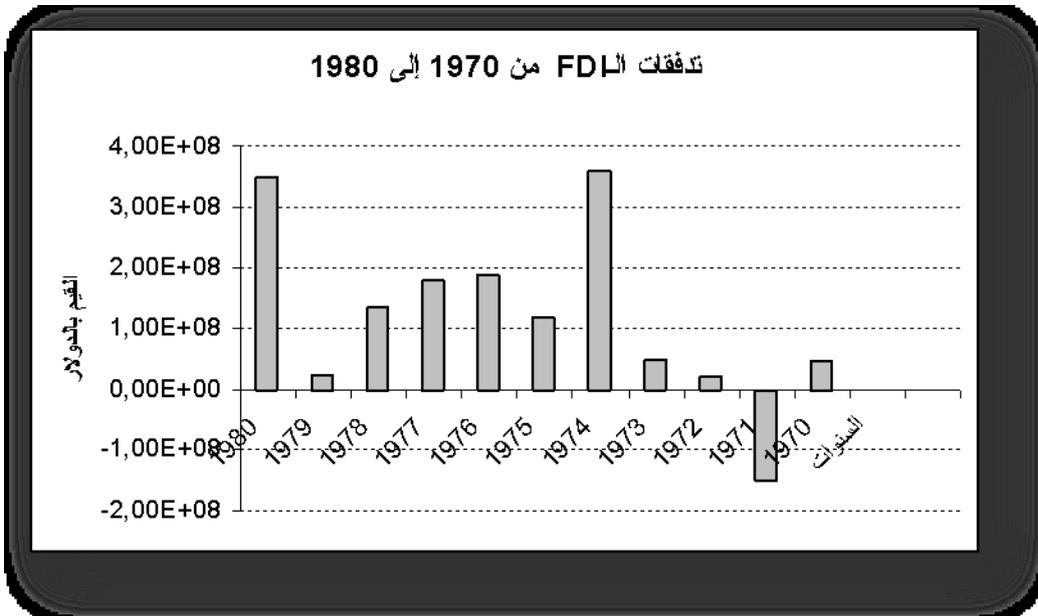
### 3-2 انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر:

حاز في هذه المرحلة معدل الاستثمار و الذي كان استثمارا عموميا في غالبيته أهمية قصوى و الذي كان ما بين 40 % و 50 % و في ظل طول فترة الاسترجاع أدى ذلك إلى تحقيق عجز مالي؛ إضافة إلى إهمال النتائج التي تسبب فيها عملية الاستثمار سواء المباشرة كالنمو الاقتصادي و زيادة الصادرات أو غير مباشرة و المرتبطة بخلق الانسجام و التكامل بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني. كما لعب البنك المركزي الجزائري دورا اقل ما يمكن وصفه بالشكلي، مما ساهم في ارتفاع حجم الكتلة النقدية و العرض النقدي مقارنة بالتدفقات الحقيقية من السلع و الخدمات، مما تسبب عنه حدوث اختلالات واضحة على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي نتيجة ارتفاع التضخم و تدهور القدرة الشرائية للفرد الجزائري. كما أن معدل تغطية صادرات القطاعات خارج المحروقات لواردات نفس القطاعات لم يتعدى الـ 5 % هذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على فشل السياسة الاقتصادية المنتهجة و التي عجزت إلى حد كبير على إشراك قطاعي الفلاحة

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

و الصناعة بصورة فعّالة في مسيرة التنمية الوطنية، و ذلك كان بسبب ضعف كفاءة اليد العاملة و قلة التحكم في التكنولوجيا و تباطؤ وثرة الإنتاج و طول فترة انجاز المشاريع انجر عنها تحمل الدولة أعباء مالية إضافية و متزايدة.<sup>1</sup> و من تم هذه الوضعية الاقتصادية تمخض عنها ضعف كبير في حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل التمويل الخارجي للجزائر كنتيجة لاعتمادها على القروض و الإعانات كبدائل، زيادة إلى القرارات النابعة من الاختيارات السياسية و التوجهات الإيديولوجية لعبا الدور الحاسم في تحديد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر. و أكثر من ذلك ففي سنة 1971 تم تسجيل سلب في قيمة التدفقات بسبب تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة عمليات التأميم، و بعد هذه السنة فتحت الجزائر قطاع المحروقات لوحده في مجالات الاستغلال و التكرير و الإنتاج أمام الرأس المال الأجنبي على شكل مشاريع مشتركة تمتلك الجزائر منها نسبة 51 % . و من تم لم يكن للسياسة المالية المنتهجة في هذه الفترة أي فعالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و لعلّ الشكل رقم 11 يوضح ذلك جيدا، من خلال ضعف التدفقات الواردة إلى الجزائر ما بين 1970 و 1980.

### الشكل رقم 11: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 1970 إلى 1980



المصدر: من إعداد الباحث من خلال معلومات إحصائية مجمعة من <http://www.unctad.org/fdistatistics>

حيث بقيت التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر بين الارتفاع و الانخفاض، و من الأكيد أن ما يميزها هي أنها

<sup>1</sup> Benbitour A, op, cit, page 62.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تدفقات ضعيفة إذا ما قُورنت بمصادر التمويل الدولية الأخرى، فقد قدرت قيمتها التراكمية لهذه الفترة تقريبا 1663 مليون دولار و بمقارنتها مع المديونية الخارجية لعام 1980 والتي وصلت إلى قيمة 17 مليار دولار فإنها لا تمثل سوى نسبة 9,8 % . و حتى في قطاع المحروقات فقد تم تقييد نشاط الشركات الأجنبية بالعديد من المقاييس و الشروط مما يدل على أنه لو لا الحاجة الضرورية لتكنولوجيا البحث و التنقيب و الاستغلال لما سمحت الجزائر بمشاركة الأجانب في هذا القطاع خلال هذه الفترة.

لقد تزامنت بداية الثمانينات مع تواصل ارتفاع أسعار البترول، و كان الهدف من الإصلاحات التي اعتمدها الجزائر الوصول إلى تحقيق هدفين: الأول يتمثل في تصحيح هفوات السياسة الاقتصادية لمرحلة السبعينات من خلال تصفية كل الاختلالات الناتجة عن ذلك، فقد وقرت الجزائر لتحقيق تلك الغاية مخططين خماسيين، بلغت قيمة الأول 500 مليار دج خلال الفترة 1980 إلى 1984 و بلغت قيمة الثاني 828 مليار دج للفترة 1985 إلى 1989، و لقد كان هدف المخططين تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة الإنتاجية و الخدمائية، و بالتالي كان التحول التدريجي للتخلي عن سياسة النمو غير المتوازن التي اعتمدت خلال السبعينات.<sup>1</sup> ففي ما يخص الاستثمارات فقد انخفضت حصة الصناعة من إجمالي الاستثمارات من 56% إلى 24% بين سنتي 1980 و 1984، في حين ارتفعت استثمارات البنية التحتية من 30% إلى 55% خلال نفس الفترة، و بقيت حصة الزراعة ما بين 3% و 4%، كما انتقلت موازنة الدولة من وضعية فائض في سنة 1980 إلى وضعية عجز في نهاية سنة 1984، و ذلك من جراء ارتفاع نفقات التجهيز، أما الميزان التجاري فقد استمر في تسجيل الفائض حتى سنة 1985، و بالرغم من انخفاض المديونية الخارجية إلى 41,1 مليون دولار سنة 1984 فإن نسبة خدمة المديونية كنسبة من الصادرات ارتفعت إلى 37%.<sup>2</sup>

لقد فشلت سياسة النمو المتوازن المتبعة في إشراك قطاع الزراعة في عملية التنمية بسبب ضعف حصة

الاستثمارات مما زاد الهوة عمقا في ما يتعلق بالتبعية الغذائية للخارج خاصة مع ارتفاع الواردات الغذائية من إجمالي الواردات الكلية للجزائر من 10% سنة 1970 إلى 22% سنة 1985. زيادة على كل ذلك هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الإنتاج الجزائري، نتيجة ارتفاع مساهمته في الصادرات الإجمالية بنسبة 98% مما يعني تركيز السياسة الاقتصادية عليه كعامل أساسي لتحقيق النمو، و نتيجة لعدم التحكم في أسعار البترول و انخفاض تغطية منظمة الدول

<sup>1</sup> صالح تومي، عيسى شقبق، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2002)، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير، الجزائر، 2005، ص 15.

<sup>2</sup> Benbitour A, op.cit, pages 68- 71.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدرة للبتروول للطلب العالمي من الثلثين في سنة 1974 إلى الثلث في سنة 1984 فقد لعب هذا القطاع دورا رئيسيا في نقل الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد الوطني. أما في ما يخص السياسة النقدية فقد كانت الخزينة العمومية هي الهيئة المسؤولة عن تسيير شؤون النقد، فالبنك المركزي الجزائري كان مجرد هيئة مسؤولة عن الإصدار النقدي الضروري لتمويل الاستثمارات العمومية المخططة، أما البنوك الجزائرية فقد كانت مجرد أداة لتمويل المؤسسات العمومية، إذ يكفي أن يُعتمد أي مشروع استثماري من طرف الدولة ليحصل على التمويل اللازم من البنوك دون النظر إلى القدرة المالية و شروط التسديد و مخاطر القروض و غيرها. و أما مواطن الضعف البارزة في مؤشرات الاقتصاد الجزائري حتى منتصف الثمانينات و التي تزامنت مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الثاني، فقد واجهت الجزائر صعوبات و تعقيدات كبيرة بسبب انخفاض أسعار البترول و الذي ضرب قويا عمق الاقتصاد الجزائري لارتباط هذا الأخير بإيرادات المحروقات و الربيع النفطي، فقد أدى التراجع الحاد في أسعار البترول في الأسواق العالمية من 27 دولار للبرميل إلى 14 دولار للبرميل ما بين سنتي 1985 و 1986 انهيار عوائد الجزائر من المحروقات، كما ساهم تدهور قيمة الدولار خلال هذه الفترة في تراجع الإيرادات الجزائرية و ارتفاع حدة المديونية الخارجية، هذا الوضع المتردي أفرز مشاكل اقتصادية حقيقية من بينها انخفاض فرص العمل المستحدثة من 194000 في سنة 1986 إلى 62000 في سنة 1988، و بالتالي استنفحت البطالة و زاد عبؤها حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 650000 في سنة 1986 إلى 1,8 مليون سنة 1989؛ كما تراجعت نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف الدولة مما زاد من حدة التأزم الاجتماعي.<sup>1</sup>

كما انخفض معدل النمو الاقتصادي من 5,2 % في سنة 1985 إلى -2,9 % سنة 1989، و ارتفعت المديونية الخارجية و استنفحت و أثقلت كاهل الجزائر و حدثت من مصداقية الاقتصاد الجزائري في أسواق المال العالمية حيث بلغت قيمتها 25,3 مليار دولار سنة 1989 مما انعكس في ارتفاع مؤشر خدمة المديونية كنسبة من الصادرات إلى 75,25 % لنفس السنة.<sup>2</sup>

إن محاولة اعتماد اللامركزية في تسيير الاقتصاد الوطني، و بالتالي محاولة التقرب من النهج الرأسمالي و العمل على إشراك القطاع الخاص الوطني و الأجنبي، من أجل ذلك عرفت الثمانينات صدور قانون<sup>3</sup> 11/82 المؤرخ في 21

<sup>1</sup> Mutin G, *Evolution économique de l'Algérie depuis l'indépendance*, Gremmo, Lyon 1988, page 12.

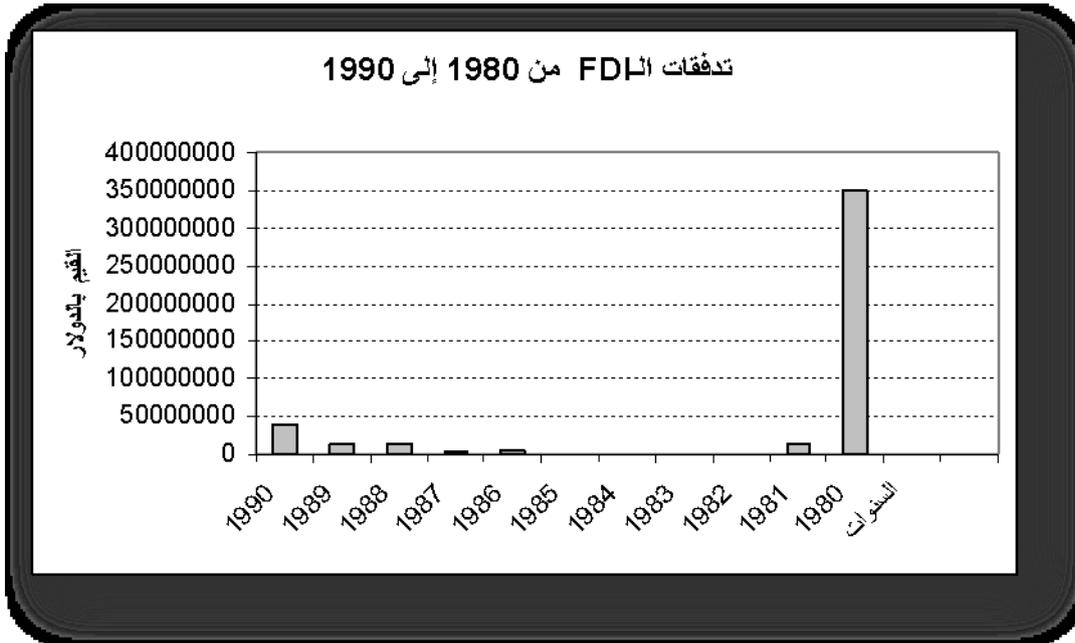
<sup>2</sup> Office National des Statistiques ONS, *Statistiques sur l'économie Algérienne 1970-2002*.

<sup>3</sup> الأمر رقم 13/82، مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1402، الموافق لـ 28 أوت 1982، متعلق بتأسيس الشركات المخططة للاقتصاد و سيرها.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أوت 1982 و الذي عمل على تحقيق تكامل بين القطاعين العمومي و الخاص الوطني منه و الأجنبي من خلال إعطاء هذا الأخير مساحة و حرية أكبر للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي. إضافة إلى قانون 13/86<sup>1</sup> و الذي جاء مكملاً للقانون السابق و قد نص على السماح بتحويل الأرباح و ضمان التعويض في حالة التأميم، و التحويل الجزئي لأجور العمال. لكن عملياً تواصل التحفظ الجزائري خلال هذه الفترة على كل أشكال التدخلات الأجنبية من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و أمام عدم نجاح البرامج التنموية المسطرة من طرف الجزائر في هذه الفترة و فشلها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد مع بقاء السيطرة الواضحة للدولة على مختلف القطاعات الاقتصادية؛ انعكس ذلك سلباً على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك يظهر واضحاً من خلال القيم الهزيلة التي عرفتها هذه الفترة و الشكل رقم 12 التالي يعكس ذلك جيداً.

**الشكل رقم 12: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ( 1980-1990 )**



المصدر: من إعداد الباحث من خلال معلومات إحصائية مجمعة من <http://www.unctad.org/fdistatistics>

و كنتيجة لضعف النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة و تدهور القدرة الشرائية إلى حد بعيد، إضافة إلى استفحال المديونية الخارجية و انهيار النظام الاشتراكي و زيادة انتشار العولمة؛ كان من اللازم على الجزائر أن تحدث

<sup>1</sup> الأمر 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 يعدل و يعم الأمر رقم 13/82 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيورها. الجريدة الرسمية، العدد 35، الموافق لـ 27 أوت 1986.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

إصلاحات عميقة و شاملة، و ذلك بالاستعانة بتوجيهات المؤسسات المالية الدولية بداية من مارس 1989 في إطار برامج التثبيت و التعديل الهيكلي، و كل ما ذكرناه قد ساهم في تغيير نظرة الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المبحث الثاني: مرحلة الإصلاحات:

#### 1 النظرة العامة:

نتيجة العراقيل و القيود التي حالت دون تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر، دخلت هذه الأخيرة مرحلة جديدة من الإصلاحات مَسَّت كل القطاعات، مؤكدة بذلك فشل النهج الاقتصادي السابق و تبرير القطيعة الكلية مع الفترة السابقة، مما فتح الباب على مصراعيه لتعامل مغاير مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. و على هذا الأساس سنقوم بتسليط الضوء على محتوى و مضمون الإصلاحات و مدى انعكاساتها على تحسين مناخ الاستثمار و الأعمال في الجزائر و تأثيره على درجة استقطاب الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد شملت الإصلاحات مختلف القطاعات الحيوية للبلاد على رأسها المنظومة الاقتصادية، و من تم سنحاول أن نتطرق إلى الإصلاحات في مضمونها الاقتصادي، فقد أنتجت سياسات الإنعاش و التنمية المعتمدة في خضم الاقتصاد الموجّه فجوات عميقة خلقت فيه عدة اختلالات، أوصلته إلى حد العجز عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء خدمة المديونية الخارجية، و التي تحولت مع مطلع السبعينات إلى بالوعة ضخمة تلتهم إيرادات البلاد. و من تم تأكد أن إخراج الاقتصاد الجزائري من فخ المديونية و الركود المتواصل لن يكون إلا بإجراء تعديلات عميقة في هيكله، و هذا يستوجب كثيرا من التمويل، و نظرا للضائقة المالية للجزائر في تلك الفترة، لم يكن هناك العديد من الخيارات أمام الجزائر إلا التوجه إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل اللازم، و المساعدة التقنية في إطار ما عُرف ببرامج التثبيت و التعديل الهيكلي.

لقد انطوت هذه البرامج على إجراء التعديلات اللازمة و الضرورية لبناء هيكل الاقتصاد الجزائري حيث يمكنه اكتساب القدرة على مواجهة الصدمات، و يتحقق ذلك بتبني مجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية، و التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع و المعبر عنها في صورة قيم مستهدفة لمؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي على غرار معدل التضخم و رصيد الموازنة العامة، و معدل البطالة و نمو الناتج المحلي الإجمالي، و مؤشرات الأداء الخارجي من رصيد ميزان المدفوعات و المديونية الخارجية و احتياطات الصرف. و التحديد الدقيق لمفهوم هذه البرامج يتطلب التمييز

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بين سياسات التثبيت و سياسات التعديل، فالأولى ترتبط بالمدى القصير و تعمل على القضاء على الاختلال الذي يحدث على مستوى ميزان المدفوعات من خلال التحكم العقلاني و الجيد للطلب المحلي على أساس ترشيد الإنفاق العام، و صرامة السياسة النقدية و تخفيض قيمة العملة الوطنية. أما الثانية فهدفها ضمان استمرارية الأداء و الفعالية الاقتصادية في المدى الطويل و الناتجة عن برامج التثبيت من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد المتوفرة، و زيادة معدلات الادخار و التراكم من اجل زيادة حجم الإنتاج، و من تم فهي تركز على جانب العرض من خلال تحرير الأسعار و تشجيع الخصوصية و تحرير التجارة الخارجية و التوجه نحو زيادة الصادرات.

كان أول اقتراب للجزائر من صندوق النقد الدولي في سنة 1989 من خلال خطاب النوايا لوزير المالية آنذاك، حيث أكد فيه هذا الأخير على انتهاج الجزائر عملية اللامركزية الاقتصادية و هي عازمة على المواصلة فيها، و من تم خلق البيئة المواتية لاتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية و تحرير الأسعار و توسيع دور القطاع الخاص، و بموجب ذلك تحصلت الجزائر على التمويل بقبول تنفيذ الإصلاحات المقررة من طرق الصندوق على أربع اتفاقيات امتدت على الفترة الممتدة ما بين 1989 إلى 1998:

- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول لسنة 1989: بعد إبرام أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي الـ FMI في ماي 1989 استفادت الجزائر من قرض قيمته 886 مليون دولار، يندرج جزء منه في إطار برنامج التثبيت و الجزء الآخر في مجال تسهيل التمويل التعويضي.<sup>1</sup>

- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني لسنة 1991: تواصلت المفاوضات بين الجزائر و صندوق النقد الدولي في نهاية 1990 أدت إلى اتفاق تثبيت ثاني في جوان 1991 أقر على أن تحصل الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار.<sup>2</sup> إلا أن هذا الاتفاق لم تستفد منه الجزائر لأنه لم يتم تنفيذه بسبب المعارضة القوية للشركاء الاجتماعيين، و اعتماد الدولة آنذاك إصلاحات ذاتية تتعارض مع محتوى الاتفاق المبرم، فقد عرفت السياسة المالية توسعا بسبب الظروف الأمنية و التدهور الأمني الذي عرفته البلاد، إضافة إلى زيادة الأجور الحكومية و مخصصات دعم الأسعار، و هذا كان يتعارض بوضوح مع شروط صندوق النقد الدولي. و في ظل اعتماد هيكل الإيرادات العامة الجزائرية على الجباية البترولية و أمام انخفاض أسعار الذهب الأسود في الأسواق العالمية، إلى حوالي 10 دولارات للبرميل الواحد ما بين عامي 1991

<sup>1</sup> Mekideche M, *L'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente*, Edition Dahlab Alger, page 63.

<sup>2</sup> Benbitour A, op,cit, pages78.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

و 1992 فقد أدى ذلك إلى إحداث عجز في الم وازق العامة للبلاد و من اجل تغطيته لجأت الجزائر إلى الإصدار النقدي و خلق النقود مستفيدة من ضعف استقلالية السلطة النقدية و الممثلة في البنك المركزي الجزائري ( بنك الجزائر ) فبلغ معدل نمو العرض النقدي ( M2 ) إلى حوالي 24,23 % سنة 1992، مما نتج عنه ضغط تضخمي بلغ 31,7 % .

لقد أدى عدم التزام الجزائر بتنفيذ بنود الاتفاق في خضم الظروف السياسية و الاجتماعية الصعبة إلى تواصل انهيار المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية، ففي سنة 1993 بلغ رصيد ميزان المدفوعات و الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 0 % و - 5,9 % على التوالي، و عرف الاقتصاد الجزائري نموا حقيقيا سالبا كان - 2,2 % و مستوى تضخم وصل إلى 20,5 % و معدل بطالة اقترب من 24 % كما أن احتياطات الصرف و التي كانت تقدر بـ 1,5 مليار دولار أمريكي لم تكن تكفي لتغطية إلا 1,9 شهر من واردات الجزائر. و هو مما لا شك فيه لا يمثل هامش أمان للبنك المركزي الجزائري آنذاك لمواجهة الالتزامات الخارجية، خاصة في ظل ارتفاع حدة المديونية الخارجية إلى أكثر من 25 مليار دولار أمريكي و خدمة مديونية التي كانت تلتهم أزيد من 80 % من إيرادات البلاد .

و أمام تدهور المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية (انظر إلى الجدول رقم 18) و التي مثلت أزمة المديونية الخارجية أكبر الأزمات، خاصة تلك القروض القصيرة الأجل و التي اقترب موعد تسديدها، لم تجد الجزائر حلا إلا إعادة جدولة شاملة لديونها الخارجية مما دفع بالجزائر مرة أخرى إلى ضرورة تطبيق بنود و تعليمات صندوق النقد الدولي مضطرة لا مختارة.

الجدول رقم 18: المؤشرات الاقتصادية للجزائر ( 1990 – 1993 )

المؤشر	السنة	1990	1991	1992	1993
معدل نمو العرض النقدي %		11,31	21,06	24,23	21,61
معدل التضخم %		17,9	25,9	31,7	20,5
رصيد الموازنة العامة كنسبة من PIB %		3,08	3,6	0,7	-5,9
رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من PIB %		-0,3	1,07	0,4	0
معدل النمو الحقيقي %		-1,3	-1,8	-1,6	-2,2
معدل البطالة %		19,7	21,2	23,8	23,15
احتياطي الصرف %		0,8	1,6	1,5	1,5
احتياطي الصرف ( شهر استيراد )		0,8	2	1,8	1,9
المديونية الخارجية ( مليار دولار )		23,4	27,9	26,7	25,7
خدمة المديونية كنسبة من الصادرات %		66,4	73,8	76,5	82,2
سعر البرميل من البترول ( دولار أمريكي )		21,15	28,85	18,8	18,6

المصدر: من إعداد الباحث من خلال معلومات مجمعة من الديوان الوطني للإحصائيات ONS

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث سنة 1994: لقد حدد صندوق النقد الدولي قيمته المالية التي سمنحها للجزائر بـ 1037 مليون دولار في إطار اتفاق التثبيت الممتد من أبريل 1994 إلى مارس 1995 بعد اطلاعه على خطاب النوايا المرسل إليه من طرف الحكومة الجزائرية آنذاك، و الذي تضمن محتوى الإستراتيجية الاقتصادية للجزائر، و التي كانت تهدف إلى استرجاع التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد من خلال التحكم في الطلب المحلي و الضغط عليه. اتفاق التعديل الهيكلي (ماي 1995 إلى ماي 1998) : وافق البنك الدولي على دعم السياسات التي كانت تنوي الجزائر تطبيقها كتكملة للإصلاحات السابقة في إطار برنامج التعديل الهيكلي الهادف إلى تحسين الفعالية الاقتصادية لمواجهة الاختلالات التي تعرف على المدى الطويل. و من خلال هذا الاتفاق تحصلت الجزائر على قرض قيمته 1169 مليون دولار أمريكي مما أعطى الجزائر مؤشرا إيجابيا في ما يرتبط بدائها و استفادت من إعادة جدولة 16 مليار دولار للفترة الممتدة من أول جوان 1995 إلى 31 ماي 1998 من نادي باريس و نادي لندن.<sup>1</sup> إن موافقة المؤسسات الدولية المالية على تقديم المساعدة المالية في إطار برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي كان مقابل التزام الجزائر بمجموعة من الإصلاحات و التي أثبتت القطيعة مع السياسات التي كانت معتمدة في إطار النهج الاشتراكي، و يمكن تلخيص هذه الإصلاحات في النقاط التالية:

تحرير الأسعار: تعطي برامج الإصلاح للمؤسسات المالية الدولية أهمية كبيرة لتحرير الأسعار، إذ ترى أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار سوف يؤدي إلى تشوهها مما لا يعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج، و يعمل على كبح الحوافز اللازمة للرفع من الكفاءة الإنتاجية و التخصيص الأمثل للموارد. و في هذا الصدد فقد أدت سياسة الدعم التي طبقتها الجزائر إلى المساهمة في تعميق عجز الم وازنة العامة و إلى تراكم المخزونات بغرض المضاربة و بالتالي ظهور السوق الموازية و انتشار ظاهرة تهريب السلع و المواد المدعمة من طرف الدولة إلى الجيران، لهذا السبب قامت الجزائر بتحرير أسعار السلع و الخدمات و تحرير عمليات التوزيع و التسويق، و عملت على التقليل التدريجي لهذا الدعم من خلال إحداث زيادات كبيرة في أسعار المنتوجات و المشتقات البترولية و أسعار خدمات المرافق العمومية المدعمة و ظهورها بأسعارها الحقيقية.

<sup>1</sup> كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 123.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

السياسة المالية: توصي المؤسسات المالية الدولية ( صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ) الدول المعنية بتطبيق برامج الإصلاحية في إطار التحكم في عجز الم وازنة من خلال التقليل من الإنفاق العام، و زيادة الإيرادات العامة من خلال تبني إصلاحات جبائية شاملة و كاملة. ففي إطار التحكم و تقليل الإنفاق العام، قامت الجزائر بتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب و الأجور بتأجيل الزيادة المرتقبة فيها التي كانت مقدرة بـ 12,5 % مع نهاية سنة 1994، كما خفّضت عدد التعيينات الجديدة في الوظائف العمومية، كما عملت الجزائر على رفع الدعم على كثير من السلع و الخدمات. أما في ما يرتبط بالإيرادات العامة، فقد تبنت الجزائر برامج إصلاحية للنظام الجبائي، هدفت من خلاله إلى تحديثه و ترشيده، و العمل على تطوير الإدارة الجبائية و محاربة كل أشكال التهرب و الغش الجبائيين، و هذا اتضح جليا مع بداية سنة 1991 حيث تم اعتماد الرسم على القيمة المضافة TVA و الضريبة على الدخل الإجمالي IRG و الضريبة على أرباح الشركات IBS. و لقد جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتوحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات المحلية و الأجنبية، و الذي يسير في إطار مبدأ شمولية القواعد الجبائية التي تتوافق مع ضروريات الدخل في اقتصاد السوق. أما في ما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي فقد هدفت إلى محاربة التهرب الجبائي نتيجة صعوبة مراقبة مداخيل الأفراد لتعديدها، كما عمل الرسم على القيمة المضافة على التخفيف العبء الذي تتحمله المنتوجات الوطنية و خاصة تلك الموجهة إلى التصدير، كذلك من أجل توفير الاندماج الجيد للاقتصاد الجزائري في متطلبات اقتصاد السوق.<sup>1</sup>

السياسة النقدية: عمل قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض على تنشيط وظيفة الوساطة المالية من خلال إبعاد الخزينة العمومية خارج حلقة الإقراض مما سمح للبنوك باسترجاع دورها في تمويل الاقتصاد، بناء على أسس الجدوى الاقتصادية و إظهار دور و أهمية السياسة النقدية في الاقتصاد، حيث استعاد بنك الجزائر ( البنك المركزي ) صلاحياته في تسيير الكتلة النقدية في ظل استقلالية موسعة، كما وضع قيودا لتأثير المالية العامة على النقد من خلال فصل موازنة الدولة عن المصالح النقدية، مما ساعد على تقليل الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية. لقد سمح هذا القانون من الانتقال الفعلي من سياسة نقدية توسعية تقوم بتمويل عجز م وازنة الدولة إلى سياسة نقدية مضبوطة تعمل على تقليص معدلات التضخم من خلال كبح نمو العرض النقدي إلى المستويات المقبولة، زيادة على ذلك تعمل على تفعيل دور البنك المركزي الجزائري على البنوك التجارية بتفعيل أدوات السياسة النقدية المتوفرة من قبل كإعادة

<sup>1</sup> درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجواظطروحة دكتوراه 2005/2006، الجزائر، ص 382.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الخضيم و الاحتياطي القانوني و اعتماد أدوات أخرى كعمليات السوق المفتوحة، و أكدت الإصلاحات النقدية على تحرير معدلات الفائدة لتعبئة المدخرات و تقديم القروض للأشطة الإنتاجية، و السماح بإنشاء بنوك خاصة وطنية و أجنبية للمساهمة في ترقية النشاط البنكي و خلق نوع من المنافسة بين البنوك من أجل تطوير و تحسين الخدمات البنكية. و من أجل تحسين الخوصصة في الجزائر و خلق أساليب جديدة لتوظيف الادخار، تم إصدار المرسوم التشريعي 10/93 و المتعلق بإنشاء سوق للأوراق المالية ليتحقق ذلك في سنة 1998، حيث قامت سوناطراك بإصدار سندات على مستوى بورصة الجزائر، و التي عرفت التحاق شركة رياض سطيف، صيدال، و فندق الأوراسي.<sup>1</sup>

التجارة الخارجية: من أجل زيادة درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي، تم تحرير الواردات بتخفيض التعريفات الجمركية من 60 % إلى 45 % بين سنتي 1994 و 1997، و تم إلغاء الكثير من القيود و الحواجز على عملية الاستيراد مثل تحديد القيمة المالية لقروض الاستيراد أو قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد. و في إطار تحرير الصادرات، فقد أصبحت كل المنتوجات قابلة للتصدير باستثناء تلك المواد ذات القيمة التاريخية و الأثرية للبلاد، كما تم إنشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات، و الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات من أجل تشجيع الصادرات و تكملة لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، كما تم ترخيص المدفوعات الأخرى كنفقات التداوي و الدراسة بالخارج و سفريات الأعمال و تحويل الأجور.<sup>2</sup>

الخوصصة و إصلاح المؤسسات العمومية: بسبب الأداء الضعيف للمؤسسات العمومية و حاجتها المستمرة و المتواصلة لتدعيمات م وازنة الدولة، و الذي زاد من تفاقم عجز هذه الأخيرة كان من الضروري أن تتركز الإصلاحات المرتبطة بالمؤسسات العمومية على إعادة تأهيلها تم بعد ذلك خوصصتها، و شملت مرحلة إعادة التأهيل على إعادة هيكلتها من الناحية القانونية و الإدارية من خلال إعطائها الاستقلالية المالية و الإدارية و تحسين أدائها على أساس تحرير أسعار منتوجاتها و معالجة ديونها أمام البنوك التجارية، و ما يعرف بالتطهير المالي كخطوة أولية من أجل خوصصتها، و بالفعل فقد تم الشروع في أول برنامج للخوصصة بمساعدة البنك الدولي في سنة 1996 و الذي مس أكثر من 800 مؤسسة عمومية نهاية سنة 1998، و برنامج ثان في سنة 1997 و الذي خص أكبر المؤسسات العمومية الجزائرية للفترة الممتدة

<sup>1</sup> Benissad H, L'Algérie de la planification socialiste à l'économie de marché (1962-2004), Edition ENAG, Alger, 2004, page 194.

<sup>2</sup> لمزيد من المعلومات ارجع إلى:

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

ما بين 1998 و 1999. و نتيجة لمختلف المعوقات السياسية و الاجتماعية فقد عرفت الخوصصة في الجزائر تباطؤ نوعا ما مم دفع الجزائر بإصدار الأمر 01/04 و المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتنظيم و تسيير الخوصصة. تم اعتمدت الجزائر بعد ذلك إصلاحات وطنية تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 و الذي رُصد له غلاف مالي قدر بـ 7 مليارات دولار أمريكي، هدف إلى تحسين مستويات المعيشة و تقليص مستوى البطالة و معالجة أزمة السكن و إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية و تطوير الزراعة في الجزائر. و برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة الممتدة ما بين 2005 و 2009 و قد رُصد له غلاف مالي قدر بـ 55 مليار دولار أمريكي، هدف أساسا إلى تكملة الإصلاحات السابقة و تحسين البنية التحتية .

### 2 السياسة المالية في مرحلة الإصلاحات:

#### 1-2 السياسة الإنفاقية:

في المرحلة الممتدة ما بين 1988 و 1998 عرفت الإيرادات العمومية نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث ارتفعت من 14,92 دولار أمريكي للبرميل سنة 1988 إلى حوالي 23,73 دولار سنة 1990 نتيجة حرب الخليج إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991، إلا أن هذه الوضعية لم تؤد إلى ارتفاع الإنفاق العام بل على العكس انخفض و قد مس كل من نفقات التسيير و التجهيز على حد سواء، بسبب تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي و الدخول في اقتصاد السوق تدريجيا و التخلي عن مظاهر النظام الاشتراكي و تدخل الدولة في الاقتصاد و لعلّ من أهمها رفع التدعيمات عن الأسعار. غير أن سنتي 1992 و 1993 كان هناك نوعا من ارتفاع الإنفاق العام، بحيث ارتفعت إلى حوالي 40 % من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. و يعود هذا الارتفاع إلى الرفع من الأجور و الرواتب و كذلك نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري 1992 بحيث انتقلت من 71 مليار دينار جزائري سنة 1991 إلى 114,9 مليار دينار جزائري سنة 1993 زيادة على ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية. و نظرا للإصلاحات الجوهرية التي عرفتها جميع القطاعات الاقتصادية للجزائر بسبب توقيع اتفاقية Stand by و تطبيق مخطط التعديل الهيكلي في الجزائر فقد عرف حجم الإنفاق العام انخفاضا ملحوظا بنسبة 6,1 % من سنة 1993 إلى سنة 1998. أما في ما يخص نفقات التجهيز فقد عرفت انخفاضا واضحا حيث انتقلت من 56, 15 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 36, 7 % سنة 1998. و الجدول رقم 19 التالي يوضح ذلك جليا.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الوحدة: مليار دينار جزائري

الجدول رقم 19: هيكل النفقات العمومية الجزائرية ( 1993 - 1998 )

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1993	101,6	73,8	27	114,9	10	16,7	39,9
1994	117,2	78,5	41,1	145,2	12,8	18,2	42,3
1995	144,7	94,2	62,2	179,5	15,6	29,4	55,4
1996	174	115,4	89	213,3	18,9	34,7	69,9
1997	201,6	116,5	109,4	235	20	43,5	74
1998	211,9	123,9	110,8	258,2	37,9	47,5	75,2

Source: Statistical appendix, IMF staff country report 1998.

و من خلال الجدول رقم 19 يمكن تفسير انخفاض نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي حيث انتقلت من 2, 42 % سنة 1993 إلى حوالي 24 % سنة 1998. و قد مس هذا الانخفاض كل من نفقات التجهيز الخاصة بقطاعات التربية و التكوين، من 14,5 مليار دينار جزائري سنة 1993 إلى 13,7 مليار سنة 1997 و كذلك قطاع السكن من 8,7 مليار سنة 1993 إلى 4,9 مليار خلال سنة 1997. أما ارتفاع نفقات التسيير فترجم بزيادة كتلة الأجور و الرواتب خاصة حيث ارتفعت بنسبة 1,9 % من سنة 1993 إلى 1998، إضافة إلى فوائد الديون التي ارتفعت هي الأخرى بنسبة 6,2 % خلال هذه الفترة.

و كما ذكرنا في ما سبق أن هذه الفترة عرفت دخول الجزائر في تطبيق مخطط التعديل الهيكلي، هذا الأخير نتج عنه أضرار اجتماعية معتبرة، فقد حاولت الجزائر أن تهتم نوعا ما بقطاع التضامن و الحماية الاجتماعية للتخفيف من حدة الضغط الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية المعتمدة والتي مست موازنة الدولة. و الملاحظ أن خلال هذه الفترة أن النفقات الاجتماعية احتلت مكانة هامة في موازنة الدولة سواء ارتبط ذلك بنفقات التسيير أو بنفقات التجهيز. و من ثم فإن السياسة الإنفاقية المتبعة من طرف الجزائر خلال هذه الفترة لم يكن لها الأثر الكبير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الدليل على ذلك ضعف التدفقات الواردة خلال هذه الفترة و التي لم تتجاوز عتبة الـ 500 مليون دولار أمريكي و كانت شبه معدومة خلال السنوات 1993 و 1994 و 1995، و هذا الغياب يمكن تفسيره بالوضعية الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال هذه السنوات.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الآن سنحاول أن ننتقل إلى فترة أخرى و الممتدة من سنة 1999 إلى غاية 2009، حيث تميزت بارتفاع في أسعار البترول في الأسواق العالمية بعد انخفاضها سنة 1998 حيث انتقل سعر البرميل الواحد من 12,72 دولار أمريكي إلى 17,97 دولار سنة 1999 ليصل إلى 38,27 دولار سنة 2004 و قد أصبح يقترب من عتبة المئة دولار منذ 2008، و هذا ما خلق نوعا من الراحة المالية للجزائر انعكست جليا على موازنتها العامة و انتهجت هذه الأخيرة سياسة مالية توسعية تنموية اتضحت معالمها في ارتفاع حجم الإنفاق العام في إطار ما عرف بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الأول و الثاني.

في سنة 1999 ارتفع الإنفاق العام ليصل إلى 9,8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 1998 و سبب ذلك تمثل في ازدياد حصة نفقات التسيير في موازنة الدولة و التي بلغت حوالي 81 % من الإنفاق العام سنة 1999 بزيادة قدرت بـ 50 % مقارنة بسنة 1998. و ارتفاع نفقات التسيير كان نتيجة ارتفاع التحويلات الاجتماعية ( أكثر من 42,9 مليار دينار جزائري)، و كذا معاشات المجاهدين ( أكثر من 22 مليار )، الرواتب و الأجور ( أكثر من 19,9 مليار ) و تسديد الديون ( أكثر من 15,6 مليار). و في الجهة المقابلة لموازنة الدولة عرفت نفقات التجهيز انخفاضا في سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 حيث قدر هذا التراجع بنسبة 11,7 % أي ما يساوي حوالي 24,9 مليار دينار جزائري.<sup>1</sup>

في سنة 2000 فقد عرفت انخفاض في نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث انخفضت من 33,21 % سنة 1999 إلى 28,31 % في سنة 2000، و قد عرفت نفقات التسيير ارتفاعا ( 81,5 مليار دينار جزائري) قدر بـ 10,5 % مقارنة مع سنة 1999، إلا أن حصة نفقات التسيير من إجمالي الإنفاق العام عرفت انخفاضا من 24,4 % سنة 1999 إلى 21,3 % سنة 2000، أما في يتعلق بنفقات التجهيز فقد عرفت نوعا من الارتفاع نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحيث انتقلت من 5,9 % سنة 1999 إلى 8 % سنة 2000، و بلغت حصتها من إجمالي الإنفاق العام ما يعادل 70 % بقيمة مالية تعادل 134,9 مليار دينار جزائري.<sup>2</sup>

في سنة 2001 ارتفع حجم الإنفاق العام ( 7,55 % ) و يعود ذلك إلى زيادة كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز، فأما نفقات التسيير فقد ارتفعت بنسبة 25,6 % مقارنة مع سنة 2000، و هذا بسبب ارتفاع الأجور و الرواتب و المعاشات من جراء رفع الأجر القاعدي، كما أن نسبة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي شهدت ارتفاعا

<sup>1</sup> Ministère des finances, **Rapport sur la situation économique et financière en 1999**, pages 31-34.

<sup>2</sup> Ministère des finances, **Rapport sur la situation économique et financière en 2000**, pages 23-24.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

نسبيا وصل إلى 22,8 % . و نفس المسار عرفته نفقات التجهيز خلال سنة 2001 بحيث ارتفعت بنسبة 45 % مقارنة بسنة 2000، و يعود ذلك إلى بداية تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمده قانون المالية التكميلي لسنة 2001.<sup>1</sup>

أما في ما يخص سنة 2002 فقد بلغت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي حدود 34,8 % مقابل 31,1 % سنة 2001، و يرجع ذلك الارتفاع إلى زيادة نفقات التسيير بنسبة 13,9 % مقارنة مع سنة 2001، كما عرفت نفقات إضافية تجسدت في مخصصات تسديد فوائد الديون العمومية، حيث بلغت هذه المخصصات في الموازنة العامة للدولة قيمة 134,1 مليار دينار جزائري. كما أن نفقات التجهيز هي الأخرى عرفت ارتفاعا قدر بـ 26,7 % مقارنة مع سنة 2001 بحيث وصلت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي 10,2 %.<sup>2</sup>

و في سنة 2003 فقد ارتفع الإنفاق العام بحوالي 202 مليار دينار جزائري أي بارتفاع 13,3 % مقارنة بسنة 2002، و نتيجة ارتفاع كل من نفقات التسيير بنسبة 9,2 % ( أكثر من 101,3 مليار ) مقارنة بسنة 2002 و كذلك لزيادة نفقات التجهيز بنسبة 22,2 % ( أكثر من 100,7 مليار ) . و يعود هذا الارتفاع في نفقات التسيير إلى زيادة المخصصات المالية الموجهة إلى كل من الرواتب و الأجور و معاشات المجاهدين و المنح العائلية خلال الثلاثي الأخير من هذه السنة، و كذلك ارتفاع المخصصات الموجهة للدعم ( أكثر من 38,4 مليار ) خاصة المتعلقة بإدارة المستشفيات ( أكثر من 20,6 مليار ). و بالمقابل عرف تسديد الديون العمومية انخفاضا بـ 13,8 % ، في حين عرفت حصة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي نوعا من الانخفاض بانتقالها إلى حدود 22,8 % أي بانخفاض بحوالي 1,8 % في حين عرفت حصة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الإجمالي نوعا من الارتفاع بحيث وصلت إلى حدود 11,9 %.<sup>3</sup> و الجدول رقم 20 التالي يوضح تلك التغيرات جيدا.

<sup>1</sup> Ministère des finances, **Rapport sur la situation économique et financière en 2001**, pages 32.

<sup>2</sup> Ministère des finances, **Rapport sur la situation économique et financière en 2002**, page 19.

<sup>3</sup> Ministère des finances, **Rapport sur la situation économique et financière en 2003**, pages 10-11.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 20: هيكل النفقات العمومية الجزائرية ( 1999- 2004 ) الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات الرأسمية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1999	187	166,8	126,4	278,1	59,9	53,6	81,9
2000	321,9	200	162,3	281,1	57,7	54,6	92
2001	357,4	276,8	147,5	315,4	54,4	46,3	114,6
2002	452,9	334,3	137,2	339,9	73,8	68,5	137,6
2003	570,4	326,1	114	392,8	62,7	58,8	161,4
2004	646,3	396	85,2	442,3	69,2	71,7	176,5

Source: Statistical appendix, IMF staff country report 2004 and 2006

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعاً من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 28,31% سنة 2000 إلى حوالي 34,87% سنة 2003. فبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج موازنة الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007 و قد مثلت نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2009 حوالي 486 مليون دولار أمريكي، و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003. نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و 1.64% سنة 2005، احتياطي من العملة الصعبة جد معتبر ( 140 مليار دولار سنة 2009).

### 2-2 السياسة الجبائية:

بسبب الأوضاع التي عرفتها الجزائر من تأزم الوضعية الاقتصادية و التي أدت بدورها إلى وضعية اجتماعية مزرية، كان من اللازم أن تشرع الجزائر في إصلاحات عميقة و التي شملت منظومتها الجبائية، حيث قامت الجزائر

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بتأسيس لجنة وطنية لإصلاح النظام الجبائي بداية من سنة 1987، و التي أنهت دراستها سنة 1990، و قدمت اقتراحاتها للإصلاح الجبائي في تقرير تبنته الجزائر و شرعت في تطبيق بنوده سنة 1992. و من تم هذا يدفعنا لنتساءل عن أهداف الإصلاح الجبائي في الجزائر؟

لقد جاء النظام الجبائي الجديد من أجل تحقيق بعض الأهداف من أهمها نذكر:<sup>1</sup>

■ المساهمة من خلاله على تحقيق النمو الاقتصادي انطلاقا من ترقية الادخار و توجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، و تخفيف الضغط الجبائي المفروض على المؤسسات نتيجة تعدد الضرائب من جهة و ارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.

■ العمل على خلق جو ملائم لتحقيق توازن خارجي من خلال تنويع الصادرات، مع العلم أن صادرات الجزائر تمثل فيها الصادرات من المحروقات حصة الأسد، و الأدهى و الأمر عدم استقرار أسعار المحروقات و خاصة البترول في الأسواق العالمية.

■ إعادة توزيع المداخل بشكل عادل و العمل على حماية القدرة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

■ المساهمة في تحقيق أهداف جمود اللامركزية السياسية و الاقتصادية في الجزائر، حيث كان يسود نوعا من عدم التوازن الجهوي و تباين الاستفادة من جمود التنمية بين مناطق و جهات البلاد المختلفة.

■ العمل على تحسين درجة شفافية النظام الجبائي الجزائري من خلال تبسيط إجراءاته و مكوناته، و العمل على تأهيل مصالح الإدارة الجبائية الجزائرية.

من خلال الإصلاح ستعمل الجزائر جاهدة على إعطاء دور كبير و فعال للجباية العادية و تقوية مساهمتها في تمويل موازنة الدولة في ظل سيطرة الجباية البترولية.

و بعض إظهار أهداف الإصلاح الجبائي سنحاول أن نتعرف على محتوى الإصلاح الجبائي، فقد جاء هذا الأخير بهيكل جديد للنظام الجبائي الجزائري، من أهم معالمه هو أنه فصل ضريبة مداخل الأشخاص الطبيعيين IRG عن ضريبة الأشخاص المعنويين IBS، و كذلك إدخال الرسم على القيمة المضافة TVA في إطار الضرائب غير المباشرة.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 20، 21، ماي 2002، ص 1.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

فالضريبة على الدخل الإجمالي IRG فقد حلت مكان الضريبة التكميلية على الدخل ICR التي طالما عبرت عن ازدواجية الضريبة بالنسبة للفرد المكلف بالضريبة، في حين جاءت الضريبة على أرباح الشركات IBS لتعويض نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية، و التي ستطبق على كل من المؤسسات الوطنية و المؤسسات الأجنبية. كما أن الرسم على القيمة المضافة فكان من أجل تبسيط نظام الضرائب غير المباشرة من خلال إلغاء الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP و الرسم الوحيد الإجمالي على تقديم الخدمات TUGPS و الذي اعتبر مخالفا لتعاليم الاقتصاد الحديث، و من تم اعتماد الرسم على القيمة المضافة سينسجم أكثر مع نظام المعاملات الدولية و الانفتاح على الاقتصاد العالمي. و من جهة أخرى كانت هناك ضرائب و رسوم أخرى تساهم في تمويل م وازنات الجماعات المحلية و التي سينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية المحلية و من تم الوطنية.

و بعدما تعرفنا و لو باختصار على هيكل و بيئة النظام الجبائي بعد الإصلاح سنحاول أن نسلط الضوء عليه جيدا حتى نستطيع أن نحكم على مدى فعّالته و نجاحه، متسائلين هل النظام الجبائي الجديد قد حقق أهدافه المسطرة بصورة كلية أو جزئية أم عجز عن ذلك؟ فبالرغم من أن أهداف الإصلاح الجبائي كان العمل على زيادة مردودية الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية، إلا أن هذه الأخيرة قد واصلت هيمنتها و سيطرتها حيث انتقلت من 51,7% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 1990 إلى حوالي 70,9% سنة 2004، و هذا بزيادة قدرها 19,2%، كما أن ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000 قد ساهم في ذلك بشكل كبير. في حين بقيت مردودية الجباية العادية هزيلة و هذا يقودنا إلى التساؤل عن سبب أو أسباب سيطرة الجباية البترولية على الموارد الجزائرية؟ فسيطرة المحروقات على بنية الاقتصاد الجزائري أدى إلى تطور حصيلة الجباية البترولية و كذلك انخفاض قيمة الدينار الجزائري مما أثر بالإيجاب على قيمة الحصيلة مقيمة بالدينار الجزائري.

زيادة على ضعف المؤسسات العمومية و حل البعض منها نتيجة التزام الدولة اتجاه المؤسسات الدولية بإخضاعها لمنطق الإفلاس و خصوصية ما هو قابل منها للخصوصية، و هذا ما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من تحصيل ضرائب كانت تحصلها من قبل. كما لا ننسى كثرة الإعفاءات و التخفيضات الجبائية الرامية إلى تشجيع الاستثمار و التصدير و التشغيل مما خلق حالة من السعي نحو الاستفادة من هذه المزايا و لو بطرق ملتوية كالغش و الاحتيال.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أما في يتعلق بالجباية العادية لما بعد الإصلاح الجبائي، فنجد أنها عرفت نوعا من الانخفاض إذا ما قارناه على الأقل بفترة ما بعد الأزمة البترولية ( 1990-1987 ) بحيث انتقلت من 41,47 % من إجمالي الجباية الكلية سنة 1993 إلى حوالي 29,93 % سنة 2004 و هذا باستثناء سنة 1998 أين بلغت 47,54 % و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار البترول في هذه السنة ( من 19,09 دولار للبرميل الواحد سنة 1997 إلى 12,72 دولار خلال سنة 1998 ) .

في حين إذا عدنا إلى تحليل هيكل الجباية العادية في الجزائر، فنلاحظ أن الضرائب غير المباشرة تمثل الحصة الأكبر إذ انتقلت من 2,8 % من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1992 إلى 16,9 % سنة 1993 لتصل إلى أقصاها سنة 1998 بنسبة 20 % ، و هذا ما يوضحه جيدا الجدول التالي:

الجدول رقم 21 : هيكل الإيرادات العامة للجزائر ( 1993-2007 ) المبالغ بوحدة: 10<sup>9</sup> دج

السنوات	الجباية البترولية	الضرائب مباشرة	الضرائب غير مباشرة	التسجيلات و الطواع	الرسوم الجمركية	إيرادات غير جبائية
1993	185	126,1	54,2	6,9	30,0	9,0
1994	257,7	163,2	65,9	6,6	47,9	13,3
1995	358,8	233,2	99,9	6,4	73,3	8,9
1996	519,7	290,5	129,5	9,1	84,4	14,6
1997	592,5	313,9	148,1	10,6	73,5	20,2
1998	425,9	329,8	154,9	11,3	75,5	18,9
1999	588,2	314,8	149,7	12,7	80,2	43,6
2000	1213,2	349,5	165,0	16,2	86,3	15,4
2001	1013,4	398,2	179,3	16,8	103,7	90,3
2002	1007,9	482,9	223,5	18,9	128,4	112,2
2003	1350,2	524,9	233,9	19,3	143,8	69,7
2004	1570,7	580,4	274,0	19,6	138,8	63,7
2005	2 352,7	640,5	308,8	19,6	143,9	89,5
2006	2 799,0	720,8	341,3	23,5	114,8	119,7
2007	2 796,8	766,7	347,4	28,1	133,1	116,4

Source: Statistical appendix (1998/2004/2006/2009)

### 3-2 انعكاس السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الهدف من استعراض كل هذه الإصلاحات الاقتصادية و خاصة على مستوى السياسة المالية المطبقة في تلك الفترة التي عرفتها الجزائر، هو محاولة معرفة مدى تأثيرها وفعاليتها على تحسين الأداء الاقتصادي للجزائر، وكيف سينعكس ذلك على مناخ الأعمال و الاستثمار فيها، نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جذب و استقطاب الشركات المستثمرة الأجنبية. لقد تحسنت المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي و المالي في الجزائر، حيث انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة كنتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري و التي عملت على كبح نمو العرض النقدي إلى الحدود المقبولة نتيجة لتقليص تغطية عجز موازنة الدولة من خلال الإصدار النقدي و تفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة.

و قد تحول رصيد موازنة الدولة من حالة فائض خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1997 بسبب ضغط الإنفاق العام ( تخفيض الرواتب و الأجور و تخلي الدولة عن سياسة الدعم ) إلى عجز في سنتي 1998 و 1999 كنتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار البترول، و بداية من 2000 فقد استمرت موازنة الدولة في تسجيل فائض و تحققت معدلات نمو حقيقية موجبة و مرتفعة باستثناء الانخفاض الكبير المسجل في سنوات 1997 ، 2000 ، 2001 كنتيجة لانخفاض أسعار البترول و تسجيل معدل نمو سلبي في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات خاصة في قطاع الزراعة. و انخفضت معدلات البطالة بعدما كانت جد مرتفعة في فترة تطبيق البرنامج الاقتصادي و دعم النمو و الذين هدفا إلى تقليص الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج المؤسسات الدولية المالية التي أقرضت الجزائر على رأسها صندوق النقد الدولي.

و كنتيجة للتسديد المسبق للديون سنة 2006 و هذا ما يفسر ارتفاع مؤشر خدمة المديونية كنسبة من الصادرات إلى 25,3 % فقد انخفضت المديونية الخارجية الجزائرية و أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات في سنة 2007 إلى 5,606 مليار دولار أمريكي و 2,49 % على التوالي، و من تم بداية تحرر الاقتصاد الجزائري من عبء المديونية الذي عانت منه الجزائر لمدة طويلة، كما ارتفعت احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية لم تعرفها الجزائر في ما سبق، و تحسن كثيرا رصيد ميزان المدفوعات ليصل في نهاية سنة 2007 إلى 29,55 مليار دولار أمريكي. هذا إن

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

دلّ على شيء فإنه يدل على تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر وضعية من شأنها أن تلعب الدور الكبير في تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار في الجزائر.

و هذا يجرنا إلى التساؤل عن تطور حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر، هل هناك انعكاس إيجابي على نصيب الجزائر من التدفقات؟ بالرغم من اعتماد الجزائر سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية التسعينات من خلال إصدار التشريعات التي توفر الضمانات و المزايا الضرورية، فإن الملاحظ أن جاذبية الجزائر حتى نهاية النصف الأول من التسعينات تميزت بالضعف و لم تعرف فرقا كبيرا مقارنة مع مرحلة التخطيط، و يعود ذلك أساسا إلى مجموعة من العوامل على رأسها عدم تحسن الأداء الاقتصادي و تدهور الوضع السياسي الذي برزت معالمه جلية في مظاهر العنف التي عرفتها الجزائر و تدهور الوضع الأمني في تلك الفترة.

أما في ما يخص النصف الثاني من التسعينات و التي تزامنت مع استرجاع الجزائر لتوازناتها المالية و النقدية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فقد عرفت الجزائر زيادة في التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن المتابع لهذه التدفقات يلاحظ أنها قد كانت في غالبيتها موجهة نحو قطاع المحروقات، حيث عرفت الجزائر دخول عدة شركات منها الأمريكية على غرار *Petrofac ressources international*، و الأوروبية خاصة منها الفرنسية و الإيطالية و الإسبانية منها <sup>1</sup> *Cepsa, Agip, ELF/Totalfina*. خلال الفترة الممتدة ما بين 1992 و 1999 فقد كان إجمالي تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1,601 مليار دولار أمريكي بلغت حصة قطاع المحروقات منها قيمة 1,534 مليار دولار<sup>2</sup>، و من ثم يظهر واضحا للعيان القطاعات الاقتصادية الأخرى تعرف محدودية واضحة و أن حصة الأسد تستقطبها المحروقات و هذا يبرره ارتفاع ربحية هذا القطاع عالميا، و بالتالي هذه الزيادة في التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن اعتمادها كمرجعية لتحسن مناخ الاستثمار في الجزائر.

<sup>1</sup> CNES, *L'investissement en Algérie*, Dossier documentaire, Février 2006, page 7.

<sup>2</sup> *L'économiste d'Algérie*, Revue hebdomadaire, Alger 3-9 juillet 2001, page 13.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

و السؤال الذي يطرح نفسه أين هو المشكل و أين يكمن الحل؟ إن تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري الداخلي و الخارجي لم يكن ليقنع المستثمرين الأجانب من ممارسة أنشطتهم في قطاعات اقتصادية أخرى إضافة إلى قطاع المحروقات، و يمكن تفسير ذلك باستمرار عدم الاستقرار السياسي و الاضطراب الأمني الذي عرفته تلك الفترة.\*

و على أساس ما ذكرناه فقد كان الوضع الأمني جد مضطرب مما جعل الاستثمار في الجزائر محفوف بمخاطر كبيرة خلال عشرية التسعينات مقارنة بدول المغرب العربي المجاورة كتونس و المغرب الأقصى التي كانت تتوفر على استقرار أمني جعلها محطة أغلب الاستثمارات الموجهة إلى هذه المنطقة. و الجدول رقم 22 التالي يعكس ذلك جيدا.

**الجدول رقم 22: درجة خطورة الأعمال في الجزائر و تونس و المغرب الأقصى: الترتيب من بين 60 دولة**

1996/1995				1995/1994				1994/1993				السنة
الترتيب	الاستثمار	البنوك	التصدير	الترتيب	الاستثمار	البنوك	التصدير	الترتيب	الاستثمار	البنوك	التصدير	مجال الأعمال
48	2	3	3	48	2	2	3	38	3	3	3	الجزائر
25	5	4	4	29	5	4	4					المغرب
21	5	5	5	22	5	5	5					تونس

1999/1998				1998/1997				1997/1996				السنة
الترتيب	الاستثمار	البنوك	التصدير	الترتيب	الاستثمار	البنوك	التصدير	الترتيب	الاستثمار	البنوك	التصدير	مجال الأعمال
					2	2	3	51	2	2	3	الجزائر
23	5	5	5	26	5	5	5	28	5	4	4	المغرب
19	5	5	5	25	5	5	5	24	5	5	5	تونس

Source : Nord Sud export N° 353, 363, 371

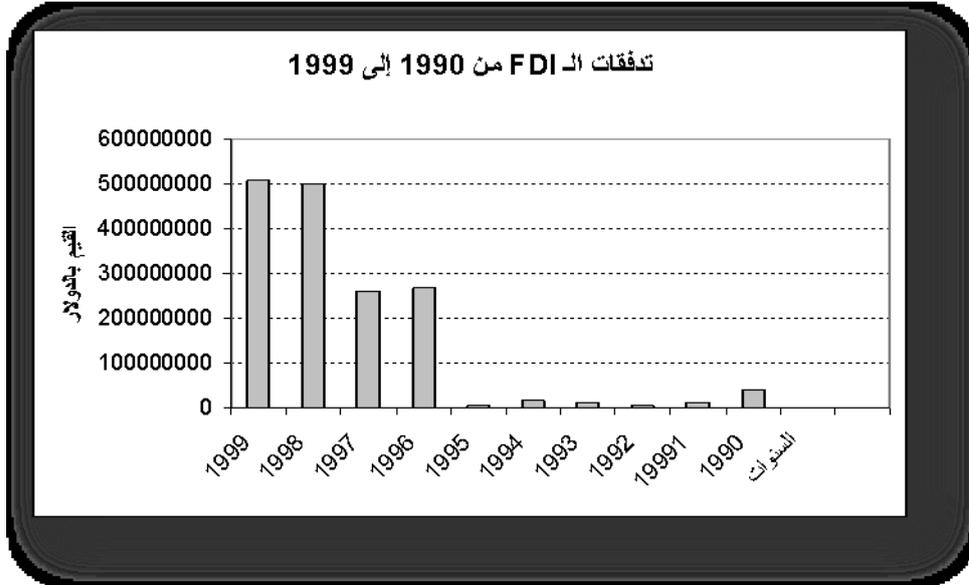
يظهر من خلال الجدول رقم 22 أن مخاطر الاستثمار و إقامة بنوك في الجزائر جد مرتفعة خصوصا بين عامي 1994 و 1998، حيث يشير التنقيط 2 حسب هذا المؤشر على أن الجزائر بلد لا ينفع معه التأمين معه لتغطية هذه المخاطر، و يجب اجتنابه بسبب ارتفاع المخاطر الأمنية التي يصعب التأمين عليها، على خلاف تونس و المغرب الأقصى التي امتازت بمخاطر معتدلة نوعا ما، و هذا ما يفسر تردد المستثمرين الأجانب على الجزائر على قطاعات أخرى خارج المحروقات رغم أن الجزائر من بين الدول التي تزخر بفرص استثمارية معتبرة و في مختلف القطاعات. و تحولت فرص الاستثمار هذه إلى علاقات تجارية قصيرة المدى من خلال التصدير خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية و إزالة القيود

\* مرحلة عرفت مخلفات انعكست سلبا على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و استقرار الشركات الأجنبية المتواجدة آنذاك حيث عرفت تدمير العديد من المشاريع الإنتاجية العامة و الخاصة الوطنية و الأجنبية بفعل الأعمال الإرهابية، و إغلاق العديد من المؤسسات الإنتاجية و توقفها بسبب مغادرة اليد العاملة إضافة إلى تهديد الأجانب و استهداف ممتلكاتهم.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

على الاستيراد، على حساب الاستثمار المباشر و ذلك من اجل تدنية المخاطر إلى أقصى حد ممكن. و عليه فقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة كما ذكرنا تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر جد محتشمة إذا لم نقول ضعيفة مقارنة ما البلدان المجاورة. و الشكل رقم 13 يظهر ذلك بوضوح.

**الشكل رقم 13: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 1990 إلى 1999**



المصدر: من إعداد الباحث من خلال معلومات إحصائية مجمعة من <http://www.unctad.org/fdistatistics>

ثم جاءت فترة الإنعاش الاقتصادي ( 1999-2009 ) حيث أن عودة ارتفاع أسعار البترول ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 28,31% سنة 2000 إلى حوالي 34,87% سنة 2003. فبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج موازنة الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. و قد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003. نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

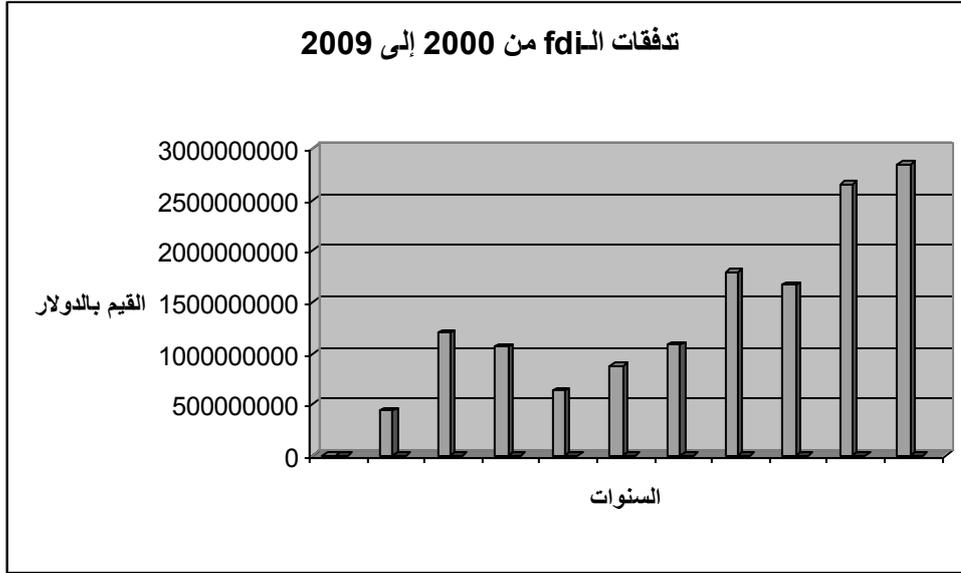
نسبة 11.8%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و 1.64% سنة 2005، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم 23 التالي:

**الجدول رقم 23:** بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 1999-2007:

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو %	3,2	2,2	2,1	4,1	6,8	5,2	5,1	1,8	4,6
معدل البطالة %	29,2	29,5	27,3	25,9	23,71	17,7	15,26	12,3	11,8
معدل التضخم %	2,64	0,33	4,22	1,41	2,58	3,56	1,64	1,8	4,6
المديونية الخارجية (مليار دولار)	27,997	25,272	22,587	22,828	23,523	22,158	16,839	5,583	4,889

Source: statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

إلا أن هذه السياسة المالية التوسعية لم تنعكس بشكل كبير على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وهذا ما يظهره الشكل رقم 14. **الشكل رقم 14:** تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 2000 إلى 2009



المصدر: من إعداد الباحث من خلال معلومات إحصائية مجمعة من <http://www.unctad.org/fdistatistics>

بعد استعراضنا لتحليل هذه العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و السياسة المالية في الجزائر، سنحاول أن ندعم هذا التحليل النظري بتحليل قياسي من خلال دراسة قياسية للعلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و محدّداته من ناحية السياسة المالية، مروراً بدراسة و تحليل محدّدات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث : محدّدات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ( تحليل قياسي):

1 مناخ الاستثمار:

يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقع محدّد و التي تحدد شكل الفرص و الحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج و خلق فرص العمل و توسيع نطاق أعمالها، و يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية، و البعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، و الثالث بالمؤسسات و الرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية و التكنولوجية و التنظيمية. و بشكل عام يمكن إدراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب تحت عنوانين كبيرين أحدهما مرتبط بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي و يرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين و الثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة و العائد و يرتبط بفكرة المخاطر.<sup>1</sup>

و تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه يُعبّر عن مجموع الأوضاع القانونية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار، و مكونات هذه البيئة متغيرة و متداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر و التي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري على النحو الآتي:

- تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي و الاقتصادي.
- حرية تحويل الأرباح و الاستثمار للخارج.
- استقرار سعر العملة الوطنية.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار و التعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة.
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
- الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار و استقرارها.

<sup>1</sup> بن حسين، ن. دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، ص 2.

■ توفر شريك محلي من البلد المضيف.

■ حرية التنقل، حرية التصدير، و توفر فرص استثمارية.<sup>1</sup>

كما أن توفر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل و بما يضمن سلامة المشروع و حماية مصالحه، يعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار إلى أي بلد. وكما هو معلوم أن الجزائر قد اتخذت قرارا يرتبط بفتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة، و من تم سنحاول أن نحلل هذا القرار من خلال إبراز العلاقة ما بين التواجد الأجنبي و المحسد من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سنويا و ما بين بعض المتغيرات الاقتصادية و التي لها العلاقة المباشرة مع تواجد الشركات الأجنبية في الجزائر و التي ترتبط أساسا بالمناخ الاستثماري، على ضوء توفر البيانات، على غرار النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل الفائدة و سعر الصرف و الافتتاح التجاري،... أما المتغيرات الأخرى فيصعب تقديرها كليا و إن كان ذلك ممكنا فلم تتوفر لدينا البيانات المتعلقة بها.

توجد علاقة قوية تربط ما بين تغيرات معدلات التضخم و استقرار البيئة الاقتصادية، و قد عرفت معظم الدول المتحوّلة إلى اقتصاد السوق تقلبات كبيرة و هامة على مستوى معدلات التضخم و التي عادت أساسا إلى تحرير الأسعار بعدما كانت تحدد إداريا، و أيضا قيام الدول بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية. فبالنسبة للجزائر و بعد تخفيض سعر الصرف سنة 1990 و 1991، شهدت معدلات التضخم ارتفاعا قياسيا تجاوز عتبة 28% سنويا، كما أنه وصل سنة 1994 إلى 39% الأمر الذي انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية و ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك و كلها تعتبر عوامل معيقة للاستثمار، و لكن نتيجة اعتماد الجزائر لسياسة مالية و نقدية صارمة ما بين 1994 و 1996 تراجعت معدلات التضخم إلى 15% عام 1996 و إلى 6% عام 1997. أما في السنوات الأخيرة فقد عرف نوعا استقرارا ما بين 6% و 2,5% و هو ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مقارنة مع جيراننا، و هو عامل ضروري للتأثير على قرار الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

بعد ارتفاع أسعار الذهب الأسود في الأسواق العالمية منذ سنة 1999 عرفت وضعية ميزان المدفوعات تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا، الأمر الذي أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي فبعد أن كان في حدود شهر استيراد

<sup>1</sup> المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية الكويت 2003، ص 5-11.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

واحد سنة 1990 أصبح في حدود حوالي 38 شهرا في نهاية سنة 2006 بأكثر من 78 مليار دولار أمريكي، كما تجدر الإشارة إلى أن المديونية الخارجية قد تراجعت بصورة معتبرة و إلى مستويات تبعث على التفاؤل، بعدما كانت تشكل عقبة حيث كانت تفوق على سبيل المثال سنة 1994 الـ32 مليار دولار أمريكي.<sup>1</sup> أما في السنوات الأخيرة فقد عرفت المديونية الخارجية مستويات متدنية حيث كانت في السنوات 2007 و 2008 و 2009 نسبة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي 5,2، 3,7، 4,4. أما في ما يتعلق باحتياطي الصرف فهناك راحة واضحة حيث كان في السنوات 2007 و 2008 و 2009 على التوالي 34، 30,9، 31,3 شهرا.<sup>2</sup>

### 2 تحديد و ضبط المحدّات:

و على أساس ما ذكرناه من دراسات سابقة سنحاول أن نحدد مجموعة من محدّات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصبغة الاقتصادية الكلية، مرتكزين أساسا على ما توفر لدينا من معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري. تعتمد هذه الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي FMI و الأونكتاد unctad و البنك الدولي WDI، حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2009). أما في ما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من :

fdi: الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

gdp: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

tax: الجباية العادية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

debt: المديونية الخارجية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

int: معدل الفائدة.

exc: سعر الصرف الحقيقي مع الدولار الأمريكي.

inf: معدل التضخم السنوي.

pi: نسبة الاستثمار العمومي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

<sup>1</sup> بن حسين، ن، مرجع سبق ذكره، ص 8.

<sup>2</sup> منظمة كوفاس، خطر البلد و الدراسات الاقتصادية بلد الجزائر، كوفاس 2010.

xm :نسبة إجمالي الصادرات و الواردات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

g : الإنفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

### 3 الدراسة القياسية:

إن التحليل القياسي مستمد من استعمال تقنيات الاقتصاد القياسي و الذي يختص بتطبيق النظرية الاقتصادية و الرياضيات و الأساليب الإحصائية و الفروض و التقدير و التنبؤ بالظواهر الاقتصادية. و قد ارتبط الاقتصاد القياسي ارتباطا وثيقا بتحليل الانحدار و قياس العلاقات ما بين المتغيرات الاقتصادية<sup>1</sup>. و من تم فإن الاقتصاد القياسي هو القياس في الاقتصاد، و بصورة أكثر تفصيلا يُعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.<sup>2</sup>

سنحاول استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري، بغية تتبع سلوك هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني، و في هذا الإطار فإن النظرية الاقتصادية في الغالب ما تشير إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات؛ و حتى و لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فإن هناك قوى تعيدها إلى التوازن و تضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل. إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل تضعنا أمام مشكلة تتمثل في عدم استقرارية السلاسل الزمنية لمعطيات المتغيرات الاقتصادية المدروسة، خاصة تلك المتغيرات التي لها الطابع الكلي أي متغيرات اقتصادية كلية و في حالة عدم استقرارية السلاسل الزمنية فإن الانحدار الذي يمكن الحصول عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا زائفا و هو ما يبينته دراسة كل من Granger و Newbold 1974 .

إن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرارية للسلاسل الزمنية المستعملة، و لكنها في هذه الحالة من الممكن جدا أن تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي يشكل إزعاجا إذا ما كان الاهتمام محصورا بالعلاقة في المدى الطويل. في هذه الوضعية يستعمل اختبار التكامل المتزامن cointegration test الذي

<sup>1</sup> دومينيك سالفاتور (ترجمة سعدية حافظ منتصر و مراجعة عبد العظيم أنيس)، نظريات و مسائل في الإحصاء و الاقتصاد القياسي، سلسلة ملخصات شوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 1993، ص 7.

<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق البار الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 4.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

ادخل من طرف Granger 1981 الذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي قد يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة.<sup>1</sup>

وعليه فإن نموذج معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ستكون على الصيغة التالية:

$$fdi = f(gdp, tax, debt, int, exc, inf, pi, xm, g)$$

$$fdi = \alpha_0 + \alpha_1 gdp + \alpha_2 tax + \alpha_3 debt + \alpha_4 int + \alpha_5 exc + \alpha_6 inf + \alpha_7 pi + \alpha_8 xm + \alpha_9 g + \varepsilon \dots \dots 1$$

قد اقترح كل من Engle و Granger 1987<sup>2</sup> طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين، الأولى

تعمل على تقدير علاقة الانحدار التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

$$X_t = \alpha + \beta Y_t + e_t \dots \dots \dots 2$$

في حين تتركز المرحلة الثانية على اختبار مدى استقرار حد الخطأ العشوائي  $U_t$  لمعادلة الانحدار السابقة رقم 1.

فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى  $I(0)$  فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين  $X$  و  $Y$ .

لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإن اختبار التكامل المتزامن

لـ Johansen 1988<sup>3</sup> يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن.

و يقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots \dots \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon \dots \dots \dots 3$$

$$\pi = \sum_{i=1}^p A_{i-1}$$

حيث أن المصفوفة  $\pi$  تكتب على الشكل التالي:

$P$ : عدد فترات الإبطاء في النموذج.

$r = R(\pi_p)$  رتبة المصفوفة  $\pi$ ، و التي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

<sup>1</sup> Bourbonnais R, **Econométrie (manuel et exercices corrigés)**, Dunod, Paris 2002, pages 278,279.

<sup>2</sup> Engle, R F, Granger, CWJ, **Cointegration and error correction, Representation, Estimation and Testing**, *Econometrica*, 55:251-76, 1987.

<sup>3</sup> Johansen, S, **Statistical analysis of cointegration vectors**, *Journal of economic dynamics and control*, 12, 231-54, 1988.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

و في هذا الصدد، أثبت كل من Engle و Granger 1987 إمكانية تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الخطأ ECM . و يمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء بين متغيرين مثلاً بالمعادلة التالية:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 4$$

حيث يمثل  $e_{t-1}$  حد تصحيح الخطأ المقدر في المعادلة رقم 2، و الذي يشير إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أنه يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

و كما جرت عليه العادة عند استعمال السلاسل الزمنية و بالأخص عند تحليل المعطيات المرتبطة بمعطيات البلد الماكرواقتصادية، سيتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على أساس الاختبار المعزز لديكي - فولر للجذور الوحيدة ADF ، اختبار PP phillips - perron ، و اختبار Kwiatowski, Phillips, Schmidt and KPSS Shin ، و من أجل القيام بهذا الاختبار سنستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج التالي بالنسبة لكل متغيرات النموذج.

$$\Delta X_t = \alpha + \beta X_{t-1} + \sum_{j=1}^k \delta_j \Delta X_{t-j} + U_t \dots\dots\dots 5$$

### 1-3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة:

يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة، خاصة في تحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية ( دراسة متغيرات اقتصادية كلية لدولة معينة مثلاً)، سنبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات التحليل الاقتصادي، وذلك من خلال استعمال كل الاختبار المعزز لديكي- فولر للجذور الوحيدة ( ADF )، اختبار phillips - perron (PP) ، و اختبار Kwiatowski, Phillips, Schmidt and Shin (KPSS) في هذا الصدد، و بعد حساب عدد التأخرات بناء على أساس أصغر قيمة يأخذها المعامل Akcaike و Schwarz، أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، عدم استقرار هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة عند

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

مستوى معنوية 5 % ، مما دفع بنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى. وقد كانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما

يوضح الجدول رقم 24 التالي:

**الجدول رقم 24: اختبار الاستقرارية<sup>1</sup>**

KPSS		PP		ADF		عدد التأخرات	المتغيرات
الفروق الأولى First difference	عند المستوى level	الفروق الأولى First difference	عند المستوى level	الفروق الأولى First difference	عند المستوى level		
0,159	0,491	-22,394	-1,406	-6,081	-1,735	1	fdi
0,352	2,032	-4,328	-0,714	-2,308	-1,089	1	gdp
0,179	1,858	-6,726	-0,474	-6,071	-0,610	1	g
0,370	0,712	-7,002	-1,370	-5,143	-1,360	1	tax
0,389	0,618	-18,662	0,010	-2,338	-0,883	1	debt
0,323	1,913	-5,245	0,899	-4,655	1,665	1	exc
0,413	0,573	-4,415	1,565	-3,757	1,388	1	inf
0,110	0, 516	-4,563	-0,310	-5,404	-0,295	1	pi
0,316	0,827	-4,408	-0,768	-2,474	-0,603	1	int
0,111	0,614	-5,404	0,102	-4,621	0,100	1	xm

Critical value 5% :ADF:-1,950394 ,PP: -1,950394 , KPSS:0,463000

مخرجات برنامج eviews

و بمقارنة قيم  $t\Phi_j$  الإحصائية مع القيم الحرجة يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن

سلاسل زمنية مستقرة، وذلك بدلالة أن القيم المطلقة للإحصائية المقدره تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية

الإحصائية بالنسبة لاختباري ADF و PP ، والعكس بالنسبة لاختبار KPSS.

### 2-3 اختبار التكامل المتزامن:<sup>1</sup>

بما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ( التفاضلات الأولى لكل المتغيرات )، فإنه يمكن إجراء اختبار

التكامل المتزامن لـ Johansen من أجل اختبار إذا ما كانت هناك علاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل. و هذا

ما يمكن إظهاره من خلال الجدول رقم 25.

<sup>1</sup> Bourbonnais R, op, cit, pages 279,280,281.

الجدول رقم 25: اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.912995	322.7049	197.3709	0.0000
At most 1 *	0.889336	237.2423	159.5297	0.0000
At most 2 *	0.759184	160.1982	125.6154	0.0001
At most 3 *	0.583436	110.3679	95.75366	0.0034
At most 4 *	0.470587	79.71785	69.81889	0.0066
At most 5 *	0.442465	57.45830	47.85613	0.0049
At most 6 *	0.407229	37.01023	29.79707	0.0062
At most 7 *	0.319779	18.70708	15.49471	0.0158
At most 8 *	0.138560	5.220258	3.841466	0.0223
Trace test indicates 9 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

مخرجات برنامج eviews

من الجدول رقم 25 أعلاه يتضح أن  $\lambda_{trace}$  أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و بالتالي تقبل الفرضية العدمية  $H_0$ ، أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو  $r=9$  عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر fdi متكامل تكاملاً متزامناً مع بقية محدداته، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

و من أجل القيام باختبار التكامل المتزامن لكل من Engle و Granger فسيكون ذلك من خلال تقدير علاقة

الانحدار الممثلة في المعادلة رقم 1 و الجدول رقم 26 يظهر نتائجها.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 26: اختبار التكامل المتزامن لـ Engle و Granger

الاحتمال	اختبار t	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
0.0316	1.397752**	8.645016	12.08359	الثابت
0.0157	-2.579585**	0.236870	-0.611025	الحماية العادية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.0754	1.849440***	0.213727	0.395276	الاستثمار العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.1838	1.363976	0.097089	0.132427	معدل التضخم السنوي.
0.2025	1.306075	0.043796	0.057201	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.0953	1.728870***	0.068074	0.117691	الصادرات و الواردات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.7307	-0.347837	0.043565	-0.015153	المديونية الخارجية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.6205	-0.500959	0.343464	-0.172061	معدل الفائدة
0.2621	-1.145497	0.041236	-0.047236	سعر الصرف الحقيقي مع الدولار الأمريكي
0.4906	0.698841	0.071666	0.050084	الإنفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2.095117	اختبار دارين واتسن	0.615288		معامل التحديد

مخرجات برنامج eviews

\*\* معنوي تحت مستوى معنوية 5% \*\*\* معنوي تحت مستوى معنوية 10%

بناءً على نتائج الجدول رقم 26، فإنه يتبين لنا أن هناك من المتغيرات التي ترتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة إيجابية (طردية) على غرار كل من الاستثمار العمومي، معدل التضخم السنوي، نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، و الإنفاق العمومي و هناك متغيرات ترتبط معه بعلاقة سلبية مثل الحماية العادية، نسبة الصادرات و الواردات، المديونية الخارجية، معدل الفائدة، وسعر الصرف. إلا أنه هناك من له تفسير معنوي و هناك من لا يحقق ذلك، فمن خلال اختبار معنوية المعلمات المقدره فسيؤدي إلى قبول معنوية معاملات كل من الثابت، الحماية العادية، الاستثمار العمومي و هي متغيرات السياسة المالية، الصادرات و الواردات. و من تم فهي المتغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال النموذج المقدم.

3-3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM<sup>1</sup>:

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها إلى حد الآن، فإن ذلك يدفعنا إلى تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن، من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء. في هذه الحالة سيأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta I_{pt} = \alpha + \beta e_{t-1} + \sum \delta_i \Delta X_i + \sum \phi \Delta X_{i,t-1} + \gamma \Delta I_{p,t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots 6$$

حيث تمثل x المتغيرات المفسرة، و قد تم اعتماد فقط المتغيرات التي لها تفسير معنوي، أما المتغيرات التي لها تأثير غير معنوي فسنقوم بتجاهلها و استبعادها من النموذج. و النتائج هي مبينة في الجدول رقم 27.

الجدول رقم 27: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
الثابت	3.019528	2.239760	1.348148	0.1884
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0.759542	0,298932	-1,271245**	0,0483
تفاضل الجباية العادية	-0.210423	0.115570	-1.820745***	0.0793
تفاضل الاستثمار العمومي	0.468291	0.128365	3.648108*	0.0011
تفاضل الصادرات و الواردات	0.049227	0.030347	1.622155	0.1160
تفاضل الجباية العادية بإبطاء سنة	-0.059809	0.149294	-0.400615	0.6917
تفاضل الاستثمار العمومي بإبطاء سنة	-0.705118	0.212017	-3.325762*	0.0025
تفاضل الصادرات و الواردات بإبطاء سنة	0.062079	0.054941	1.129912	0.2681
تفاضل الاستثمار الأجنبي المباشر بإبطاء سنة	0.412908	0.087607	4.713166*	0.0001
معامل التحديد	0.711633		اختبار دارين واتسن	1.233613

\* معنوي تحت مستوى معنوية 1% \*\* معنوي تحت مستوى معنوية 5% \*\*\* معنوي تحت مستوى معنوية 10% مخرجات برنامج eviews

من خلال الجدول رقم 27 تظهر قيمة معامل التحديد 0,7116 و هو ما يدل على أن جودة توفيق النموذج

و قدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، حيث أن

التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يزيد عن 71 % من التقلبات التي تحدث على مستوى التدفقات الواردة،

كما أن إحصائية DW تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

<sup>1</sup>Bourbonnais R, op,cit, pages 281,282.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

و عليه، فنظهر معلمة حد تصحيح الخطأ ECT معنوية عند مستوى معنوية 5 % و ذات إشارة سالبة (-0,759542) و هو ما يثبت أن سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر قد يستغرق عند حدوث أي صدمة أكثر من سبع سنوات و نصف حتى يصل إلى وضعية التوازن على الأجل الطويل. و إذا تكلمنا عن سرعة التعديل، فنقول أنه يتم في كل فترة (سنة من خلال المعطيات) تعديل ما يزيد على 75% من اختلال توازن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، و هذا ما يشرح فرضية التكامل المتزامن، كما تظهر هذه النتيجة أيضا أن معلمة معدل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بإبطاء سنة واحدة كانت معنوية عند مستوى معنوية 1% و بإشارة موجبة مما يدل على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الدراسة في مجملها كانت تتجه نحو الزيادة.

### 4 النتائج و التحليل:

و بناء على النتائج المبينة في الدراسة القياسية قد اتضح لنا أن هناك تأثيرا لكل من الجباية العادية و الاستثمار العمومي و هي متغيرات السياسة المالية على المدى القصير و الطويل، في حين أن تأثير الصادرات و الواردات أو ما يعرف بدرجة الانفتاح التجاري فكان فقط على المدى الطويل. و يمكن تلخيص تحليل النتائج المحصل عليها من خلال الدراسة القياسية في النقاط التالية:

■ في ما يرتبط بالجباية العادية فهناك علاقة معنوية ولكن سلبية بينها و بين الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير و الطويل عند مستوى معنوية 5% و هذا يتناسق كثيرا مع دراسة Blonigen 2005. فهذا يدل على الدور السلبي الذي تمارسه الجباية العادية على الاستثمار الأجنبي المباشر و إن كان ضعيفا و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و العدد المحدود من الشركات الأجنبية الناشطة في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إلا أن التأثير في مجمله يبقى سلبيا و هذا بسبب تعقيد النظام الجبائي الجزائري رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية الجزائرية و ارتفاع الضغط الجبائي و الذي لا يحفز كثيرا على استقطاب استثمارات في قطاعات أخرى خارج المحروقات إذا ما قورن مع المحيط الجبائي للبلدان المجاورة كتونس و المغرب الأقصى على سبيل المثال لا الحصر.

■ أما في ما يخص الاستثمار العمومي و علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النتائج أبرزت علاقة معنوية ايجابية على المدى القصير و المتوسط عند مستوى معنوية 10 %، و هذه النتيجة تؤكد نتائج الدراسات السابقة على رأسها

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة كل من Mody و Wheeler<sup>1</sup> 1992 والتي أظهرت أن نوعية البنية التحتية ضرورية لزيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكما هو معروف أن الجزائر تعرف في السنوات الأخيرة زيادة معتبرة في الاستثمارات العمومية والتي كانت في أغلبها في تحسين البنية التحتية للجزائر من خلال شق الطرقات و على رأسها الطريق السيار شرق غرب، و هذا من شأنه أن يسهل الحركة ما بين أطراف القطر الجزائري الشاسعة و المتزامية ومن تم يسهل عمل الشركات الأجنبية و يحفز على استقطاب العدد الأكبر منها.

■ أما في ما يتعلق بالانفتاح التجاري و حجم المبادلات التجارية، فقد كانت العلاقة فيما بينها ايجابية و معنوية عند مستوى معنوية 10 % و لكن في المدى الطويل فقط. و هذا يؤكد ضرورة الانفتاح أكثر فأكثر على العالم من أجل زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر. أما في ما يرتبط بسعر الصرف فكانت علاقة سلبية و لكن غير معنوية، فتخفيض الجزائر لعملتها الوطنية قد أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع، الأمر الذي رفع من مستوى الأسعار الأمر الذي انعكس سلبا على القدرة الشرائية للأفراد و إنفاقهم، و بالتالي سيؤثر لا محالة على حجم طلب السوق الجزائري ( market size ) و هذا قد تنافى مع دراسة Blonigen 2005.

■ أما في ما يتعلق بنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهرت النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بينه و بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم ايجابية العلاقة. و هذه النتائج تؤكد على أن النمو الاقتصادي في الجزائر أثره محدود على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من قيمتها، و هذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري و الذي هو اقتصاد ريعي ( مداخيل المحروقات من البترول و الغاز )، و هو لا يعكس بصورة جيدة حجم طلب السوق الجزائري و الذي يعاني من انخفاض متواصل في القدرة الشرائية للمستهلكين.

■ أما في ما يتعلق بدرجة اللائقين و المعبر عنها بمعدلات التضخم، فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين هذا المتغير و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم العلاقة الايجابية فيما بينهما، الأمر الذي يدعم فرضية توقف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر على حجم الأرباح المحققة خاصة في قطاع المحروقات، و هذا لأن غالبية الشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر هي شركات تنشط في حقل المحروقات و مشتقاتها، ونعلم مدى ربحية هذا القطاع في السنوات الأخيرة حيث أن سعر البرميل يقيم بالدولار لا بالدينار.

<sup>1</sup> Wheeler D, Mody A, op.cit , pages 57-76.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

■ أما في ما يرتبط بكل من متغيري المديونية العمومية و الإنفاق العمومي، فتظهر النتائج أن العلاقة ما بينها و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير معنوية، و هذا يعكس عدم فعالية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الإنفاق العمومي و الذي يظهر علاقة ايجابية و لكن غير معنوية كما ذكرنا، في حين أن المديونية العمومية في الجزائر لا تؤثر كثيرا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم انخفاضها في السنوات الأخيرة، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى عوامل أخرى تعيق الاستقطاب. أما إذا عدنا إلى العلاقة التي تجمع معدل الفائدة فالنتائج أظهرت علاقة سلبية و لكن غير معنوية، و هذا يؤكد عدم ارتباط الشركات الأجنبية المتواجدة بالجزائر إلى حد بعيد بتمويل من بنوك محلية.

### المبحث الرابع : العلاقة ما بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ( تحليل قياسي):

بناء على النتائج التي تحصلنا عليها من خلال نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ظهر تفسيرين معنويين لمتغيري السياسة المالية و هما الجباية العادية و التي تشرح لنا نوعا ما الاتجاه العام للسياسة الجبائية في الجزائر و الاستثمار العمومي و الذي يعطينا نظرة حول سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر. و لكي نُظهر العلاقة جيدا بين متغيرات السياسة المالية للجزائر و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، سنحاول أن نفصل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و التي هي محددات ترتبط بالسياسة المالية عن بقية المحددات من خلال دراسة الاستجابات الدفعية و العلاقة السببية بينها و بين الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 1 الدراسة القياسية للعلاقة:

إن النمذجة الاقتصادية الكلاسيكية تتكون من عدة معادلات هيكلية، و قد عرفت عدة انتقادات Granger 1969 و Sim 1980 للاختلالات التي تضمنها محتواها و الذي عجز على تفسير محيط اقتصادي جد متقلب. إن نماذج أشعة الانحدار الذاتي ذات المتجه ( Vector Auto Regressive ) VAR هي عبارة عن تعميم لنماذج الانحدار الذاتي ( Auto Regressive ) AR عند حالات متغيرة بكثرة، حيث استطاعت أن تجيب إحصائيا على معظم الانتقادات التي وجهت إلى النماذج الكلاسيكية.

1-1 شرح نموذج أشعة الانحدار الذاتي ذات المتجه<sup>1</sup>:

في نموذج VAR تغير متغيرين  $y_{1t}$  و  $y_{2t}$  كل من هذه المتغيرات هي دالة لقيمتها الخاصة الماضية و كذلك لقيم المتغيرات الأخرى. و على سبيل المثال نموذج VAR بدرجة  $p=4$  يمكن كتابته على الصيغة الرياضية التالية:

$$y_{1t} = a_1 + \sum_{i=1}^4 b_{1i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^4 c_{1i} y_{2t-i} - d_1 y_{2t} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{2t} = a_2 + \sum_{i=1}^4 b_{2i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^4 c_{2i} y_{2t-i} - d_2 y_{1t} + \varepsilon_{2t}$$

إن المتغيرات  $y_{1t}$  و  $y_{2t}$  تعتبر متغيرات مستقرة، التقلبات  $\varepsilon_{1t}$  و  $\varepsilon_{2t}$  (التجديدات و الصدمات) يمثلان

ضجيج أبيض للتباينات الثابتة  $\sigma_{\varepsilon_1}^2$  و  $\sigma_{\varepsilon_2}^2$  و هي غير مرتبطة ذاتيا.

إن الشكل الهيكلي لنموذج VAR يمكن كتابته على الشكل المصفوفاتي التالي:

$$By_t = A_0 + \sum_{i=1}^4 A_i y_{t-i} + \varepsilon_t$$

مع:

$$A_i = \begin{bmatrix} b_{1i} & c_{1i} \\ b_{2i} & c_{2i} \end{bmatrix}, \quad B = \begin{bmatrix} 1 & d_1 \\ d_2 & 1 \end{bmatrix}, \quad y = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix}, \quad \varepsilon = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

و من تم فإن الكتابة العامة لنموذج VAR أي  $k$  متغير، تكون على الصيغة التالية:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + \nu_t$$

<sup>1</sup> Bourbonnais R, *Econométrie (manuel et exercices corrigés)*, Dunod, Paris ,op,cit, pages 257-262.

مع:

$$v_t = \begin{bmatrix} v_{1t} \\ v_{2t} \\ \vdots \\ v_{kt} \end{bmatrix}; A_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_2^0 \\ \vdots \\ a_k^0 \end{bmatrix}; A_p = \begin{bmatrix} a_{1p}^1 \dots a_{1p}^2 \dots a_{1p}^k \\ a_{2p}^1 \dots a_{2p}^2 \dots a_{2p}^k \\ \vdots \\ a_{kp}^1 \dots a_{kp}^2 \dots a_{kp}^k \end{bmatrix}; Y_t = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \\ \vdots \\ y_{kt} \end{bmatrix}$$

ثم بعد ذلك يتم تحديد عدد التأخرات في النموذج و ذلك من أجل معرفة درجة  $p$  للنموذج VAR حيث تحدد عدد التأخرات على أساس معايير Akaike  $AIC(p)$  و Schwarz  $SC(p)$ .

و يتم حساب قيم كل من  $AIC(p)$  و  $SC(p)$  على النحو التالي:

$$AIC(p) = Ln[\det|\sum_e|] + \frac{2k^2 p}{n}$$

$$SC(p) = Ln[\det|\sum_e|] + \frac{2k^2 Ln(n)}{n}$$

مع:

$k$  عدد متغيرات النموذج

$n$  عدد الملاحظات

$p$  عدد التأخرات، يجب أن يكون  $p$  الذي يذني قيمة المعاملين  $AIC$  و  $SC$ .  
 $\sum_e$  مصفوفة الـ var و cov و البواقي في النموذج.

## 2-1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة من ناحية السياسة المالية:

تعتمد هذه الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي FMI و الأونكتاد UNCTAD و البنك الدولي WDI world developed indicators، حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2009). أما في ما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من :  
fdi: الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

gdp: نسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

g: الإنفاق العام نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

tax: الجباية العادية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

s: رصيد الميزانية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

debt: المديونية الخارجية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كما هو معروف عند استخدام نماذج VAR يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة، خاصة في

تحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية (دراسة متغيرات اقتصادية كلية لدولة معينة مثلاً)، سنبدأ باختبار استقرارية

السلاسل الزمنية لمتغيرات التحليل الاقتصادي، من خلال استعمال كل من الاختبار المعزز لديكي-فولر للجذور

الوحيدة (ADF)، اختبار phillips – perron (PP)، واختبار Kwiatowski, Phillips, Schmidt and

Shin (KPSS)، و بعد حساب عدد التأخرات بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akcaike

و Schwarz، أو وضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، عدم استقرار هذه السلاسل

لكل مستويات المتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية 5 %، مما دفع بنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى.

و قد كانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول رقم 28 التالي:

### الجدول رقم 28: اختبار الاستقرارية 2

KPSS		PP		ADF		عدد التأخرات	المتغيرات
الفروق الأولى First difference	عند المستوى level	الفروق الأولى First difference	عند المستوى level	الفروق الأولى First difference	عند المستوى level		
0,159	0,491	-22,394	-1,406	-6,081	-1,735	1	fdi
0,352	2,032	-4,328	-0,714	-2,308	-1,089	1	gdp
0,179	1,858	-6,726	-0,474	-6,071	-0,610	1	g
0,370	0,712	-7,002	-1,370	-5,143	-1,360	1	tax
0,067	0,506	-4,731	-1,174	-3,172	-1,104	1	s
0,389	0,618	-18,662	0,010	-2,338	-0,883	1	debt

Critical value 5% :ADF:-1,950394 ,PP: :-1,950394 , KPSS:0,463000

مخرجات برنامج eviews

وبمقارنة قيم  $t\Phi_j$  الإحصائية مع القيم الحرجة يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن

سلاسل زمنية مستقرة، وذلك بدلالة أن القيم المطلقة للإحصائية المقدره تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية

الإحصائية بالنسبة لاختباري ADF و PP، والعكس بالنسبة لاختبار KPSS.

3-1 اختبار التكامل المتزامن

الجدول رقم 29: اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.848411	175.7299	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.718204	111.5861	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.553951	68.52263	47.85613	0.0002
At most 3 *	0.467139	41.07350	29.79707	0.0017
At most 4 *	0.317579	19.67069	15.49471	0.0111
At most 5 *	0.178351	6.679012	3.841466	0.0098
Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

مخرجات برنامج eviews

من الجدول رقم 29 أعلاه يتضح أن  $\lambda_{trace}$  أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و بالتالي تقبل الفرضية العدمية  $H_0$ ، أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو  $r=6$  عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر fdi متكامل تكاملاً متزامناً مع بقية محدداته من ناحية السياسة المالية، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

ننتقل الآن إلى تحديد عدد فترات الإبطاء أو التأخرات في النموذج VAR الأول (6 متغيرات)، إذ جاءت نتائج

هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول رقم 30 التالي:

الجدول رقم 30: تحديد عدد التأخرات في النموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-501.6157	NA	374216.2	29.85975	30.12911*	29.95161
1	-445.4825	89.15284*	118657.9*	28.67544*	30.56094	29.31845*
2	-414.9545	37.71099	201910.2	28.99733	32.49898	30.19149

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

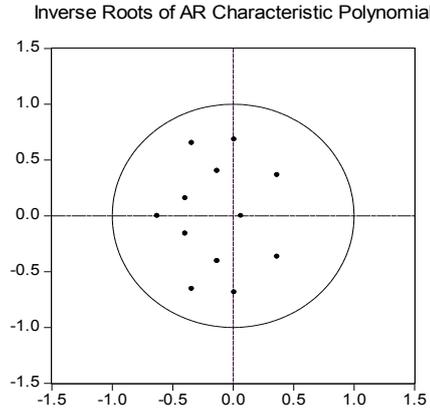
SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

مخرجات برنامج eviews

إن عدد التأخرات في هذا النموذج يقدر بفترتين زمنيتين، و من خلال الشكل رقم 15 أدناه، يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار ( VAR satisfies the stability condition. ) إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، و جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل رقم 15: النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار



المصدر: مخرجات برنامج eviews

4-1 الاستجابات الدفعية للاستثمار الأجنبي المباشر للصدمات الهيكلية للمتغيرات المحددة:

على هذا النحو، سيمكنا النموذج VAR من تحديد صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا، هذا من خلال استخدام تقسيم cholesky (Cholesky decomposition) أو ما نسميه بعملية التثليث (trigonalisation processus) للتباين (variance). من وجهة نظر اقتصادية، نحن نبحث عن تقدير أثر صدمة هيكلية في مختلف متغيرات النموذج على المتغير التابع والذي يمثل هنا الاستثمار الأجنبي المباشر و لن يتسنى لنا ذلك إحصائيا إلا بتقييم دوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions). بعد ذلك ستسمح لنا ديناميكية النموذج VAR بالحصول على قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في كل لحظة تلي الصدمة الأولية، و نتيجة هذا التحول نكون قد تحصلنا على جميع الاستجابات الديناميكية للاستثمار الأجنبي المباشر الناتجة عن إحداث صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة على مستوى كل متغيرات النموذج المستقلة، كما سيسمح لنا تحليل تباين الأخطاء (Variance decomposition) بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للاستثمار الأجنبي المباشر.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبيّنة في مجموعة الأشكال رقم 15 أدناه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق العام g مقدرة بـ 1 % سيكون لها أثر معنوي سلبي على الـ fdi على المدى القصير حتى السنة الثانية التي تلي الصدمة (0,2342 % )، أما في المدى المتوسط فسيستولد تأثير معنوي إيجابي و هذا ابتداء من السنة الثالثة و كحد أقصى السنة الرابعة التي تلي الصدمة (0,1149 % ) سرعان ما ينقلب إلى أثر معنوي سلبي و أكثر أهمية مقارنة مع الأثر السلبي على المدى القصير (0,3213 % ). تم بعد ذلك يظهر أثر إيجابي إلا أنه ضعيف جدا (0,0051 % ) إلى غاية السنة السابعة التي تلي الصدمة، أما على المدى الطويل فيكون أثر سلبي إلا أنه كذلك ضعيف (0,0439 % ) مقارنة مع المدى القصير و المتوسط. ومن ثم فإن الإنفاق العام في الجزائر يبقى أثره متذبذبا ما بين السلب و الإيجاب على تدفقات الـ fdi ، إلا أن الأثر الإيجابي يبقى ضعيفا مقارنة مع الأثر السلبي، و هذا يؤكد أن الإنفاق العام في الجزائر يبقى دوره محدودا إذا لم نقل غائبا في زيادة استقطاب الـ fdi.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبيّنة في مجموعة الأشكال رقم 15 أدناه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الجباية العادية tax مقدرة بـ 1 % سيكون لها أثر معنوي سلبي على المدى القصير يقدر بـ 0,5238 % و هو يبقى في غاية الأهمية و التأثير، ثم يليه أثر معنوي إيجابي هام يقدر بـ 1,0482 % .

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أما على المدى المتوسط فهو يثني ما بين السلبي والايجابي، أما في ما يخص المدى الطويل هناك تأثير سلبي ابتداء من السنة الثامنة التي تلي الصدمة، إلا أنه يبقى ضعيف نوعا ما ( 0,0092 % ) و هذا يدل على الدور السلبي الذي تمارسه الجباية العادية على ال fdi و إن كان ضعيفا و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف التدفقات من ال fdi إلى الجزائر من جهة و العدد المحدود من الشركات الأجنبية الناشطة في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إلا أن التأثير في مجمله يبقى سلبي و هذا بسبب تعقيد النظام الجبائي الجزائري رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية الجزائرية و ارتفاع الضغط الجبائي و الذي لا يحفز كثيرا على استقطاب استثمارات في قطاعات أخرى خارج المحروقات من جهة أخرى إذا ما قورن مع المحيط الجبائي للبلدان المجاورة كتونس و المغرب الأقصى.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبنية في مجموعة الأشكال رقم 15 أدناه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي gdp ( حجم السوق) مقدرة بـ 1 % سيكون لها أثر معنوي ايجابي ( 0,2706 % ) إلى غاية السنة الثالثة التي تلي الصدمة ( أغلبية الشركات الأجنبية المتواجدة شركات نفطية )، إلا أنه ينخفض ليتحول بعد ذلك إلى أثر سلبي ( 0,4894 % ) و هو أكثر أهمية مقارنة مع الأثر الايجابي. أما على المدى المتوسط و الطويل فهناك أثر ايجابي إلا أنه ضعيف ( 0,0839 % )، أما السنة السابعة التي تلي الصدمة فتعرف أثر سلبي ( 0,0120 % ) سرعان ما يتحول إلى أثر ايجابي بداية من السنة الثامنة التي تلي الصدمة إلا أنه ضعيف جدا ( 0,0012 % ).

و هذه النتائج تؤكد على أن النمو الاقتصادي في الجزائر أثره محدود على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من قيمتها، و هذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري و الذي هو اقتصاد ريعي ( مداخيل المحروقات من البترول و الغاز )، و هو لا يعكس بصورة جيدة حجم طلب السوق الجزائري و الذي يعاني من انخفاض متواصل في القدرة الشرائية للمستهلكين.

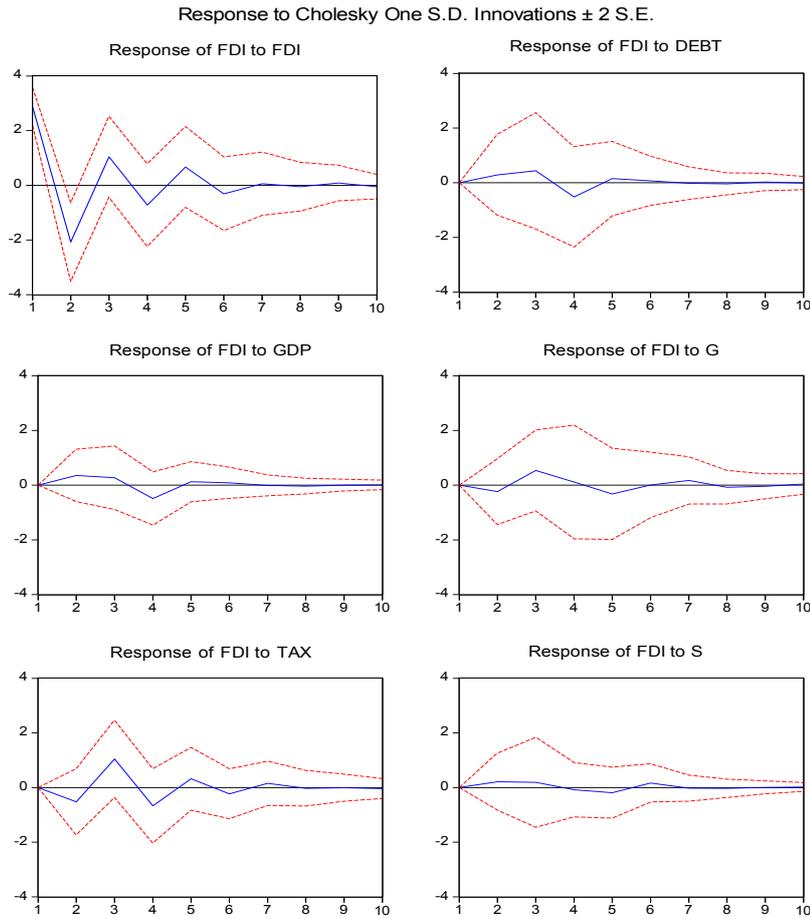
حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبنية في مجموعة الأشكال رقم 15 أدناه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في المديونية الخارجية debt مقدرة بـ 1 % سيكون لها أثر ايجابي لكن غير معنوي ( 0,2890 % ) على المدى القصير، ثم على المدى المتوسط يكون هناك أثر معنوي سلبي هام ( 0,5202 % ) متبوع بأثر معنوي ايجابي بداية من السنة الخامسة التي تلي الصدمة حتى السنة السادسة ( 0,0677 % ). أما على

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المدى الطويل فيعود الأثر السلبي من جديد لكن غير هام ( 0,0156 % ). و من تم فإن الدين الخارجي و تفاقمه من شأنه أن يؤثر على المصادقية المالية للبلاد، و بالتالي سيلعب دور سلبي مُنفر للـ fdi، و على الرغم من انخفاض الدين العام الخارجي الجزائري في السنوات الأخيرة لم يكن له أي تأثير ايجابي معنوي على استقطاب الـ fdi في الجزائر. حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبيّنة في مجموعة الأشكال رقم 15 أدناه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في رصيد الميزانية S مقدرة بـ 1 % سيكون لها أثر معنوي ايجابي ( 0,1891 % )، أما على المدى المتوسط فهناك أثر معنوي سلبي نهاية السنة الخامسة التي تلي الصدمة ( 0,1896 % ) ليتواصل الأثر السلبي على المدى الطويل إلا أنه أقل حدّة ( 0,0310 % ). أما بداية من السنة الثامنة التي تلي الصدمة فهناك أثر معنوي ايجابي لكنه ضعيف جدا ( 0,0046 % ).

و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن السياسة المالية الجزائرية في مجملها لم يكن لها الدور الكبير في الرفع من قيمة التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر fdi حتى في السنوات الأخيرة و التي شهدت الجزائر انفتاحا على العالم و اعتمادها سياسات تحفيزية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر



مخرجات برنامج eviews

نتقل الآن إلى توضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الطرفية للمتغيرات على المتغير التابع، أي تفسير توقع خطأ كل متغير. و حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء الموضحة في الجدول رقم 31 أدناه، يتضح بأن معظم التقلبات الطرفية لجميع المتغيرات في المدى القصير تساهم بنسبة ضعيفة في تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر fdi حيث في مجملها لم تتجاوز 3% باستثناء الجباية العادية tax التي ساهمت بحوالي 8,62%، كما أن التقلبات على المدى القصير فتتعلق بصددمات في المتغير نفسه أي الـ fdi و بنسبة هامة تصل إلى حدها الأقصى 95,56% و هذا يتواصل على المدى المتوسط و الطويل بانخفاض ملحوظ ليصل إلى حده الأدنى 79,93%. أما إذا رجعنا إلى باقي المتغيرات الأخرى على المدى المتوسط و الطويل فتبقى الأمور على حالها في مجملها، و ما هو ملاحظ أن المساهمة الأكبر هي من جانب الجباية العادية (10,88%)، و المساهمة الأقل هي من جانب رصيد الموازنة S (0,83%).

Period	S.E.	fdi	Debt	gdp	g	tax	s
1	2.873273	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.626003	95.56836	0.635409	0.948294	0.417474	2.086868	0.343594
3	3.990229	85.73493	1.723110	1.243296	2.165847	8.624287	0.508527
4	4.174276	81.33472	3.127913	2.510718	2.054885	10.46766	0.504101
5	4.260470	80.54137	3.127334	2.497016	2.541543	10.61066	0.682082
6	4.282682	80.23435	3.119988	2.509561	2.515392	10.79457	0.826138
7	4.289416	80.00071	3.112170	2.502480	2.669941	10.88750	0.827199
8	4.290976	79.95691	3.119321	2.508245	2.699401	10.88428	0.831836
9	4.292081	79.95212	3.121779	2.506961	2.708480	10.87914	0.831524
10	4.292812	79.93886	3.122046	2.506646	2.716667	10.88309	0.832688

مخرجات برنامج eviews

## 2 دراسة علاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و متغيرات السياسة المالية

نظريا إظهار العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يساعد على شرح و تفسير الظواهر الاقتصادية

بصورة حسنة و فعالة، و هذا ما يساعد على تفعيل السياسات الاقتصادية، و أكثر من ذلك معرفة اتجاه العلاقة

السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يشرح أحسن الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة.

لقد اقترح 1969 Granger مفاهيم السببية و الأفعال الخارجية، حيث قام بشرحها على النحو التالي، المتغير

$y_{2t}$  يتسبب في إحداث تغيير في المتغير  $y_{1t}$  إذا كانت قدرة التنبؤ بتطور المتغير  $y_{1t}$  ستتحسن عندما تكون المعلومة

أو المعطيات الخاصة بالمتغير  $y_{2t}$  مدججة في التحليل.

ليكن النموذج  $VAR(p)$  أين المتغيرين  $y_{1t}$  و  $y_{2t}$  هي متغيرات مستقرة حيث:

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \dots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

تركيبية المتغيرات (  $y_{2t-1}$  ،  $y_{2t-2}$  ، ..... ،  $y_{2t-p}$  ) تعتبر خارجية بالنسبة لتركيبية المتغيرات (  $y_{1t-1}$  ،  $y_{1t-2}$  ، ..... ،

$y_{1t-p}$  ) إذا كانت زيادة التركيبية  $y_{2t}$  لا تحسن بصفة معنوية تحديد المتغيرات  $y_{1t}$ . مما يستوجب إجراء اختبار قيد على

معاملات المتغيرات  $y_{2t}$  في النموذج VAR ( ليصبح Restricted VAR : RVAR ). و تحديد فترات الإبطاء أو

التأخرات p يكون على أساس معايير AIC و SC حيث إذا كان:

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

■  $y_{2t}$  لا يسبب  $y_{1t}$  إذا كانت الفرضية العدمية التالية مقبولة  $H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$

■  $y_{1t}$  لا يسبب  $y_{2t}$  إذا كانت الفرضية العدمية التالية مقبولة  $H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$

إذا توصلنا إلى قبول الفرضيتين العدميتين معا، أي  $y_{1t}$  يسبب  $y_{2t}$  و  $y_{2t}$  يسبب  $y_{1t}$  فإننا في حالة ما يعرف بـ حلقة الأثر الرجعي feedback effect . يستخدم اختبار Granger للسببية في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين.

و عليه سنحاول أن نظهر العلاقات السببية ما بين متغيرات الدراسة من أجل تفسير أثر متغيرات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك من أجل تدعيم التحليل أكثر.

### 1-2 العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي

من خلال النتائج المحصل عليها تبين لنا عدم وجود علاقة معنوية أي ليست هناك علاقة بين gdp و fdi في الجزائر على المدى الطويل و معنى ذلك أن حجم السوق الجزائرية لم يكن له الأثر الكبير على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رغم أهمية هذه السوق إلا أنها إلى حد بعيد عرفت انغلاق معتبر و لم تتفتح على العالم إلا في السنوات الأخيرة.

سنحاول أن نتأكد من هذا أكثر من خلال محاولتنا معرفة هل هناك علاقة سببية (المدى القصير) بين المتغيرين في الجزائر أم لا خلال هذه الفترة الزمنية الممتدة من 1970 إلى 2009. و كما هو معلوم أن من أهم شروط استعمال العلاقات السببية أن تكون كل السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة مستقرة من نفس الدرجة، و هذا ما تم التأكد منه في ما سبق عندما قمنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة. لقد قمنا بتحديد عدد التأخرات على أساس أصغر قيمة يأخذها معايير AIC و SC ، فكان عدد التأخرات يساوي إلى 1.

**الجدول رقم 32 :** نتائج اختبار سببية Granger ما بين fdi و gdp عند مستوى معنوية 5 %

إحصائية Fisher المحسوبة $F^*$	إحصائية Fisher الجدولية $F$	الفرضية العدمية
0,72066	4,13	gdp لا يتسبب في fdi
3,29210	4,13	fdi لا يتسبب في gdp

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن إحصائية Fisher المحسوبة  $F^*$  في الفرضية العدمية الأولى اصغر من إحصائية Fisher الجدولية  $F$  عند مستوى معنوية 5 % و من تم سنقبل الفرضية أي عدم وجود علاقة سببية جوهرية بين الـ gdp و الـ fdi. أما في ما يخص الفرضية العدمية الثانية تظهر إحصائية Fisher المحسوبة  $F^*$  اصغر من إحصائية Fisher الجدولية  $F$  عند مستوى معنوية 5 %، و من تم سنقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية جوهرية ما بين المتغيرين.

و يمكن تعليل ذلك كالآتي: أن الـ gdp لا يؤثر على تدفقات الـ fdi في الجزائر و تبقى نوعا ما هذه النتيجة منطقية حيث نعلم أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائري يأتي بحجم كبير من قطاع المحروقات من البترول و الغاز، في حين تبقى مساهمة القطاعات الأخرى جد محتشمة، و من تم فإن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري تبقى ضئيلة إذا لم نقل معدومة، كما أن السوق الجزائرية تعتبر سوق في غاية الأهمية من حيث الاستهلاك (34361756 نسمة) لكن يبقى دورها غائبا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن الجزائر يمكن أن تستخدم قدراتها المالية المتأتية من قطاع المحروقات الذي يعرف رواجاً هاماً في السنوات الأخيرة في جذب أكثر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تطبيق سياسة مالية تحفيزية.

### 2-2 العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج العام

فدراسة هذه العلاقة ستمكنا من تحديد مدى أهمية الإنتاج العام على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أي دور السياسة الإنتاجية للجزائر في ذلك. ( أعمال كل من Wheeler و Mody 1992، Asiedu 2000 ). لقد قمنا بتحديد عدد التأخرات على أساس أصغر قيمة يأخذ بها معايير AIC و SC، فكان عدد التأخرات يساوي إلى 1.

**الجدول رقم 33:** نتائج اختبار سببية Granger ما بين fdi و g عند مستوى معنوية 5 %

إحصائية Fisher الجدولية $F$	إحصائية Fisher المحسوبة $F^*$	الفرضية العدمية
4,13	0,11655	g لا يتسبب في fdi
4,13	1,13191	fdi لا يتسبب في g

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن إحصائية Fisher المحسوبة  $F^*$  في الفرضية العدمية الأولى أصغر من إحصائية Fisher الجدولية F عند مستوى معنوية 5 % و من تم سنقبل الفرضية أي عدم وجود علاقة سببية جوهرية بين g و fdi. أما في ما يخص الفرضية العدمية الثانية تظهر إحصائية Fisher المحسوبة  $F^*$  أصغر من إحصائية Fisher الجدولية F عند مستوى معنوية 5 %، و من تم سنقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية جوهرية fdi و g.

ومن تم فإن الإقناع العام في الجزائر لا يؤثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا رغم ما تنفقه الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب إلى حد الآن على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لا تؤثر على إقناعها العام و هذه نتيجة منطقية، و الجزائر من أهم مصادر مداخيلها الجباية البترولية.

### 3-2 العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الجباية العادية

فدراسة هذه العلاقة ستمكننا من تحديد مدى وزن الجباية العادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أي دور السياسة الجبائية للجزائر في ذلك، على غرار أعمال Hartman 1984 و 1985 الذي قام بدراسة أثر الجباية و التحفيزات الجبائية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى دراسات في هذا المجال قامت بها Unctad 2000 ( Tax incentives ) و أعمال كل من Simmons 2003 و Mihi، Foley و Hines، 2004، Mutti و Grubert 2004 و Blonigen 2005. كل هذه الأعمال حاولت إبراز علاقة الجباية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أهمية هذا الأخير في مجال نقل رؤوس الأموال و التكنولوجيا و المعرفة إلى البلدان المضيفة. لقد قمنا بتحديد عدد التأخرات على أساس أصغر قيمة يأخذها معايير AIC و SC، فكان عدد التأخرات يساوي إلى 1.

**الجدول رقم 34:** نتائج اختبار سببية Granger ما بين fdi و tax عند مستوى معنوية 5 %

إحصائية Fisher الجدولية F	إحصائية Fisher المحسوبة $F^*$	الفرضية العدمية
4,13	0,36097	tax لا يتسبب في fdi
4,13	1,83433	fdi لا يتسبب في tax

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن إحصائية Fisher المحسوبة  $F^*$  في الفرضية العدمية الأولى اصغر من إحصائية Fisher الجدولية F عند مستوى معنوية 5 % و من تم سنقبل الفرضية أي عدم وجود علاقة سببية بين tax و fdi ، أما في ما يخص الفرضية الثانية تظهر إحصائية Fisher المحسوبة  $F^*$  أصغر من إحصائية Fisher الجدولية F عند مستوى معنوية 5 %، و من تم سنقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية جوهرية بين fdi و المتغير tax.

و من تم فإن الحماية العادية في الجزائر لا تؤثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا ما يؤكد النتائج التي توصلنا إليها سابقا، و عليه فإن الحماية العادية رغم التحفيز المتواصل و المقدمة لم تساهم كثيرا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لا تؤثر على جبايتها العادية، و هذا يثبت مدى محدودية الاستثمارات في الجزائر و اقتصرها على قطاع المحروقات في مجملها.

### 4-2 العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المديونية الخارجية

فدراسة هذه العلاقة ستمكننا من معرفة هل هناك علاقة و أثر متبادل ما بين المديونية الخارجية و تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أي دور سياسة الدين العام للجزائر في ذلك. حيث أن ارتفاع المديونية الخارجية و زيادة حدة خدماتها من شأنها أن يعيقا مسار النشاط الاقتصادي و نموه، و بالأخص النشاط الاستثماري إذا ما تجاوزت هذه المديونية الخارجية طاقات التسديد المتاحة للبلاد (Krugman 1988).

لقد قمنا بتحديد عدد التأخرات على أساس أصغر قيمة يأخذ بها معايير AIC و SC ، فكان عدد التأخرات يساوي إلى 1.

**الجدول رقم 35:** نتائج اختبار سببية Granger ما بين fdi و debt عند مستوى معنوية 5 %

إحصائية Fisher المحسوبة $F^*$	إحصائية Fisher الجدولية F	الفرضية العدمية
1,66929	4,13	debt لا يتسبب في fdi
0,10545	4,13	fdi لا يتسبب في debt

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن إحصائية Fisher المحسوبة  $F^*$  في الفرضية العدمية الأولى أصغر من

إحصائية Fisher الجدولية F عند مستوى معنوية 5 % و من تم سنقبل الفرضية أي عدم وجود علاقة سببية جوهرية بين debt و fdi ، أما في ما يخص الفرضية الثانية تظهر إحصائية Fisher المحسوبة  $F^*$  أصغر من إحصائية Fisher الجدولية F عند مستوى معنوية 5 %، و من تم سنقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية جوهرية بين fdi و المتغير debt.

و من تم فإن المديونية الخارجية في الجزائر لا تؤثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كيف ذلك؟ إن هذه النتائج تظهر إلى حد ما منطقية، حيث أن المديونية الخارجية من أهم المؤشرات الدالة على المصادقية المالية لاقتصاد بلد معين، و من تم فهو يؤثر على مناخ الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة. و لقد عملت الجزائر مؤخرا على تخفيض حدة المديونية الخارجية مستغلة بذلك الوفرة المالية الناتجة عن ازدهار أسواق البترول العالمية. و هذا سيساعد دون شك على تخفيف مناخ الاستثمار في الجزائر و لكن لم ينعكس هذا الانخفاض في المديونية إلى حد الآن على زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

### 5-2 العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و رصيد الموازنة العامة

فدراسة هذه العلاقة ستمكنا من معرفة هل هناك علاقة و أثر متبادل ما بين رصيد الموازنة و هو أحد أهم مؤشرات التوازن الداخلي للسياسات الاقتصادية و على رأسها السياسة المالية، و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. لقد قمنا بتحديد عدد التأخرات على أساس أصغر قيمة يأخذها معايير AIC و SC ، فكان عدد التأخرات يساوي إلى 1.

**الجدول رقم 36:** نتائج اختبار سببية Granger ما بين fdi و s عند مستوى معنوية 5 %

الفرضية العدمية	إحصائية Fisher المحسوبة $F^*$	إحصائية Fisher الجدولية F
s لا يتسبب في fdi	1,30669	4,13
fdi لا يتسبب في s	1,29186	4,13

مخرجات برنامج eviews

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن إحصائية Fisher المحسوبة  $F^*$  في الفرضية العدمية الأولى أصغر من إحصائية Fisher الجدولية F عند مستوى معنوية 5 % و من تم سنقبل الفرضية أي عدم وجود علاقة سببية جوهرية بين s و fdi ، أما في ما يخص الفرضية الثانية تظهر إحصائية Fisher المحسوبة  $F^*$  أصغر من إحصائية Fisher الجدولية F عند مستوى معنوية 5 %، و من تم سنقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية جوهرية بين fdi و المتغير s.

و هذا ما يثبت كثيرا غياب أثر السياسة المالية و أدوات موازنة الدولة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و يعزز غياب استفادة موازنة الدولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و من تم الجزائر تُقوّت إلى حد الآن فرصة الاستفادة من أهمية هذه الظاهرة العالمية مقارنة بالدول المجاورة مثل المغرب الأقصى حيث يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة هامة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ( 46 % سنة 2009 ).

### المبحث الخامس: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و التي أدت إلى تحقيق نتائج ايجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن المناخ يبقى نوعا ما متقلبا، و غير مؤهل تأهيلا كافيا ليس فقط لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بل حتى لإشراك القطاع الخاص الوطني في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، و هذا يدل على أن هناك معوقات تحول دون تحسن المناخ الاستثماري في الجزائر و الذي انعكس بالسلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. و كما لاحظنا من خلال نتائج الدراسة القياسية و التحليلية عدم وجود أثر كبير و واضح لأهم متغيرات السياسة المالية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. و هذا يدفعنا للتساؤل عن ما هي المعوقات التي تقف في وجه زيادة هذه التدفقات؟

إذا كان ضعف استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة التسعينات مرده إلى عدم الاستقرار السياسي و الأمني و المالي، فبماذا نفسر استمرار هذه الوضعية مع بداية الألفية الثالثة، بالرغم من تجاوز هذه الحالة و استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر و اعتماد الإطار التنظيمي و التشريعي المحفز؟ و تتطلب الإجابة على هذا التساؤل التعرض إلى مختلف المعوقات و في مختلف المجالات، الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التنظيمية و التي كانت حجر عثرة في طريق زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

### 1 محدودية الأداء الاقتصادي و الاجتماعي للإصلاحات:

على الرغم من النجاح النسبي للإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التوازنات المالية و النقدية، إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب على تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، و زيادة قدرته على التكيف و الانسجام و ذلك بسبب استمرار جمود بيئة النمو الاقتصادي، مما يتطلب خلق بدائل جديدة وإعداد استراتيجيات فعالة لتأهيل الاقتصاد الجزائري حتى يندمج فعلياً و بصورة ايجابية في الاقتصاد العالمي على أسس التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة في مختلف المجالات و القطاعات.

#### 1-1 الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي:

إن الاعتماد المفرط و المتزايد لسياسات التنمية على موارد المحروقات من بترول و غاز في ظل الاقتصاد المخطط دفعت بالاقتصاد الجزائري إلى أزمة خانقة، أزمة موارد مالية بداية من سنة 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، و بالرغم من تبني الإصلاحات و التحول الذي عرفته الجزائر في النهج الاقتصادي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق إلا أن هذه الصفة ما زالت الميزة الأساسية للاقتصاد الجزائري.

و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على جمود بنية النمو الاقتصادي الجزائري، فب الوغم من أن هناك تحسن في مستويات النمو الاقتصادي، إلا أن هيكل النمو الاقتصادي لا يزال يطرح الكثير من الانشغالات و التي تبعث على عدم التفاؤل، و نحن نعلم أن أسعار البترول هي رهينة تقلبات الأسواق و المضاربات، و الأدهى و الأمر أن مآلها إلى الزوال. فسعر برميل البترول يتحكم في نسبة كبيرة من النمو و يجعله غير مؤكد و تابع إلى عوامل خارجية. إن مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة تدعمت أكثر بعد تبني الإصلاحات الاقتصادية، لتصل بداية من سنة 2005 إلى أكثر من 50 % في حين نجد أن قطاعي الزراعة و الصناعة فكانت مساهمتها ضعيفة و انخفضت إلى أقل من 15 % سنة 2007. انظر الجدول رقم 37.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 37: مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة في الجزائر.

2007	206	2005	2004	2003	98	94	90	القطاعات السنوات
8.8	8.7	9	11	11.8	14.6	12.6	14.6	الزراعة %
52.3	53.9	53.2	46.4	44.5	30.4	29.8	30.2	المحروقات %
5.9	5.9	6.4	7.3	8	11.6	14	15.6	الصناعة %
9.1	8.3	7.9	10	9.3	12	13.1	13.3	بناء و أشغال عمومية %
23.9	23.2	23.5	25.3	26.3	31.5	30.4	26.2	التجارة و الخدمات %

Source : La banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire, Rapport 2001 et 2008.

و تؤكد هذه الحالة استمرار و تعزيز إمكانية الاقتصاد الجزائري لاستيراد الصدمات الناتجة عن أي انخفاض حاد يحدث في سعر البرميل من البترول، و بالتالي إمكانية العودة إلى حالة نهاية الثمانينات من انهيار كل مؤشرات التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، كما تعكس عدم تهمين إيرادات الثروة النابضة و استخدامها لإضفاء ديناميكية اقتصادية بإشراك قطاعي الزراعة و الصناعة في التنمية الاقتصادية للبلاد، لضمان النمو في الأجل الطويل و من تم تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و زيادة تدفقاته.

و يعني الانخفاض المستمر في حصة قطاع الزراعة في القيمة المضافة استمرار التبعية الغذائية للخارج خاصة مع زيادة النمو الديمغرافي و ارتفاع الحاجيات الخاصة التي تنتج عن انفتاح الجزائريون على أنماط استهلاكية جديدة. كما أن انخفاض حصة قطاع الزراعة في القيمة المضافة الإجمالية يؤكد عدم فعالية سياسات إعادة الهيكلة و الخصوصية لأغلب المؤسسات الصناعية العمومية و التي لا تزال تعاني من مشاكل التسيير و التسويق.

أما في ما يتعلق بقطاع الخدمات و التجارة فقد شغل مكانة أكثر أهمية على حساب قطاعي الزراعة و الصناعة، و هذه الظاهرة ايجابية في المجتمعات ما بعد الصناعية، لكن في ما يخص وضعية الجزائر لا يمكن التكلم عن مجتمع ما بعد صناعي، و أدت هذه الحالة إلى تهديد نشاط الاستثمار المنتج بسبب الاستيراد المفرط، خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى منافسة غير متكافئة بين المنتجات المستوردة و المحلية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> لمزيد من التفاصيل ارجع إلى: La banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire de l'Algérie, Rapport de 2007.

## 2-1 حساسية و هشاشة القاعدة المالية للدولة:

مازالت الموازنة العامة للجزائر تمول أساسا من عائدات الجباية البترولية و التي تعززت أكثر في السنوات الأخيرة، بالرغم من تبني الإصلاحات الجبائية، و إن كان ذلك يمكن تفسير جزء منه بسبب إغلاق العديد من المؤسسات العمومية و كثرة الإعفاءات الجبائية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار و التصدير، فإن الأهم من ذلك هو التركيبة القطاعية للنشاطات الاقتصادية التي تتميز بها الجزائر و التي تم ذكرها في ما سبق، زيادة على تواصل التهرب و الغش الجبائين و استفحالها نتيجة القطاع الموازي و ضعف إجراءات التحصيل على مستوى مصالح الإدارة الجبائية.

إن تحسن مؤشر التوازن الداخلي (رصيد الم وازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) يعود إلى ارتفاع الأسعار البترول، و هذا ما يؤكد استمرار هيمنة سعر البترول على الموازنة العامة للجزائر، و هذا من شأنه تهديد الاستقرار المالي، و من تم يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و بالتالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تؤكد الخصائص السابقة للاقتصاد الجزائري على أنه مريض بما يعرف بالعدوى الهولندية Dutch disease حيث أن بعض الدراسات أكدت أن الانتعاش الناجم عن امتلاك الثروات الطبيعية يمارس تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة الشلل الذي يصيب الهيكل الإنتاجي في القطاعات الأخرى، و ارتباط الأداء الاقتصادي على مجمله بإيرادات صادرات الثروات الطبيعية و بالتالي اكتساب صفة قابلية استيراد الصدمات الخارجية و من تم يتحول امتلاك الثروات الطبيعية من نعمة إلى نقمة.

## 2 البنية التحتية المتواضعة:

للبنية التحتية الدور و الأهمية القصوى في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و السؤال الذي يمكن أن نطرحه في هذا الصدد، كيف تساهم البنية التحتية الأساسية للجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ هل هي عامل جاذب أم معيق؟ و لكي يمكن الإجابة على هذا التساؤل سنحاول تقييمها من خلال تحليل العناصر التالية:

■ النقل و المواصلات، فشبكة المواصلات بمختلف أنواعها الدور الكبير في إنعاش حركة الاستثمار سواء كان المحلي أم الأجنبي، و لقد أحسّت الجزائر بأهميته، فركزت مخططات التنمية على هذا القطاع الحساس و أعطته الأهمية اللازمة، حيث هناك 41 مطار في الجزائر ( 11 دولي، 30 محلي )<sup>1</sup>، فقط 13 منها يستجيب للمعايير الدولية يأتي على رأسها

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 204.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

مطار هواري بومدين الدولي بالجزائر العاصمة. كما تتوفر على 13 ميناء بحري، أهمها ميناء الجزائر العاصمة الذي يستقبل حوالي 30 % من واردات الجزائر. كما تمتد شبكة السكك الحديدية على مسافة 4500 كلم، زيادة إلى شبكة طرقات طولها 104000 كلم، كما تدعمت هذه الشبكة مؤخرا بالطريق السيار شرق غرب الذي يمتد على مسافة تقدر بـ 2000 كلم. إلا أن هذا يبقى غير كاف لتحسين الحركة ما بين أطراف الجزائر الشاسعة.<sup>1</sup>

■ الاتصالات و المعلومات، يعتمد تقدم الدول حاليا و في عصر المعلومات على مدى تواصلها و ارتباطها من خلال أنظمة الاتصالات الحديثة و شبكة المعلومات، و لتقييمها في الجزائر نستعمل المؤشرات التالية، حيث يقدر عدد خطوط الهاتف الثابت في الجزائر بـ 8,63 / 100 شخص، و على سبيل المقارنة فيصل في بعض الدول العربية مثلا في سوريا 17,32 و في مصر 14,87 و ليبيا 14,56 و تونس 12,33 و يقدر المتوسط العربي بحوالي 9,96 أما العالمي فيقدر بحوالي 19,31 و من يتضح أن الجزائر في هذا المجال هي أقل من المتوسط العربي و بعيدة كثيرا عن المتوسط العالمي. كما يقدر عدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية في الجزائر بحوالي 10,34 / 100 شخص، بينما تصل في المغرب و تونس إلى 23,38 و 16,68 على الترتيب، و يقدر المتوسط العربي و العالمي بـ 11,59 و 22,04 على الترتيب. و من تم يتضح لنا كذلك أن الجزائر لا تواكب حتى جيرانها حيث تظهر متأخرة في هذا المجال. أما في ما يتعلق بعدد مستخدمي الهاتف النقال في الجزائر فيقدر بـ 21,445 مليون شخص، ليصل عدد مشتركى الهاتف النقال لكل شخص 100 شخص بـ 63,34 و في هذا المجال يظهر هذا المؤشر أعلى من المتوسط العربي ( 50,84 ) و حتى العالمي ( 49,30 ).<sup>2</sup> و الجدول رقم 38 يبين ترتيب الجزائر في ما يتعلق بجاهزية البنية الرقمية.

<sup>1</sup> دليل الاستثمار في الجزائر 2006، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>2</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، ص 115، ص 116، ص 117، و ص 118.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 38: ترتيب الجزائر و بعض الدول العربية في مؤشر جاهزية البنية الرقمية لسنة 2009

المؤشر		البلد
جاهزية البنية الرقمية		
2009-2008	2010-2009	
دولة 134	دولة 133	
27	23	الإمارات
38	39	تونس
<b>108</b>	<b>113</b>	<b>الجزائر</b>
40	38	السعودية
29	30	قطر
86	88	المغرب الأقصى

Sources: doingbusiness.org, www.weforum.org, www.atkerney.com, www.unpan.org

■ و يبدو مشكل ضعف البنى التحتية واضحا على مستوى المناطق الصناعية، و التي تقدر بـ 66 منطقة تشغل مساحة 12800 هكتار، كما أن هذه المناطق الصناعية تعاني في بعض الأحيان من مشكل الطرقات المؤدية إليها، أو إيصال الكهرباء و الاتصالات الضرورية، نتيجة عدم توفر السلطات المحلية على الاعتمادات المالية المخصصة لذلك في موازنتها العامة. كما أن مشكل العقار الصناعي في الجزائر يبقى حاضرا و بقوة، فمن الصعوبة بمكان الحصول على عقار صناعي، و إن وجد فصعب جدًا تهيئته؛ و هو ما لا يشجع كثيرا المستثمرين للتمركز في تلك المناطق، هذا بالنسبة للمستثمرين المحليين، فما بالك بالأجانب؛ و من ثم فعامل العقار الصناعي في الجزائر يشكل عائقا في غاية الأهمية في وجه استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ إضافة إلى كل ما ذكرناه، فإن السياسة التعليمية في الجزائر لا تعتمد في أولوياتها على عنصر التدريب لتطوير القدرات التقنية لطالبا الجامعات و المعاهد العلمية للوصول إلى يد عاملة مؤهلة و مدربة و ماهرة تلي احتياجات سوق العمل، خصوصا متطلبات شركات القطاع الخاص المحلية و الأجنبية، و من ثم تساهم بفعالية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات التكنولوجيا المتطورة و استيعابها و توطئتها في الجزائر.

### 3 المعوقات الإدارية والتشريعية:

على الرغم من القوانين المتعلقة بالاستثمار و تشجيعه في الجزائر، و محاولة الجزائر لتعديلها و ضبطها مع رغبات و متطلبات الحقل الاستثماري المحلي و الأجنبي على حد سواء، و تقديم المزايا و التحفيزات و التسهيلات من خلال توفير إطار تشريعي و مؤسسي مناسب، إلا أن الإدارة الجزائرية لم تواكب هذه المسيرة الإصلاحية، حيث أن هذه الأخيرة تجسد ببطيء هذه القوانين، و من تم فهي تعيق و تعرقل مسار الاستثمار و تقف أمام تحسين مناخه في الجزائر، و هنا الإشكال يبقى مطروحا. فقد أصبحت الإدارة الجزائرية تتميز بنوع من البيروقراطية و الروتين و التعقيد في الإجراءات و انجاز المعاملات، و انعدام الحيوية و غياب الشفافية، إلى جانب تفشي الرشوة في أوساطها، هذه العوامل ساهمت كلها في زيادة تكلفة الاستثمار، و إضاعة الوقت و فشل العديد من المشاريع الاستثمارية المحلية و خصوصا الأجنبية، نتيجة تعود المستثمر الأجنبي على الشفافية و السرعة في المعاملات؛ حيث يقدر عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع استثماري في الجزائر بـ 14 إجراء و هو ما يعني 24 يوم عمل، في الوقت الذي لا يتعدى في أحسن دولة عربية (السعودية، قطر و الإمارات) خمسة إجراءات أي ما يعادل ستة أيام عمل، و ذلك على سبيل المثال<sup>1</sup>، كما أن ترتيبها صار أسوأ من سنة 2008 إلى سنة 2009 و الجدول رقم 39 يوضح وضعية الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية.

<sup>1</sup> عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - الاقتصاد الجزائري نموذج رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2009، ص 141 و 142.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 39: ترتيب الجزائر و بعض الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2009

المؤشر		البلد
سهولة أداء الأعمال		
2009	2008	
181 دولة	178 دولة	
33	46	الإمارات
69	73	تونس
<b>136</b>	<b>132</b>	<b>الجزائر</b>
13	16	السعودية
39	37	قطر
128	128	المغرب الأقصى

Sources: doingbusiness.org, www.weforum.org, www.atkerney.com, www.unpan.org

كما أن المتمعن في قانون تشجيع الاستثمار في الجزائر يلاحظ جملة من الملاحظات والتي هي بمثابة معوقات للاستثمار نلخصها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- لا يحتوي نصوصا صريحة و واضحة تربط بخضوع الاستثمار للدستور و القوانين السارية التي لا تتعارض مع أحكامه، و عدم التصريح قانونا بتمتع الاستثمار و المستثمر بأسمى قواعد الحماية التشريعية المتمثلة في القواعد الدستورية.
- اتجه قانون الاستثمار في الجزائر نحو تشجيع الاستثمار في مجالات محددة مما يعني أنها تحصر الاستثمار في تلك المجالات دون غيرها، و في بعض الحالات تضيف عبارات تحيز للسلطات المختصة ؛ إضافة إلى احتوائها على قائمة سلبية بالمجالات المرخصة فقط للمستثمر المحلي أو السلطات المختصة و هذا يتنافى مع مبدأ المعاملة العادلة و مبدأ حرية الاستثمار.

<sup>1</sup> فارس فضيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و معوقاته في الجزائر مجلة الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي بخميس مليانة، العدد الأول، ص 205-225.

## الفصل الرابع: تحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

- لم يربط الإعفاءات الجبائية بحجم الصادرات و التي من المفترض أن تتحقق من طرف المشروع الاستثماري الذي ينشئه المستثمر الأجنبي، و المنتبع لذلك يرى أنها ثابتة في جميع الحالات.
- لا وجود لمعاملة الخسائر و تسويتها في حالات طارئة مثل الحروب و الزلازل، و عدم ظهور تفاصيل واضحة و دقيقة تعالج تلك الأمور.

و من تم هناك عدم وضوح للنصوص التشريعية المتعلقة بالاستثمار، و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية له و التي توضح مضامينها، أضف إلى ذلك عدم مسايرتها للتطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، خاصة مجموعة من القطاعات التي مازالت تعاني من شبه جمود في الإصلاحات مثل القطاع البنكي.<sup>1</sup>

### 4 معوقات أخرى:

- إضافة إلى كل ما ذكرناه من معوقات، هناك معوقات أخرى لا يتسع المجال إلى ذكرها بالتفصيل و الغوص في أعماقها، و يمكن لوحدنا أن تشكل موضوع هام للدراسة و التحليل، حاولنا أن نلخصها في النقاط التالية:
- ما هو بارز في الجزائر أن البنوك العمومية ما زلت تسيطر على المنظومة البنكية، على الرغم من وجود عدد من البنوك الخاصة، و هذا ما يجعل المنظومة البنكية تفتقر إلى جو المنافسة، و عزوف الكثير منها على المخاطرة في تمويل المشروعات، أو مطالبة المؤسسات بوابل من الشروط و الضمانات تتقل كاهلها و تجعلها تلغي طلب القرض في كثير من الأحيان.
  - أما في ما يتعلق بالسوق المالية في الجزائر، فهي مازالت شبه غائبة في مجال الوساطة المالية اللازمة و الضرورية لتمويل الاستثمار و بالتالي الاقتصاد و التنمية.
  - إن عدم إمكانية السيطرة على معالم الفساد و تفشي الرشوة و البيروقراطية، و غياب سيادة القانون و استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي غير الرسمي، كلها تشكل معوقات في غاية الأهمية في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> مفتاح صالح، بن سمينة دلال، مرجع سبق ذكره، ص 125.

### خاتمة الفصل:

لا يزال كل من مناخ الاستثمار في الجزائر و السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر غير مؤهلان بصورة جيدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي تؤثر في ذلك، بعدما قمنا بدراسة العلاقة التي تجمع ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم محددات مناخ الاستثمار في الجزائر و بعد ذلك التركيز على المحددات المرتبطة بالسياسة المالية. و لعلّ أهم ما يمكن ذكره من أسباب في هذا الصدد،

ستكون ملخصة في النقاط لتالية:

- استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار برميل البترول، و بالتالي حساسيته المفرطة لكل التقلبات و الصدمات التي يمكن أن تجرّها تقلبات أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية.
- عدم فعالية النظام المالي و البنكي في الجزائر، حيث أنه ما يزال يعاني من تقل الإجراءات البنكية و المصرفية زيادة على ضعف أداء بورصة الجزائر.
- ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد، الأمر الذي أدى إلى عدم اتضاح ظروف العمل و انتشار حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد و ضعف سيادة القانون و استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي ( غير الرسمي).
- تقل الجهاز الإداري و ضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية و الروتين و التعقيدات و العقبات على مستوى أغلبية المصالح و الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي.
- ضعف كفاءة البنية التحتية و الهياكل القاعدية رغم الجهود التي تقوم بها الجزائر في السنوات الأخيرة من اجل تطوير بنيتها التحتية، لأن هذه الأخيرة تبقى غير كافية من اجل تسهيل حركة و نشاط الاستثمارات المحلية و الأجنبية على حد سواء.
- ضعف قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، و من تم استمرار المحروقات في لعب الدور الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي أدى إلى ضعف مساهمتها في التقليل من البطالة، و لم يكن لها الدور الفعال في زيادة النمو الاقتصادي كما أظهرت نتائج التحليل القياسي للدراسة.

### الخاتمة العامة:

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي و تباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية، و يقع في مقدمتها ما يعرف بمشكلة التمويل، و هي الفرق بين الادخار المحلي و الاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، و تُعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية. و لذا كان اهتمام معظم البلدان النامية بجل هذه المشكلة من خلال تشجيع الادخار المحلي و تحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي و ذلك من خلال تهيئة و تحسين مناخ الاستثمار، و يُعرف مناخ الاستثمار على أنه مجمل الأوضاع و الاتجاهات الاقتصادية و السياسية و التشريعية و الإدارية التي تؤثر في جذب و تنشيط الاستثمارات و لا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الاستثمار على الأوضاع الحالية فقط و إنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها.

يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية الكلية و ذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الاقتصاد الكلي، بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، و عجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية. و التي تتصف أيضاً بمعدلات متدنية للتضخم، و سعر صرف مستقر و بيئة سياسية و مؤسسية ثابتة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري بواسطة الأفراد و المؤسسات و الهيئات.

هناك اشتداد في المنافسة الدولية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و زيادة مخزونه و تدفقاته خاصة منها الواردة، و ارتفاع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تراكم رأس المال الثابت، و زيادة دوره الفعّال كمصدر أساسي للتمويل الدولي، و قد ساهم في زيادة درجة الارتباط و الاندماج العالمي، لارتكاز جهود استقطابه على الانفتاح الاقتصادي من خلال تحرير حركة التجارة و رؤوس الأموال، و إقرار الخصوصية.

ليس من أولويات الشركات الأجنبية العالمية و المستثمرة خارج حدودها في مناطق مختلفة من العالم، خدمة الأهداف التنموية للبلد المضيف، لذلك لا يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً لتدعيم مسار التنمية الاقتصادية في البلد المضيف له، ما لم يرتق هذا الأخير بسياسات تحسن مناخ استثماره إلى المستوى الذي يزيد من قدراته التفاوضية

## الخاتمة العامة

لإشراك العمالة المحلية و استيراد التكنولوجيا و إعادة استثمار الأرباح. و هناك من الدول النامية التي هي في حاجة إلى التكنولوجيا و نوعيتها أكثر مما تحتاجه من رؤوس أموال.

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري، و هذا ما يبرر التباين الملحوظ بين البلدان النامية و المتقدمة، و بين البلدان النامية في ما بينها. إن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونية و التنظيمية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، لذلك من الخطأ أن تقتصر جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعا في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للبلد المضيف و الشركات العالمية المستثمرة. و عليه ينبغي لدول العالم المختلفة أن تتبع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الملائمة للاستفادة و بقدر الإمكان من فرص نقل التكنولوجيا و المعرفة العلمية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر، و تستخدمها لغرض النهوض باقتصادياتها لأنها تملك جميع المؤهلات البشرية و الاقتصادية و لا تحتاج سوى إلى الإرادة المحلصة و الواعية لإحداث التنمية المنشودة التي تمكنها من الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة و التي قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال.

لقد ارتبط تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى حد الآن بعاملين أساسيين، الأول يتمثل في التطورات و الظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية و التي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي و التغير الذي عرفه النهج الاقتصادي و الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، و الانفتاح على الأسواق العالمية و الذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنموية جديدة.

و في هذا الإطار حاولت الجزائر أن توجه سياستها المالية نحو التنمية الاقتصادية، من خلال اعتمادها على خطة الإنفاق العمومي متجسدة في برامج الإنعاش الاقتصادي و التي رُصدت لها أغلفة مالية معتبرة، سَطرت لها أهداف رئيسة، تأتي على رأسها مشاريع البنى التحتية. و الجزائر لا تزال تتبنى نفس الخيارات الاقتصادية، أي الاعتماد على رفع وثيرة الإنفاق العام و تمويل المشاريع الكبرى لبناء الهياكل القاعدية مستغلة الوفرة المالية التي تعرفها في السنوات الأخيرة. و إن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 و سنة 2014 ليعكس ذلك جيدا، حيث رُصد له غلاف مالي قدر بـ 21214 مليار دينار جزائري و هو ما يعادل 286 مليار دولار. و يشمل هذا البرنامج الضخم

## الخاتمة العامة

استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دينار ( 130 مليار دولار) زيادة على إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل حوالي 156 مليار دولار. دون أن ننسى البرنامج السابق و الذي رصد له ما قيمته 80 مليار دولار. هذا إن دل عن شيء، فإنما يدل على زيادة الإنفاق العمومي و رغبة الجزائر في اعتماد هذه الأداة من السياسة المالية في تنمية الاقتصاد الوطني. و من جهة أخرى هناك أداة أخرى من أدوات السياسة المالية ألا و هي السياسة الجبائية، فالجزائر عملت بكل ما في وسعها في هذا المجال، من خلال كل التحفيزات الجبائية و الإصلاحات الضريبية التي من شأنها أن تشجع التنمية الاقتصادية و على رأسها الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي على حد سواء.

### نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة و التي حاولنا فيها أن نحلل العلاقة التي تجمع ما بين أدوات السياسة المالية و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مركزين على مدى فعالية هذه الأدوات كمحددات مستقطبة و جذابة في الجزائر؛ حيث كنا قد ابتدأنا الدراسة بطرح إشكالية تمحورت حول طبيعة هذه العلاقة و افتراض فرضيات ثلاثة، كانت الأولى تدور حول دور الإعفاءات الجبائية و السياسة الجبائية بصفة عامة في الاستقطاب، فنرى أن هذه الدراسة أظهرت الشق السلبي لهذه الفرضية، حيث أنها بيّنت أن الجباية في الجزائر لم ترقى فعلا إلى الدور الذي كان منتظرا منها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم كل التحفيزات الجبائية و الإصلاحات الضريبية التي اعتمدها الجزائر خاصة بعد إصدار قانون الاستثمار 12/93 و ما تبعه من قوانين أخرى. أما في ما يخص الفرضية الثانية و التي كانت تُركز على دور الإنفاق العمومي في زيادة فعالية البنية التحتية الجزائرية كعامل مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أبرزت النتائج أن أثرها كان ضعيفا و محدودا. أما في ما يرتبط بالفرضية الثالثة و التي كانت مبنية على حجم سوق الجزائر، فلم تتحقق هذه الفرضية رغم أهمية السوق الجزائرية.

و عليه لا يزال تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر غير مؤهل بفعالية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي تؤثر في ذلك، بعدما قمنا بدراسة العلاقة التي تجمع ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية السياسة المالية في الجزائر. و لعل أهم ما يمكن ذكره من أسباب في هذا الصدد، نجد أن استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار برميل

## الخاتمة العامة

البترو، و بالتالي حساسيته المفرطة لكل التقلبات و الصدمات التي يمكن أن تجرّها تقلبات أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية. إضافة إلى عدم فعالية النظام المالي و البنكي في الجزائر، حيث أنه ما يزال يعاني من تقل الإجراءات البنكية و المصرفية زيادة على ضعف أداء بورصة الجزائر.

دون أن ننسى ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد، الأمر الذي أدى إلى عدم اتضاح ظروف العمل و انتشار حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وضعف سيادة القانون واستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي ( غير الرسمي) هذه الظاهرة تؤثر و بشدة على حجم طلب السوق في الجزائر ولم نستطع أن ندمجها في الدراسة القياسية و ذلك لغياب المعطيات المرتبطة بهذه الظاهرة. تقل الجهاز الإداري و ضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية و الروتين و التعقيدات و العقبات على مستوى أغلبية المصالح و الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي.

زيادة على ذلك ضعف كفاءة البنية التحتية و الهياكل القاعدية رغم الجهود التي تقوم بها الجزائر في السنوات الأخيرة من اجل تطوير بنيتها التحتية، إلا أن هذه الأخيرة تبقى غير كافية من اجل تسهيل حركة و نشاط الاستثمارات المحلية و الأجنبية على حد سواء. كذلك ضعف قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات، و من تم استمرار المحروقات في لعب الدور الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي أدى إلى ضعف مساهمتها في التقليل من البطالة، و لم يكن لها الدور الفعال في زيادة النمو الاقتصادي كما أظهرت نتائج التحليل القياسي للدراسة.

### التوصيات:

و بناء على كل ما ذكرناه يمكن أن نخرج ببعض التوصيات و التي لا تخص فقط الجزائر و إنما تتعلق بمختلف الدول النامية التي تريد أن تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة هامة و فعالة في التمويل و زيادة التنمية الاقتصادية، فعلى الدول النامية تبني سياسات التوجه نحو التصدير مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، و بالتالي ارتفاع معدلات الربحية. مع العمل على توسيع اتفاقيات لضمان الاستثمار بين الدول النامية و مع الدول المتقدمة و هو ما يؤدي إلى خفض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة و كذلك عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين دول العالم المختلفة .

## الخاتمة العامة

الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، و توقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية و عوامة الإنتاج و الأسواق و حركة رؤوس الأموال العالمية. و تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب، و تعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين و مزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني و الحرص على التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية .

### آفاق الدراسة:

نظرا لمحددات موضوع بحثنا التي وجهتنا إلى التركيز على أدوات السياسة المالية مجتمعة و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه تبقى بعض المواضيع الأخرى التي هي على صلة بموضوع البحث و الجديرة بالإثراء و البحث و المناقشة مستقبلا مثل:

- المنافسة الجبائية و أثرها على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.
- ترشيد الإنفاق العام و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- دور السياسة المالية في زيادة النمو الاقتصادي و انعكاساته على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.
- تحليل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و إعطاء الحلول.
- واقع الاستثمارات العربية البينية و نصيب الجزائر منها.

قائمة الجداول :

الجدول رقم 1 : ترتيب أكبر 0 شركات متعددة الجنسيات في العا (2000)

الجدول رقم 2 : أكبر 5 شركة عبر وطنية غير مالية في العالم مرتبة حسب الأصول الأجنبية لعام 2004

الجدول رقم 3 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا حسب الأقاليم الاقتصادية ( مليار دولار

الجدول رقم 4 : بعض الأعمال و العامل المحدد الأساسي في الدراسة .

الجدول رقم 5 : شركات مختلطة منشأة من طرف الشركة الوطنية للحديد و الصلب

الجدول رقم 6 : عدد الاتفاقيات الثنائية للاستثمارات (ABI) المبرمة في أقطار الاستثمار في المحروقات

و المعادن في العالم

الجدول رقم 7 : موجز للمشاريع الاستثمارية في الجزائر للفترة 002-2009

الجدول رقم 8 : المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2008 .

الجدول رقم 9 : خلاصة مناخ الأعمال Market summary

الجدول رقم 10 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر و المغرب الأقصى ( مليون دولار )

الجدول رقم 11 : ترتيب الجزائر ضمن بعض دول العالم في ما يخص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 12 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ( مليون دولار )

الجدول رقم 13 : الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر

الجدول رقم 13 " أ " القطاع الصناعي ( رقم الأعمال بمليون دولار )

الجدول رقم 13 " ب " القطاعات الأخرى ( رقم الأعمال بمليون دولار ) .

الجدول رقم 13 " ج " قطاع المالية و التأمينات ( رقم الأعمال بمليون دولار )

الجدول رقم 4 : المشاريع التي تشرك الأجنب خلال الفترة 002-2009

الجدول رقم 5 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ ( مليون دولار )

الجدول رقم 6 : اتفاقيات ثنائية تخص الاستثمار و تجنب الازدواج الضريبي بين الجزائر و بعض الدول العربية

الجدول رقم 7 : التوقع و التنفيذ للاستثمارات

الجدول رقم 8 : المؤشرات الاقتصادية للجزائر ( 1990 - 1993 )

الجدول رقم 9 : هيكل النفقات العمومية الجزائرية ( 1993 - 1998 )

الجدول رقم 10 : هيكل النفقات العمومية الجزائرية ( 1999 - 2004 )

الجدول رقم 11 : هيكل الإيرادات العامة للجزائر ( 1993 - 2007 )

الجدول رقم 12 : درجة خطورة الأعمال في الجزائر و تونس و المغرب الأقصى : الترتيب من بين 50 دولة

الجدول رقم 13 : بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 1999-2007

الجدول رقم 14 : اختبار الاستقرار 1

الجدول رقم 15 : اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen

الجدول رقم 16 : اختبار التكامل المتزامن لـ Granger و Engle

الجدول رقم 17 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

الجدول رقم 18 : اختبار الاستقرار 2

الجدول رقم 19 : اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen

الجدول رقم 10 : تحديد عدد التأخرات في النموذج VAR

الجدول رقم 11 : تحليل التباين الأخطاء

الجدول رقم 12 : نتائج اختبار سببية Granger ما بين  $di$  و  $gdp$  عند مستوى معنوية 5 %

- الجدول رقم 33 : نتائج اختبار سببية Granger ما بين  $di$  و  $s$  عند مستوى معنوية 5 %
- الجدول رقم 34 : نتائج اختبار سببية Granger ما بين  $di$  و  $tax$  عند مستوى معنوية 5 %
- الجدول رقم 35 : نتائج اختبار سببية Granger ما بين  $di$  و  $debt$  عند مستوى معنوية 5 %
- الجدول رقم 36 : نتائج اختبار سببية Granger ما بين  $di$  و  $s$  عند مستوى معنوية 5 %
- الجدول رقم 37 مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة في الجزائر .
- الجدول رقم 38 : ترتيب الجزائر و بعض الدول العربية في مؤشر جاهزية البنية الرقمية لسنة 2009
- الجدول رقم 39 : ترتيب الجزائر و بعض الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2009

قائمة الأشكال :

الشكل رقم 1 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 1980 إلى 2005 ( بالدولا )

الشكل رقم 2 : المدخلات من الاستثمار الأجنبي المباشر ( مليار دولا )

الشكل رقم 3 : تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار بالمحفظة، والقروض على الاستثمار المحلي في الدول

النامية و دول الأسواق الصاعدة (1995- 978)

الشكلين رقم 4 و 5 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

الشكل رقم 6 : تطور حصة الدول العربية عالميا من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 2008- 005

الشكل رقم 7 : منحنى Laffer

الشكل رقم 8 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (1970- 2002) بملايين الدولارات الأمريكية

الشكل رقم 9 : مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ( مليون دولار أمريكي ) .

الشكل رقم 10 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بملايين الدولارات الأمريكية

الشكل رقم 11 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 1970 إلى 1980

الشكل رقم 12 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ( 1980 - 1990 )

الشكل رقم 13 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 1990 إلى 1999

الشكل رقم 14 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 2000 إلى سنة 2009

الشكل رقم 15 : النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار

مجموعة الأشكال رقم 16 : الاستجابات الدفعية

## المراجع المعتمدة

### المراجع باللغة العربية:

#### الكتب:

1. عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، طبعة 1972.
2. فريد النجار، الاستثمار الأجنبي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 2000.
3. عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1988.
4. مجموعة علماء سوفيت (ترجمة القزويني)، التقسيم الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1988.
5. عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار (الأنشطة العادية و قطاع المحروقات) دار الخلدونية، الجزائر، طبعة 2006 .
6. محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2008.
7. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية 2010.
8. محمد أبو الإسعاد، أمريكا جذور الغزو و العولمة، سينا للنشر، مصر 2001.
9. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار، دار المعرفة الجامعية، 2000.
10. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات، إثناء للنشر و التوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2010.
11. عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 2003 .
12. فوزي الأخناوي، دول الجنوب و أزمة الاقتصاد الدولي دار الثقافة الجديدة، القاهرة 2000.
13. أحمد دحماني، تغريب العالم الثالث ( الحقائق و الخرافات) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
14. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ( دراسة مقارنة) مكتبة العصرية، 2007.
15. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية، الإسكندرية 2002-2003.

16. جهمينة سلطان العيسي، خضر زكريا، كلثم علي غانم، علم اجتماع التنمية، الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى 1999.
17. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومه، 2003.
18. إبراهيم الوالي، علم المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1987
19. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية و تطبيق، دار زهران للنشر و التوزيع -عمان-، الطبعة الأولى 2008.
20. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية- ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثانية 2005.
21. مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض الدول العربية ، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.
22. دومينيك سالفاتور (ترجمة سعدية حافظ منتصر و مراجعة عبد العظيم أنيس)، نظريات و مسائل في الإحصاء و الاقتصاد القياسي، سلسلة ملخصات شوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 1993.
23. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005.
24. صالح عبد اللطيف بن اشهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982.

### الرسائل الجامعية والأطروحات

25. أبو ليلى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2005.
26. علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على التنمية الاقتصادية في مصر (1974-1990) دراسة نظرية و تطبيقية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 1995.

27. شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع الشراكة الاقتصادية الأوروبية ومتوسطة حالة دول المغرب العربي أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، 2002/2003، جامعة الجزائر.
28. عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، 2003/2004، جامعة الجزائر.
29. منصورى الزين، آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2005/2006، جامعة الجزائر.
30. شيبى عبد الرحيم، السياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازى -حالة الجزائر-،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2006/2007.
31. عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية- الاقتصاد الجزائري نموذجا-رسالة ماجستير 2008/2009، جامعة دمشق.
32. دعاء محمد سالم، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002.
33. درواسى مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه 2005/2006، جامعة الجزائر.
34. قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2004.

### المجلات و الدوريات:

35. هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن و محدداته ، مجلة أريد للبحوث و الدراسات، العدد 1، جامعة أريد الأهلية، الأردن، 2002.
36. مناور فريح حداد، واقع الاستثمارات العربية و آفاق تطويرها، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، الجزائر 2004.

37. سرمد كوكب الجميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و سباقات المنافسة، مجلة الإداري بمعهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، العدد 88، مارس 2002.
38. منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للإستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية على جذب هذه الإستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد رقم 29، يونيو 2008 .
39. بهجت محمد أبو النصر، التحول في دور الدولة وإعادة اكتشاف الحكومة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد 24، جوان 2002.
40. فارس فضيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و معوقاته في الجزائر، مجلة الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي بخميس مليانة، العدد الأول، ص 205-225.
41. أوسير منور، الشركات متعددة الجنسيات و دورها في الاقتصاد الدولي مجلة الاقتصاد المعاصر للمركز الجامعي بخميس مليانة، العدد الأول، الجزائر 2006.
42. مجلة التمويل و التنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي FMI ، المجلد 44، العدد 1 ( عنوان العدد : **وجها العولمة المالية** )، مارس 2007.
43. سمير سعد مرقص ، الإعفاءات و الحوافز الضريبية و دور جديد في التنمية- مصر، مجلة التجارة و الاستثمار العدد 99 ، أول مارس 1995.
44. منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2.
45. علي عبد القادر علي، محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر، مقال منشور في موقع المعهد العربي للتخطيط، الكويت ( جسر تنمية )، 2004.
46. صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي، ماي 1995.
47. صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل و التنمية، جوان 2001، المجلد 38، العدد رقم 2.
48. بن حسين ناجي، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، بدون تاريخ نشر.

49. مفتاح صالح، بن سميثة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 44/43، صيف - خريف 2008.
50. تومي، عيسى شقيب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري للفترة (1970 - 2002)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، الجزائر، 2005.
51. نضال غرابيه، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 13، العدد1/ب، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 1997.
52. صالح العصفور، ملخص وقائع مؤتمر " اتجاهات اقتصادية عالمية 3 تحت عنوان " اقتصاديات عالمية في عالم متغير" ( الكويت 16-17 ديسمبر 2008)، ص 72-76، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الحادي عشر- العدد الثاني- يوليو 2009.
53. كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
54. دليل الاستثمار في الجزائر، ترجمة من الفرنسية إلى العربية، مكتب صباح لخدمة المستثمرين، مطبعة حسناوي، الجزائر نوفمبر 2006.
55. جريدة الشروق، العدد الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2008.

### التقارير:

56. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.
57. الأونكتاد، تقرير الاستثمار الأجنبي 2005.
58. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2000، تشجيع الروابط.
59. تقرير وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة لسنة 1999.
60. المنظمة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت 2002.
61. تقرير بنك الجزائر لسنة 2009.
62. المنظمة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت 2003.

63. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الكويت 2007.
64. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الكويت 2008.
65. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الكويت 2009.
66. منظمة كوفاس، خطر البلد و الدراسات الاقتصادية، بلد الجزائر، كوفاس 2010.

### الملتقيات و المؤتمرات و مراكز البحوث:

67. وفاء شريف علي، اندماج المؤسسات العربية خطوة نحو التقوية الاقتصادية العربية المؤتمر العلمي السنوي الثامن، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر 16-18/04/2002.
68. عبد المنعم السيد علي، سعد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، مجمه، هيكله، واتجاهاته و آثاره التنموية (1970-1999)، المؤتمر العلمي الثاني حول الاستثمارات الخارجية في التنمية و انعكاساتها على الاقتصاد الأردني، جامعة أريد الأهلية، خلال الفترة 8 و 9 أيار 2001.
69. ناجي بن حسين، واقع و آفاق تطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية في ظل العولمة المؤتمر العلمي الثاني حول الاستثمارات الخارجية في التنمية و انعكاساتها على الاقتصاد الأردني، جامعة أريد الأهلية، خلال الفترة 8 و 9 أيار 2001.
70. بن حبيب عبد الرزاق، بومدين حوالم رحيمة، الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 21-22 ماي 2002.
71. الشادلي العياري، التغيرات الاقتصادية الدولية أثرها في العالم العربي هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامل، النفط، العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان أكتوبر 2001.
72. عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 20، 21، ماي 2002.
73. نهلة محمد السباعي و آخرون، نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، مركز دعم القرار، قطاع التحليل الاقتصادي، يونيو 2004.

74. الشادلي العياري، **التغيرات الاقتصادية الدولية أثرها في العالم العربي** هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامل، النفط، العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان أكتوبر 2001.

75. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، **الاتجاهات الاقتصادية و الإستراتيجية** القاهرة 2002.

76. لسترثارو، **الصراع على القمة**، مركز الدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي 1995.

### القوانين و المراسيم التنفيذية:

77. مرسوم تنفيذي رقم 388 /63 المؤرخ في 01 أكتوبر 1963 .

78. الأمر التشريعي رقم 276/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 و المتعلق بالاستثمار

79. المادة السادسة من الأمر 276/63.

80. المادة رقم 17 من الأمر رقم 276/63 المتعلق بالاستثمار.

81. المادة رقم 10 من الأمر رقم 276/63 المتعلق بالاستثمار.

82. الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ، جريدة رسمية رقم 80 المؤرخة في 17 سبتمبر 1966 .

83. المادة الثامنة من الأمر رقم 284/66.

84. المادتين رقم 40 و رقم 41 من قانون المالية لسنة 1970.

85. المادة رقم 14 من القانون رقم 284/66.

86. المادة رقم 3 من قانون 284/66.

87. الأمر رقم 13/82، مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1402، الموافق لـ 28 أوت 1982، متعلق بتأسيس الشركات

المختلطة الاقتصاد و سيرها.

88. المادة رقم 3 من الأمر رقم 13/82.

89. المادة رقم 2 من الأمر رقم 13/82.

90. الأمر 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 يعدل و يتم الأمر رقم 13/82 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة

الاقتصاد وسيرها. الجريدة الرسمية، العدد 35، الموافق لـ 27 أوت 1986.

91. الأمر رقم 01/88 المؤرخ في 12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، 13 يناير 1988.
92. المادة رقم 9 من الأمر رقم 14/86.
93. المادة رقم 183 من قانون 10/90 قانون النقد و القرض.
94. المرسوم رقم 345/91 و المرسوم رقم 346/91 و المرسوم رقم 420/90.
95. المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 منشور في الجريدة الرسمية المؤرخة في 10/10/1993 رقم 64.
96. المادة رقم 543 مكرر و ما يليها من المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25/04/1993 المعدل و المتم للقانون التجاري الجزائري.
97. المادة رقم 01 من الأمر 12/93.
98. الجريدة الرسمية، العدد 47 المؤرخ في 22 أوت 2001 الموافق لـ 3 جمادى الثانية 1422.
99. الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 و الموافق لـ 19 جمادى الثانية 1427 المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 47 المؤرخة في 19 جويلية 2006 الموافق لـ 23 جمادى الثانية 1427
100. المرسوم التنفيذي رقم 06/365 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 الموافق لـ 16 رمضان 1427 و المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها.
101. المرسوم التنفيذي رقم 06/355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 الموافق لـ 16 رمضان 1427 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيكه و تنظيمه و سيره.

## المراجع باللغة الأجنبية:

### الكتب:

1. Samir Amin, **L'économie du Maghreb**, édition Minuit, Paris.sans date d'édition.
2. Terki, N, **Les codes des investissements au Maghreb**, Revue CMIRA, 1986.
3. Bouhacen, M, **Droit de la coopération industrielle**,OPU Alger, 1982.
4. Sid Ahmed Abdelkader, **Un projet pour l'Algérie**, Edition Economica, Paris 1995.
5. Rugman,A.R, **The multinational entreprise**.In P.Walter and T.Murray( Eds), Handbook of international managment, New York 1988.
6. Dunning, J, H, **Economic analysis and entreprise**, PraegerpublishersINC, UN, 1974.
7. Parker R, **Introduction in comparative international accounting**, **Financial Times**, Prentice Hall, London 2000.
8. Arrous J, **Les theories de la croissance "La pensée économique contemporaine"**, edition du Seuil, 1999.
9. Rivoire j, **L'économie de marché**, Que sais-je?, édition Dahleb, Alger 1994.
10. Dess,S, **Foreign direct investment in China : Determinants and effects** ,**Economics of planning**, 1998.
11. Llau, P., et Renversez, F, **Stratégies de financement des solde budgétaire**, Economica, Paris.1988.
12. Jhonson,H.◊C, **The effects of income redistribution on agregate consumption with interdependence of consumer's preferences** ,Econometrica, London, 1952.
13. Percebois J, **Economie des finances publiques** , edition Armand Colin, Paris 1991.
14. Bernard,J, **Economie publique**, Edition Economica, Paris 1985
15. Pondaven,C, **Economie des décisions publiques( Décentralisations,déréglementation,fiscalité)**, Librairie Vuibert, Paris 1994.

16. Ardant,G ,**Théorie sociologique de l'impôt**, édition E.V.P.E.N, Paris 1965.
17. Paulet,J.P, **Dictionnaire d'économie**, édition Eyrolles, Paris 1992.
18. Llau, P, et Herschtel, M.L, **Dettes publique et économie**. Dans : Hertzog, R, **La dette publique en France**, Economica, Paris,1990.
19. Transeau, J-C, & Huttin C, **Dictionnaire de stratégie d'entreprise**, édition Vuilbert, France, 2001.
20. Cardebat, J-M, **délocalisations et inégalités salariales : Théories et applications au cas de la France**, édition université Montesquieu-Bordeaux IV, France, 2000.
21. Dunning, J.H, **International production and multinational enterprise**, ed Allen and Unwin, Grande-Bretagne 1981.
22. Leila ,A , **Les privatisations dans les pays du Maghreb**, Edition international, Alger 1999.
23. Telmacani R , **L'Etat bazar et globalisation**, Edition Milkman, Alger 1999.
24. Benbitour A, L'Algérie au troisième millénaire, Edition Marinour, Alger, 1998.
25. Madjdoub H, Algérie études et perspectives, Edition Economica-essai, Alger, 2003.
26. Mutin G, Evolution économique de l'Algérie depuis l'indépendance, Gremmo, Lyon 1988.
27. Mekideche M, L'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente, Edition Dahlab Alger, sans date d'édition.
28. Benissad H, L'Algérie de la planification socialiste à l'économie de marché (1962-2004), Edition ENAG, Alger, 2004.
29. Debboub Y, **Le nouveau mécanisme économique en Algérie**, OPU, Alger, 2000.
30. Bourbonnais R, **Econométrie (manuel et exercices corrigés)**, Dunod, Paris 2002.

المقالات العلمية و المذكرات:

31. Chung, C, **The role of foreign direct investment in Chinas post**,Economic development, World development,Vol23,N°4,1978.

32. Wai T, Wang C-H, **Determinants of private investment in developing countries**, The journal of development studies, Vol 19, N° 1, pp 19-35, 1982.
33. Salts I S, **The negative correlation between FDI and economic growth in third world: theory and evidence**, Rivista internazionale di scienze economiche commerciali, pp 617-633, 1992.
34. Pfaffermayr M, **Foreign direct investment and exports: a time series approach**, Applied economics, 26, pp 337-351, 1994.
35. Karel, J, **The macroeconomic effect of direct foreign investment, the case of Thailand**, World development, Vol 23, N°2, 1995.
36. Singh H, Jun W, **Some new evidence of determinations of foreign direct investment in developing countries**, World bank, working paper, 1995.
37. Katrakilidis C P, **Macroeconomic environment and foreign direct investment Nrt flow: an empirical approach**, RISEC, I(44), pp 375-389, 1997
38. Borensztein, E, De Gregorio, J, and Lee, J.W, **How does Foreign investment affect growth?**, Journal of international economic, 45, 1998.
39. Mallampally P, Sauvart K, **Foreign direct investment in developing countries**, Finance and developing magazine, Mrch 1999.
40. Yanrui, W, **Measuring the performance of foreign direct investment, case study of China**, Economic letters, N°66, 2000.
41. Bouklia R, Zatlá N, **The FDI determinants and its effects on the economic growth in south and east mediterranean**, Marcella, france round table conference, March 30<sup>th</sup>, 2001.
42. Choong, C, K, et al, **FDI, Economic, Growth and economic sector development (compartive analysis)**, ASEAN economic bulletin, Vol 21, N°3, 2004.
43. Al-Massaied, S, W, **FDI, Domestic investment and economic growth, Evidence from Asian-5**, PHD, Thesis, University of Petra Malaysai, 2004.

44. Zouaïma, R, **Investissement international**, Revue internationale de droit public N° 03/1992.
45. Christiansen, H and Bertrand, a, **Trends and Recent Developments in Foreign Direct Investment**, Article forthcoming in the OECD International investment perspectives, 09/2002 .
46. Laza KEKIK, **Global Foreign direct investment to 2011**, Article in The Economist Intelligence Unit, 2007.
47. Alfaro, L and Chrtton, A, Intra-Industry foreign direct investment, NBER working paper N° 13447, 2007.
48. Tsai, P, **Determinants of foreign direct investment and its impact on economic growth**, Journal of economic development, 1994.
49. Aristotelous, K, & Fountas, S, **An empirical analysis of inward foreign direct investment flows in the EU with emphasis on the market enlargement hypothesis**, Journal of common market studies, 1996.
50. Kuemmerle, W, **The drivers of foreign direct investment into research and development: An empirical investigation**, Journal of international business studies, 1999.
51. Love, J.H, & Lage-Hidalgo, F, **Analysing the determinants of US direct investment in Mexico**, Applied economics, 2000.
52. Gonzalez- Vigil, F, **Trade policy and investment location: The effects of Peru's investment tariff structure in 1990's**, Integration and trade, 2001.
53. Singh H, Jun K W, **Some new evidence on determinants of foreign direct investment in developing countries**, Policy research working paper, n° 1531, World Bank, November 1995.
54. Barro, R.J, **Are government bonds net wealth**, Journal of political economy, Vol.82, N°.6, 1974.

55. Aschauer, D.A, **Fiscal policy and aggregate demand**, American economic review, Vol.75, N°.1, 1985.
56. Mannell, A.H, **Infrastructure investment and economic growth**, Journal of economic perspective, Vol.6, N°.4 1992.
57. Holtz, E.D, **Private output, government capital, and the infrastructure crisis**, Working paper N° 394, Colombia department of economics 1988.
58. Ghali, K.H, **Government size and economic growth**: Evidence from multivariate cointegration analysis, Applied economics, Vol.31, 1998.
59. Loizides, J., Vamvonkas, G, **Government expenditure and economic growth**: Evidence from Trivariate Causality Testing, Journal of Applied Economics .Vol.8 N°.1, 2005.
60. Avila, D.R., Strauch, R, **Public finances and Long Term growth in Europe** Evidence from a Panel Data Analysis, Working Paper N° : 246, European central bank, Frankfurt, 2003.
61. Andrade, J. S., Duarte, M. A. S., et Berthomieu, C, **croissance le Rôle de la consommation publique dans la: lecas des pays de union européenne**, Etude de GEME N°5, Université de Coimbra, Portugal 2005.
62. Hartman, D, **Tax policy and foreign direct investment in the united states**, National tax journal ( December), 1984.
63. Rice,E,& Hines, J.R, **Fiscal paradise: foreign tax havens and American business**, Quarterly journal of economics, 1994.
64. Hines, J.R, Altered states :**Taxes and the location of foreign direct investment in America**, American economic review, 1996.
65. Akcay, S, **Is corruption an obstacle for foreign investors in developing countries?** A cross-country evidence, Yapi kredi economic review, 2001.

66. Boskin, M.J & Gale, W.G, **New results on the effects of tax policy on the international location of investment** , National bureau of economic research, Working paper 1862, 1986.
67. Morisset, J & Pirnia, N, **How tax policy and incentives affect foreign direct investment** : A review World bank policy research working paper N° 2509, 1999.
68. Bénassy-Quéré, A & Fontagné, L & Lahrèche-Revil, A, **Foreign direct investment and the prospects for tax co-ordination in Europe**, CEII document de travail N°2000-06, 2006.
69. Hubert, F & Pain, N, **Fiscal incentives, European integration and the location of foreign direct investment**, Manchester school, 2002.
70. Barro, R.J , **On the Determination of the public debt**, *Journal of political economy*, Vol.87, N.5, Part.1, 1079.
71. Domar, E.D, **The Burden debt and the national income**, *American economic review*, Vol.34, N.4, 1944.
72. Gehrels, F, **Government debt as a generator of economic growth** , *Reviews of economics and statistics*, Vol.39, N.2, 1957.
73. Diamond, P.A, **National debt in a neoclassical growth** , *American economic review*, Vol.55, N.5, 1965.
74. Tobin, J, **Money and economic growth**, *Econometrica*. Vol.33, N.4, 1965.
75. Cohen, D , **Low investment and large LDC debt in the 1980's**, *American economic review*, Vol.83, N.3, 1993.
76. Cohen, D, **Large external debt and slow domestic growth: a Theoretical analysis**, *Journal of Economic dynamics and control*, Vol.19, N.57, 1995.
77. Krugman, P, **Financing versus forgiving a debt overhang** , *Journal of development Economics*, Vol.28, N.3, 1988.

78. Ojo, O., and Oshikoya, T, **Determinant of long-term growth: Some African results**, Journal of african economics, Vol.4, N.2,1995.
79. Schoeman,N.J, Clausen, Robinson Z and de Wet,T.J, **Foreign direct investment flows and fiscal discipline in South Africa**, South African journal of economic &management sciences, 2000.
80. Hymer S, **La grande corporation multinationale**, Revue economique, Problèmes financiers internationaux,Vol 19,N°6 Novembre 1968.
81. Letto-Gillies, G, Hymer: **The nation-state and the determinants of MNCs'activities**, South bank university competitive paper, Londres, Grande Bretagne, 2002.
82. Yamin, M, **A critical reevaluation of Hymer's contribution to the theory of multinational corporation**, Manchester school of management, Grande Bretagne, 1999.
83. Kindleberger, C P, **American business abroad: Six lectures on direct investment**, New Heaven: Yale university press, 1969.
84. Vernon, R, **International investment and international trade in the product cycle**, Quarterly journal of economics, n° 80, 1966.
85. Michalet, C A, **Les délocalisations : une chance pour renforcer la compétitivité de l'union européenne**, Rencontres économiques d'Aix- en- Provence, 2003.
86. Dunning, J.H, **Reappraising the eclectic paradigm in an age of alliance capitalism**, Journal of international businies studies, Vol 23 n° 3, 1995.
87. Tsurumi, Y, **Japan challenge to the U.S: Industrial policies and corporate strategies**, Columbia journal of world business, USA, Summer 1982.
88. Buckley P.J, Casson, M, **The future of the multinational enterprise**, London, Mac Millan; 1976.
89. Buckley P.J, Casson, M , **The optimal timing of foreign direct investment**, Economic journal, Vol.91(March), 1981.

90. Buckley P.J, Casson, M, **Multinational entreprise in the world economy**, Edward Elgar publishing, Hampshire, England, 1991.
91. Kouri, P.J, Porter, M.G, **International capital flows and portfolio equilibrium**, Journal of political economy, Vol82, May-June 1994.
92. Tesar,L.L , Werner, I.M, **US equity investment in emerging stock markets**, The world bank, economic review, Vol9 N°1,January 1995.
93. Bordes,C, **Feldstein et Horioka (1980) dix ans après ou l'intégration internationale des marchés de capitaux dans les années quatre-vingt**, Finance internationale –l'état actuel de la théorie, Ed Economica, France 1992.
94. Feldstein, M, Horioka, C.H, **Domestic saving and international capital flows**, The Economic journal, Vol90, June 1980.
95. Fernandez-Arias, E, Montiel, P.J, **The surge in capital inflows to developing countries: An analytical overview**, The world bank, Economic review, Vol10,N°1,January 1996.
96. Banque mondiale, **L'investissement étranger et le transfert de fonds devanent la dette en tant que source de financement des pays en développement**, Global development finance, N°266,2003.
97. Vernon R, **International investment and international trade in the product cycle**, Quarterly journal of economics, Vol 80, Issue 2, May 1966.
98. Hymer S, **La grande corporation multinationale**, Revue economique, Problèmes financiers internationaux,Vol 19,N°6 Novembre 1968.
99. Caves R E, **Causes of direct investment : foreign firm's sharesin Canadian and united Kingdom manufacturing industries**, Review of economics and statistics, Vol 56, N°3 , August 1974.
100. Root F, Ahmed A, **Empirical determinants of manufacturing direct investment in developing countries**, Economic development and cultural change ; Vol 27 N°N, 1979.

101. Wheeler D, Mody A, **International investment location decisions: the case of US firms**, Journal of international economics, Vol 33, N°1-2, August 1992.
102. Axarloglou K, **What attracts foreign direct investment inflows in the united states**, international trade journal, Vol 19 N°3, 2005.
103. Kierzowski H, **A framework for fragmentation in Arndt SW** , Oxford university press, 2001.
104. Akinkugbe, O, **Flow of Foreign direct investment to Hitherto Neglected developing countries**, Discussion paper n°2003/02, January 2003.
105. Asiedu, E, **Foreign direct investment in Africa: The role of government policy, Institutions and political instability**, Department of economics, University of Kansas, Septembre 2003.
106. Asiedu, E, **On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different?** World developing, 2002.
107. Hassane B & Zatla, N, **L'IDE dans le bassin méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique**, Faculté des sciences économiques d'Oran (Algérie), Marseille (France), 29 et 30 Mars 2001.
108. Bouoiyour, J, **The determining factors of Foreign direct investment in Morocco**, Saving and development, Issue 1, 2007.
109. El issaoui, K, **Une analyse empirique de l'attractivité du Maroc pour le capital étranger**, Colloque International Rabat 17-18 octobre 2008.
110. Blonigen, B, **A Review of the empirical literature on FDI determinants**, Atlantic Economic Journal, 2005.
111. Nicet-Chenaf, D et Rougier, E, **Attractivité comparée des territoires Marocains et Tunisiens au regard des IDE**, cahier du GRES 2007-05, Mars 2007.

112. Laggoune, w, **La réforme du régime juridique des investissements privés**, revue algérienne N2/1989.
113. Granger,C, and Newbold,P, **Spurious regression in econometrics**, Journal of econometrics, Vol 26, pp 1045-1066, 1974.
114. Granger,C **Some properties in time series data and their use in econometric model specification**, Journal of econometrics, Vol 16, pp 121-130, 1981.
115. Engle R, and Granger,C **Cointegration and error correction : representation, estimation and testing**, Econometrica, Vol 55, pp 251-276, 1987 .
116. Johansen, S, **Statistical analysis of cointegration vectors**, Journal of economic dynamics and control, 12, 231-54, 1988.
117. Strum, M and Gurtner, F, **Fiscal policy in mediterranean countries**, L'intelligent jeune Afrique, The Africa Report:Top 500 companies, January 2008.
118. Baltagi B, Egger P, Pfaffermayr M , **Estimating Model of complex FDI: Are there third country effects?** Journal of Econometrics, 140,1,PP260-281, 2007
119. Joshua A,B, **Fiscal policy and the growth of foreign direct investment in Sub-Saharan Africa ( selected countries : Ghana, Kenya, Nigeria, and South Africa)**, theses Ph-D, December 16, 2005, ProQuest 2006.
120. Uttama N, Peridy N, **Some new insights into FDI determinants in MENA countries : An application of spacial panel Data model**, International journal of economic policy in emerging economies, forthcoming, 2010.
121. Khouri, N, **Les déterminants de l'investissement direct étranger: Etude théorique et analyse empirique**, Magister en science de gestion, Ecole supérieure de commerce, Alger 2002/2003.

التقارير:

122. Rapport du FMI n° 06/101 mars 2006.
123. unctad, world investment report 2010.
124. CNUCED, World investment report 2004.

125. U-N-department of economic affaires, Multinational corporation in world development, Praeger and social publisher, New York, 1974.
126. CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, **Les politiques d'IDE et le développement : Perspectives nationales et internationales**, Nations Unies, New York et Genève, 2003.
127. National statistics ;IMF ;OCDE ;UNCTAD ;The economist intelligence.
128. CNUCED, Examen de la politique d'investissement en Algérie, Rapport des Nations unies, Genève décembre 2003.
129. The Economist Intelligence Unit, « World Investment prospects »,2007.
130. CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2009, **Sociétés transnationales, Production agricole et développement**, Nations unies, New York et Genève, 2009.
131. Fortune, June 23,2001
132. Unctad wid, Country profile: Algeria, 2006.
133. The banker's Almanac,2003(London,Reed information services,2003) ;Thomson AnalyticsWho Owns whom database ; a 2001.b Estimate.c 2002.d 2003.
134. ANIMA(Réseau Euro-Méditerranéen des agences de promotion des investissements),Les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2006, Notes et documents n°23,Mai 2007.
135. Revue investir en Algérie, APSI 1998.
136. Office National des Statistiques ONS, Statistiques sur l'économie Algérienne 1970-2002.
137. Statistical appendix, IMF staff country report 1998.
138. Ministère des finances, Rapport sur la situation économique et financière en 1999.
139. Ministère des finances, Rapport sur la situation économique et financière en 2000.

140. Ministère des finances, Rapport sur la situation économique et financière en 2001.
141. Ministère des finances, Rapport sur la situation économique et financière en 2002.
142. Statistical appendix (1998/2004/2006/2009).
143. CNES, L'investissement en Algérie, Dossier documentaire, Février 2006.
144. L'économiste d'Algérie, Revue hebdomadaire, Alger 3-9 juillet 2001.
145. Nord Sud export N° 353, 363, 371.
146. La banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire, Rapport 2001 et 2008.

### المواقع الإلكترونية:

147. <http://www.unctad.org/fdistatistics>
148. <http://analytics.thomsonib.com/>
149. [http://europa.eu.int/comm/europaid/projects/med/publications\\_en.htm.t](http://europa.eu.int/comm/europaid/projects/med/publications_en.htm.t)
150. <http://solutions.dnb.com/wow>
151. <http://www.fmi.org>.
152. <http://www.ocde.org>
153. <http://www.unctad.org>
154. <http://www.api.org>
155. <http://www.joradp.dz>
156. <http://www.ons.dz>
157. <http://www.andi.dz>
158. <http://www.miga.org>
159. <http://www.douane.dz>
160. <http://www.transparency.org>
161. <http://www.worldbank.org>
162. <http://www.unctad.org/en/special/c2em5iit-htm>.
163. <http://www.unctad.org/fdistatistics>

164. <http://www.unctad.org/ia>
165. <http://doingbusiness.org>
166. [http://www.weforum.org,](http://www.weforum.org)
167. [http:// www.atkerney.com,](http://www.atkerney.com)
168. [http:// www.unpan.org](http://www.unpan.org)
169. [http://www.invest.gov.ma/ide2003.pdf-](http://www.invest.gov.ma/ide2003.pdf)
170. [http://www.unctad.org/en/docs/iteiipmisc.11-en.pdf-](http://www.unctad.org/en/docs/iteiipmisc.11-en.pdf)
171. <http://www.andi.dz>
172. <http://www.ons.dz>
173. <http://www.invest.gov.ma>
174. [http://www.world bank.org / gouvernance/ gouvdata.](http://www.worldbank.org/gouvernance/gouvdata)